



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD

شعبة: اقتصاد مالي

أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)

إشراف الأستاذ الدكتور:

عمار زيتوني

إعداد الطالبة:

إيمان بوعكاز

السادة أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	الأستاذ الدكتور كمال عايشي
مقررا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	الأستاذ الدكتور عمار زيتوني
عضوا	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	الأستاذ الدكتور محمد سحنون
عضوا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	الأستاذ الدكتور الطيب داودي
عضوا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	الأستاذ الدكتور عبد الحميد برحومة
عضوا	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	الدكتور علاوة خلوط

نوقشت في: 2015/10/29

شكر وتقدير

نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور عمار زيتوني على كل الجهود والتوجيهات القيمة التي قدمها لنا حتى يخرج هذا العمل في صورته النهائية.

كما نتوجه بالشكر والتقدير أيضا إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتخصيص جزء من وقتهم للقراءة والتقييم.

فشكرا لكم جميعا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

-	شكر وتقدير
-	فهرس المحتويات
-	فهرس الجداول والأشكال
a-i	المقدمة العامة
الفصل الأول: مقارنة نظرية لسياسة الإنفاق العمومي وآثاره الاقتصادية	
1	تمهيد
2	المبحث الأول: الإنفاق العمومي: الإشكاليات الأساسية لتحديد المفهوم
2	I. قضايا تدعو إلى الوضوح في تحديد مفهوم "النفقة العامة"
3	1. تعريف النفقة العامة
5	2. أركان النفقة العامة
7	II. تقسيمات النفقات العامة
8	1. التصنيفات العلمية
13	2. التصنيفات العملية
15	III. القواعد التي تحكم الإنفاق العمومي والعوامل المؤثرة عليه
16	1. ضوابط الإنفاق العمومي
23	2. العوامل المؤثرة على الإنفاق العمومي
33	المبحث الثاني: الإنفاق العمومي في الفكر الاقتصادي
33	I. التطور التاريخي للإنفاق العمومي
34	1. من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى (سيطرة دعه يعمل)
36	2. الفترة بين الحربين (نهاية العمل بمبدأ دعه يعمل)
38	3. من الحرب العالمية الثانية إلى غاية الثمانينيات: العصر الذهبي للقطاع العمومي
40	4. اتجاهات جديدة في الإنفاق العمومي
48	II. النظريات المفسرة لتزايد النفقات العامة
48	1. قانون وانجر: الطرح النظري
54	2. أطروحة أثر الإزاحة عند "بيكوك" و"ايزمان"
57	3. نموذج التنمية وتزايد الإنفاق العمومي لـ Musgrave
60	4. نظريات أخرى
63	III. أسباب تزايد النفقات العامة
63	1. أسباب التزايد الظاهري
65	2. أسباب التزايد الحقيقي
70	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العمومي
71	I. آثار الإنفاق العمومي على النشاط الاقتصادي
71	1. الآثار الاقتصادية المباشرة

فهرس المحتويات

73	2. الأثار الاقتصادية الغير مباشرة
77	II. دور الإنفاق العمومي في تحقيق أغراض السياسة الاقتصادية
78	1. أثر الإنفاق العمومي على العمالة
79	2. أثر الإنفاق العمومي على المستوى العام للأسعار
80	3. أثر الإنفاق العمومي على توزيع الدخل الوطني
82	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي: المقاربات التقليدية والنظريات المتضاربة	
84	تمهيد
85	المبحث الأول: أساسيات حول النمو الاقتصادي
85	I. مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه
85	1. تعريف النمو الاقتصادي
87	2. المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي
90	3. قياس النمو الاقتصادي
92	II. الأهمية التاريخية لتطور النمو الاقتصادي
96	III. العوامل المرتبطة بالنمو الاقتصادي
98	المبحث الثاني: المقاربات الكلاسيكية والكينزية المفسرة للنمو الاقتصادي
99	I. النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي
99	1. نظرية آدم سميث للنمو الاقتصادي
100	2. التحليل الريكاردي للنمو الاقتصادي
105	3. النظرية المالتوسية للنمو الاقتصادي
108	4. النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي
110	II. التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي
110	1. نموذج هاورد
115	2. نموذج دومار
117	المبحث الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي وتطورها
118	I. النظرية النيوكلاسيكية
118	1. نموذج سولو القاعدي
126	2. نموذج سولو مع الرقي التقني
130	II. النظريات الحديثة لنمو الاقتصادي
130	1. نموذج رومر
132	2. نموذج لوكاس
134	3. نموذج بارو
140	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: بحث العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي	
141	تمهيد
142	المبحث الأول: الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي: الخلفية النظرية والأدبيات المتعددة
142	I. العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي من وجهة مدارس اقتصادية محددة
143	1. المدرسة الكلاسيكية
144	2. المدرسة الكينزية
145	3. المدرسة النيوكلاسيكية
146	4. مدرسة اقتصاديات جانب العرض
148	5. المدرسة النقدية
148	6. مدرسة التوقعات الرشيدة
149	7. المدرسة المؤسسية
152	II. زيادة حجم الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي
152	1. الآراء المؤيدة لزيادة حجم الإنفاق العمومي
155	2. الآراء المعارضة لزيادة حجم الإنفاق العمومي
160	المبحث الثاني: الأدلة التجريبية على العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي
161	I. الأدلة التي تشير نحو علاقة إيجابية
166	II. الأدلة التي تشير نحو علاقة سلبية
170	III. الأدلة التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي أو أحد مكونات الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي
177	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: سياسة التنمية الجزائرية: من التخطيط المركزي نحو الانفتاح الاقتصادي	
179	تمهيد
180	المبحث الأول: برامج التنمية في ظل الاقتصاد الموجه
180	I. الوضع الاقتصادي العام
181	II. المخططات التنموية في ظل الاقتصاد المخطط
181	1. المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)
182	2. المخطط الرباعي الأول (1970-1973)
183	3. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)
185	4. المخطط الخماسي الأول (1980-1985)
186	5. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)
187	II. الإصلاحات الاقتصادية الذاتية ونتائجها
187	1. إعادة هيكلة المؤسسات العمومية
190	2. استقلالية المؤسسات العمومية

فهرس المحتويات

193	المبحث الثاني: الاختلال الاقتصادي الكلي والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
194	I. اتفاقيات الاستعداد الائتماني
194	1. اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول (31 ماي 1989-30 ماي 1990)
195	2. اتفاقية الاستعداد الائتماني الثاني (3 جوان 1991 - 30 مارس 1992)
198	II. برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994 - مارس 1995)
199	1. الإمكانيات المستخدمة لتحقيق البرنامج
200	2. نتائج برنامج الاستقرار الاقتصادي
203	III. برنامج التعديل الهيكلي (31 مارس 1995 - 1 أفريل 1998)
203	1. الإجراءات المستخدمة لتنفيذ البرنامج
205	2. نتائج برنامج التعديل الهيكلي
209	المبحث الثالث: موضوع الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الدراسة
211	I. دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي
211	1. ضعف معدلات النمو الاقتصادي
213	2. ارتفاع معدلات البطالة
216	II. سياسة الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين في الجزائر
216	1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)
219	2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي
224	3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)
229	III. تطور المؤشرات الاقتصادية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي
229	1. تطور مؤشرات التوازن المالي في الاقتصاد الجزائري
233	2. تطور معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري
237	3. تطور معدلات البطالة والتشغيل
240	4. تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري
243	خلاصة الفصل
الفصل الخامس: سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر: قياس الأثر على النمو الاقتصادي	
245	تمهيد
246	المبحث الأول: النفقات العامة في الجزائر: دراسة تحليلية نظرية
246	I. الإطار التنظيمي للنفقات العامة في الجزائر
247	II. تقسيم النفقات العامة في الجزائر بحسب المشرع الجزائري
247	1. نفقات التسيير
251	2. نفقات التجهيز
254	III. تحليل ظاهرة تطور الإنفاق العمومي في الجزائر
254	1. تزايد الإنفاق العمومي وحجم تدخل الدولة

فهرس المحتويات

258	2. اختبار تحليلي لقانون وانجر على الاقتصاد الجزائري
259	3. تفسير ظاهرة نزايء الإنفاق العمومي باستخدام نموذج التنمية لـ (Musgrave)
265	4. ظاهرة نمو الإنفاق العمومي في الجزائر: مؤشري المرونة والميل الحءي للإنفاق العمومي نسبة إلى الناتج الداخلي عند (Musgrave)
267	IV. النفقات العامة وقطاع المحروقات في الجزائر
271	المبحث الثاني: الإنفاق العمومي في الجزائر أداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية
271	I. الإنفاق العمومي في ظل الاقتصاد المخطط
274	II. سياسة الإنفاق العمومي في ظل الإصلاحات الهيكلية والتحول نحو اقتصاد السوق
275	1. النفقات العامة خلال الفترة (1990-1994)
277	2. النفقات العامة خلال الفترة (1995-2000)
279	III. الإنفاق العمومي وسياسة الإنعاش الاقتصادية
279	1. الاتجاه العام للنفقات العامة خلال فترة الدراسة
284	2. التحليل القطاعي للنفقات العامة في الجزائر
291	المبحث الثالث: قياس أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي: النموذج القياسي وتحليل بيانات الدراسة
291	I. الإطار النظري للتحليل القياسي المتبع
292	1. النمذجة الاقتصادية القياسية
296	2. مراحل اختبار النماذج الاقتصادية الكلية
302	II. النموذج القياسي وبيانات الدراسة
303	1. الإطار النظري للدراسة
306	2. الدراسة القياسية
315	خلاصة الفصل
318	الخاتمة العامة
325	المراجع
338	الملاحق

فهرس الجداول والأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	نسبة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العمومي في عدد من الدول العربية	45
2	الأطروحات المختلفة لقانون وانجر	53
3	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	89
4	الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي	151
5	ملخص لدراسات تجريبية مختارة حول العلاقة الايجابية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي	165
6	ملخص لدراسات تجريبية مختارة حول العلاقة السلبية للإنفاق العمومي والنمو الإقتصادي	169
7	ملخص لدراسات تجريبية مختارة حول الأدلة التي تشير نحو عدم وجود علاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي أو أحد مكونات الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي	175
8	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1985-1988)	192
9	إعادة جدولة الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1994-1995)	200
10	أثر إعادة الجدولة على المديونية في الجزائر خلال الفترة (1994-1995)	202
11	معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1993-1998)	205
12	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1993 - 1998)	207
13	تطور مؤشرات الدين الخارجي، الاحتياطات الدولية وحساب الميزان التجاري خلال الفترة (1993-1998)	208
14	مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1986-2000)	212
15	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	218
16	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والمخصصات الإضافية	221
17	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	222
18	المحاور الأساسية لبرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي	226
19	تطور المؤشرات المالية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)	230
20	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للفترة (2001-2011)	234
21	حجم النمو القطاعي للفترة (2001-2011)	236
22	التشغيل والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)	238
23	التوزيع القطاعي لليد العاملة النشطة في الفترة (2001-2011)	239
24	نموذج لتوزيع نفقات التسيير بحسب قانون المالية	248
25	نموذج لميزانية التجهيز : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2011 بحسب القطاعات.	253
26	الاستثمارات العمومية وأولوية المسار التنموي في الجزائر خلال الفترة (1967-1977)	261
27	مؤشري مرونة الإنفاق العمومي والميل الحدي له نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1967-2011)	266

فهرس الجداول والأشكال

270	التوظيفات المالية لصندوق ضبط الإيرادات	28
272	تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (1989-1963)	29
275	تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (1995-1990)	30
277	تطور الأجر القاعدي المضمون خلال الفترة (1992-1990)	31
278	تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (2000-1995)	32
280	تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (2011-2001)	33
285	تطور الأجر الوطني القاعدي المضمون للفترة (2010-2001)	34

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	التصنيفات العلمية للنفقات العامة	12
2	العوامل المؤثرة على الإنفاق العمومي	23
3	مراحل الدورة الاقتصادية	25
4	العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة	27
5	منحنى لافر	29
6	المنحنى الممثل لقانون وانجر	50
7	أثر الإزاحة عند "بيكوك" و "وايزمان"	55
8	تطور الإنفاق العمومي في المملكة المتحدة خلال الفترة (1836-1995) المقدر باللوغاريتم	56
9	آلية عمل و آثار المضاعف والمعجل	76
10	تطور النمو الاقتصادي عالميا من القرن الحادي عشر إلى العشرين	92
11	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول (1960-2000)	94
12	نموذج ريكاردو لاستغلال عامل الأرض	102
13	عملية التراكم الرأسمالي في النموذج الريكاردو	104
14	أثر زيادة الدخل الفردي على التزايد السكاني عند مالتوس	106
15	أثر التزايد السكاني على الدخل الفردي عند مالتوس	107
16	تمثيل المعادلة الأساسية لهارود	113
17	التمثيل البياني لمخطط سولو	123
18	أثر زيادة معدل الاستثمار على y و k وفق نموذج سولو	124
19	أثر الزيادة السكانية على كل من y و k	125
20	الحالة التوازنية	128
21	الضريبة المثلى عند بارو	138
22	العلاقة الايجابية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي	154
23	العلاقة السلبية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي	159
24	توزيع استثمارات الخطة الثلاثية بحسب القطاعات الاقتصادية	182
25	توزيع استثمارات الخطة الرباعية الأولى بحسب القطاعات الاقتصادية	183
26	التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الرباعية الثانية	184
27	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1970-1979	184
28	التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الخماسي الأول	186
29	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1985-2000)	214
30	حجم الاعتمادات المالية المخصصة حسب البرنامج للفترة (2001-2014)	225
31	تطور معدلات البطالة السنوية للفترة (2001-2011)	238

فهرس الجداول والأشكال

241	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)	32
242	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)	33
249	مدونة ميزانية التسيير	34
254	مدونة ميزانية التجهيز	35
255	تطور حجم الإنفاق العمومي ومعدل التغير في الإنفاق العمومي خلال الفترة (1963-2011)	36
257	تطور النفقات العامة والنفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1963-2011)	37
261	توزيع الاستثمارات العمومية خلال الفترة (1967-1977)	38
262	المساهمة بحسب الطبيعة القانونية في القيمة المضافة الحقيقية خلال الفترة (1969-1984)	39
263	تخصيص الموارد ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2008)	40
264	المساهمة بحسب الطبيعة القانونية في القيمة المضافة الحقيقية	41
268	تطور حجم الإيرادات العمومية وأسعار البترول خلال الفترة (1990-2011)	42
273	تطور هيكل النفقات العامة خلال فترة التسيير المركزي	43
281	تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (2001-2011)	44
284	التوزيع القطاعي لنفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)	45
286	تطور حجم الإنفاق على المرتبات والأجور في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	46
286	نسبة التوظيف في القطاع العام في الجزائر مقارنة بدول من منطقة MAC	47
287	تطور الأجور الحقيقية مقابل الإنتاجية في الجزائر	48
289	التقسيم القطاعي لنفقات التجهيز خلال الفترة (2001-2011)	49
299	أنواع البيانات القياسية	50
301	الخطوات المتبعة لاختبار المعلمات المقدره بالنموذج القياسي	51

المقدمة العامة

تمهيد:

تشكل دراسة السياسات الاقتصادية أحد أهم فروع الفكر الاقتصادي والبحوث الأكاديمية الحديثة نتيجة لأهمية المواضيع التي تبحث فيها والأهداف التي تسعى إلى تجسيدها، والتي تكمن عموماً في تحقيق التنمية الشاملة داخل أي بلد. وتحل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى كونها تضطلع بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، حيث تستخدم الدولة أدوات السياسة المالية المتعددة لتحقيق مختلف أغراض السياسة الاقتصادية، قصد إحداث آثار اقتصادية أو اجتماعية مرغوبة أو تجذب آثار أخرى غير مرغوبة بما يتناسب وخططها التنموية.

ويعتبر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أو انسحابها منها واحداً من القضايا الجدلية التي لا تزال تحتل مساحات هامة للدراسة والنقاش بين الاقتصاديين عبر الزمن، كون أن مختلف التيارات الفكرية الاقتصادية لم تحسم هذا الموضوع بل على العكس تماماً. فعلى سبيل المثال نادى التيار الكلاسيكي بضرورة التدخل الأدنى للدولة في الحياة الاقتصادية، بينما أصر التيار الماركسي ذو التوجه الاشتراكي بضرورة تدخل الدولة في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية؛ أما التيار الكينزي فقد أصر بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تحفيز الطلب الكلي، بينما اعتقد تيار التوقعات الرشيدة بأن مسألة فعالية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مرتبطة بمدى صحة توقعات الأعوان الاقتصاديين... وعموماً، بالرغم من تنوع أنماط ومناهج إدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تتدرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلية والدولة المنتجة).

ولما كان موضوع الإنفاق العمومي لصيقاً بالدور الاقتصادي للدولة، فقد تأثر هو الآخر بمختلف التيارات الفكرية حيث تغيرت نظرة الاقتصاديين والسياسيين لدور الدولة في الاقتصاد منذ نهاية القرن التاسع عشر بشكل ملحوظ لصالح التوسع في وظائف الدولة، وبالتالي فقد ارتفع حجم الإنفاق العمومي في جميع البلدان الصناعية أولاً والبلدان النامية فيما بعد، كما عرفت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبشكل خاص ما بين 1960-1980 حماساً غير مسبوق لسياسة الإنفاق العمومي النشط إلى جانب النمو السريع في مشاركة الدولة في الاقتصاد.

وفي هذا الخصوص جاء في كتاب الاقتصادي (Musgrave) نظرية المالية العامة سنة 1959 أنه "يجب أن تكون وظائف الدولة الحديثة: تخصيص الموارد، تحقيق الاستقرار، إعادة توزيع الوظائف..."، كما كتب السياسي والفيلسوف الفرنسي (Bernard de Jouvenel) في كتابه أخلاقيات التوزيع سنة

1952 "... المالية العامة موضوع ممل، ولكنها أصبحت في أوائل القرن العشرين موضوعا خلايا، حيث تمت الثورة عليها لتصبح في حد ذاتها أداة ثورية تستخدم بطرق جديدة، حيث تستخدم المالية العامة كأداة لتغيير توزيع الدخل الوطني بين الطبقات الاجتماعية، كما أن جزء من الدخل الوطني قد عرف زيادة كبيرة عن طريق التوسع في القطاع العام...". وبالرغم من الاختلافات المؤسسية والثقافية الكبيرة، والحوازج الجغرافية واللغوية التي تفصل بين مختلف الاقتصاديات فقد أصبح الإنفاق العمومي أداة هامة للتأثير على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي التي من أهمها النمو الاقتصادي.

وبالمثل فقد أصبحت طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي أحد التساؤلات الجوهرية التي بحث فيها المنظرون الاقتصاديون فيها منذ عقود طويلة، واختلفوا تبعاً للمدارس الفكرية التي ينتمون إليها حول ما إذا كان زيادة حجم الإنفاق العمومي يعزز النمو الاقتصادي أم العكس أم أنه لا توجد علاقة أصلاً بين هذين المتغيرين. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذا التساؤل إلا أن الأدبيات الاقتصادية لم تستطع أن تحسم النقاش حوله، حيث أن هناك مجموعة واسعة من المساهمات الاقتصادية التي قدمت تفسيرات متضاربة تطلبت الفحص التجريبي لها، الذي لم يقدم هو الآخر نتائج نهائية.

وعلى الرغم من أنه لا النظرية الاقتصادية أو الأدلة التجريبية قد حسمتا طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين الاقتصاديين، فإن الإنفاق العمومي لا يزال مطلوباً في الدول المتقدمة لإصلاح إخفاقات السوق، وفي الدول النامية أو الدول الأقل نمواً من أجل تحفيز النمو الاقتصادي كون أن هذه الاقتصاديات عادة ما تتميز بانتشار عيوب السوق، وهشاشة الهيكل الاقتصادي وغياب بنى تحتية اقتصادية واجتماعية قوية، وبالتالي تبرز أهمية الإنفاق العمومي كأداة ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي مستدام.

والجزائر كانت من الدول النامية التي اختارت عادة استقلالها الوطني أن تلعب الدولة دوراً فعالاً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تم تصميم هذا الدور على المدى الطويل من أجل سد فجوة التنمية الهائلة التي كانت تعانيها. ولتحقيق هذا الهدف أنشئ النموذج الاقتصادي الجزائري على أساس التنمية المخططة المركزية سنة 1967، حيث تلعب الدولة دوراً اقتصادياً هاماً من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها. وبالتالي فقد غذي الاقتصاد الجزائري في "حربه من أجل التنمية" بسياسة إنفاق عمومي موسعة، تم تمويلها عن طريق الإيرادات المتأتية أساساً من صادرات قطاع المحروقات، فخلال الفترة 1967-1980 بلغت نسبة الإنفاق العمومي حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من الانخفاض في أسعار المحروقات والذي ابتدأ من سنة

1981، ظل الإنفاق العمومي محافظا على نفس المستويات وتم تمويله عن طريق الاقتراض المتزايد من الخارج.

وقد حافظت السلطات العامة على التوسع المالي والنقدي مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والدين الخارجي وزيادة القيود على الواردات، وهو ما أدى إلى حدوث اختلالات هيكلية عميقة في الاقتصاد الجزائري والتي أجبرت السلطات إلى التخلي عن نموذج التنمية المخطط الذي أثبت عجزه عن تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، مما دفع بالجزائر في 1989 إلى تنفيذ برامج إصلاحات هيكلية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية قصد تصحيح الاختلالات المالية الكلية، وذلك من خلال تدابير مالية ونقدية حكيمة وإعادة جدولة الدين الخارجي وإدخال إصلاحات اقتصادية هيكلية، وتحقيق التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق في ظل ظروف اقتصادية، اجتماعية وأمنية صعبة. وبالتالي فقد انسحبت الدولة من المجال الاقتصادي، وتم وضع ضوابط وإجراءات تقشفية من أجل ترشيد الإنفاق العمومي وإعادة التوازنات الكلية الاقتصادية. وقد حقق البرنامج نجاحا ملحوظا في تحقيق الاستقرار الكلي حيث أنه بين عامي 1994-2000 انخفض التضخم بحوالي 27 %، وانخفض العجز المالي بنسبة 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تقلص الفرق بين سعر سوق الصرف الرسمية والموازية إلى 100%، وبلغ النمو الاقتصادي معدلا متواضعا قدره 3.2%. وبالمقابل فقد تم تخفيض حجم القطاع العام بنسبة 40% بغلق أكثر من 900 شركة عمومية غير قابلة للحياة، مما رفع التكلفة الاجتماعية حيث تفاقمت معدلات البطالة التي قاربت 30% سنة 2000. إضافة لذلك فقد تم تخفيض حجم الرواتب والأجور إلى النصف بين 1989 و2000 مما فاقم معدلات الفقر في الجزائر. بحلول الألفية الثالثة وبعد عقد من النزاع الداخلي والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت الجزائر مستعدة لاستئناف العملية التنموية، مستفيدة من التوسع القوي لقطاع المحروقات بدءاً من سنة 1999 وبذلك فقد عرفت الخزينة العمومية انتعاشا ماليا استثنائيا وفريدا، مما منح الدولة فرصة العودة إلى الواجهة اعتمادا على الفكر الكينزي، الذي يؤكد على أن النفقات العامة هي أهم عناصر الطلب الكلي والتي من شأنها التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه يفترض وفي ظل وجود جهاز إنتاجي مرن، فإن الزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسع في النفقات العامة ستعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لهذه الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق ارتأت السلطات العمومية أن الإيرادات المرتفعة استثنائيا والمناثية من صادرات قطاع المحروقات، تمثل فرصة فريدة لملاؤ التآخر الكبير في البنى التحتية الأساسية وتخفيض العجز المزمن في حجم ونوع الخدمات العامة، وتحسين ظروف معيشة السكان. وباستخدام سياسة الإنفاق العمومي أطلقت السلطات العمومية سنة 2001 ديناميكية واسعة من برامج إعادة الاعمار والتي تمثلت على وجه الخصوص في برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، التي من المفترض أن تعمل على بناء اقتصاد متنوع ومنتج.

طرح الإشكالية:

تعد مسألة تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي من القضايا الرئيسية لفهم كافة الأبعاد التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك بسبب الدور الرئيسي والحيوي الذي يلعبه كأداة من أدوات السياسة المالية. لكن وعلى الرغم من هذا، فإن حجم هذا الإنفاق وكفاءة تخصيصه يعكسان وبدرجة كبيرة فعالية هذه الأداة في تحفيز النمو الاقتصادي. وقد استخدمت الجزائر هذه السياسة الاقتصادية بتوسع غير مسبوق ابتداء من سنة 2001 لتعمل كمحرك مباشر لإنعاش ودعم النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق فإن إشكالية الدراسة تُعنى ببحث الأثر الذي تحدثه سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2011، وعليه فإن التساؤل الرئيسي للإشكالية هو:

ما هو أثر التغير في الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة؟ وبصيغة أخرى ما هي انعكاسات التغير في حجم وهيكل النفقات العامة على الاقتصاد الجزائري؟

بالإضافة إلى الإشكالية الرئيسية، هناك مجموعة من التساؤلات الفرعية تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها وهي:

- فيما تتمثل المعالم الأساسية للنفقات العامة، وما المقصود بظاهرة نمو النفقات العامة؟
- ما محل العلاقة بين سياسة الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي؟
- ما هي مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري وما موقع سياسة الإنفاق العمومي منها؟
- على أي أساس يتم توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات الاقتصادية وما هي الآثار المترتبة عنها؟
- ما هي القنوات الرئيسية التي يمر من خلالها أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي؟

المقدمة العامة

- ما مدى انطباق السياسة المالية الكينزية في شقها المتعلق بالإنفاق العمومي على واقع الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي الشروط الواجب توفرها حتى تؤدي النفقات العمومية دورها في زيادة النمو الاقتصادي، وهل هذه الشروط متوفرة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة، سنعمد الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ايجابية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- يتأثر الإنفاق العمومي في الجزائر مباشرة بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات؛
- يؤثر حقن الربح البترولي في الاقتصاد الجزائري بشكل سلبي على هيكل الجهاز الإنتاجي الجزائري؛
- تؤدي زيادة الإنفاق العمومي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي إذا ما توفر جهاز إنتاجي مرن؛
- ساهمت برامج الإنعاش الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم؛
- يتسرب جزء معتبر من الإنفاق العمومي إلى الخارج من خلال الواردات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في المقام الأول إلى دراسة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي ومعرفة الأثر الذي أحدثه التغير في سياسة الإنفاق العمومي المدرج ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى هذا تهدف الدراسة إلى تتبع تطور سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر ودراسة طبيعة مكوناته، والتوجه الذي يتخذه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كونها تتناول موضوعا يحتل مكانة وأهمية مميزة في الفكر الاقتصادي عموما، والفكر التنموي خصوصا، حيث أن المعرفة بتأثير سياسة الإنفاق العمومي على مسار النمو الاقتصادي، سوف تسهم بلا شك في توجيه سياسة الإنفاق العمومي للدولة الوجهة الصحيحة. كما تتبع أهمية هذه الدراسة أيضا من خلال الوظيفة التي تضطلع بها سياسة الإنفاق العمومي وأهم النقاشات الحادة حول الدور الذي

يلعبه في التأثير على مختلف أغراض السياسة الاقتصادية والتي من أهمها النمو الاقتصادي، والدور الذي لعبه كأداة لتنشيط الاقتصاد الجزائري ورفع معدلات النمو في الجزائر بصفة خاصة، وهو ما يتجلى لنا من خلال ما رصدته السلطات العمومية من إمكانيات هامة لتحقيق هذا الغرض خلال فترة الدراسة. كما تظهر أهمية الدراسة كون أن الإنفاق العمومي يمثل أهم أداة من أدوات السياسة المالية في الجزائر في ظل ضعف الأدوات المالية الأخرى، وبالتالي فهو يمثل أهم متغير تحكمي يمكن أن تتحكم به الدولة في مسار النشاط الاقتصادي للبلاد وتوجيهه نحو تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية وهو تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

منهجية ومرجعية الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وكذا اختبار صحة الفرضيات المتبناة، سيتم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الذي يعتمد أساسا على الجمع بين المنهج الاستدلالي (النظري) المبني على دراسة الظاهرة تاريخيا ونظريا، والمنهج الاستقرائي (التطبيقي) المبني على استنباط النتائج بعد استقراء الواقع الاقتصادي للظاهرة قيد البحث. كما سيتم استخدام الأسلوب الكمي لبناء نموذج قياسي من أجل قياس أثر الإنفاق العمومي كأحد محددات النمو الاقتصادي؛ وذلك من خلال نموذج انحدار متعدد يشمل النمو الاقتصادي معبرا عنه بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة والتي تشمل الإنفاق العمومي والاستثمار المحلي، والانفتاح الاقتصادي، عنصر العمل والاستثمار الأجنبي المباشر.

واعتمدت الدراسة على عدد من مصادر البيانات من أجل الوصول إلى بيانات أكثر دقة، حيث اعتمدت الدراسة على الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، والموقع الوطني لوزارة لمالية، وموقع الجريدة الرسمية الجزائرية. كما اعتمدنا أيضا على تقارير بنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والنقدية، ومختلف التقارير التي يصدرها صندوق النقد الدولي، وقاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد الدولي.

محدود الدراسة:

تحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين: زمني ومكاني. بالنسبة للجانب المكاني فيؤدي بنا إلى الاهتمام بمختلف الجوانب المحيطة بظاهرة النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للجانب الزمني فهو محدد بالفترة (2001-2011)، وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر ديناميكية واسعة

للإنعاش الاقتصادي، وإذا حدث أي رجوع إلى فترة سابقة فإنما هو توضيح لبعض القضايا ضمن سياقها التاريخي من أجل فهم أفضل لمختلف المتغيرات الاقتصادية.

دوافع اختيار موضوع الدراسة:

يمكن تلخيص مبررات اختيار الموضوع في العناصر التالية:

- أهمية سياسة الإنفاق العمومي والتي تتوجب تجسيدها صحيا لها عن طريق قرارات واضحة المعالم ومتأسسة على منطوق علمي يراعي الواقع الحقيقي ويأخذ بخصوصية الاقتصاديات المختلفة؛
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وما لذلك من خصوصيات تتعكس على السياسة الإنفاقية؛
- القفزة الكمية التي عرفتتها سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر ابتداء من سنة 2001 وهو ما يستوجب البحث وخصوصا في الأثر المترتب عن هذه الزيادة الهامة على النمو الاقتصادي؛
- تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين مقارنة بفترة التسعينيات وهو ما استرعى انتباهنا لبحث تأثير الإنفاق العمومي في ذلك؛
- محاولة إثراء الموضوع نتيجة لندرة الدراسات القياسية التي تبحث في العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خاصة، وغياب المراجع في هذا الموضوع باللغة العربية عامة.

الدراسات السابقة:

يستطيع الباحث المتتبع للدراسات السابقة في مجال الإنفاق العمومي وعن مدى تأثيره على النمو الاقتصادي، أن يلاحظ أن تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي هو موضع للجدل الأكاديمي، كما أن حصيلة المعرفة النظرية والبحثية المتاحة عن الجوانب التي قد يؤثر فيها الإنفاق العمومي والعوامل التي يتأثر بها يغلب عليها طابع التشتت وعدم التركيز إضافة إلى الاختلاف في النتائج. ومن بين الدراسات الأصلية في ما يتعلق بتحديد العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي:

- دراسة (Ram 1986): واهتمت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي لعينة شملت 115 دولة للفترة (1960-1980). واستخدم الباحث معادلتين لتحديد النمو الاقتصادي، الأولى تستخدم النفاق الحكومي والثانية الإنفاق الخاص كمحدد للنمو. وقد خلص الباحث إلى أن الزيادة الحدية للإنفاق الحكومي بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة، وأن للإنفاق

العمومي آثارا ايجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت لها الدراسة، بالإضافة إلى الانسجام الكبير بين التقديرات التي تم الحصول عليها من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية.

- دراسة (Landau 1986): وقد اعتمد في هذه الدراسة على بيانات 65 دولة نامية وعدة أنواع للإنفاق الحكومي لدراسة العلاقة بين كل من هذه الأنواع من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى للفترة (1960-1980). واستخدم الباحث معادلات الانحدار المتعددة في إطار بيانات مقطعية لجميع هذه الدول وذلك لمعرفة أثر العديد من متغيرات أنواع الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي كمتغير تابع. كما استخدم بعض المحددات السياسية وكذلك بعض المحددات الأخرى مثل رأس المال البشري. وخلص في النهاية إلى أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق العمومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي ماعدا الإنفاق على التعليم، حيث كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وأن النفقات التحويلية والعسكرية لم يكن لها أثر ملموس على النمو الاقتصادي.

- دراسة (Bairam 1990): وهدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر الإنفاق العمومي كمتغير مستقل على النمو الاقتصادي. واستخدم بيرام نموذج يعتمد على نظرية الطلب الكلاسيكية في دراسته. وقد طبقت هذه الدراسة على عشرين دولة افريقية حيث استخدم سلسلة زمنية للفترة (1960-1975). وتشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في إحدى عشر دولة، ووجود علاقة إيجابية ذات معنوية إحصائية بين هذين المتغيرين بالنسبة لبقية الدول محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

سنحاول في دراستنا هذه الإحاطة بالموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي، محافظين على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، ومن أجل هذا قمنا بتقسيم البحث إلى خمسة فصول:

الفصل الأول: مقارنة نظرية لسياسة الإنفاق العمومي وآثاره الاقتصادية وقد خصص لأهم القضايا المتعلقة بالإنفاق العمومي من حيث مفهوم الإنفاق العمومي وتطوره الفكر الاقتصادي، وتحليل لظاهرة تزايد النفقات العامة، ومختلف الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العمومي.

الفصل الثاني بعنوان النمو الاقتصادي: المقاربات التقليدية والنظريات المتضاربة، وقد خصصناه لدراسة المفاهيم العامة والنظريات التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي والعوامل التي تحكمه.

وبالنسبة للفصل الثالث بعنوان بحث العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي فتعرض من خلاله لأهم الدراسات التي استخدمت أساليب مختلفة في تحليل العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي بصفة عامة أو على مكون من مكوناته.

الفصل الرابع هو بعنوان سياسة التنمية الجزائرية: من التخطيط المركزي نحو الانفتاح الاقتصادي: ويعنى بدراسة الوضع العام للسياسة الاقتصادية في الجزائر منذ فترة الاقتصاد الموجه وحتى برامج الانعاش الاقتصادي.

أما الفصل الخامس والأخير فهو بعنوان: سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر: قياس الأثر على النمو الاقتصادي. ويعنى بدراسة تطور ظاهرة الإنفاق العمومي عبر الزمن والنموذج القياسي وتوصيفه من حيث أهم المتغيرات التي يتضمنها، إضافة إلى نتائج الاختبارات الإحصائية، القياسية والاقتصادية.

صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في عدم وجود الإحصائيات الكافية لإعداد البحث وتضاربها أحيانا نتيجة اختلاف المصادر، الشيء الذي تطلب جهدا ووقتا معتبرين من أجل اختيار أدق المعطيات وأقربها إلى الصحة وأكثرها مصداقية.

الفصل الأول:

مقاربة نظرية لسياسة الإنفاق العمومي وأثاره الاقتصادية

تمهيد:

إن طبيعة وأهداف النظم السياسية المختلفة والخصائص التي تميز المراحل التي تمر بها، تحدد المهام الأساسية والحاجات المطلوب إشباعها من السلطات العمومية، مما يلزمها أعباء متزايدة يتطلب مواجهتها زيادة في حجم الإنفاق العمومي. وقد عرفت النفقات العامة اهتماما متزايدا من قبل السياسيين والأكاديميين نتيجة لهته التطورات الحاصلة في دور الدولة ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية، حيث أنها ما فتئت تأخذ حيزا هاما من التحليل الإقتصادي كونها أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي ولتحقيق أهداف سياستها الاقتصادية.

وباعتبار أن الدولة تعتمد في تنفيذ مختلف خططها التنموية على سياسة الإنفاق العمومي، فقد عرفت هذه الأخيرة نصيبا هاما من الدراسات والبحوث الأكاديمية باعتبارها ركنا هاما في الدراسات المالية وخصوصا مع توسع دور الدولة في الاقتصاد وازدياد عدد الوظائف المنوطة بها.

ومن هذا المنطلق وقصد الإحاطة بأهم الجوانب العامة المتعلقة بسياسة الإنفاق العمومي، سنتعرض في هذا الفصل وبأسلوب تحليلي إلى أهم المفاهيم والمبادئ النظرية المتعلقة بمفهوم النفقة العامة وتقسيماتها المختلفة، وإلى مختلف القواعد التي تحكم الإنفاق العمومي والعوامل المؤثرة عليه. ومن ثم نتتبع التطور التاريخي للنفقات العامة عبر الزمن وإلى النظريات المفسرة والمقدمة من عدد من الاقتصاديين لتزايد النفقات العامة إضافة لأسباب تزايدها وأخيرا سنتطرق نظريا لأهم الآثار الاقتصادية للنفقات العامة ودورها في تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية.

المبحث الأول:

الإنفاق العمومي: الإشكاليات الأساسية لتحديد المفهوم

تعكس النفقات العامة مختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة، فقد تطور حجم النفقات العامة مع تطور دور الدولة (من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلية فالمنتجة)، كما أصبحت النفقات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، ولهذا فقد تطور مفهوم النفقات العامة مع تطور دورها وتعددت وتزايدت تقسيماتها مع اتساع واختلاف طرق وأوجه استخداماتها. وبناء على هذا سنتناول في هذا المبحث مختلف الجوانب المحددة لمفهوم النفقات العامة وأهم تقسيماتها.

I. قضايا تدعو إلى الوضوح في تحديد مفهوم "النفقة العامة":

هناك مجموعة متعددة من القضايا والتي تبين لنا ما يمثل تحديد مصطلح "النفقة العامة" بشكل دقيق من أهمية للتحليل الاقتصادي. ومن بينها¹:

- تنشأ مشكلة تحديد دقيق للنفقة العامة من واقع اختلاف الاقتصاديات، حيث أنه في أي مقارنة يستخدم فيها النفقات العامة من المرجح أن تكون مضللة، إلا إذا كان نطاق الإنفاق المستخدم هو نفسه، وهو الأمر الصعب تحقيقه فمثلا: مقارنة المالية العامة بين المملكة البريطانية والتي تمول معظم الخدمات الصحية في المجتمع والولايات المتحدة الأمريكية التي تمول أقل من نصف الخدمات الصحية قد يعطي نتائج مضللة. وهو الأمر الواجب أخذه بعين الاعتبار عند إجراء أي مقارنة؛
- تتولد صعوبات مماثلة في الدراسات التاريخية، حيث أن مقارنة النفقات العامة اليوم مع النفقات العامة في الماضي قد تكون مضللة، كون أن نطاق النفقات ليس نفسه بين الماضي والحاضر، فمثلا عرف القرن الواحد والعشرون تزايدا ملحوظا في النفقات المخصصة للبنى التحتية الخاصة بالنقل مقارنة مع القرن العشرين نتيجة للتوسع الحضري، وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار في تحديد حجم الدولة والنفقات العامة تاريخيا؛

¹ - Lowell Harriss, **Government Expenditure: Significant Issues of Definition**, The Journal of Finance, Vol. 9, N° 4, December, 1954, p 351-353.

- لابد من توضيح دقيق لما يشمله مفهوم النفقة العامة وذلك لكل من الأكاديميين والسياسيين من أجل تحقيق مصداقية أي دراسات أو سياسات اقتصادية مستقبلية. كما يجب تحديد ذلك بالنسبة لعامة المواطنين من أجل تحسيس المكلفين بالضرائب بأهمية التزاماتهم: إذ أن توفر فكرة واضحة عن مختلف بنود الإنفاق العمومي أمر ضروري لتحقيق الكفاءة وبالتالي ترشيد النفقات العامة، كون أن للضرائب تأثيرات متعددة على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ولما قد يكون التوسع في فرضها من أعباء على المكلفين بها.

وبالتالي فلا بد من الإحاطة بمفهوم النفقة العامة قصد التحديد الدقيق لما تشمله. وتبعا لهذا نتناول تحديدا لمفهوم "النفقة العامة" من عدد من الجوانب المحددة، لنقوم بتحديد مختلف أركانها.

1. تعريف النفقة العامة:

قصد الإحاطة بمفهوم النفقة العامة، نتناول تعريفها من الجوانب التالية:

أ. التعريف اللغوي:

"النفقة" لغة مشتقة من "الإنفاق" وهو الإخراج، ويقال أن الشخص أفقّ المال أي أخرجه من حوزته وصرفه. ويعني "الإنفاق" لغة: بَلُّ المال ونحوه في وجه من وجوه الخير وفي شؤون الحياة، وأوجه الإنفاق هذه تسمى بالنفقات¹، فإذا تم بذل هذه النفقات من طرف الدولة أو أحد أعوانها سميت بالنفقات العامة.

ب. التعريف القانوني:

تمثل النفقة العامة "كل مبلغ نقدي يرصد ويجاز في الميزانية العمومية"². ويبين هذا التعريف جانبا واحدا من جوانب النفقة العامة وهو وجوب ظهورها في الميزانية العمومية. ويجدر بنا الذكر أن النفقات العامة تختلف من دولة إلى أخرى وذلك لتنوع الأنظمة السياسية للدول واختلاف الحاجات التي تحددها السلطات

¹ - معجم المعاني الجامع، معجم إلكتروني على الموقع: <http://www.almaany.com>، تاريخ الزيارة 2014/11/31.

² - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 27.

العامة والتي تستدعي إنفاقها وإدراجها في ميزانيتها العمومية¹. وعادة ما تحدد أعباء الدولة التي تستوجب الإنفاق العمومي بشكل واضح بقانون المالية.

ج. التعريف الاقتصادي:

يختلف الاقتصاديون في تعريف النفقات العامة فمنهم من يعرفها على أنها: "مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة"². أو "كل الأموال التي تصرفها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين، وتأخذ هذه الحاجات العامة أشكالاً متعددة: حيث أنه يمكن أن تتمثل في نفقات مرتبات الموظفين أو دفع أجور المقاولين أو منح الإعانات..."

كما يعرفها البعض على أنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام (الدولة أو إحدى تنظيماتها) قصد تحقيق منفعة عامة"³. أو أنها "مبلغ مالي تستخدمه الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع العامة".

وتعرف موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية النفقة العامة كونها "ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات بما فيها الإنفاق الرأسمالي والإعانات والمنح والمدفوعات المحولة مثل فوائد الدين العام ومعاشات التقاعد"⁴.

وبناء على ما سبق وبأخذ الاعتبار كلا الجانبين (القانوني والاقتصادي) نقترح التعريف التالي للنفقة العامة:

تمثل النفقة العامة اعتماداً مالياً أقر من السلطة التشريعية وأجيز في الميزانية العمومية، يقوم بتنفيذها شخص عام ممثل في الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة ومؤسسات القطاع العام التابعة للدولة، بهدف تحقيق منفعة عامة أو إشباع احتياج عام حدد مسبقاً في قانون المالية.

¹ - السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 258.

² - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 117.

³ - علي لطفى، المالية العامة: دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص 182.

⁴ - كعاسي محمد الأمين، دادن عبد الغاني، تحليل النفقات في الميزانية العامة باستخدام أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970 - 2000، مجلة الباحث، عدد 2002/01، ص 71.

2. أركان النفقة العامة:

يتضح لنا من التعاريف السالفة الذكر أن النفقات العامة تتكون من ثلاثة أركان أو عناصر أساسية تتمثل في كون النفقات العامة مبلغ نقدي، وكونها تصدر عن شخص معنوي وكون الغرض منها هو تحقيق المنفعة العامة. وفيما يلي توضيح للعناصر السابقة.

أ. الشكل النقدي للنفقة العامة:

تتخذ النفقة العامة طابعا نقديا، أي أنها تتم في صورة تدفقات نقدية: ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل الغير نقدية التي كانت تستخدم سابقا من وسائل عينية أو مزايا معنوية. وبالتالي لا يعد من قبيل النفقة العامة ما تدفعه الدولة في صورة عينية، كتقديم خدمات دون مقابل كالإعفاء عن سداد إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم وأجور المواصلات بالنسبة لبعض موظفي الدولة¹. والصفة النقدية للنفقة العامة هي بخلاف ما كان يتبع سابقا من إلزام المواطنين بأداء خدمات معينة مقابل الحصول على مقابل مادي أو معنوي، كأن تمنحهم هيئة عمومية معينة جزءا من أملاك عامة، إذ اختفى هذا الوضع بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد النقدي حيث أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لأداء كامل المعاملات الاقتصادية وأصبح الإنفاق العمومي يتم بشكل نقدي².

ب. صدور النفقة العامة عن الدولة أو أحد تنظيماتها:

يشترط أن تصدر النفقة عن شخص معنوي أي أنه يخضع للقانون العام، أو عن هيئة عمومية أو مفوض عنها. وتبعاً لهذا فإنه لا تعتبر نفقة عامة ما يصرف الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون للقانون الخاص حتى لو كان هدفهم تحقيق منفعة عامة³ مثل شق طرق أو توفير الكهرباء أو المياه..

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 50.

² محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف: دراسة تحليلية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 18.

³ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 29.

وقصد التفريق بين النفقة العامة والخاصة اعتمد الفكر المالي معيارين أساسيين أولهما معيار يستند إلى الطبيعة القانونية التي تصدر عنها أو تقوم بالنفقة وهو المعيار القانوني أو التقليدي والثاني معيار يرتكز على أساس طبيعة الوظيفة التي تؤديها النفقة وهو المعيار الوظيفي.

ب.1. المعيار القانوني: ومفاده أن النفقة تعد عامة إذا كانت صادرة عن شخصيات معنوية تخضع للقانون العام (والتي سبق ذكرها) وتعد خاصة إذا صدرت عن شخصيات معنوية أو طبيعية تخضع للقانون الخاص، هذا بصرف النظر عن الوظيفة التي تؤديها النفقة.

ب.2. المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار في التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة إلى الطبيعة الوظيفية للنفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها. وتبعا لهذا المعيار لا تعتبر جميع النفقات التي يقوم بها الأشخاص العموميون نفقات عامة، بل فقط تلك التي تقوم بها الدولة أو أشخاص مفوضين عنها بصفقتها السيادية. أما النفقات التي تتجزها الدولة أو إحدى هيئاتها العمومية لأهداف أخرى كمشاريعها الاقتصادية مثلا، فهي وفقا لهذا المعيار تعتبر نفقة خاصة وليس عامة¹.

ويؤخذ على كلا المعيارين السابقين كونهما لا يفيان بغرض لتعريف النفقة العامة: كون أن الغرض الأساسي من التعريف هو قياس مدى مساهمة الهيئات العمومية في الحياة الاقتصادية وتقدير آثارها تقديرا سليما؛ فالمعيار القانوني يضيق من نطاق هذه النفقات نظرا لارتباطه بالفكر التقليدي الذي يحصر دور الدولة في إطار محدود، بينما ضيق المعيار الوظيفي كثيرا من نطاق النفقات العامة. ولهذا فمن الضروري الأخذ بتعريف أوسع للنفقات العامة بحيث يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة، والهيئات العامة والمحلية والمؤسسات العمومية، بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أو طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق، لما في ذلك من مواكبة ومعاصرة لتطور دور الدولة².

¹ - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 119-120.

² - محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 72.

ج. الهدف من النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة:

تهدف النفقات العامة إلى إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة، وبعبارة أخرى ضرورة توفير ما يطلق عليه بـ 'السلع العامة'^{*}. وبالتالي، لا يعتبر أي مبلغ نقدي يتم صرفه بهدف إشباع حاجة أو منفعة خاصة كنفقة عامة¹. وتبرير هذا يعود إلى ضرورة سيادة مبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع، حيث أن جميع أفراد المجتمع متساوون في تحملهم للأعباء العامة من ثم فهم كذلك فيما يخص استفادتهم من النفقات العامة.

II. تقسيمات النفقات العامة:

إن أهم ما يميز تطور نظرية الإنفاق العمومي هو العدد المذهل لتصنيفات النفقات العامة، حيث يوجد تقريبا تصنيفات بعدد الكُتاب في مجال المالية العامة. ومحاولة تصنيف النفقات العامة هي عملية قديمة قدم الموضوع نفسه، حيث اكتشف الباحثون في أهمية وضع التصنيفات نظرا لكونها أول خطوة في البحث العلمي، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين تطور نظرية الإنفاق العمومي وتصنيف النفقات العامة.

المحاولات الأولى لتصنيف النفقات العامة ظهرت في كل من إيطاليا وفرنسا، حيث قسمت النفقات العامة على أساس الهدف من النفقة، ثم برزت عدة محاولات أخرى صنفت النفقات إلى عادية وغير عادية، نفقات منتجة وغير منتجة، نفقات ضرورية واختيارية²... كما ظهرت العديد من التقسيمات الأخرى كنتيجة حتمية للتطور التاريخي نظرا لجهود الباحثين الاقتصاديين أو بسبب ما يفرضه الواقع العملي.

وبالتالي، يمكننا تجزئة هذه التقسيمات إلى مجموعتين كبيرتين، بحسب الهدف المرجو من هذا التقسيم: علمي أو عملي.

* - السلع العامة هي السلع التي تقوم الدولة بإنتاجها لإشباع حاجات عامة، حيث أنها تتصف بكونها توفر نفس المستوى من المنفعة لكل شخص من السكان بغض النظر عن عدد المستخدمين لهذه السلعة، على سبيل المثال الدفاع الوطني، أو البث التلفزيوني، نظام القضاء... فمتى تم تقديم مثل هذه السلعة يستفيد منها جميع المقيمين في الدولة بنفس المستوى من المنفعة.

¹ - عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام: المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 150.

² - Harold W. Guest , **Classifications of Public Expenditures** ,The American Economic Review, Vol 20, N° 1, Marsh 1930, p 37.

1. التصنيفات العلمية:

تهدف التصنيفات العلمية إلى إظهار العلاقات الفعلية بين مختلف مكونات النفقات العامة وذلك قصد تسهيل التحليل ودراسة التغير في مجموع الحقائق المالية المتعددة والمتداخلة. والتصنيفات العلمية هي تصنيفات غير معنية بالتوزيع المادي للنفقات بل بترتيب العلاقات المنطقية والصلات المختلفة بين مختلف مكونات النفقات العامة. ومن أهم التصنيفات العلمية الحديثة نذكر:

أ. تصنيف كوهين:

وضع الاقتصادي جوستاف كوهين* تصنيفا للنفقات العامة وفقا لمعيار المنفعة المتوخاة منها وفق الشكل التالي¹:

أ.1. نفقات تعود بالمنفعة العامة على كافة أفراد المجتمع: وهي النفقات التي تعود بالمنفعة على كافة أفراد المجتمع دون استثناء، مثل: الإدارات العامة، السلطة التشريعية، الدفاع...

أ.2. نفقات تعود بالمنفعة على فئات خاصة: هي النفقات العامة التي تعود بالنفع لفئات من المجتمع أكثر من غيرها، مثل العدالة والشرطة.

أ.3. نفقات تعود بالمنفعة المباشرة على فئات خاصة والمنفعة الغير مباشرة على المجتمع: هي تلك الموارد المالية الموجهة مباشرة لمساعدة فئات مجتمعية معينة، ولها تأثير غير مباشر على المجتمع. مثل الضمان الاجتماعي، الرعاية العامة، تعويضات البطالة...

أ.4. نفقات تعود بمنفعة خاصة على فئات محدودة: مثل الدعم المقدم لصناعات معينة، المساكن المنخفضة التكاليف، الوجبات المدرسية...

يتميز التصنيف الذي قدمه كوهين كونه يغطي مسألة تشتت المنافع، كما أنه يبين طبيعة المنافع التي يتحصل عليها المواطنون، غير أنه انتقد من حيث احتمال تعارض التقسيمات السابقة مع بعضها البعض، إضافة إلى صعوبة تحديد النفقات التي تستفيد منها فئة دون أخرى، أو تلك التي يستفيد منها

* - Gustav Cohen (1840-1919) خبير مالي واقتصادي ألماني.

¹ - Cauvery and Others, **Public Finance: Fiscal Policy**, Third Edition, Rajendra Ravndra Printers, India, 2007, p 31.

المجتمع ككل بصفة دقيقة. يضاف إلى هذا كون أن هذا التصنيف قد عالج مسألة تشتت المنفعة دون أن يتطرق إلى قضايا المنفعة الاقتصادية الأخرى¹.

ب. تصنيف روشر:

قدم روشر* تقسيما للنفقات العمومية على أساس درجة الاستعجال (الضرورة) إلى ثلاث مجموعات:

ب.1. **نفقات ضرورية:** هي النفقات التي لا يمكن تأجيلها مثل النفقات الإدارية.

ب.2. **نفقات مفيدة:** هي النفقات التي يمكن تأجيلها لمدة معينة.

ب.3. **نفقات غير ضرورية:** هي نفقات غير مستعجلة وغير مجدية.

ج. تصنيف دالتون:

قدم دالتون** بعض الاقتراحات المثيرة للاهتمام بشأن المنفعة المرجوة من الإنفاق العمومي، من خلال إبراز بعض نقاط الصلة بين النفقة العمومية والضريبة؛ حيث أشار إلى أنه مثلما الضريبة قد تكون تناسبية مع الدخل إما تقادمية أو تراجعياً في أثرها على متحملها فإن النفقات العامة قد تكون كذلك. وتكون النفقة تناسبية إذا كان التغير في الدخل الحقيقي الذي تحدثه هذه النفقة متناسباً إما تصاعدياً أو تنازلياً: تصاعدياً إذا أدت إلى حدوث انخفاض في الدخل كلما ارتفع حجم الزيادة في الدخل الحقيقي، وتراجعية إذا انخفض حجم هذه الزيادة كلما تضائل دخل الفرد².

وتكمن أهمية هذا التصنيف في كون أنه يركز على الإنفاق من حيث كون الأفراد على دراية بأي منفعة يمكنهم تحقيقها من الإنفاق العمومي، وهي فكرة كانت أساساً لدراسات جديدة، وُجِبَ أن يتم تحليلها وبرهنة صحتها³.

¹ - Harold W. Guest, Op.cit, p 40.

* - Wilhelm Georg Friedrich Rosche (1817-1894) اقتصادي ألماني.

** - Hugh Dalton (1887-1962) سياسي واقتصادي بريطاني.

² - Harold W. Guest, Op.cit, p 43.

³ - J.R Gupta, **Public Economics in India: Theory and practice**, Atlantic publication, India, 2007, p 153.

د. تصنيف نيكلسون:

قدم نيكلسون * تصنيفا للنفقات العامة وفقا لحجم الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة مقابل ما تقدمه من خدماتها، بدلا من الدخل الخاص كما فعل دالتون، فقد ميز بين أربع فئات للنفقات العامة وفقا لتأثيرها حول العائد على الإيرادات العمومية كما يلي¹:

- د.1. نفقات ليس لها إيرادات: كالنفقات العسكرية والحربية، الإعانات...
- د.2. نفقات ذات إيرادات غير مباشرة: نفقات التعليم التي تهدف إلى تثقيف المواطنين وزيادة كفاءتهم وقدراتهم الإنتاجية؛ وهو ما يؤثر بشكل مباشر على خزينة الدولة نتيجة زيادة مداخيلها من الضرائب.
- د.3. نفقات ذات إيرادات جزئية: مثل نفقات برامج التعليم الممولة جزئيا من الدولة.
- د.4. نفقات ذات إيرادات ربحية: وأبرز مثال عليها هو الأنشطة التجارية التي تقوم بها الدولة.

إن هذا التصنيف ليس سوى مجرد صقل للتمييز القديم بين النفقات المنتجة والغير منتجة الذي قدمه آدم سميث. غير أن لهذا التقسيم الجديد ميزة الكشف عن قدرة الدولة على تحمل أي نوع من النفقات العامة، كون أن الغرض الأساسي من هذه النفقات هو إشباع الحاجات العامة وليس الحصول على إيرادات مالية، وبالتالي فهو على قدر من الأهمية لصناع السياسات الاقتصادية الذين يسعون إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي.

هـ. تصنيف آدمز:

وقال هـنري آدمز ** فإن النفقات العامة يجب تقسم وفقا لمعيار طبيعة النفقة إلى نفقات الحماية، النفقات التجارية والنفقات التنموية².

هـ.1. نفقات الحماية: الغرض منها هو صون ممتلكات وسلامة الأفراد. مثل النفقات التي تدفع للشرطة والجيش والمخابرات؛

* John Shield Nicholson: اقتصادي ألماني.

¹ -Harold W. Guest, Op.cit, p 43.

** Henry Carter Adams : (1851 - 1921): اقتصادي أمريكي.

² - J.R Gupta, Op.cit, p 104.

هـ.2. النفقات التجارية: تهدف إلى تطوير كل من القطاع الصناعي والتجاري وقطاع الأعمال، وأبرز مثال على هذه النفقات تلك التي تدفع مقابل مراقبة ومنح حوافز للمؤسسات الصناعية والتجارية ومؤسسات الأعمال؛

هـ.3. نفقات التنمية: تخصص هذه النفقات لتحقيق التنمية الشاملة في البلاد، مثل مشاريع تطوير البنى التحتية، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وشبكة النقل والمواصلات¹...

وقد انتقد العديد من الاقتصاديين التصنيف الذي وضعه آدمز من حيث صعوبة التمييز بين النفقات المخصصة للحماية أو التجارة أو التنمية. كما انتقد أيضا من حيث أنه من الخطأ تصور علاقة واضحة ومثالية بين هذه الوظائف والنفقات، إذ أن الإنفاق حقيقة تجريبية أما وظائف الدولة فهي جزء من الفلسفة الاجتماعية وبالتالي فهي عرضة للتغير من وقت لآخر نظرا لاستخدام التأثيرات الجديدة على الأنشطة الحكومية أو المساهمات الجديدة للاكتشافات الفكرية. وبما أن هذه التغييرات ليست متزامنة أو متساوية فإن أي علاقة بين وظائف الحكومة والإنفاق العمومي هي علاقة غامضة وعرضية بدلا من واضحة ومحددة².

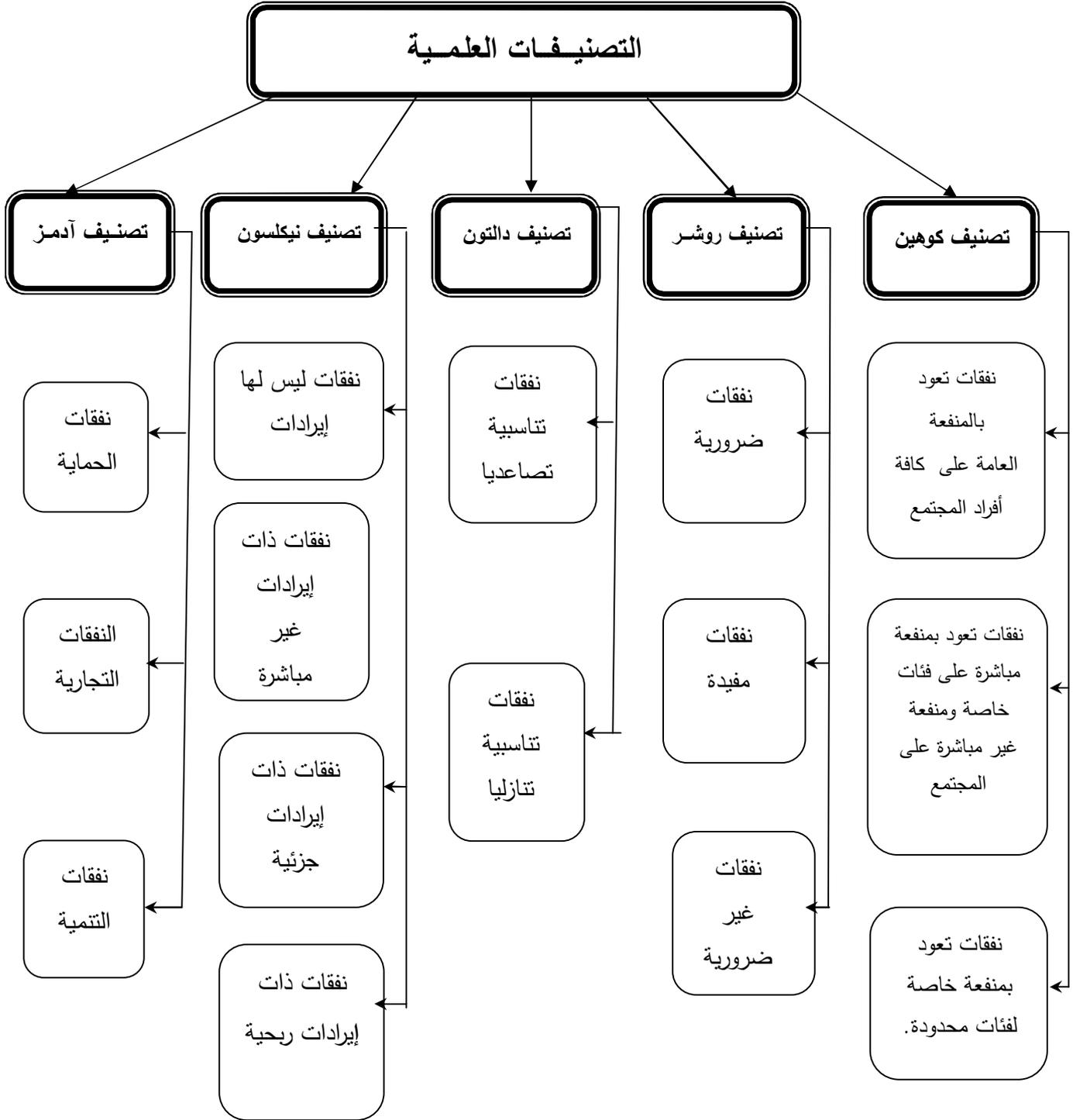
إن هذا الانتقاد لا ينطبق فقط على تصنيف آدمز، وإنما على جميع التصنيفات القائمة على هذا الافتراض العلاقة بين وظائف الدولة والنشاطات الحكومية. ويوضح الشكل التالي ملخصا بسيطا للتصنيفات السابقة.

¹- Maria John Kennedy, **Public Finance**, Eastern Economy Edition, India, 2012, p 39.

²- Harold W. Guest, Op.cit, p 44.

الشكل البياني رقم (1):

التصنيفات العلمية للنفقات العامة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على عدة مراجع سابقة.

2. التصنيفات العملية:

هي تلك التصنيفات التي يتم إعدادها لأغراض إحصائية وميزانية، حيث أنها ليست مصممة للمساعدة في قضايا التحليل العلمي، ولكن من أجل أغراض عملية. وهذه التصنيفات لا علاقة لها مع أهداف النفقات العامة، لكن تم وضعها لبعض الحاجات العملية بسبب صعوبة تقسيم مختلف بنود الإنفاق إلى فئات محددة وفقا لأساس موضوعي، فهي تهدف إلى بناء علاقة وظيفية فعلية بين البيانات المالية وتصنيفها من خلال تأمين التوازن السليم بين مختلف مصالح وأنشطة الحكومة، وتسهيل تصنيف ومراجعة الإحصاءات المالية مع رفع درجة الدقة والاتساق والبساطة في استعراض المراحل السابقة من أجل التخطيط للمستقبل وتحقيق المصلحة العمومية. ومن أبرز التصنيفات العملية ما يلي:

أ. التصنيف الوظيفي:

يهتم التصنيف الوظيفي بتنظيم أنشطة الحكومة وفقا لأغراضها بكيفية مستقلة عن الهيكل التنظيمي الحكومي (على سبيل المثال: التعليم، الضمان الاجتماعي، الإسكان¹...). ولهذا التصنيف أهمية في تحليل تخصيص الموارد المالية بين القطاعات المختلفة إضافة إلى المساهمة في إعداد مسح تاريخي للإنفاق العمومي ومقارنة البيانات، وإعطاء تصنيف معياري محدد لإجراء مقارنات دولية².

ب. التصنيف الإداري:

يسمح التصنيف الإداري للنفقات العامة بتقسيمها العامة حسب الوحدات الإدارية للدولة التي تتولى إنفاقها. ويعكس هذا التصنيف الهيكل التنظيمي لوحدات الدولة الإدارية (الوزارات والمديريات...) كما أنه يبرز مشروعية هذا الإنفاق كون هذه الوحدات الإدارية هي الأدوات التي تتطلب ذلك³. وللتصنيف الإداري للنفقات أهمية بالغة في تنفيذ الموازنة العامة من حيث أنه يسمح بتحديد مسؤولية الوحدات الإدارية العمومية عن تقصيرها في تنفيذ الاستثمارات أو تقديم الخدمات المسؤولة عنها،

¹ - كماسي محمد الأمين، دادن عبد الغاني، مرجع سابق، ص 71.

² - W. Dorotinsk, **Budget Systems And Expenditure Classification**, Public Financial Management Technical Guidance Note, International Financial Fund Fiscal Affairs Department, p 20, 21.

³ - W. Dorotinsk , Op.cit, p 27.

فالمديريات العامة هي التي تعقد الصفقات، وتجري العمليات المالية، وتقوم بإعداد المستندات والسجلات والتقارير المتعلقة بهذه العمليات، فهي تشكل أصلاً الوحدات المحاسبية التي تقوم بهذه الأعمال¹. كما يُمكن التصنيف الإداري من متابعة التغيرات التي تطرأ على نشاطات الوحدات الإدارية بين سنة وأخرى. إلا أن هذا لا يعكس التكلفة الحقيقية للوظيفة التي تباشرها الدولة، إذا كان هناك أكثر من دائرة حكومية تتولى الإنفاق على نفس الوحدة حكومية.

ج. التصنيف الاقتصادي:

وفقاً للتصنيف الاقتصادي، يتم تقسيم النفقات العامة وفقاً للعمليات الاقتصادية لمختلف القطاعات الحكومية، بشرط أن يتم توزيع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة²؛ حيث يتم تنظيم الاعتمادات المالية بحكم طبيعتها الاقتصادية مع التمييز بين النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية. ويهدف هذا التصنيف إلى تحليل القضايا العامة المتعلقة بالميزانية العمومية كتوزيع الموارد المالية المحدودة، ومدى تأثيرها على استقرار الأسعار، توزيع الدخل والتوظيف؛ كما أن التصنيف الاقتصادي يساهم في تقديم المعلومات لإعداد برامج الخطط التنموية المختلفة وتنفيذها، من خلال ربط البيانات والمعلومات الخاصة بالقطاع الحكومي بالبيانات والإحصائيات الخاصة بالقطاعات الاقتصادية للمجتمع ككل وإعطائه صورة متكاملة عن العمليات المالية الحكومية، ودورها في الاقتصاد الوطني³.

د. التصنيف حسب البرامج:

البرنامج هو عبارة عن "مجموعة من الأنشطة التي تلبي نفس المجموعة من الأهداف". وفي العديد من الدول يتم تصنيف النفقات العامة بحسب البرنامج الاقتصادي المراد تنفيذه، حيث يتم تصميم البرنامج على أساس تراكمي من مجموعة من المشاريع أو الأنشطة، ليعكس النفقات المالية التي يتم تخصيصها حسب هذه المشاريع والأنشطة في الميزانية العامة والتي بدورها تعكس كلفة البرنامج..

¹ - كماسي محمد الأمين، دادن عبد الغاني، مرجع سابق، ص 71.

² - محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 56.

³ - Richard Allen, Daniel Tommasi , **Managing Public Expenditure: A Reference Book for Transition Countries** Organisation for Economic Co-operation and Development Publication , France, 2001, p 124.

غير أن هذا النوع من التصنيف ينتقد من حيث تباين لبرامج نتيجة لتباين النشاطات والأعمال الحكومية وبالتالي فإن عمليات تقسيم النفقات العامة بحسب البرامج يتطلب دراسة المهام والواجبات والسلطات الخاصة لكل مديرية¹.

هـ. تصنيفات أخرى:

تدعو الحاجة أحيانا إلى استخدام العديد من التصنيفات العملية الأخرى، ومنها تصنيف النفقات العامة بحسب مصدر التمويل: موارد محلية، قروض، منح، حسابات الخزينة إن وجدت، أو التصنيف حسب المنطقة، حيث أن البرلمان قد يطلب هذا النوع من التصنيف بهدف عرض حجم التمويل الذي تتلقاه ومقارنته مع المناطق الأخرى. ويستلزم هذا النوع من التقسيم توفر نظام معلوماتي يكون قادرا على تجميع مختلف البيانات المالية المجزأة على مستوى القطر².

انطلاقا مما سبق، يمكننا القول أن هذا العدد من التصنيفات المختلفة، يسمح لنا بمعرفة وفهم حدود ومكونات النفقات ومدى ترابطها وتداخلها مع بعضها البعض؛ حيث أن كل تصنيف جديد يضيف إلى فهمنا طبيعة الوظائف الهيكلية والأساسية للنفقات العمومية وآثارها المختلفة.

III. القواعد التي تحكم الإنفاق العمومي والعوامل المؤثرة عليه:

يخضع تحديد النفقات العامة للدولة لعدد من الأسس والضوابط التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها من أجل أن تحقق سياسة الإنفاق العمومي الهدف الأساسي المرجو منها وهو إشباع الحاجة العامة. كما يحكم سياسة الإنفاق العمومي مجموعة من العوامل والتي تساهم في تحديد حجم النفقات المراد القيام بها. ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى أهم ضوابط الإنفاق العمومي والعوامل المتحكمة فيه.

¹ - W. Dorotinsk, Op.cit, p 21.

- Brian Olden, **The role of Budget Classifications in budgetary reforms**, 5th Senior Budget Officials Meeting , St. Petersburg, 25-26 June 2009, p 27.

² - W. Dorotinsk, Op.cit, p 29, 30.

1. ضوابط الإنفاق العمومي:

إن سلامة سياسة الإنفاق العمومي تستوجب التزام الهيئة العمومية القائمة بها (أو ما ينوب عنها) عند المقارنة بين مختلف أوجه الإنفاق المتعددة وتفضيل بعضها على بعضها الآخر وذلك حسب تقدير الحاجات العامة المتعددة والمنافع التي من الممكن أن تعود على الأفراد. وتأخذ الدولة في اعتبارها كافة العوامل السياسية والاقتصادية والتي تعطي أكبر قدر من المنافع مقابل أقل قدر من النفقات¹. حتى يتحقق هذا لأبد من احترام مجموعة من المبادئ والضوابط هي:

- ضابط المنفعة العامة؛
- ضابط مراعاة الإجراءات الواجب إتباعها عن القيام بالنفقة؛
- ضابط تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد في النفقات.

وتتاول فيما يلي هذه الضوابط بشيء من التفصيل.

أ. الضابط الأول: ضابط المنفعة العامة:

يقصد بضابط المنفعة العامة أن يكون الغرض من الإنفاق العمومي تحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وبالتالي فإن قيام الدولة بالإنفاق العمومي في مجال معين بدون تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع والأفراد فإن هذه المنفعة لا مبرر لها². ومن المعروف أن أي دولة مهما تعددت وتوسعت مواردها المالية لا يمكن أن تقوم بتقديم جميع السلع الاجتماعية التي يرغب أفراد المجتمع الحصول عليها، لذا فإن الدولة تواجه مشكلة الاختيار والمفاضلة بين مختلف السلع. ومن هنا ظهرت أهمية وضع بعض المعايير للمفاضلة بين أوجه الإنفاق المختلفة لتحقيق أقصى كفاءة من موارد الدولة.

أ.1. ضرورة تحليل المنافع العامة والنفقات: يقصد في العادة باصطلاح تحليل المنافع والنفقات في مجال السياسة المالية هو كيفية قياس المنافع الاقتصادية الصافية نتيجة لحدوث تغير معين في تخصيص الموارد.

¹ - مديحة الدغدي، النفقات العامة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، السعودية، 1980، ص 35.

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 51.

ويعتبر تحليل المنافع والنفقات أحد الأساليب التي يمكن استخدامها في تقييم برامج الإنفاق العمومي، كون أن المبدأ الأساسي لهذا الأسلوب متناهي البساطة حيث يقوم على حصر جميع المنافع وجميع النفقات بالنسبة لوجه معين من أوجه النفقات ومقارنتها مع منفعه، فإذا ما زادت المنافع عن النفقات فإن هذا يعني تخصيصاً كفاً للموارد، أما إذا زادت النفقات عن المنافع فهو يعني أن تنفيذ النفقة هو تخصيص أقل كفاءة للموارد¹.

إن عملية حساب النفقات والمنافع تتطلب التمييز بين كل من: "النفقات والمنافع الحقيقية" و "النفقات والمنافع المالية".

أ.1.1. النفقات والمنافع الحقيقية: إذا كانت النفقة الحقيقية للسلع تتمثل في حجم الموارد التي استخدمت في إنتاج تلك السلع فإن المنافع الحقيقية تتمثل فيما يضيفه توفير تلك السلع لرفاهية المجتمع. ولذلك فقد اكتسب تحليل النفقات والمنافع الحقيقية أهمية خاصة لاختلافه عن تحليل المنافع والنفقات المالية².

ويمكن تقسيم النفقات والمنافع الحقيقية إلى³:

- المنافع والنفقات المباشرة وغير المباشرة:

تهدف الاستثمارات العامة إلى تحقيق بعض الأهداف المحددة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند حساب منافع ونفقات كل استثمار. ولكن معظم الاستثمارات العامة تكون لها عادة بعض الآثار الجانبية والتي لا بد أن تؤخذ في الاعتبار كمنافع ونفقات مباشرة. فالمنافع المباشرة كإنشاء السدود مثلاً يمكن أن تقاس بالطاقة المولدة، ومساحات الأراضي المستصلحة، ومساحة الأراضي المحولة إلى الري الدائم، وحماية الأراضي من الفيضانات وتوفير الماء الشروب ... وهكذا. أما عن المنافع الغير مباشرة فهي تحقق بطرق غير مباشرة مثل تدريب الأيدي العاملة وكسابها معرفة فنية. وهذه المعرفة بطبيعة الحال

¹ - حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003، ص 203.

² - حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة في ظل نظم المشروعات الخاصة، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1987، ص 96.

³ - نفس المرجع، ص 96-100.

ستؤدي إلى أخطاء أقل ونفقات أقل في مجال بناء السدود مستقبلاً، وبالتالي فإن هذه الأخطاء الأقل هي عبارة عن منافع غير مباشرة.

- المنافع والنفقات الملموسة وغير الملموسة:

يقصد باصطلاح "المنافع والنفقات الملموسة" تلك المنافع والنفقات التي تتحدد قيمتها في الأسواق، أما عن النفقات والمنافع الغير ملموسة فهي التي لا يمكن التعرف على قيمتها من خلال الأسواق.

➤ قياس النفقات والمنافع الملموسة:

في حالة افتراض شروط المنافسة الكاملة فإن المنافع الملموسة من النفقات العامة ستحدد على أساس الأثمان التي تتحقق في السوق، كذلك فإن النفقة سوف تتحدد على أساس الأثمان السوقية للموارد المستخدمة. أما في حالة عدم توفر شروط المنافسة الكاملة فإن الثمن السوقي لن يعكس القيمة الاجتماعية للنفقات والمنافع.

فعلى سبيل المثال الضرائب السلعية أو ضرائب المبيعات سوف تشوه القيمة الحقيقية لنفقة الفرصة البديلة للإنتاج. كذلك الاحتكار قد يتسبب في تشويه الأسعار النسبية، مما يؤثر على اتجاه تخصيص الموارد. فمثلاً إذا رفعت الاتحادات العمالية مجمل الأجور إلى مليون دينار بينما في حالة المنافسة الكاملة فإن مجمل الأجور يعادل 800 ألف دينار فقط، وبالتالي فإن نفقة الفرصة البديلة الحقيقية ستكون مجمل الأجور المنخفضة وهو الذي يجب أخذه في الاعتبار عند القياس. كذلك إذا كان سعر صرف الدينار مغالى فيه بمقدار 20% فإن النفقة الحقيقية للواردات قيمتها واحد مليون دينار سيتم تعديلها إلى 1.2 مليون دينار مثلاً.

ويطلق على عملية تعديل قيم السوق لتتناسب مع القيم الحقيقية "أسعار الظل"*. والغرض منها هو توزيع الموارد على الاستثمارات المختلفة طبقاً للنفقات الحقيقية التي يتحملها المجتمع.

➤ قياس النفقات والمنافع الغير ملموسة:

يعترض قياس النفقات والمنافع الغير ملموسة للإنفاق العمومي مشكلة أساسية في حسابها كون أن نظام السوق لا يقوم بتحديدتها، وعلى هذا فإن قيم النفقات والمنافع سوف يخضع لرغبات الجماهير.

* - Shadow prices

فعلى سبيل المثال قد يكون لبرامج الإسكان التي تقوم بها الدولة منافع ملموسة مثل زيادة عدد الوحدات السكنية وبالتالي انخفاض عدد طالبي المساكن. كذلك قد يكون لها نفقات ملموسة ممثلة في مدخلات إقامة تلك الوحدات السكنية. أما عن المنافع الغير الملموسة فقد تتمثل في تحسن ظروف السكن مما قد يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، كذلك قد تكون لها نفقات غير ملموسة مثل تقليل مساحات الحدائق العامة أو انخفاض مستوى خدمات المواصلات والمرافق العامة وزيادة تلوث البيئة.

- المنافع النهائية والوسيطية:

إذا كان الهدف من النفقة العامة هو الحصول على سلعة نهائية فإنه يتم استخدام الأساليب السالفة الذكر، أما في حالة السلع الوسيطية فإن حساب المنافع والنفقات يكون أكثر سهولة، خاصة إذا كانت السلع النهائية لها قيمة سوقية محددة. فعلى سبيل المثال مشروعات الري أو الصرف الزراعي يمكن تحديد قيم منافعها بالفرق بين قيمة الزيادة في الإنتاج والزيادة في قيمة مستلزمات الإنتاج. كما يمكن قياس المنافع الناتجة من شق قناة بقيمة الزيادة في إنتاجية الأراضي التي ترويتها. كذلك يمكن حساب قيمة المنافع لإنفاق معين إذا كان يؤدي إلى تخلص المجتمع من نفقة يتحملها، مثلاً يمكن حساب المنافع من الإنفاق على لقاح أنفلونزا من خلال الانخفاض في نفقات العلاج سابقاً وهكذا.

أ.2.1. النفقات والمنافع المالية¹: يتطرق التحليل المالي للإنفاق للمنافع والنفقات التي يستفيد منها أو يتحملها مجموعة معينة من الأفراد نتيجة التغيرات في الأسعار النسبية للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج. فعندما تقوم الدولة بتقديم الخدمات العامة قد تستفيد مجموعة من أفراد المجتمع بينما تخسر مجموعات أخرى، ولكن بالنسبة للمجتمع ككل فهي لا تعكس أية منفعة أو خسائر، فمثلاً قد يؤدي زيادة الإنفاق على الاستثمارات السكنية إلى زيادة الطلب على العمالة المتخصصة في هذا المجال وبالتالي ارتفاع أسعار خدماتهم، مما يترتب عليه استفادة تلك المجموعة التي تزاول هذه الأنشطة. في نفس الوقت يتطلب تمويل هذه الاستثمارات في رفع مستوى الضرائب مما قد يترتب عنه تخفيض الطلب الخاص، وبالتالي قد تنخفض دخول بعض الفئات العاملة في أنشطة أخرى، والنتيجة النهائية لزيادة الإنفاق العمومي على الاستثمارات الإسكانية هو استفادة فئة من العاملين في مجالات الإسكان على حساب الفئات الأخرى في

¹ - حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة في ظل نظم المشروعات الخاصة، ص 96.

المجتمع. وطالما أن المنافع المالية ستقتصر على مجموعة معينة على حساب مجموعة أخرى، فلن تكون ذات فائدة عند التطرق لحساب النفقات والمنافع الحقيقية، إلا في حالة واحدة هي إذا ما كان توزيعا معيناً للدخل يعتبر كسبا للمجتمع. وبالتالي لا بد من ترجيح تلك المنافع والنفقات الحقيقية حتى يمكن تقييم الإنفاق العمومي.

أ.2. توزيع الموارد المالية في ظل موارد محدودة: في حالة افتراض إمكانية قياس المنافع المترتبة عن الإنفاق العمومي فإن المشكلة التي تواجه متخذي القرار المالي هو كيفية توزيع قدر معين من المال للإنفاق على الاستثمارات العامة المختلفة.

وقصد تحديد مفهوم المنفعة قدمت المدرسة الحديثة آراء بهذا الخصوص مقتضاها أن إحلال المنفعة الحدية محل المنفعة الكلية على أساس "منفعة الوحدة الأخيرة من وحدات الإنفاق العمومي"¹. وقد اهتم عدد من التيارات الفكرية الاقتصادية بقياس المنفعة محققة من الإنفاق العمومي نذكر منها:

- **التيار الشخصي:** وفقا لهذا التيار يتم قياس المنفعة المتولدة عن الإنفاق العمومي من خلال الوصول إلى المستوى الذي تتساوى فيه المنفعة العامة الحدية مع التضحية الجماعية الناتجة عن تحمل العبء الضريبي الحدي. ويتضح هنا أن الإشارة إلى المساواة مطلوبة في هذا الضابط باعتبارها تحكم توزيع الدخل الوطني بين الدولة والأفراد.²
- **التيار الموضوعي:** يقوم هذا الاتجاه على أساس ملاحظة نسبة النمو في الدخل الوطني ومقارنتها مع نسبة تزايد النفقات العامة، فإذا كان هناك تزايد في نسبة النمو بالمسايرة مع تزايد نسبة النفقات العامة فإن هذا الإنفاق يعتبر ذو منفعة، والعكس إذا كان تزايد النفقات العامة ليس له أثر على النمو الاقتصادي فهذا يعتبر إنفاق في غير محله كون أنه لم يحقق منفعة للمجتمع.³

¹ - مديحة الدغدي، مرجع سابق، ص 36.

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 51.

³ - مديحة الدغدي، مرجع سابق، ص 36.

ب. الضابط الثاني: تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد من النفقات:

المقصود من هذا الضابط هو استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة¹، حيث يعد ضابط الاقتصاد في النفقة العامة شرطا ضروريا لا بد منه من أجل تحقيق المنفعة العامة حيث أن المنفعة الجماعية لا يمكن أن تتحقق بدون الاقتصاد في النفقات العامة حفاظا على المال العام.

غير أن الاقتصاد في النفقات العامة لا يعني الحد أو التقليل منها، بل حسن التدبير وتجنب الإسراف والتبذير والذي يؤدي إلى ضياع الأموال العامة في أوجه غير مجدية وغير ذلك من مظاهر الإسراف المعروفة. لذا ينبغي وجود رقابة حازمة على عمليات الإنفاق العمومي لتضمن تفادي ازدواج الإنفاق ومراعاة ضبط النفقات العامة للدولة في شتى القطاعات على أساس الحاجات الحقيقية والفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية وبالقدر اللازم فقط².

ج. الضابط الثالث: مراعاة الإجراءات القانونية:

حتى يمكن التحقق من تحقق الضوابط السابقة الذكر (ضابط المنفعة العامة وضابط الاقتصاد في النفقات) يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها، وتحديد صلاحيات كل سلطة، كما يجب أن تكون النفقات العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في القوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى³. هذا من جهة أما من جهة أخرى، يجب إحكام الرقابة على تنفيذ هذه النفقات العامة، حيث تعتبر الرقابة على النفقات العامة ركيزة أساسية لتسيير النفقات بطريقة سليمة كما أنها تعتبر جزءا هاما لا يمكن فصله عن الأعمال الإدارية الكبرى للدولة، لذا فقد حظي هذا الجانب بقدر كبير من السلطات والإمكانيات على أساس أن الرقابة هي المقياس الأساسي لتصحيح الأخطاء وتقويمها أثناء تنفيذ النفقات العامة: فالرقابة المالية تسمح بالإشراف والمراجعة من قبل جهات مختصة لها الحق على الاطلاع على سيرورة العمل والتأكد من استخدام

¹ - سوزي عدلي ناشد. مرجع سابق، ص 53.

² - مديحة الدغدي، مرجع سابق، ص 37.

³ - عادل أحمد حشيش، اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص 85.

الوسائل المادية بشفافية والكشف عن الخطأ وإيجاد حلول لها بغرض المحافظة على الأموال العمومية¹. وتأخذ أغلب الدول الحديثة بثلاث صور للرقابة من حيث السلطة المخولة لها هذا الحق على رقابة تنفيذ النفقات العامة نظرا لأهميتها، حيث يمكن للرقابة أن تكون سابقة للتنفيذ أو أثناءه أو لاحقة . وتتجسد هذه الصور في²:

ج.1. الرقابة الإدارية: وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة مراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات. وتتخصر مهامهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له. فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق العمومي.

ج.2. الرقابة السياسية (البرلمانية): وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية، ويمارسها البرلمان للتأكد من تنفيذ الميزانية قد تم وفقا للاعتمادات المرخص بها، ويتم عن طريق لجان برلمانية أو عند فحص ومناقشة مشروع قانون ضبط الميزانية، فدور البرلمان هنا لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقدره في الميزانية بل يمتد أيضا ليشمل حجم الإنفاق العمومي وتخصيصه. ويرجع هذا إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن سير التنفيذ، وحق فحص الحسابات الختامية وقرارها وحق إقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية. وتظهر أهمية هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية والحساب الختامي.

غير أن هذا النوع من الرقابة وعلى الرغم من أهميته فقد يكون قليل الفعالية خاصة في الدول النامية حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة ولو كانت على خطأ.

ج.3. الرقابة المحاسبية المستقلة: وهي الرقابة التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق العمومي بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت بشكل قانوني وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية. وتكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات

¹ نصيرة عباس، أليات الرقابة الإدارية على تنفيذ النفقات العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الحقوق الأساسية والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2011-2012، ص 3.

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 56-57.

أو لاحقة لها.

ومما لا شك فيه أن هذا النوع من الرقابة يعتبر أكثر فعالية نظرا لتخصص القائمين به، وتوفر إمكانية المتابعة والتحليل والحق في الرقابة السابقة واللاحقة وحق المخافة والأخطاء المالية وإبداء الرأي في الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار.

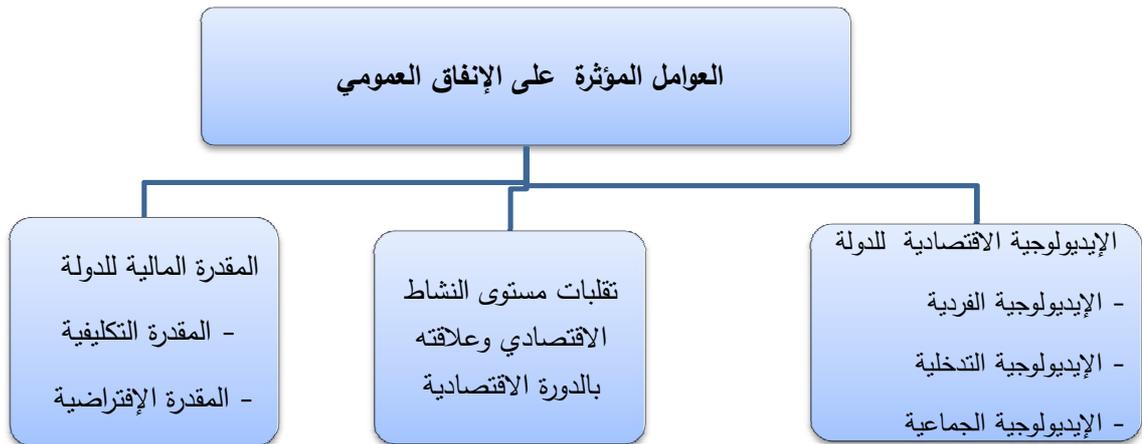
2. العوامل المؤثرة على الإنفاق العمومي:

تمثل النفقات العامة في جوهرها مبالغ تقتطعها الدولة من الدخل الوطني لتقوم بإشباع مختلف الحاجات العامة، فهي وسيلة هامة تستخدمها الدولة من أجل تحقيق مجموعة من أهداف السياسة الاقتصادية، حيث أنها بمثابة مرآة عاكسة لدور الدولة في الاقتصاد، إذ أن النفقات العامة ترسم حدود النشاطات المختلفة للدولة، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور.

وبالتالي هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الإنفاق العمومي موضحة من خلال الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (2):

العوامل المؤثرة على الإنفاق العمومي



المصدر: نوازده عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج،

عمان، 2005، 43.

أ. الإيديولوجية الاقتصادية للدولة¹:

أوضحنا في الأجزاء السابقة لدراستنا أن تحديد ما يعتبر حاجة عامة ومن إشباعها من الدولة عن طريق الإنفاق العمومي يخضع لحد كبير للفلسفة المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في الدولة: فردية أو تدخلية أو جماعية فهو إذن قرار ذو طابع سياسي.

أ.1. الإيديولوجية الفردية: في ظل الإيديولوجية الفردية حيث الفلسفة الدائنة هي ترك الأفراد أحرارا في إقامة وتنظيم علاقات الإنتاج والتوزيع فيما بينهم باعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، يقتصر دور الدولة على القيام بمهام الدولة الحارسة . وفي إطار هذه الدولة فإن حجم النفقات العامة يتحدد بالنسبة للدخل الوطني بالقدر الضروري للقيام بالوظائف التقليدية مما يترتب عليه أن يخفض حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل الوطني من ناحية وأن تقلل أنواعها من ناحية أخرى.

أ.2. الإيديولوجية التدخلية: أي في ظل الدولة المتدخلة والتي توجب ضرورة تدخل الدولة في مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فإن دور النفقات العامة يزداد أهمية، فبالإضافة إلى قيام الدولة بالوظائف التقليدية فإنها تقوم أيضا بنشاطات اقتصادية واجتماعية مختلفة، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع حجم النفقات العامة وتنوعها وارتفاع نسبتها إلى الدخل الوطني أيضا.

أ.3. الإيديولوجية الجماعية: تعتبر هنا النفقات العامة ذات أهمية كبرى ذلك أن قيام الدولة الجماعية (أو الدولة المنتجة ذات النمط الاشتراكي عادة) بعمليات الإنتاج والتوزيع يستبعد اعتبار كافة النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها والخاصة بالوحدات الإنتاجية نفقات عامة بالإضافة إلى النفقات الاجتماعية التي تستهدف بها الدولة دعم أسعار بعض الحاجات الأساسية لكافة المواطنين..

ب. تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورات الاقتصادية:

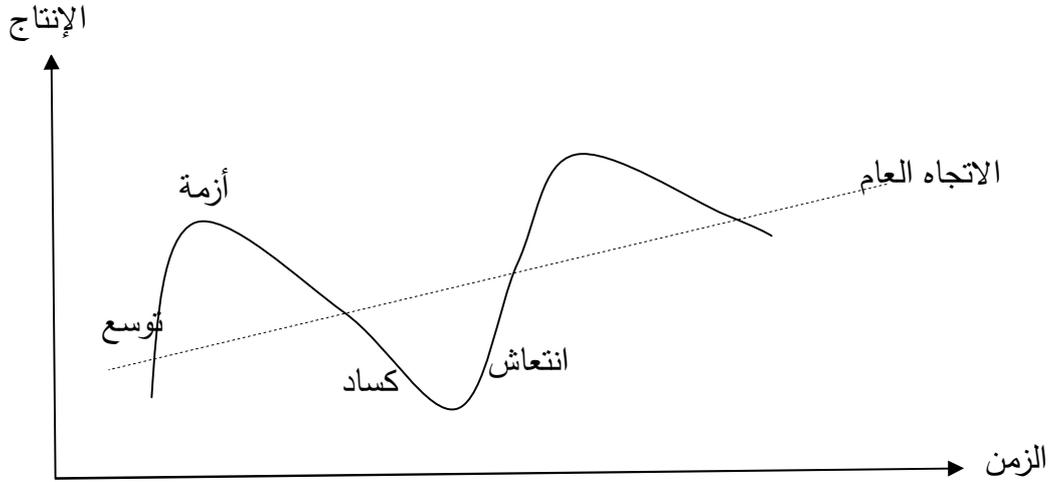
يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة والتي تسمى بالدورة الاقتصادية. ويشير مصطلح الدورة الاقتصادية على أنها: "تلك التقلبات المنتظمة التي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي للدولة"، حيث أنها تتكون من "مرحلة رواج والتي تحدث تقريبا في كافة القطاعات الاقتصادية، تتبع بركود، فانكماش ثم

¹ - مديحة الدغدي، مرجع سابق، ص 36، 37.

انتعاش حيث تتكرر جميع المراحل السابقة في الدورة الموالية¹. ويختلف الاقتصاديون في تحديد مدة الدورات الاقتصادية وأسباب حدوثها ولكن يتفق معظمهم على أنها تأخذ دورة محددة انطلاقاً من مرحلة الرواج التي يليها الانتعاش الاقتصادي، بعدها الركود وأخير دخول الاقتصاد في مرحلة الكساد ليعود مجدداً ليدخل مرحلة الرواج وهكذا... كما يوضح الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (3):

مراحل الدورة الاقتصادية



Source : Marc Montoussé, Dominique Chamblay, **100 fiches pour comprendre les sciences économiques**, 3 ème édition, Editions Bréal, France, p 79.

وتؤثر حركة الدورة الاقتصادية وتباين مستوى النشاط الاقتصادي بين فترات الازدهار والركود على حجم النفقات العامة زيادة أو نقصاناً، ويبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات العامة من درجة استجابة لتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي والذي يوصف بـ "حساسية النفقات العامة". وتختلف مسارات هذه الحساسية تبعاً لنوعية الإنفاق العمومي على الشكل التالي:²

¹ - Marc Montoussé, Dominique Chamblay, **100 fiches pour comprendre les sciences économiques**, 3 ème édition, Editions Bréal, France, p 79.

² - محمد بن عزة، مرجع سابق، ص 31.

ب.1. حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العامة: يأخذ مسار حساسية الإنفاق العمومي الجاري على الإدارة العامة مساراً مشابهاً لمسار مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنه عندما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ليصل إلى حالة الرواج والانتعاش فإن الإنفاق الجاري على الإدارة العامة سوف يزداد والعكس صحيح.

ب.2. حساسية الإنفاق الاقتصادي: في ظل اقتصاديات السوق فإن الإنفاق العمومي الاقتصادي يأخذ شكلاً معاكساً للحالة الاقتصادية وهو ما تجلّى بشكل واضح في الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2007 أين ظهر الدور الهام للدولة بعدة أوجه من بينها: زيادة الإنفاق لتنشيط الطلب الكلي ودعم المؤسسات والبنوك الخاصة والتي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد في تلك الدول.. فإذن يزيد الإنفاق العمومي من أجل مواجهة مظاهر حالة الكساد والعكس في حالة الانتعاش يقل فتتخذ إجراءات انكماشية.

ب.3. حساسية الإنفاق الاجتماعي: يأخذ مسار حساسية الإنفاق العمومي الاجتماعي اتجاهها معاكساً لمسار النشاط الاقتصادي، أي أنه في حالة تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الانتعاش فإن السلطات الحكومية تكون غير ملزمة بزيادة التخصيصات المالية لتمويل الإنفاق الاجتماعي، أما في حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وصولاً إلى حالة الكساد فإن السلطات العمومية تجد نفسها ملزمة بزيادة الإنفاق الاجتماعي لمواجهة آثار الكساد السلبية على المجتمع كارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر... وذلك عن طريق الإعانات الموجهة للفئات المتضررة.

ج. المقدرة المالية للدولة:

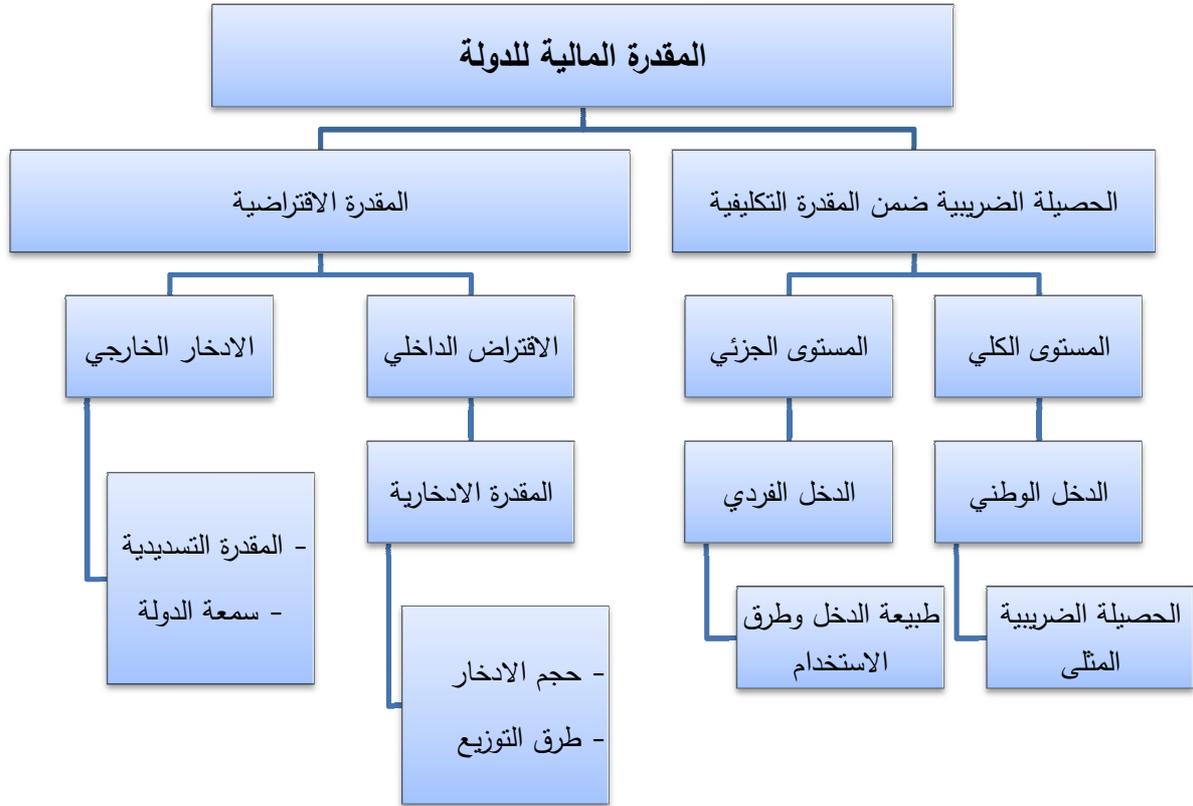
من البديهي أن يتحدد حجم النفقات العامة بناء على مدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تكفل تغطيتها، حيث أن الدولة من شأنها أن تكون مقيدة شأن الأفراد من حيث تحديد حجم الإنفاق العمومي بمقدرتها المالية. ولكن وعلى عكس الأفراد، فإن الدولة تتمتع بقدر كبير من المرونة لما لها من سلطة وسيادة في فرض مختلف الضرائب والرسوم، والاقتراض من مختلف الأسواق المالية¹. ولهذا تشكل

¹ - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، 2001، ص 27.

المقدرة المالية للدولة عاملا هاما في رسم حدود الإنفاق العمومي كونها بمثابة السيولة المالية المتاحة والتي على ضوءها يتحدد إلى أي مدى يمكن للدولة إقرار التخصيصات المالية المتاحة للإنفاق العمومي¹. ويوضح الشكل الموالي العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة.

الشكل البياني رقم (4):

العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية ، بيروت، 2010، 119.

¹- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية ، بيروت، 2010، ص 118.

ج.1. المقدرة التكاليفية (الطاقة الضريبية):

يقصد بالمقدرة التكاليفية للاقتصاد الوطني قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية (أي على المستوى الكلي)، أما المقدرة التكاليفية للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي (أي على المستوى الجزئي)¹.

وتعتبر الإيرادات الضريبية أهم بنود الإيرادات العامة والتي تمثل الشق الثاني للسياسة المالية، كما تعتبر الضرائب في عصرنا الراهن من أهم موارد الدولة على الإطلاق حيث أنها تمول ثلاثة أرباع الإنفاق العمومي في الدول المتقدمة وتشكل نسبة الإيرادات الضريبية في تكوين الدخل الوطني في بلدان السوق الأوروبية المشتركة ما بين 35% - 45%².

وتتعلق السياسة الضريبية من مفهوم المقدرة التكاليفية حيث أنه كلما زادت هذه المقدرة كلما أمكن زيادة الإنفاق العمومي. وفي هذا الصدد يلفت انتباهنا أن العديد من الاقتصاديين قد حاولوا تحديد معدل الضريبة الأمثل، وهذا انطلاقاً من الفيزيوقراطيين الذين نادوا بالألا يتعدى الاقتطاع الضريبي معدل 20% من دخل المكلف، أو كما هو الحال عند الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "برودون" والذي حدد معدل الاقتصاد الضريبي بـ 10%. وعند الاقتصاديين المحدثين أمثال "كولين" كلارك فقد حدد بـ 25% من الدخل الوطني³.

يضاف إلى هذا أن المعدل الضريبي المنخفض يمكن أن يساهم في إنعاش الاقتصاد ورفع معدلاته لأن يحقق مردودية ملائمة، لكن تعدي عتبة معينة للضغط الضريبي يمكن أن يعود سلبياً على الموارد المالية وعلى الاقتصاد. وقد وضع الاقتصادي الأمريكي "آرثر لافر" * "منحنى نسب لاسمه هو "منحنى لافر" والذي ينص على أن هناك علاقة ارتباط إيجابي بين نسب الضرائب المفروضة وإيرادات الدولة، وتنعكس هذه العلاقة عندما تتجاوز نسب الضرائب "العتبة الحرجة"، حيث أن "كثرة الضريبة تقتل الضريبة".

¹ - حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جوان 2006، ص 294، 295.

² - وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 121.

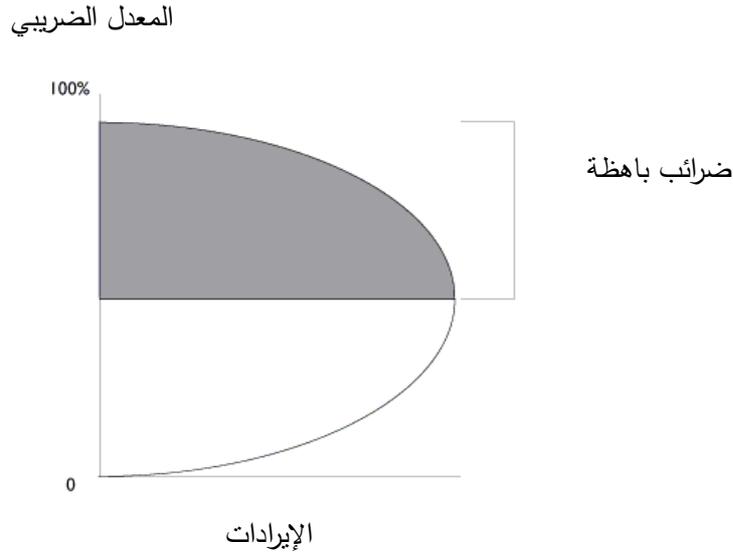
³ - حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 294، 295.

* - Arthur Betz Laffer (1940-) اقتصادي أمريكي ليبرالي، أحد المنظرين الأساسيين لمدرسة اقتصاد العرض، التي ظهرت في سبعينات القرن العشرين. اشتهر بالمنحنى الذي يحمل اسمه، والذي يجسد نظريته في العلاقة بين الضغط الضريبي ومداخيل ميزانية الدولة، و أثرهما في تحفيز الاستثمار.

ويمثل الشكل الموالي توضيحا لمفهوم منحى لافر وليس مستويات بالضبط من الضرائب المقابلة لمستويات معينة من الإيرادات.

الشكل البياني رقم (5):

منحنى لافر



Source : Arthur Laffer, **The Laffer Curve: Past, Present, and Future**, The Heritage Foundation, N ° 1765, June 1, 2004, p2

من الشكل البياني نلاحظ أنه في حالة تطبيق معدل الضريبة صفر في المائة أن الحكومة لن تتمكن من جمع عائدات الضرائب، مهما كانت القاعدة الضريبية واسعة. وبالمثل، في حالة معدل الضريبة 100% لن تتمكن الحكومة من تحصيل أي عائدات ضريبية لأنه في هذه الحالة لن يعمل أي مواطن عن طيب خاطر كون أنه سيتبقى له وبعد خصم الضرائب صفر أجر أو صفر أرباح وبالتالي لن تكون هناك أي قاعدة ضريبية. بين هذين النقيضين هناك نوعان من معدلات الضرائب التي من شأنها أن جمع نفس الكمية من الإيرادات: معدل ضريبة عالية على قاعدة ضريبية صغيرة ومعدلات ضريبة منخفضة على قاعدة ضريبية كبيرة.

ووفقا لمنحنى لافر، فإن انخفاض معدلات الضرائب تغير السلوك الاقتصادي للأعوان الاقتصاديين وتحفز النمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى تحصيل عائدات ضريبية تتجاوز تقديرات الإيرادات

الثابتة. وفي بعض الحالات، يمكن ألا تؤدي التخفيضات الضريبية إلا أي شيء سوى تخفيض الوعاء الضريبي وليس عائدات مرتفعة¹.

إضافة إلى أعمال لافار، حاول بعض الاقتصاديين تحديد معدل الضريبة المثلى بدقة أكبر بدقة ومنهم "Dupuit*" والذي وضع شرحا للضريبة المثلى بناء على أعمال لافار حيث اعتقد بأنه: إذا تمت مضاعفة المعدل الضريبي ثلاثة مرات فإن المنفعة الضائعة تصبح أكبر بتسع. ويقدر ما تكون المعدلات مرتفعة بقدر ما تكون مردوديتها أقل نسبيا. كما أنه إذا تم رفع معدل الضريبة تدريجيا انطلاقا من الصفر إلى غاية السقف أو الذروة فإن حصيلتها ستبدأ من العدم ثم ترتفع بشكل محسوس ثم تصل إلى أقصاها لتبدأ في الانخفاض تدريجيا إلى غاية الوصول إلى العدم. وقد كانت هذه الفكرة أساسا للعديد من الدراسات فيما بعد².

ومن الملاحظ أن الحصيلة الضريبية في الدول النامية لا تعكس حقيقة الطاقة الضريبية، ويرجع سبب انخفاض العبء الضريبي إلى مجموعة من العوامل التي تحكم حجم الطاقة الضريبية ومن أهمها³:

- **حجم الدخل الوطني:** حيث أنه ازداد الدخل الوطني كلما أمكن اقتطاع نسبة أكبر منه وبالتالي تزداد الطاقة الضريبية
- **سياسة الإنفاق العمومي:** إذا كان الإنفاق العمومي موجها نحو الاستثمارات فإن الدخل الوطني سيزداد وبالتالي فإنه يسهل تحمل العبء الضريبي. وهنا فإن سياسة الإنفاق العمومي تلعب دورا مزدوجا من حيث تأثيرها على نمو الناتج من جهة، وعلى ثقة المواطنين بسياسة الحكومة من جهة ثانية.

¹ - Arthur Laffer, **The Laffer Curve: Past, Present, and Future**, The Heritage foundation, N ° 1765, JUNE 1, 2004, p 2, 3.

* - Arsène Jules Emile Juvénal Dupuit (1804-1866): مهندس واقتصادي فرنسي.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 163.

** - أمثال: (Bouvier 1998)، (Ramsey 1920)، (Harberger 1960)

³ - وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 120، 121.

وينصح الاقتصادي "كالدور" بضرورة اقتطاع الضريبة من الفائض الاقتصادي*، وهنا تظهر مشكلة الدول النامية والتي تتميز في كون الإنتاج أقل من الاستهلاك، وبالتالي انخفاض الفائض الاقتصادي ومنه التحصيل الضريبي في هذه الدول.

ج.2. المقدرة الاقتراضية للدولة: يمثل القرض العام مبلغ نقدي يستوجب أن تستوفيه الدولة من الغير (سواء كان هذا الغير من الأفراد أم البنوك أم الهيئات الخاصة أو العامة أو مؤسسات النقد الدولية أو دول أخرى) وتتعهد الدولة برده ودفء الفائدة عنه وفقا لشروط معينة. وتتمثل ميررات اللجوء إلى الاقتراض في حالتين أساسيتين:

- **استنفاد المقدرة التكلفة للدولة:** أي حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى و ذلك بلوغ المعدل الضريبي حجمه الأمثل بحيث لا يصح للدولة أن تلجا إلى المزيد من الضرائب والإيرادات إلى تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة؛
- **إثارة ردود فعل عنيفة لدى المكلفين:** حتى وإن لم تصل الضرائب حدودها القصوى، فقد تثير ردود فعل عنيفة بين المكلفين بها، وهو ما يعني أن الضرائب بالإضافة إلى حدودها الاقتصادية، حدود أخرى من طبيعة نفسية تضع قيودا على قدرة الدولة في الاستعانة بها. وبالتالي وفي هذه الحالة ومن أجل الحصول على موارد مالية تلجأ الدولة للاقتراض سواء الداخلي أو الخارجي.

- **بالنسبة للاقتراض الداخلي¹:** يعد الادخار أهم مصدر للمقدرة الاقتراضية للدولة، وتظهر أهمية تدخل الدولة لتدعيم المقدرة الادخارية في الدول النامية وبالتالي الرفع من المقدرة الاقتراضية للدولة استنادا إلى العوامل التالية:
- **حجم الادخار الفردي:** حيث تزداد رغبة الأفراد في الإقبال على شراء السندات التي تطرحها الدولة مع زيادة مستوى الادخار الفردي والذي من شأنه رفع المقدرة الاقتراضية للدولة؛

* - يعطى الفائض الاقتصادي بالصيغة التالية: الفائض الاقتصادي = الادخار الفعلي + الاستهلاك العائلي + الاستهلاك الحكومي النهائي .

¹ - وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 122.

➤ طرق توزيع الادخار ما بين القطاع الخاص والقطاع العام وذلك في إطار السوق المالية أين يتم توجيه مدخراتهم نحو الاستثمارات المناسبة.

- بالنسبة للاقتراض الخارجي: تعتمد المقدرة الاقتراضية للدولة عموما على القدرة التسديدية والسمعة التي تمتلكها على مستوى الأسواق المالية¹. ومن أجل الاستغلال الأمثل لهذه القروض وضمان تسديدها وخدماتها في آجالها المحددة لا بد من تخصيص الموارد المتأتية من القروض لتمويل المشاريع الاقتصادية المنتجة بحيث تكون إنتاجيتها الحدية مساوية على الأقل للتكلفة الحدية للاقتراض الخارجي. كذلك من الضروري توجيه الديون الخارجية نحو المشاريع الاقتصادية المنتجة المخصصة للتصدير باعتبار ذلك يمكن البلد من الحصول على الصادرات بالعملة الصعبة وبالتالي يكون إسهام الديون إيجابيا على المستوى الوطني.

وتتفاوت الآثار التي تحدثها القروض من دولة لأخرى نظرا للتفاوت القائم بين الدول من حيث حجم الديون نفسها ودرجة تنوعها وشروطها كآجال استحقاقها. كما تختلف أيضا بسبب التباين الناشئ عن اختلاف الهياكل الاقتصادية في هذه البلدان. وتتوقف هذه الآثار على الطريقة التي يستخدم بها البلد المدين الموارد المالية المتأتية عن الاقتراض أي كيف يستخدمها البلد في بناء الطاقات الإنتاجية ودفع عجلة النمو الاقتصادي لهذه البلدان².

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 185.

² - فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 110، 111.

المبحث الثاني:

الإنفاق العمومي في الفكر الاقتصادي

يشكل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أو انسحابها واحدا من القضايا الحساسة والجدلية والتي لا تزال تحتل مساحات هامة للدراسة والنقاش بين الاقتصاديين عبر الزمن... ويظهر تاريخ الفكر الاقتصادي أيضا أن سياسة الإنفاق العمومي قد مرت بعدة مراحل متأثرا في كل مرة بأفكار مختلف المدارس الاقتصادية انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية المنادية بضرورة التدخل الأدنى للدولة في الحياة الاقتصادية، مروراً بالمدرسة الماركسية ذات التوجه الاشتراكي والمنادية بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والمدرسة الكينزية الداعية بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تحفيز الطلب الكلي أو المدرسة النقدية المعتمدة بضرورة إجماع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وغير ذلك من المدارس.. وبالرغم من التأثير الذي أحدثته هذه التيارات الفكرية على سياسة الإنفاق العمومي بالتوسع أو التقلص، يظهر تاريخ الفكر الاقتصادي أن دور الدولة قد عرف تطورات ملحوظة على مدى القرنين الماضيين مما أثر على دور المؤسسات الحكومية ومدى تدخلها في الاقتصاد. فقد لوحظ أنه ومنذ سنة 1870 قد ارتفع حجم الإنفاق العمومي في جميع البلدان الصناعية، وبعدها ارتفع أيضا في معظم البلدان النامية بالرغم من الاختلافات الثقافية والمؤسسية العديدة والحواجر الجغرافية التي كانت تفصل بين هذه الاقتصاديات.

وتبعاً لهذا فسنتناول في هذا المبحث التطورات التي عرفها الإنفاق العمومي منذ القرن التاسع عشر، وأهم الأسباب التي أثرت فيها.

I. التطور التاريخي للإنفاق العمومي:

تغيرت نظرة الاقتصاديين ونظرة المجتمع لدور الدولة في الاقتصاد منذ نهاية القرن التاسع عشر بشكل ملحوظ، ونتيجة لهذا فقد توسعت مسؤوليات الدولة وزادت وظائفها كما تغيرت تشكيلة المؤسسات العمومية وبالتالي فقد ارتفع حجم الإنفاق العمومي في جميع البلدان الصناعية. وعلى الرغم من أن هذه الزيادة لم تكن متساوية في جميع البلدان، إلا أنه من الملاحظ أن النمو في الإنفاق العمومي قد شكل

ظاهرة عامة على الرغم من الاختلافات المؤسسية الكبيرة والحواجز الجغرافية واللغة التي تفصل بين هذه الاقتصاديات الصناعية.

ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها التطور التاريخي للنفقات العامة منذ نهاية القرن التاسع عشر بحسب حجمه والظروف الاقتصادية والسياسية والتيارات الفكرية السائدة تاريخيا إلى أربع مراحل أساسية كما يلي:

1. من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى (سيطرة دعه يعمل):

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، سيطر على الفكر الليبرالي خبراء الاقتصاديون الكلاسيك أمثال: (آدم سميث، دافيد ريكاردو، جان باتيست ساي...) والكلاسيكيون الجدد أمثال: (فالراس، فيلريدو، باريتو، ألفريد مارشال...). ولقد اعتقد هؤلاء بمقدرة آلية السعر (اليد الخفية) في المحافظة على توازن الأسواق أو استعادة توازنها عقب حدوث أي اضطرابات أو صدمات¹. ونتيجة لهذا فيجب على الدولة أن تسمح بسيادة آلية السوق وأن يقتصر دورها في الدفاع العقلاني عن "الحقوق والممتلكات الفردية".

وقد أكد آدم سميث في كتابه ثروة الأمم على ضرورة اضطلاعها بالوظائف السيادية والحد الأدنى من الوظائف الاقتصادية والمتمثلة في: الدفاع، العدالة، إنشاء بعض المؤسسات العامة الغير هادفة لتحقيق عوائد ربحية، كبعض الهياكل القاعدية بهدف تسهيل العمليات التجارية، والمؤسسات التعليمية التي تختص في تعليم الصغار، أو التعليم الديني².

وبالتالي فقد انعكست هذه الافتراضات على أدوات السياسة المالية عموما وعلى الإنفاق العمومي خصوصا، فقد بلغ الإنفاق العمومي حده الأدنى في نهاية القرن التاسع عشر (10% من الناتج المحلي الإجمالي): فعلى سبيل المثال بلغ في الولايات المتحدة الأمريكية 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي معظم الدول الأوروبية الصناعية كالنمسا، المملكة البريطانية، هولندا 10%. أما في إيطاليا استراليا وفرنسا فقد بلغ ما يقارب 12-18% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما اعتبره الاقتصاديون الكلاسيك

¹- Florence Huart, *Économie des finances publiques*, Dunod, Paris, 2012, p 2.

²- Eamon Butler, *The Condensed Wealth Of Nations And The Incredibly Condensed Theory Of Moral Sentiments*, Adam Smith Institute, London, 2011, p 60, 61, 62, 65, 68.

تدخلًا شديدًا للدولة في الحياة الاقتصادية¹.

ولوحظ في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، تأثر بعض الخبراء الكلاسيكيين بالتفكير الماركسي الذي أحدث تأثيرًا كبيرًا على الحركة الاشتراكية في أوروبا آنذاك؛ ونتيجة لهذا قام الاقتصاديان الألمانيان (Schonoller و wagner) بإعداد المفاهيم الحديثة للحماية الاجتماعية من خلال إضافة "وظيفة توزيع الثروة" إلى وظائف الدولة الشرعية، وهذا بهدف حماية بعض الجماعات في أوقات الأزمات كالمجاعات أو الأزمات المصرفية. يضاف إلى هذا التأكيد على ضرورة اضطلاع الحكومة في توفير التعليم الابتدائي والذي تم تحقيقه في معظم الدول الصناعية في تلك الحقبة. وعدا بعض الاستثناءات فيما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي²، واصلت الحكومات اعتماد سياسة "عدم التدخل الاقتصادي"، حيث بلغت الزيادة في متوسط حصة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي في الدول الصناعية خلال الفترة (1870-1913) ما يقارب 1.2%³.

غير أن الإنفاق العمومي قد ارتفع بصفة جد ملحوظة خلال الفترة (1914-1919) نتيجة للحرب العالمية الأولى والتي أدت إلى زيادة كبيرة في مستويات متوسطات الإنفاق العمومي، وقد كانت الزيادة إلى حد كبير نتيجة الإنفاق المرتبط بالحرب العسكرية وتبعاتها، كما أن كما الحكومات قد جهدت لتوسيع قاعد إيراداتها لتمويل على الأقل جزء من جهود الحرب، ومن أجل الحفاظ على مستويات مرتفعة من الإنفاق العمومي وذلك لتسديد الديون المتعلقة بالحرب أو تعويضات ونفقات إعادة الإعمار.

وبحلول عام 1920 انقسمت الدول الصناعية وبحسب حجم النفقات العامة إلى ثلاث مجموعات⁴:

أ. المجموعة الأولى: الدول الأقل تضررا من الحرب:

لم يتجاوز معدل الإنفاق العمومي في الدول الأقل تضررا من الحرب 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل هذه الدول كلا من: السويد ولسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

¹-Vito Tanzi, Ludger Schuknecht, **Public Spending In The 20th Century**, A Global Perspective, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 2000, p 5

² - Isabella Horry, Michael Walker, **Government Spending Facts**, Fraser Institute, Québec, 1994, p 42.

³ - Vito Tanzi, Ludger Schuknecht, Op.cit, p5.

⁴ - Idem, p 8.

ب. المجموعة الثانية: الدول الأكثر تضررا من الحرب:

تجاوز حجم الإنفاق العمومي بالنسبة للدول الأكثر تضررا من الحرب 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل هذه الدول فرنسا، ألمانيا، إيطاليا والمملكة البريطانية المتحدة.

ج. المجموعة الثالثة: "ذات حكومات متوسطة الحجم":

لم يتجاوز مستوى الإنفاق العمومي بها 20% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ولهذا فقد اعتبرت على أنها دول ذات حكومات متوسطة الحجم، وتشمل كلا من: أستراليا، النمسا، كندا، إيرلندا، اليابان، هولندا، النرويج وسويسرا.

2. الفترة بين الحربين (نهاية العمل بمبدأ دعه يعمل) :

لوحظ عقب الحرب العالمية الأولى، تغير في اتجاه السياسات الاقتصادية العامة وفق ما عكسه عنوان مقال الاقتصادي البريطاني جون ماينار كينز "نهاية دعه يعمل" سنة 1926. وقد اقترح في مقاله أن المهام التي تقوم بها الدولة ليست على القدر الكافي؛ حيث كتب أن "... الشيء المهم بالنسبة للحكومة ليس في القيام بالأعمال التي يقوم بها الأفراد، أو أن يتم القيام بها بشكل أفضل أو أسوأ بقليل، لكن المهم هو انجاز الأمور التي لم يتم القيام بها في الوقت الحاضر على الإطلاق¹...".

وبحلول سنة 1937، اتجهت معظم الدول الصناعية نحو التخلي نهائيا عن سياسة "دعه يعمل"، حيث ارتفع مستوى متوسط الإنفاق العمومي إلى 22.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8.1% سنة 1913 أي حوالي ضعف المستوى الذي كان عليه سنة 1913. وتتمثل أهم أسباب هذه الزيادة في النفقات العامة في:

أ. أزمة الكساد:

بينت الأزمة الاقتصادية سنة 1929 (أزمة الكساد العظيم) أن الإدارة الفردية لوحدها غير قادرة على ضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي، مما استدعى التدخل المباشر للدولة من أجل تحقيق التوازن، فقد كان للكساد العظيم دورا كبيرا في تغيير النظرة لدور الدولة في الاقتصاد، كون أنه كان ينظر للكساد على

¹ - For more information see: John Maynard Keynes, *The End Of Laissez-Faire*, Hogarth Press , London, July 1926.

أنه فشل هائل لاقتصاد السوق ونظام "دعه يعمل" وهو الفشل الذي برر التدخل الحكومي. كما أنه وفي ظل هذه الظروف قد أعجب عديد من الأكاديميين والسياسيين إعجابا بالتجارب الاقتصادية في روسيا وألمانيا وإيطاليا. ونتيجة لهذا فقد قدمت العديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية برامج إنفاقية جديدة (معونات للأسر والأطفال)¹، وتبنت العديد من الدول الأوروبية نظم "الحماية الاجتماعية" لمواجهة الأزمة. كما قامت حكومات أخرى بزيادة حجم المشاريع الاستثمارية من أجل خلق فرص عمل جديدة في ظل أزمة البطالة².

ب. الثورة الكينزية:

نسبة إلى أفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز، وما أحدثته أفكاره في (نهاية دعه يعمل 1926 والنظرية العامة في العمالة والفائدة 1936) من تنفيذ لآراء الاقتصاديين الكلاسيك ودعوة إلى ضرورة التخلي عنها. وقد أكد كينز على ضرورة تحمل الدولة المسؤولية من خلال سياستها الاقتصادية للوصول بالاقتصاد الوطني نحو التشغيل الكامل، كما أنه يجب عليها أن تؤثر على المستوى العام للنشاط الاقتصادي من خلال التأثير في حجم نفقاتها. والنفقات في الفكر الكينزي ليست محايدة كما هي عند الكلاسيك، وإنما تساعد في إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع، بما يتضمنه ذلك من تأثير واضح على مستوى الطلب الكلي، ولذلك يمكن استخدام هذه النفقات بالموازاة مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى في تحقيق أهدافها³.

ج. التطورات السياسية والتاريخية:

ترتب عن الحرب العالمية الأولى ارتفاع حجم النفقات العامة في أوروبا، لمواجهة عواقب الحرب الاقتصادية والاجتماعية من نفقات إعادة الإعمار، المعاشات التقاعدية المدفوعة لقدامى المحاربين، المساعدات المدفوعة للأرامل واليتامى، نفقات الرعاية الصحية⁴... كما عادت النفقات العسكرية للارتفاع

¹ - Peter H. Lindert, **Growing Public Social Spending And Economic Growth Since The Eighteenth Century**, University Of California, Davis Cambridge University Press, New York, 2004, p 20.

² - Vito Tanzi, Ludger Schuknecht, Op. Cit, p 6.

³ - Ibidem.

⁴ - السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة - الإيرادات العامة - الموازنة العامة - دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 31.

منذ 1930 كاستجابة للتهديدات الألمانية، وبحلول عام 1937، ارتفع معدل الإنفاق العمومي إلى متوسط قدره 22.8% من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل نحو ضعف مستوى عام 1913¹.

3. من الحرب العالمية الثانية إلى غاية الثمانينيات: العصر الذهبي للقطاع العمومي

عرفت هذه الفترة وبشكل خاص ما بين الستينيات والثمانينيات من القرن العشرين حماسا غير مسبوق لسياسات الإنفاق العمومي النشط إلى جانب النمو السريع في مشاركة الحكومة في الاقتصاد، كما جعلت الأفكار الاشتراكية التي شاعت بين المثقفين الغربيين وبعض الزعماء السياسيين توسيع دور الدولة أكثر جاذبية. وقد جاء في كتاب (Musgrave*) في كتابه نظرية المالية العامة سنة 1959: "... تخصيص الموارد، تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إعادة توزيع الوظائف يجب أن تكون مهام الدولة الحديثة...". ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات بحسب التغير في حجم الإنفاق العمومي على النحو التالي:

أ. الفترة (1939-1945):

تتمثل في الفترة التي جرت خلالها الحرب العالمية الثانية، وقد عرفت ارتفاعا حاد في حجم الإنفاق العمومي (النفقات العسكرية أساسا) خصوصا في اليابان والمملكة البريطانية المتحدة وألمانيا بـ 91% و 51% و 45% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي².

ب. الفترة (1946-1960):

بالرغم من أن هذه الفترة قد عرفت حماسا ملحوظا لسياسات الإنفاق النشط إلى جانب النمو السريع في مشاركة الحكومة في الاقتصاد، فقد بلغت حصة الإنفاق العمومي 17% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الصناعية، حيث أن نمو النفقات العامة في هذه الفترة قد تميز بأنه أقل حدة من الفترة السابقة نظرا لانخفاض معدلات الإنفاق العسكري وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة³,

¹ - Vito Tanzi, Ludger Schuknecht, Op.cit, p 8.

* - Richard Abel Musgrave (1910 - 2007): خبير اقتصادي أمريكي من أصل ألماني، متخصص في الاقتصاد العام، اشتهر بتطبيقه التحليل الاقتصادي الجزئي لفهم سير عمل الدولة.

² - Florence Huart, Op.cit, p 9.

³ - Aaron wildavsky, **How to Limit Government Spending**, university of california press, London,1980, p 60.

وخصوصا في اليابان والمملكة البريطانية أين بلغ حجم الإنفاق العمومي ما يقدر بـ 4.1% و 28.4% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. ويفسر ارتفاع حجم الإنفاق العمومي في هذه الفترة بعدد من العوامل أهمها: الحاجة الملحة إلى إعادة بناء الاقتصاديات المدمرة جراء الحرب العالمية الثانية، هذه الفترة أيضا تطوير نظم الحماية الاجتماعية إضافة إلى التحضر السريع الذي عرفته البلدان الصناعية والذي أدى إلى زيادة الضرائب وبالتالي خلق مزيد من الطلب على الإنفاق العمومي.

ج. الفترة (1961-1980):

إن التوسع السريع في الإنفاق العمومي والذي حدث في هذه الفترة في معظم الدول الصناعية ملفت للنظر، لأنه خلال هذه الفترة لم تدخل معظم هذه الدول في حروب، ولم تشهد أزمات اقتصادية، كما أن التطورات الديموغرافية وصفت بكونها عادية. وبالتالي فإن التوسع في الإنفاق العمومي يعكس التغير في الموقف تجاه دور الدولة كما ذكرنا سابقا، وخصوصا خلال الفترة (1960-1970) والتي شكلت ذروة الفكر الكينزي والذي لاقى انتشارا واسعا بين صناعات السياسات الاقتصادية عبر أعمال كل من (Alvin Hansen , Lawrence Klein , Abba Lerner)^{*} وآخرون مما جعل هذه الحقبة حقبة كينزية بامتياز، حيث نظر للدولة على أنها الأداة الفعالة لتخصيص وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي¹.

وعموما، توصف الفترة الممتدة بين (1960-1980) على أنها العصر الذهبي للقطاع العمومي، حيث ارتفع حجم الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول الصناعية من 28% سنة 1960 ليتجاوز 43% كمعدل متوسط لهذه الدول. وقد تضاعف هذا المعدل تقريبا في كل من

^{*} - Alvin Harvey Hansen (1887-1975) : اقتصادي أمريكي أطلق عليه اسم (كينز الأمريكي) كونه ساعد على ترويج الأفكار الكينزية.

Lawrence Robert Klein (1920- 2013): اقتصادي أمريكي تحصل على جائزة نوبل سنة 1980، اشتهر باستخدامه لنماذج الكمبيوتر التي تستخدم لتقييم الاتجاهات الاقتصادية، فضلا عن عمله في الاقتصاد القياسي جامعة ولاية بنسلفانيا.

Abba Ptachya Lerner (1903- 1982): اقتصادي أمريكي اشتهر بتحديد مؤشر "لينر" وهو مؤشر لقياس درجة المنافسة في القطاع الاقتصادي.

¹ - Vito Tanzi, Ludger Schuknecht, Op.cit, p 8.

بلجيكا، إيرلندا، السويد. ولم تبق أي دولة صناعية معدل إنفاقها العمومي إلى الناتج الإجمالي المحلي أقل من 30% فقط اليابان، سويسرا، إسبانيا والولايات المتحدة قد بقيت على مقربة من هذا المستوى. وقد تأثرت مختلف التجارب الدولية بالآراء المعيارية السائدة حينها، غير أن النتائج الواقعية كانت بعيدة عن التوقعات.

ومن بين هذه التصورات المعيارية ما ورد في أعمال Timberg سنة 1952 و Johanen سنة 1965، وأهمها¹:

- الاعتقاد بأن السياسات الاقتصادية العامة ستكون منسجمة ولا تتعارض مع بعضها البعض، وهو ما صعب تحقيقه على المدى الطويل نتيجة لصراعات أو أخطاء سياسية؛
- بناء اقتصاد يقوم على منح القطاع العام دورا اقتصاديا رياديا، وتحقيق دولة رفاه اقتصادي*؛
- الاعتقاد بأن السياسات الاقتصادية العامة ستكون منسجمة ولا تتعارض مع بعضها البعض، وهو ما صعب تحقيقه على المدى الطويل نتيجة لصراعات أو أخطاء سياسية؛
- الافتراض بأن لصانعي السياسات الاقتصادية فهم جيد وصحيح حول تطبيق النظريات الكينزية، والتي افتراض يقينها ولم يتم الطعن فيها بطريقة مقنعة تجريبيا أو نظريا إلى غاية السبعينيات الماضية.

4. اتجاهات جديدة في الإنفاق العمومي:

برزت عدة شكوك حول الأنشطة المناسبة للدولة في بداية سبعينيات القرن الماضي، من خلال انتقادات مجموعة صغيرة من الاقتصاديين (فريدمان، يوكانون وآخرون من رواد المدرسة النقدية**) للنماذج

¹ - Vito Tanzi, Ludger Schuknecht, Op.cit, p16,17.

* - welfare stat: أول ظهور لمصطلح دولة الرفاه الاجتماعي كان من طرف المستشار الألماني فرانتر فون بابن عام 1932 في مهاجمة التشريع الاجتماعي الشامل لجمهورية فايمر، ولم تبدأ فكرة مسؤولية الدولة عن رفاهية مواطنيها مع نشوء دولة الرفاه الحديثة، ويرتبط النموذج الأصلي لدولة الرفاه باسم بريطانيين هما: جون مينارد كينز، ووليم بفرديج، وقد ارتبط اسم وليم بفرديج بدولة الرفاه بشكل أساسي بفضل وثيقة قدمها للحكومة البريطانية عام 1924 تتناول تنظيم خدمات الرفاه في الدولة، وأطلق عليها اسم: "خطة بفرديج" التي كانت خطة عمل من أجل تكوين دولة رفاه تهدف إلى تكوين جهاز ضمان اجتماعي يمنح الحقوق الاجتماعية، والأمن لكل مواطني الدولة.

** - حيث أن مبادئ النظرية النقدية جاءت كرد فعل على السياسات الكينزية والتي عجزت عن حل الأزمة الاقتصادية التي عرفتتها البلدان الصناعية خلال السبعينيات، حيث اعتبر رواد هذه المدرسة أنه من الضروري العودة إلى إعادة تحديد دور الدولة وفقا لما تنص عليه المدرسة الكلاسيكية. للمزيد أنظر الفصل الثالث من الدراسة.

الأساسية التي فضلت السياسات الحكومية النشطة في تخصيص الموارد وتحقيق الاستقرار وتوزيع الدخل؛ ومن ثم ساهمت أزمة الاقتصاد التضخمي في السبعينيات إلى تحويل هذه الانتقادات إلى التشكيك في التنفيذ العملي لهذه السياسات¹.

وقد دارت معظم هذه الانتقادات حول أن السياسات الاقتصادية المتبعة آنذاك لم تلتزم بما تفرضه القيود المؤسساتية والنظامية من كفاءة، إضافة إلى الصعوبة التي ظهرت في التحديد الواضح لأهداف الحكومات، وتعيين القيم النقدية الحقيقية لتكاليف وأرباح مختلف الاستثمارات العامة. كما أن ارتفاع حجم العجز في الموازين والديون العامة أدى إلى الاعتقاد بأن هذه السياسات تعمل على تقويض الحوافز الاقتصادية وتهديد الحرية الاقتصادية وحقوق الملكية الفردية وترهن مستقبل الأجيال المستقبلية.

إن هذه الشكوك الجديدة حول دور الدولة وخيارات السياسة العامة، وحول قدرتها التقنية في تنفيذ سياسات فعالة، وفشل الدولة في تخصيص الموارد بكفاءة وإعادة توزيعها بطريقة هادفة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الركود التضخمي قد أيقظ رغبة الأكاديمية لدراسة دور المؤسسات السياسية في الحياة الاقتصادية ومدى أهمية وضع قيود على السياسات المالية²، وقد تجلّى هذا في الأفكار التي قدمتها المدرسة النقدية التي دعت إلى تحجيم دور الدولة، وافترضت أن السبب الرئيسي في عجز الميزانية العمومية وارتفاع حجم الديون العامة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي كان سببا في أزمة الكساد التضخمي وتدهور في النمو الاقتصادي.

ومن الانتقادات المباشرة التي وجهتها المدرسة النقدية للأفكار الكينزية كون السياسات المالية تأخذ فترة زمنية طويلة لبيان أثرها، بسبب بطء تفعيل التشريعات والقرارات الإدارية من جهة واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين فترة نجاح الأفكار الكينزية عن الظروف التالية لها. كما أنهم يرون أن تدخل

¹ - Vito Tanzi, Ludger Schuknecht, Op.cit., p 19.

² - John Zysman, **Governments, Markets, and Growth: Financial Systems and the Politics of Industrial Change**, Cornell University Press, 1984, p 291.

الدولة في النشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى آثار سلبية من حيث زيادة العجز في الميزانية وظهور التضخم الركودي إضافة إلى عدم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل¹.

على المستوى السياسي، وابتداءً ثمانينيات القرن العشرين تحول المد لصالح حكومات أصغر وخصوصاً مع تولي مارغريت تاتشر رئاسة الحكومة في المملكة البريطانية ودونالد ريغان الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم الثورة على ما اعتبر إفراطاً في الإنفاق العمومي ودولة رفاه مكلفة، وإصلاحات اقتصادية مكلفة.

غير أن هذا لا يمكن تعميمه على الدول النامية والتي تمتاز بانخفاض مستوى الدخل والادخار وبالتالي تعجز مواردها عن تنفيذ المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية التي تتطلب رساميل كبيرة في حين أن أرباحها المتوقعة قليلة ولهذا لا بد أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة المشكلات الاقتصادية والتي تعجز ديناميكية السوق عن علاجها².

أ. الإنفاق العمومي في الدول النامية:

بالنسبة للدول النامية والتي شهدت موجات تحررية منذ منتصف القرن العشرين فقد اختارت سياسة الإنفاق العمومي وحتى بداية ثمانينيات نفس القرن كأداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة المنتظرة وذلك في إطار النهج الاشتراكي الذي مثل أنسب خيار آنذاك. ولم يكن ذلك بمستغرب، إذ حازت مثل هذه التوجهات دعم كل من منظمة الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية العاملة في مجال التنمية، والبنك الدولي. وقد حقق هذا المنهج سجل من الإنجازات التنموية التي استفادت منها شرائح واسعة من المجتمع أشاد به البنك الدولي بملاحظته أنه "من سنة 1960 وحتى ثمانينيات القرن الماضي، ظهرت هذه الشرائح كمستفيدة واضحة من الاقتصاد السياسي الذي أسسه العقد الاجتماعي العربي، الذي اتصف بنشاط الدولة في المجال الاقتصادي وتركيزه على السياسات التوزيعية." وحتى عقب التخلي عن الاقتصاد الاشتراكي والتوجه نحو

¹ - Gernot Müller, André Meier, Giancarlo Corsetti, **what determines government spending multiplier?**, IMF Working paper, wp/12/150, Jaune, 2012, p 9.

² - نداء محمد الصوص، ربي رشيد عبد الرحمان الجليبي، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد التاسع والعشرون، 2012، ص 106.

اقتصاد السوق، فقد بقي لسياسة الإنفاق العمومي أهميتها المحورية في هذه البلدان¹ نظرا لعدد من الأسباب من بينها: طبيعة اقتصادياتها الهشة وضعف القطاع الخاص وبالتالي عدم قدرته على قيادة العملية التنموية وبالتالي ضرورة تولى الدولة هذه المهمة.

وقد شهدت جميع الدول العربية ارتفاعا ملحوظا في الإنفاق العمومي منذ مطلع السبعينات، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الإنفاق العمومي العربي في النصف الثاني من السبعينيات حوالي 22%، وقد عكست التطورات بشكل أساسي السياسات التوسعية التي اتبعتها البلدان النفطية بدرجة كبيرة والبلدان غير النفطية بدرجة أقل وذلك منذ تصحيح أسعار النفط سنة 1973، حيث أتاحت هذه الثروة المفاجئة للمجموعة الأولى من الدول وكذا المساعدات الخارجية وارتفاع أسعار المواد الأولية المصدرة وتحويلات العاملين بالنسبة للبلدان الغير نفطية بزيادة حجم الإنفاق العمومي وزيادة قدرة هذه البلدان على الإنفاق في مجالات الخدمات الاجتماعية وتكوين البنى الأساسية وتنويع قاعدة النشاط الاقتصادي.

ونتيجة لهذا فقد واجهت هذه الدول عدد من المشاكل الداخلية كارتفاع معدلات التضخم، والخارجية تمثلت في عدم توازن قطاع التجارة الخارجية. غير أنه وفي بداية الثمانينيات اتجهت معظم الدول العربية إلى التخفيض في حجم الإنفاق العمومي خصوصا الاستثماري، وقد عزز هذا السلوك ركود عائدات النفط سنتي 1977-1978. إلا أن الارتفاع الثاني في أسعار النفط منذ سنة 1979 قد أدخل معظم الدول العربية في دورة أخرى من القفزات الهائلة في سياسة الإنفاق العمومي الموسع حيث ترافق هذا الارتفاع مع زيادة الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي. غير أن التغيرات التي حدثت في السوق العالمية النفطية منذ الثمانينيات والتي أثبتت أن هذه الزيادة مؤقتة وخصوصا عقب انهيارها سنة 1986، وهو ما أثر سلبا على سياسة الإنفاق العمومي في الدول العربية النفطية، خصوصا مع تدهور قيمة الدولار العملة المستخدمة في تسوية المعاملات في التجارة الدولية وكذا عملة الارتباط للعديد من الدول العربية. أما بالنسبة للدول الغير نفطية فإن انهيار أسعار النفط قد ترتب عليه انحسار في موارد التمويل الخارجي بجميع أشكاله (الهبات، المنح والقروض). وهكذا فقد تقام العجز في الموازنات العربية وتدهور حجم

¹ - علي عبد القادر علي، العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، المجلد الثالث، 2014، ص 8.

الاحتياطات المالية مما ترتب عنه لجوء معظم الدول العربية إلى تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي والتي استهدفت التخفيض من الإنفاق العمومي أساساً¹. ويوضح الجدول الموالي فحصاً للتطورات التي طرأت على مكونات الإنفاق العمومي اعتماداً على تكوينه الأساسيين الإنفاق الجاري والاستثماري وذلك كنسبة من إجمالي الإنفاق العمومي*.

¹ - عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 51-53.

* - البلدان التي لا يكون فيها المجموع مساوياً لـ 100% فإن النسبة المتبقية تعبر عن مقدار التحويلات لمؤسسات القطاع العام والمؤسسات المتخصصة.

الجدول رقم (1):

نسبة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العمومي في عدد من الدول العربية
الوحدة: (%)

الدولة	1980-1970	1985-1980	1990-1985	1993-1990
السعودية				
الإنفاق الجاري/إجمالي الإنفاق العمومي	31	32,4	56,8	60,1
الإنفاق الاستثماري/ إجمالي الإنفاق العمومي	41,2	32,4	37,2	29,5
مصر				
الإنفاق الجاري/إجمالي الإنفاق العمومي	53,3	58	67,3	73,2
الإنفاق الاستثماري/ إجمالي الإنفاق العمومي	29,5	11,2	16,4	23,8
سوريا				
الإنفاق الجاري/إجمالي الإنفاق العمومي	58,2	64,9	67,8	63
الإنفاق الاستثماري/ إجمالي الإنفاق العمومي	43	41,4	34,1	38
تونس				
الإنفاق الجاري/إجمالي الإنفاق العمومي	66,6	65,2	71,6	77,3
الإنفاق الاستثماري/ إجمالي الإنفاق العمومي	26,6	28,2	23,9	30,8
المغرب				
الإنفاق الجاري/إجمالي الإنفاق العمومي	65,1	72,4	76,5	74,5
الإنفاق الاستثماري/ إجمالي الإنفاق العمومي	34	27,2	24,3	25,5
الأردن				
الإنفاق الجاري/إجمالي الإنفاق العمومي	66,9	65,7	75,2	82,3
الإنفاق الاستثماري/ إجمالي الإنفاق العمومي	32,1	34,3	24,8	17,7
ليبيا				
الإنفاق الجاري/إجمالي الإنفاق العمومي	31,6	30,8	39,4	71,5
الإنفاق الاستثماري/ إجمالي الإنفاق العمومي	50,8	45,1	31,1	19,3

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 76، 77.

نلاحظ من الجدول السابق¹:

- خلال عقد السبعينيات فإن حصة الإنفاق الجاري (وباستثناء العربية السعودية وليبيا) قد فاقت الإنفاق الاستثماري، وفي بعض الأحيان بنسب كبيرة قد تصل حتى ضعفي حصة الإنفاق الاستثماري مثل تونس، الأردن وليبيا والسودان. حيث أنه وفي بعض البلدان ونتيجة لتحسن الإيرادات وخصوصا في الدول النفطية يتم التوسع في نشاط الدولة والتزاماتها وخصوصا في مجال الخدمات العامة مما يؤدي إلى زيادة الأجور وتكلفة السلع والخدمات والتي يصعب التراجع عنها فيما بعد.

- إن هذا الاتجاه قد استمر لفترات لاحقة حيث أصبحت نسبة الإنفاق الجاري في هذه الدول أكبر من الإنفاق الاستثماري. وخلال النصف الأول من الثمانينيات فإنه وحتى بداية التسعينيات فإن أوجه التقشف قد طالت النفقات الاستثمارية أكثر منها النفقات الجارية، لعدد من الأسباب أهمها صعوبة التخفيض في النفقات الجارية كون أنها تشمل المرتبات والأجور، وتسديد الدين العام الذي يشكل جزءا هاما من النفقات الجارية.

ب. الإنفاق العمومي في الدول الصناعية والأزمة الاقتصادية العالمية:

على الرغم من أن العديد من الدول الصناعية قد حاولت أن تخفض من مستويات نفقاتها إلا أنه وبغض النظر عن بعض الاستثناءات الجديرة بالملاحظة فإن معظم الدول الصناعية لم تنجح في ذلك. ففي سنة 1990، بلغ متوسط الإنفاق العمومي في الدول الصناعية ما يقدر بـ 44.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تطور سنة 1996 إلى 45.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وخلال الفترة 1980-1996، وباستثناء بلجيكا وإيرلندا ونيوزيلندا وهولندا، والمملكة المتحدة، فقد ارتفع الإنفاق العمومي بنسبة تفوق 5% من الناتج المحلي الإجمالي في كندا وفرنسا وإيطاليا والنرويج وإسبانيا والسويد وسويسرا. كما ارتفع حجم الإنفاق العمومي في كل من إيطاليا والنرويج بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وتسبب الركود الطويل في سويسرا وتوحيد الألمانية في زيادة كبيرة في الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في هذين البلدين في النصف الأول من التسعينيات².

¹ - عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 55، 56.

² - Vito Tanzi, Ludger Schuknecht, Op.cit, p16,17.

كما أنه وعلى الرغم من الخطاب السياسي المضاد للتوسع الحكومي والتحول في الأنظمة السياسية وتغير الموقف تجاه تدخل الدولة في كل من المملكة البريطانية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فلم ينجح هذين البلدين في الحد من الإنفاق العمومي منذ عام 1980. بالتالي فإن عملية التخفيض في النفقات العامة حتى لو توفرت الرغبة السياسية والتوجه الاقتصادي الذي يدعم ذلك هو تحدي صعب التحقيق.

وبعد اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 اكتسبت سياسات الإنفاق العمومي أهمية متجددة في الدول المتقدمة، حيث ترتب على هذه الأهمية المتجددة إعادة اكتشاف أهم مقولات النظرية الاقتصادية الكينزية في ما يتعلق بإدارة الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة التي تمحورت حول أهمية الإنفاق العمومي في محاربة البطالة وإيجاد فرص للعمل وإنعاش الاقتصاديات التي تعاني الكساد. وفي إطار الجدل الذي دار حول إعادة الاكتشاف هذه في الدوائر الاقتصادية المهنية، وجد بول كروغمان* أن من المناسب استعاء ما جاء في ورقة من تأليف مايكل كلاتسكي الاقتصادي البولندي، نشرت في سنة 1943 في مجلة السياسي الفصلية بعنوان الجوانب السياسية لحالة التشغيل العام: "إن ما يهمننا في الإشارة إلى النظرية الاقتصادية الكينزية هو أنها كانت من أهم روافع تطور العلم الفرعي لاقتصاديات التنمية في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، وذلك لما قدمته من نقد لادع للنظرية الاقتصادية التقليدية الكلاسيكية. وكما هو معروف، رفض العلم الفرعي لاقتصاديات التنمية مقترح أن تكون النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية النيوليبرالية قابلة للتطبيق في كل الدول والمناطق وفي كل الأزمان"¹.

وبناء على هذا، وخصوصاً في الولايات المتحدة اعتقد بوجود تعزيز الطلب الكلي العالمي على السلع والخدمات بما يعزز النمو ليصب في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي الذي لا يزال متعثراً، حيث ارتفع حجم الإنفاق العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية من 34.86% سنة 2007 إلى 41.92% سنة 2009. وبالرغم من معارضة السياسة الأوروبية لفكرة التوسع في الإنفاق العمومي فلم يعرف الإنفاق انخفاضاً، حيث تطور من 39.84% سنة 2007 إلى 46.81% سنة 2009

* - بول كروغمان (1953-): اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 2008.

¹ - علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص 10.

و44.72% سنة 2011 في المملكة البريطانية، و من 43.53% سنة 2007 إلى 48.28% سنة 2009 في ألمانيا. وعلى غرار ذلك ارتفع حجم الإنفاق العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا من 52.4% سنة 2007 إلى 56.44% سنة 2009 و 56.9% سنة 2011¹.

في الأخير، نستطيع القول أن التطور التاريخي للنفقات العامة منذ أواخر القرن التاسع عشر يظهر اتجاهها نحو التزايد والتنوع، كما قد عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال حقبتين زمنيتين أولهما: هي خلال الحربين العالميتين وثانيهما من بداية الستينيات إلى غاية نهاية ثمانينيات القرن العشرين، أين عرفت النفقات العامة توسعا ملحوظا على الرغم من خلو هذه الفترة من الحروب والأزمات الكبرى. وهو ما يبين أن الاتجاه العام لتزايد النفقات على المدى الطويل، يشكل ظاهرة عامة ومؤكدة، حاول العديد من الاقتصاديين دراستها وتفسيرها من خلال عدد من النظريات الاقتصادية نتاولها فيما يلي.

II. النظريات المفسرة لتزايد النفقات العامة:

خلال القرن التاسع عشر ركزت أدبيات المالية العامة على دور الضرائب في الاقتصاد مهمله الدور الذي يلعبه الإنفاق العمومي، فما عدا أعمال الاقتصادي وانجر حول ظاهرة تزايد النفقات العامة لم تبرز أي أعمال هامة عنيت بهذه الظاهرة. وقد استمر ذلك حتى أزمة الكساد العظيم أين بدأ الاهتمام بالدور الهام للإنفاق العمومي في الاقتصاد. وفي وقت لاحق وبسبب الحاجة لبرامج إعادة البناء الاقتصادي والرفاه العام بعد الحرب العالمية الثانية أظهر العديد من الخبراء الاقتصاديين الاهتمام بدراسة ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي. ومنذ ذلك الحين عرفت الأدبيات الاقتصادية المهتمة بهذا الجانب من المالية العامة تنوعا كبيرا. ومن أهم هذه الأدبيات نتاول ما يلي.

1. قانون وانجر: الطرح النظري:

يعتبر أدولف وانجر* أول من لاحظ وجود علاقة ايجابية بين مستوى التطور الاقتصادي وحجم النفقات العامة، حيث بنى ملاحظته من التجارب التاريخية لأوائل مراحل التصنيع في أوروبا عامة وألمانيا على

¹ - World Economic Outlook Database October 2014, seen in 13/06/2014.

وجه الخصوص حيث أورد في بحثه حول أنشطة الدولة أن هناك اتجاه مستمر نحو توسيع وتكثيف في وظائف الدولة عبر الزمن، كون أنها تهتم بوظائف جديدة إضافة إلى ما كانت تضطلع به من قبل¹، حيث جاء في كتابه "أساس الاقتصاد السياسي" الذي وضعه سنة 1863 أنه "كلما أصبح المجتمع أكثر تحضرا، كلما زادت تكلفة الدولة"². أي أن التقدم الاجتماعي على المدى الطويل يؤدي إلى نمو وظائف الدولة والتي بدورها تؤدي إلى نمو مطلق ونسبي في نشاطها الاقتصادي وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني³.

أ. وظائف الدولة عند وانجر:

وفي محاولة لتوضيح هذا الافتراض فقد ميز بين مجموعتين من وظائف الدولة⁴:

1. **المجموعة الأولى:** وتظم الوظائف المتعلقة بالأمن (الداخلي والخارجي والنظام والقضاء)، والتي من شأنها تأمين سلامة الدولة بالنسبة للعالم الخارجي من جهة، وتحقيق أمن داخلي يوفر البيئة الضرورية للأداء المنتظم لجهاز السوق. وقد افترض وانجر أن هذا النوع من النشاطات يزيد مع النمو الاقتصادي الذي يصاحبه بالضرورة نمو الإدارة العامة المركزية.

2. **المجموعة الثانية:** يقصد بها مجموعة الوظائف التي تنطوي عليها المساهمة الحكومية في الإنتاج المادي للسلع الاقتصادية بما في ذلك توفير المنتجات عامة معينة مثل المواصلات والتعليم والتنظيمات النقدية والمصرفية. وبخصوص هذا النوع من النشاطات اعتقد وانجر (مثل عدد من الاقتصاديين قبله كأدام سميث) أنه يتعين على الحكومة إنتاج سلع اقتصادية معينة والتي يتطلب إنتاجها استثمارة ثابتا كبيرا ونتيجة لذلك تحجم المؤسسات الخاصة عن هذا النوع من الاستثمارات، لعدد من الأسباب: كضخامة

* - أدولف وانجر (1835-1917): اقتصادي وسياسي، وباحث ألماني في علم المالية العامة، طرح قانون زيادة النفقات العامة المعروف باسم فرضية وانجر أو قانون وانجر.

¹- Mohammad Afzal1 and Qaisar Abbas, **Wagner's law in Pakistan: Another look**, Journal of Economics and International Finance Vol° 2, January, 2010, p 13.

²- Satish VERMA , Rahul ARORA, **Does The Indian Economy Support Agner's Law? An Econometric Analysis** , Eurasian Journal Of Business And Economics 2010, p, 78.

³- Paresh Kumar Narayan ,Ingrid NIELSEN b, Russell SMYTH, **Panel data, cointegration, causality and Wagner's law: Empirical evidence from Chinese provinces**, China Economic Review N° 19, 2008, p 300.

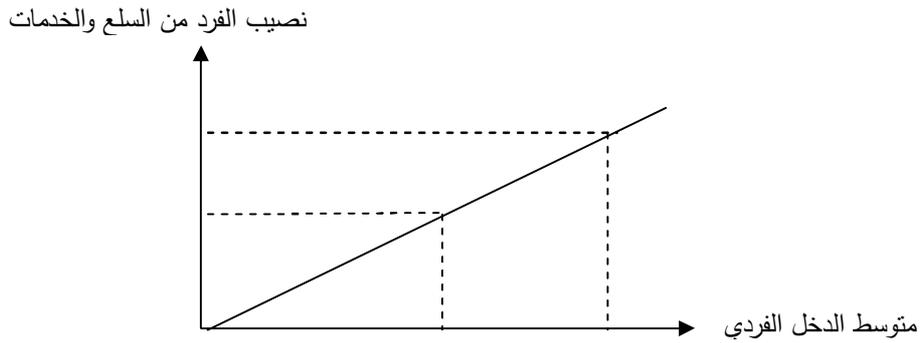
⁴ - حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة في ظل نظم المشروعات الخاصة، مرجع سابق، ص 111.

حجمها أو على أساس معيارية الربح. وبالتالي من الضروري أن تتكفل الدولة هذه السلع لما لها من خصائص هامة من العمومية وتوليد للمصلحة العامة.

وبناء على هذا يمكن توضيح قانون وانجر بيانيا من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (6):

المنحنى الممثل لقانون وانجر



Source : S.N. Chand , **Public Finance**, Atlantic Publisher and Distributors, India, 2008, p 151.

نلاحظ من الشكل أن متوسط نصيب الفرد من السلع العامة يقاس على المحور الرأسي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل على المحور الأفقي. ويمثل الزمن عنصرا هاما في هذا المنحنى كون أن نمو كل من متوسط نصيب الفرد من السلع العامة ونصيب الفرد من الدخل الحقيقي يفترض أن يحدث على أساس تاريخي عبر الزمن. أما بالنسبة للمنحنى فيمثل ظرفا زمنيا يحافظ فيه الإنفاق العمومي على نسبة ثابتة من الناتج الاقتصادي الكلي، حيث أنه مع زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بسبب التنمية الاقتصادية للمجتمع يبقى متوسط نصيب الفرد من السلع العامة باقيا نفس النسبة من النشاط الاقتصادي الكلي.

ب. زيادة الإنفاق العمومي عند وانجر:

حدد وانجر ثلاث أسباب رئيسية لزيادة الإنفاق العمومي وهي¹:

¹ - Paresh Kumar Narayan, Op.cit, p 300.

ب.1. التقدم التكنولوجي: يعد التقدم التكنولوجي أول أسباب تزايد الإنفاق العمومي، فمثلا إذا قامت الدولة باقتناء أنظمة دفاعية حديثة ومتطورة أو حصلت على معدات طبية عالية الجودة، فإنه سيترتب على هذا ارتفاع في حجم النفقات العامة؛

ب.2. الزيادة في التصنيع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي: إن التصنيع وهيمنة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي على حساب نشاط الدولة، سيؤدي إلى ارتفاع حجم النفقات العامة بهدف تنظيم الاقتصاد، إضافة إلى ما قد يترتب عن ذلك من آثار سلبية على مختلف المستويات؛

ب.3. الزيادة السكانية: حيث أنها تقود إلى ارتفاع العديد من النفقات العامة، كالبنى التحتية، التعليم والمرافق الصحية مثلا.

ج. الطرح الرياضي لقانون وانجر:

يعتبر الطرح الذي قدمه قانون وانجر غير واضح المعالم، كما أنه لم يقدم قانونه في شكل رياضي، حيث أن القانون مبني على ملاحظة بسيطة حول زيادة التوسع في الإنفاق العمومي وهو ما انتقد عليه. غير أن هذا الطرح البسيط والصياغة الغير دقيقة لقانون وانجر قد جذبت العديد من الباحثين، الذين قاموا بتقديم تفسيرات مختلفة له حيث بذلت في ذلك العديد من الجهود خلال ستينيات القرن العشرين، ليتراجع الاهتمام به إلى السبعينيات والثمانينيات. ومع ذلك فقد أحييت التطورات في الاقتصاد القياسي والتغير في أنماط نمو الإنفاق العمومي البحث في هذه الفرضية، حيث أن العديد من الاختبارات باستخدام الأساليب التي يقدمها الاقتصاد القياسي الحديث، كان لها أثر ملحوظ على البحث في قانون وانجر¹، والذي أدى إلى تطوير أكثر من خمس إصدارات رياضية لهذا القانون والتي تم التحقق منها تجريبيا منذ 1960، ومع ذلك فلا يوجد أي معيار حاسم لاتخاذ القرار الأنسب حول أي واحدة من النسخ الستة هو الأنسب والأقنع. ويمكن أن نقسم هذه النظريات إلى قسمين: المطلقة والنسبية².

ج.1. الأطروحات المطلقة: يعتبر طرح وايزمان بيكوك سنة 1961 أول وأبسط من قدم طرحا رياضيا مبسطا للقانون، حيث استخدم معادلة لوغارتمية مزدوجة واستخرج منها المرونات المقدرة.

¹ - Mohammad Afzal1, Qaisar Abbas, Op.cit, p14.

² - Satish Verma , Rahul Arora, Op.cit, p 80.

$$\text{Ln GE} = a + b \text{Ln GDP}$$

بحيث:

GE: الإنفاق العمومي الإجمالي،

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

وأعطى بريور (1969) شرح مماثل لهذا القانون باستخدام الإنفاق العمومي الاستهلاكي (GCE) بدلا من الإنفاق الحكومي الإجمالي (GE) كمتغير تابع غير أن هاتين النظريتين الرياضيتين، لم تأخذا في الاعتبار أثر الزيادة في عدد السكان. ولهذا قام غوبتا (1967)، بطرح علاقة رياضية تتضمن الزيادة السكانية، قصد الاختبار التجريبي لصحة القانون.

$$\text{Ln (GE / P)} = a + b \text{Ln (GDP / P)}$$

ووفقا له، فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (GE / P) يعتمد على النمو الحقيقي في الإنفاق العمومي للفرد الواحد (GDP / P). كما قدم (Goffman) سنة 1986 نموذجا رياضيا، يعرف باسم النسخة المطلقة لقانون وانجر:

$$\text{Ln (GE)} = a + b \text{Ln (GDP / P)}$$

في جميع النماذج المذكورة أعلاه، فإن قانون وانجر ينطبق في حالة قيمة معامل الانحدار (b) أي المرنة، تكون مساوية لأكثر من وحدة واحدة.

ج.2. الأطروحات النسبية¹: قام (Timm) سنة 1961، بمراجعة القانون، وخلص إلى أن أدولف وانجر قد أخذ في اعتباره النمو النسبي، وليس المطلق، ولهذا يجب أن يعبر عن القانون بالمعنى النسبي.

وهكذا، (Musgrave) سنة 1969 بتقديم توضيح للنمو الحاصل في الإنفاق العمومي بمعنى النسبية، باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{Ln (NGE / NGDP)} = a + b \text{Ln (GDP/P)}$$

¹ - Satish Verma , Rahul Arora, p 81.

وفقا له، فإن النمو في حصة "الإنفاق الحكومي الاسمي" في "الناتج المحلي الاسمي"،
(NGE / NGDP) يعتمد على الناتج المحلي للفرد (GDP/P).

كما قام (Mann) في 1980، بإعطاء تفسير نسبي للقانون لكن باستخدام "الناتج المحلي الحقيقي" بدل
من "الناتج المحلي الحقيقي الفردي" كمتغير مستقل.

وهكذا، فإنه في حالة طرحي (Mann) و (Musgrave) فإن قانون واجنر ينطبق لما تتجاوز قيمة
معامل الانحدار (b) الصفر، أي لما تكون المرونة أكبر من الصفر.

ويمثل الجدول الموالي ملخصا لمختلف الأطروحات السابقة.

الجدول رقم (2):

الأطروحات المختلفة لقانون وانجر

رقم الطرح	الطرح	معادلة الانحدار
الأطروحات المطلقة		
1	Peacock-Wiseman (1961)	$\text{Ln GE} = a + b \text{Ln GDP} + u_t$
2	Gupta (1967)	$\text{Ln (GE / P)} = a + b \text{Ln (GDP / P)} + u_t$
3	Goffman (1968)	$\text{LnGE} = a + b \text{Ln (GDP / P)} + u_t$
4	Pryor (1969)	$\text{Ln GCE} = a + b \text{Ln GDP} + u_t$
الأطروحات النسبية		
5	Musgrave (1969)	$\text{Ln (NGE / NGDP)} = a + b \text{Ln (GDP / P)} + u_t$
6	Mann (1980)	$\text{Ln (NGE / NGDP)} = a + b \text{Ln GDP} + u_t$

Source: Satish Verma , Rahul Arora, **Does The Indian Economy Support Wagner's Law? An Econometric Analysis** , Eurasian Journal Of Business And Economics, 2010, p 82.

2. أطروحة أثر الإزاحة عند "بيكوك" و"وايزمان":

علاوة على الصياغة الرياضية لقانون وانجر حيث قام الباحثان الاقتصاديان بيكوك و وايزمان * سنة 1961¹ بالتحقق التجريبي منه وذلك بدراسة الإنفاق العمومي خلال الفترة (1891-1955) في المملكة المتحدة وتوصلا إلى أن قانون انجر لا يزال ساري المفعول، قدم الباحثان تفسيراً جديداً لظاهرة تزايد الإنفاق العمومي.

أ. اتجاه التزايد في الإنفاق العمومي:

قدم "بيكوك" و "وايزمان" طرحهما على أساس أن التزايد في الإنفاق العمومي لا يمكن أن يتم بشكل في جميع الاقتصاديات بشكل مطلق، كما اعتقد الباحثان أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم يتبع اتجاهها سلساً في حركة النفقات العامة، بل ظهر في اتجاه قفزات صعوداً ونزولاً على فترات متقطعة. هذه القفزات تتأثر بصفة كبيرة بالأحداث التاريخية الكبرى كالحروب، وبناء على ذلك فقد قدم التفسير الموالي²:

- يعتمد ارتفاع الإنفاق العمومي إلى حد كبير على تحصيل الإيرادات، وبالتالي من أجل التوسع في الإنفاق العمومي فلا بد من تحصيل المزيد من الإيرادات؛
- هناك وجود فجوة كبيرة بين توقعات الناس بين مستوى الإنفاق العمومي ومستوى تحمل المزيد من الضرائب. ولذلك، يمكن للحكومات أن تتجاهل المطالب التي يتقدم بها مواطنوها فيما يتعلق بالخدمات العمومية المختلفة، خصوصاً، عندما تحصيل الإيرادات في ظل معدلات ثابت من الضرائب؛
- خلال أوقات الحروب تزداد الحكومة في معدلات الضرائب حيث أنها توسع الهيكل الضريبي لتوليد المزيد من الأموال لتلبية الزيادة في نفقات الدفاع والتي يتقبلها المواطنون نتيجة لوعيهم بضرورتها. غير أنه بعد الحرب، قد تبقى معدلات الضرائب على حالها نتيجة اعتياد المواطنين عليها.

* - Alan Turner Peacock (1922-2014)، Jack Wiseman (1919-1991): اقتصاديان بريطانيان.

¹ - A.T Peacock, J.Wiseman, **The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom**, Princeton University Press, Princeton, 1961.

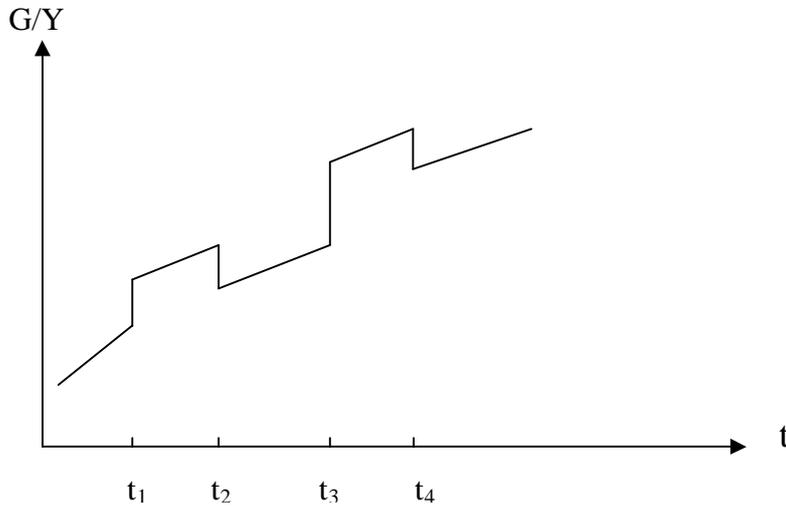
² - Ibrahim Ola Balogun, **Theories of Public Expenditures**, The Strategist, 22nd February 2013, available at <http://strategistng.blogspot.com/2013/02/theories-of-public-expenditures.html>, visited in 25/2/2014.

ب. تزايد الإنفاق العمومي وأثر الإزاحة:

مثلما ذكرنا فإنه بعد الحرب قد تبقى معدلات الضرائب على حالها نتيجة اعتياد المواطنين عليها، مما يترتب عنه الزيادة في حجم الإيرادات العامة. وبالتالي فإن هذه الزيادة في الإيرادات ستسبب ارتفاعا في الإنفاق العمومي وهو ما أطلق عليه الباحثان "أثر الإزاحة". والشكل الموالي يوضح شرحا مبسطا لهذه الظاهرة.

الشكل البياني رقم (7):

أثر الإزاحة عند "بيكوك" و "وايزمان"



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 58.

حيث تمثل:

t: الزمن؛

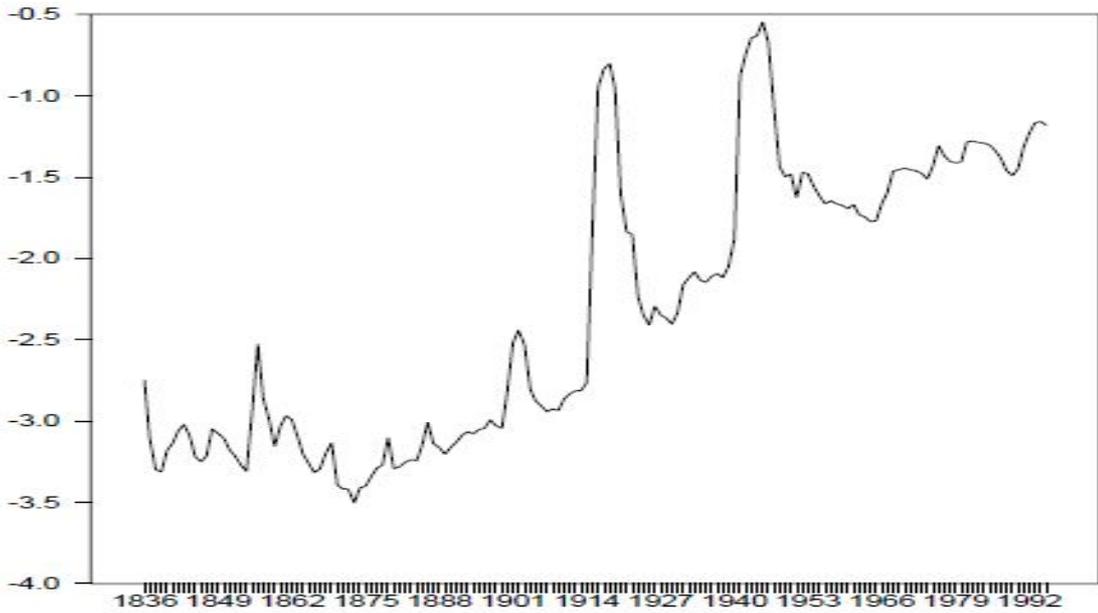
G/Y: حصة النفقات العامة G من الدخل الوطني Y .

نلاحظ من الشكل البياني أن حالات الأزمات أو الحروب التي تتدلع عبر الزمن تؤدي إلى بروز الحاجة إلى زيادة الإنفاق العمومي من أجل مواجهة هذه الأزمات، حيث أنه وعند الزمن t_1 والذي يمثل بداية الأزمة نلاحظ ارتفاع النسبة G/Y خلال الفترة $(t_1 - t_2)$ مع انخفاض طفيف عند t_2 والتي تمثل النقطة الزمنية التي تنتهي عندها الأزمة، لتبقى محافظة على نفس المستوى تقريبا حتى النقطة الزمنية t_3 تبدأ أزمة جديدة ومرحلة أخرى من ارتفاع النسبة G/Y خلال الفترة الزمنية $(t_2 - t_3)$ وهكذا.

وقد حاول العديد من الباحثون التأكد "أثر الإزاحة*" من بينهم الدراسة التي قام بها (Olan Henry و Nilss Olekalns) سنة 2000 لتفسير الزيادات الزمنية في نسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة وذلك خلال الفترة 1836 - 1995. كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم (8):

تطور الإنفاق العمومي في المملكة المتحدة خلال الفترة (1836-1995) المقدر باللوغاريتم



Source : Ólan Henry, Nilss Olekalns, **The Displacement Hypothesis and Government Spending in the United Kingdom: some new Long-Run Evidence**, Econ Papers , N° 750, June 19, 2000, p 18

يتضح من الرسم البياني أن كان هناك زيادة في نسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح، والذي كان على شكل قفزات خلال مراحل مميزة فعلى سبيل المثال، كانت التغييرات في الإنفاق العمومي في القرن التاسع عشر في الغالب نتيجة الحروب المتكررة والتي كما لاحظ بارو تم تمويلها إلى حد كبير من فوائض الميزانية في زمن السلم. أما في القرن العشرين فقد كانت الأحداث المالية المهيمنة خلال الحربين العالميتين حيث شهدت الحرب العالمية الأولى زيادة كبيرة في معدلات الضرائب عن طريق فرض ضرائب تصاعديّة على الدخل من قبل لويد جورج في عام 1909، وتماشياً مع أثر الإزاحة ظل

* - displacement effect

تأثير هذه الضرائب على الدخل خلال العشرينيات. ومرة أخرى ونتيجة لأزمة الكساد العالمية تم الرفع في معدل الضرائب غير المباشرة، وخاصة الرسوم الجمركية، من أجل مواجهة هذه الأزمة. أيضا عرفت النفقات العسكرية ارتفاعا ابتداء من سنة 1936، نتيجة للحرب العالمية الثانية والتي صاحبها زيادات كبيرة في معدلات الضرائب والتي استمرت بعد الحرب العالمية الثانية حيث تميزت الفترة بعد الحرب بالمزيد من الارتفاع في الإنفاق العمومي كما هو موضح في الشكل، حيث كان هذا الارتفاع في اتجاه تصاعدي غير سلس (على شكل قفزات).

3. نموذج التنمية وتزايد الإنفاق العمومي لـ Musgrave :

اقترح الاقتصادي (Musgrave) أن ظاهرة نمو الإنفاق العمومي ذات صلة بنمط النمو والتنمية في المجتمعات. حيث أن مختلف مراحل التنمية الاقتصادية تشرح كيف يميل الإنفاق العمومي إلى الزيادة عندما ينمو فيه الاقتصاد من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد صناعي.

أ. وظائف الدولة عند (Musgrave):

صنف (Musgrave) تبعا للجانب الوظيفي للنفقات العامة ووظائف السلطات العامة في قيامها بالنشاط المالي إلى ثلاث وظائف أساسية¹:

أ. **وظيفة تخصيص الموارد:** تعمل الدولة على تخصيص الموارد الإنتاجية لتحقيق الأهداف اقتصاديا و/ أو الاجتماعية الأكثر إرضاء لحاجات المجتمع، (على سبيل المثال: إنارة الشوارع أو الدفاع الوطني؛ العوامل الخارجية مثل فرض ضريبة لإعادة تدوير النفايات)؛

أ. **وظيفة التوزيع العقلاني للدخول والثروات:** تعمل الدولة وباستخدام السياسة الضريبية على إعادة توزيع الدخل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك: النظام المختلط للحماية الاجتماعية (التأمين والمساعدة)؛

أ. **وظيفة تنظيم النشاط الاقتصادي واستقراره:** يجب على الدولة أن تضمن النمو الاقتصادي مع احترام التوازن الاقتصادي العام (العمالة الكاملة، والتوازن الخارجي واستقرار الأسعار).

¹ - Maya Bacache-Beauvallet , *Le rôle de l'Etat fondement et réforme*, Bréal, 2006, p 32, 33.

ب. نمو الإنفاق العمومي ومراحل التنمية:

من أجل تحليل ظاهرة النفقات العامة، انطلق (Musgrave) من فكرتين: أولهما حول كون المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد تحتل أهمية كبيرة في تحديد حجم الإنفاق العمومي كون أن الدولة هي من تتكفل بذلك، وثانيهما حول أن الحاجات الغير أساسية التي تشبعها الدولة تتناسب مع نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، والتي عبر عنها بمرونة الطلب على الخدمات العامة. وتبعاً لهذا فقد قسم مراحل التنمية إلى ثلاثة مراحل¹:

ب.1. مراحل التطور الأولى: وتتطلب هذه المراحل نفقات مرتفعة على التعليم، الصحة، العدالة والقانون والبنية التحتية للاقتصاد (المعروفة باسم رأس المال الاجتماعي للنفقات العامة) وحيث أن الادخار الخاص غير كاف لتمويل هذه النفقات اللازمة فإنه وفي هذه المرحلة يشكل الإنفاق العمومي نسبة عالية من الناتج الإجمالي. وتتصاحب هذه الحالة مع معدلات منخفضة من الدخل الفردي بالتالي طلب مرتفع على الخدمات العامة، كما تتزامن هذه المرحلة مع مستويات دخل فردي منخفض، والتي يترتب عليها أن يكون الطلب على الخدمات العامة منخفضاً جداً والسبب يعود لكون الدخل يخصص لتلبية الحاجيات الأولية؛

ب.2. مراحل النمو الوسطى: وتشهد زيادة معتبرة في الادخار الخاص مقارنة بالمرحلة الأولى، حيث يبدأ الاستثمار الخاص بمساهمته تدريجياً في الاقتصاد مكملاً بذلك دور الاستثمار العام، لغاية أن يصبح دور الدولة دوراً تكميلياً للقطاع الخاص فقط فيما يعلق بإخفاقات السوق.

ب.3. المراحل الأخيرة للتطور (مراحل النضج): يصاحب هذه المرحلة مستويات مرتفعة من الدخل الفردي وبالتالي فإن معدلات الإنفاق على الخدمات الأساسية يميل إلى الانخفاض كون أن معظم هذه الحاجيات الأساسية تم تلبيتها. لكن من جهة أخرى يزداد الطلب على السلع الكمالية خاصة التي تحتاج إلى الاستثمار العام التكميلي (مثل مختلف مظاهر التحضر كالسيارات السريعة والمنشآت الفخمة ...)، وبالتالي فإن الحاجة المتزايدة في المجتمعات ليد العمالة الماهرة يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم إلى

¹ - Robert Karolewski, Vitaly Kim **Theoretical and Empirical Analysis of Public Expenditure Growth**, available at : https://prezi.com/sjk7yys_jrnw/theoretical-and-empirical-analysis-of-public-expenditure-gro/, visited in 12/2/2014.

أن تصبح على نحو متزايد جيدة الاستثمار بالنسبة للمجتمع ككل. يضاف إلى هذا زيادة التحركات السكانية تؤدي إلى تطوير الأحياء الفقيرة في المدن...
هذه العوامل وغيرها تؤدي مرة أخرى إلى زيادة في الإنفاق العمومي لكن من أجل تحقيق مزيد من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

ج. مؤشر المرونة والميل الحدي للإنفاق العمومي نسبة إلى الناتج الداخلي عند (Musgrave):

قام (Musgrave) بقياس كمي لظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية وذلك باستخدام مؤشري مرونة النفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي. وقد اختار مجموعة من الدول من الأربع قارات على أساس توفر البيانات بصورة كافية.
وتعرف المرونة عموماً على أنها مقياس لدرجة استجابة متغير ما للتغيرات التي تطرأ على متغير ثان، أما مرونة النفقات العامة فهي تعبر عن نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي¹. ويتم حسابه بالشكل التالي²:

مرونة الإنفاق العمومي = التغير النسبي في الإنفاق العمومي / التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي

ونلاحظ أن معامل مرونة الإنفاق العمومي يظهر مدى استجابة هذا الإنفاق للتغيرات في الناتج الداخلي، وما إذا كان هذا الإنفاق يرتبط بصورة منتظمة بالتغيرات في الناتج الداخلي، فهو بذلك يقيس العلاقة بين متغيرين هما التغير النسبي في الإنفاق العمومي والتغير النسبي في الناتج المحلي، فإذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح، فهذا يعني أن النفقات العامة تزداد بمعدلات نمو تفوق النمو في الناتج المحلي الإجمالي والعكس.

أما بالنسبة لمؤشر الميل الحدي للإنفاق العمومي فيعرف على أنه التغير في النفقات العامة إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي³. ويعطى بالعلاقة التالية:

¹ - أحمد نعيبي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات العامة: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص 57.

² - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، 267.

³ - نواز عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص 72.

الميل الحدي للإنفاق العمومي = التغيير في الإنفاق العمومي / التغيير في الناتج المحلي الإجمالي

حيث أن الميل الحدي يبين ذلك الجزء من الزيادة في الناتج والتي تذهب كإنفاق عمومي فكلما ارتفع الميل الحدي ذل على زيادة الإنفاق بمعدل أكبر من زيادة الناتج المحلي¹.

ومن خلال الدراسة التي أجراها الباحث على عدد من البلدان المتقدمة والنامية خلص إلى أنه وخلال الفترة بين سنتي 1970 و 1985 قد عرف العالم حالة من الركود الاقتصادي، استوجب على مختلف الدول وخصوصا الدول النامية زيادة معدلات الإنفاق العمومي من أجل تحريك عجلة الاقتصاد الذي يعاني من حالة الركود.

4. نظريات أخرى:

بالإضافة إلى الطرح الذي قدمه كل من وانجر وبيكوك ووايزمان وموسغراف برزت العديد من النظريات الاقتصادية والتي حاولت تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي، ومن أهمها:

أ. فرضية الحد الحرج²:

من النظريات السابقة التي عنيت بدراسة ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي "فرضية الحد الحرج"^{*}، والتي وضعها لاقتصادي البريطاني كولن كلارك^{**} مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال تحليله لبيانات مجموعة من الدول الصناعية خلال الفترة بين الحربين العالميتين، حيث توصل إلى أن التضخم الاقتصادي يحدث وبالضرورة عندما تتجاوز ضرائب القطاع العمومي ما يقدر بـ 25% من إجمالي النشاط الاقتصادي (الحد الحرج) حتى في ظل توازن الميزانية العامة. وقد تم بناء الفرضيات على مجموعة من العوامل المؤسسية وفقا للتصور التالي:

¹ - وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 268.

² - S.N. Chand , Op.cit, p 155,156.

* - Critical-Limit Hypothesis.

** - Colin Grant Clark (1905-1989): اقتصادي ولحصائي بريطاني.

- عندما يصل حجم الضرائب الحكومية إلى الحد الحرج وهو 25% من إجمالي النشاط الاقتصادي فإن نمط تصرف المجتمع سيتغير بحيث أنه سيصبح أقل إنتاجية كون أن الحوافز قد تأثرت سلباً بواقع الزيادة الضريبية وبالتالي فإن الدخل الإضافي الذي يتحصل عليه العمال قد تأثر نتيجة لنظام ضريبي تصاعدي؛

- يصبح الأعوان الاقتصاديون أقل مقاومة لمختلف أشكال التمويل التضخمي للإنفاق العمومي، ولهذا فإن الخسارة في الحوافز ستؤدي إلى تخفيض "العرض الكلي" في حين أن ارتفاع القدرة الشرائية نتيجة للتمويل التضخمي ستعمل على توسيع لطلب الحكومي الفعال، وبالتالي سترتفع معدلات التضخم نتيجة للتوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي الجديدين (في ظل افتراض أن كافة الموارد مشغلة).

وتشترك هذه الفرضية مع أثر الإزاحة لبيكوك ووايزمان كونها تقوم على عامل مؤسسي كمستوى التكليف الضريبي. غير أنها تختلف عنها في بقية الجوانب. وقد تلقت هذه الفرضية دعماً واسعاً في أوساط الأعمال على عكس الأوساط الأكاديمية التي تلقت منها دعماً ضئيلاً جداً كما أثبتت العقود الماضية أن العديد من الدول قد تجاوزت 25% دون حدوث ميول تضخمية واسعة.

ب. نظرية الناخب الوسيط:

تعني هذه النظرية المتعلقة بصوغ سياسات الإنفاق العمومي في إطار نظام ديمقراطي بإبراز أهمية الدور الذي تقوم به الطبقة الوسطى، ومن ثم أهمية التعرف إلى تركيبة المجتمعات تحت الدراسة في ما يتعلق بمتوسط معيشة الطبقة الوسطى، مقارنة بمتوسط معيشة المجتمع، وفي ما يتعلق بالوزن السكاني لطبقات المجتمع. وقد اقترح Black (1948) وفقاً لنظرية الناخب المتوسط أن يتم تحديد الإنفاق العمومي من طرف الناخبين ذوو حجم الدخل الوسيط في المجتمع¹. ففي ظل نظام ديمقراطي يتيح الاقتراع يمكن إثبات أن السياسة المثلى التي ستشكل التوازن السياسي للمجتمع ستكون تلك التي يفضلها الناخب الوسيط

¹ - Dennis C. Muelle, **Public Choice III**, Cambridge university press, USA, 2003, p 83.

وبافتراض أن طبقة الأغنياء عادة لا تمثل الأغلبية في المجتمع، يمكن التوصل إلى أن تحديد الناخب الوسيط سيعتمد على نصيب طبقة الفقراء في المجتمع حيث أنه¹:

- إذا شكلت طبقة الفقراء 50% أو أكثر من السكان، فإن ذلك سيعني أن الناخب الوسيط سينتمي إلى هذه الطبقة، ومن ثم فإن سياسة الإنفاق العمومي المثلى ستكون تلك التي تفضلها هذه الطبقة؛
 - إذا شكلت طبقة الفقراء أقل من 50% من السكان فإن الناخب الوسيط سينتمي إلى الطبقة الوسطى التي ستمثل تفضيلاتها سياسة الإنفاق العمومي المثلى في المجتمع.
- وقد اشتهر تطبيق نظرية الناخب الوسيط لتحليل نمو الإنفاق العمومي من العديد من الاقتصاديين أمثال (Meltzer & Richard (1981,1983)، كما برزت النظرية مؤخرًا وخصوصًا مع اندلاع الثورات العربية والتي تطمح إلى إرساء حكم ديمقراطي يستند إلى تفضيلات الناخبين من شأنه أن يفرض إتباع سياسة إنفاق عمومي توزيعي، حيث يقوم الناخب الوسيط بدور محوري في اختيار هذه السياسات.

ج. أطروحة Baumol (أطروحة الفرق في الإنتاجية)²:

أطروحة (Baumol) أو ما يسمى أطروحة الفرق في الإنتاجية هي أطروحة اقتصادية وضعتها كل من الاقتصاديان ويليام بومول و وليام بوين * في ستينيات القرن الماضي. وتتضمن هذه الأطروحة أن ارتفاع الأجور في القطاعات التي تشهد إنتاجية منخفضة كرد فعل على ارتفاع الأجور في القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة والتي تحقق مستويات إنتاجية مرتفعة.

وقد أجريا دراستهما الأساسية على قطاع الفنون، حيث أشار إلى أن الاحتياج إلى نفس عدد الموسيقيين لعزف سنفونية بينهوفن اليوم هو نفسه كما في القرن التاسع عشر، وهو ما يدل على عدم تغير الأداء في الموسيقى الكلاسيكية، لكن بالرغم من هذا فإن الأجور الحقيقية للموسيقيين كما هو الحال بالنسبة للمهن الأخرى قد ارتفع بشكل كبير منذ القرن التاسع عشر. وبالتالي فإن الزيادة المضطردة في نفقات التشغيل

¹ - علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص 18، 19.

² - Martin Paldam, *The welfare state and Baumol's law*, School of Economics and Management, Aarhus University1, Denmark, 2009, p 2,3

* - William Baumol (1922-) : اقتصادي أمريكي، William Bowen (1933-) : اقتصادي وكاتب أمريكي

في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة ، وبالتالي ثبات الإيرادات أو تطورها بمعدل أقل من تطور التكاليف تسمى بأطروحة (Baumol). وتؤدي هذه الظاهرة إلى ارتفاع الإنفاق العمومي سبب الزيادة في الأجور من جهة، والدعم الذي تقدمه الدولة لهذه القطاعات عادة من أجل تحسين إنتاجيتها وتنافسيتها مقارنة بالخواص.

III. أسباب تزايد النفقات العامة:

من خلال دراسة تطور النفقات العامة خلصنا إلى أنها آخذة بصفة عامة في الازدياد والتنوع عبر الزمن، غير أن هذه الزيادة لا تعني بالضرورة زيادة المنافع العامة المترتبة عنها في شكل زيادة في أنواع الخدمات التي تؤديها الدولة وتحسين مستواها، كما أنها لا تعني حتما زيادة التكاليف العامة للأفراد¹، ولهذا فإنه يمكننا تقسيم أسباب الزيادة في النفقات العامة إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

1. أسباب التزايد الظاهري:

تتمثل الزيادة الظاهرية للنفقات العامة في كونها تضخم في الأرقام الحسابية للنفقات دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد في التكلفة الحقيقية أي في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة أو حتى في تحسين مستوى الخدمات العمومية المقدمة². ومن أهم أسباب الزيادة الظاهرية نجد:

أ. انخفاض القيمة الحقيقية للنقود:

يؤدي انخفاض القيمة الحقيقية للنقود إلى زيادة في حجم النفقات العامة الاسمية دون أن يقابلها زيادة فعلية في الخدمات العامة، وهو ما يدفع الدولة إلى الرفع من القيمة النقدية لها للمحافظة على ثبات منفعتها الحقيقية³ وهو ما يعبر عنه بمعدل التضخم، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للسلع في الاقتصاد والتي لا تستجيب لهذه الزيادة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة

¹ - حمدي أحمد العنابي، اقتصاديات المالية العامة في ظل نظم المشروعات الخاصة، مرجع سابق، ص 110.

² - محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 132.

³ - محمد خالد المهاني، خالد الخطيب الحبشي، المالية العامة والتشريع الجبائي، منشورات جامعة دمشق، 2000، ص 95.

الشرائية للنقود حيث تدفع الدولة وحدات نقدية أكبر للحصول على السلع والخدمات العامة، غير ما كانت تدفعه في وقت سابق.

ولهذا فإنه لإجراء دراسة مقارنة النفقات العامة خلال فترات متباعدة للتعرف على الزيادة الحقيقية لهذه النفقات يتطلب استبعاد التغيرات في القوة الشرائية للنقود وذلك باستخدام العلاقة التالية¹:

$$\frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية} \times 100}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \text{الزيادة الحقيقية في النفقات العامة}$$

ب. تطور الطرق المحاسبية المستخدمة:

تؤثر التغيرات الحاصلة في الفن المالي على الحجم الاسمي للنفقات العامة؛ فقد كانت الموازنات تعد سابقا على أساس "قاعدة الصوافي" أي تخصيص الإيرادات العامة بما يسمح للهيئات العمومية بإجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، وبالتالي لا يظهر في الميزانية العمومية للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات. غير أنه وبعد اعتماد مبدأ الشمول، أصبحت كل النفقات العامة تظهر في الميزانية العمومية. كما أن اللجوء إلى تعدد الميزانيات (ملحقة، خاصة...) قد يؤدي إلى حدوث تداخل فيما بينها، وبالتالي يؤدي إلى إحداث "تكرار في حساب النفقات" الخاصة بالميزانية. وهذا ما يجعل من مقارنة تطور الإنفاق العمومي عبر الزمن يؤدي إلى إمكانية حدوث زيادة ظاهرية.

ج. اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان²:

قد يتسبب اتساع إقليم الدولة وزيادة مساحتها في زيادة ظاهرية في النفقات العامة حيث أن استرجاع الدولة لسيادتها الحكومية على بعض المناطق أو ضم مناطق جديدة سيؤدي إلى زيادة النفقات العامة لهذه الدولة إلا أنها تعتبر زيادة ظاهرية وليست زيادة حقيقية نظرا لإنشاء ميزانية موحدة بين الأقاليم المتحدة.

¹ - محمد بن عزة، مرجع سابق، ص 57.

² - زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1995، ص 58.

كما تعتبر الزيادة السكانية من العوامل المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بشكل ظاهري إذا لم تؤدي إلى تزايد الإنفاق العمومي المخصص للفرد الواحد، أما إذا كان العكس فتعتبر الزيادة في النفقات زيادة حقيقية.

د. أسباب إدارية¹:

يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم مسابرة للتطور السريع في الحياة الاقتصادية والعملية، كزيادة عدد العمال دون الحاجة إليهم والإسراف في التكاليف الإدارية الغير مبررة إلى ارتفاع حجم النفقات العامة. وبالرغم من زيادة النفقات العامة فعليا إلا أنها لا تؤدي إلى زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، وبالتالي يمكن الحكم على هذه الزيادة أنها زيادة ظاهرية.

2. أسباب التزايد الحقيقي:

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة المترتبة عن هذه النفقات، أي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع و الخدمات العامة. ويترتب هذا التزايد عن أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب ظروف كل دولة، ومن بينها:

أ. الأسباب الإيديولوجية:

ويقصد بها الأسباب المرتبطة بالتطور التاريخي لدور الدولة وخيارات سياستها العامة، وما لها من أثر بالغ على حجم النفقات العامة؛ إذ تختلف وظائف الدولة باختلاف النظام الاقتصادي المتبع والأفكار المذهبية المعتمدة،² من خلال اختيارها لمساندة الفردية والحرية الاقتصادية أو التدخل في النشاط الاقتصادي. ففي الحالة الأولى ينخفض حجم النفقات العامة، ويتوقف دور الدولة عند الحد الأدنى من النشاطات وبالتالي تكون النفقات العامة في أقل مستوى لها. بينما في الحالة الثانية تزداد أهمية وحجم النفقات العامة نتيجة لازدياد وظائف الدولة وتنوعها³، ومن أهم العوامل المؤدية لزيادة وظائف الدولة:

- نمو الحركة الديمقراطية: اتخاذ التوجهات العالمية على مدار القرنين التاسع عشر والعشرون منحا نحو ارساء قواعد الديمقراطية حيث تم توسيع حق الانتخاب واكتسبت الأحزاب الأكثر شعبية بما في ذلك

¹ - زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 61.

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 45

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 183.

الأحزاب الاشتراكية والتي عقدت تحالفات مع مختلف النقابات العمالية من أجل الدفاع على مختلف المصالح الاجتماعية. وبالتالي فقد دفعت هذه التحولات الإيديولوجية إلى إعادة تشكيل السياسة الديمقراطية والتي أدت إلى إحداث تغيير في موازين القوى وزيادة في حجم ونطاق الحكومة¹. كما أن هيكل الحكم الديمقراطي هو أكثر كلفة من الحكم الشمولي نتيجة لما يترتب عن ذلك من تكلفة الانتخابات الآخذة في التزايد مع التزايد السكاني وتوسع التعددية الحزبية. يضاف إلى هذا تزايد عدد الوزارات والمكاتب التنفيذية، والتنافس في إطلاق السياسيين لوعود وبرامج تنمية جديدة وهو ما يتطلب زيادة في حجم النفقات العامة من أجل توفير وسائل الراحة وفرص حياة أفضل لمواطنيهم.

- **دولة الرفاه الاقتصادي**²: الدولة الحديثة هي دولة الرفاه، حيث تلعب الدولة الدور الأساسي في حماية وتوفير الرفاه الاقتصادي الاجتماعي والسياسي لمواطنيها، فهو يجعل كل جهد لتحسين مستوى معيشة الناس العاديين. وبالتالي ظهرت خدمات ووظائف جديدة لتتكفل بها الدولة.

- **انتشار التحضر**: أدى انتشار المناطق الحضرية في العصر الحديث إلى نمو حجم النفقات العامة إذ أن هناك ميل متزايد للإنفاق على التمدن كالنفقات على إمدادات المياه والكهرباء وتوفير وسائل النقل، وصيانة الطرق والمدارس والجامعات، وضوابط حركة المرور، والصحة العامة والحدائق والمكتبات والملاعب، المحاكم والسجون وغيرها³...

ب. الأسباب الاقتصادية⁴:

من أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة الإنفاق العمومي زيادة حقيقية ارتفاع الدخل الوطني وحركة الدورة الاقتصادية وازدياد المنافسة الدولية. حيث يساهم زيادة الدخل الوطني لدولة معينة، على زيادة نفقاتها

¹ - Robert Higgs, **Government Growth**, The Concise Encyclopedia Of Economics, Paper Available On The Website <http://www.econlib.org>, seen in 01/03/2014.

² - جون كينيث جالبيرت، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1978، ص 227، 228.

³ - Smriti Chand, **Public Expenditure: Importance and Objects of Public Expenditure**, available at : <http://www.yourarticlelibrary.com/economics/public-expenditure-importance-and-objects-of-public-expenditure/26303/>, visited in :03/02/2014.

⁴ - محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 45، 46.

العمومية بهدف تحسين مستوى رفاهية المجتمع، وكذا التوسع في إقامة المشاريع وزيادة المرافق الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أغراض تنموية.

وتدفع حركة الدورة الاقتصادية بالدولة إلى التدخل لزيادة نفقاتها العامة خصوصا وأنها أثبتت بأنها من أهم حلول الأزمات الاقتصادية كالكساد، والذي يحتم على الدولة التدخل لزيادة الطلب الكلي الفعال بشكل يسمح بتنشيط عجلة الاقتصاد. كما أن التنافس الاقتصادي الدولي وتخوف الدولة من عدم قدرة صادراتها بصفة عامة من عدم القدرة على المنافسة الدولية يدفعها إلى تقديم المزيد من الإعانات للمشروعات الوطنية لتدعيم قدرتها التنافسية.

ج. الأسباب الاجتماعية¹:

ساهم تطور الوعي الاجتماعي في زيادة الضغوطات على الدولة ومطالبتها بزيادة حجم نفقاتها الاجتماعية لدعم الطبقات الضعيفة، إضافة إلى أن تبدل النمط الاستهلاكي لدى الأفراد يزيد من تنوع الحاجات بما يستدعي المزيد من النفقات العامة خصوصا مع تنامي نشاط العمل النقابي والتنظيم المهني كما سبق لنا الذكر. وللنفقات العامة الاجتماعية دور هام حيث تساهم في تماسك النسيج الاجتماعي وحشد الثقة في الدولة، كما أن لها دورا اقتصاديا هاما وذلك من خلال رفع المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للمواطنين تخفيض معدلات الفقر، وما لذلك من دور هام في رفع الطلب الكلي الفعال وزيادة الدخل الوطني.

د. الأسباب السياسية:

من أبرز العوامل السياسية المؤدية إلى الزيادة في النفقات العامة تطور الإيديولوجيات السياسية وتطور العلاقات الدولية وما يترتب عن نمو المسؤولية الدولية: حيث أن تطور العلاقات الدولية والرغبة في توسيع رقعة التمثيل الدبلوماسي، وتقوية مكانة الدولة على الساحة العالمية قد ساهم في رفع حجم النفقات العامة كنفقات استضافة المؤتمرات الدولية والاشتراك في المنظمات والمؤسسات الدولية وكذا نفقات السفارات والقنصليات، وما يقدم لدول أخرى من منح و مساعدات لأسباب سياسية. يضاف إلى ما سبق ما للنفقات العسكرية من أهمية في التزايد المطرد لنفقات العامة وذلك راجع بالخصوص إلى التقدم

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 183.

التكنولوجي السريع في هذا المجال وزيادة حدة التوترات الدولية و بروز النزاعات الإقليمية والحروب كلها عوامل ساهمت في زيادة النفقات العسكرية بشكل جعلها تمثل النسبة الأكبر من النفقات العامة للعديد من الدول¹.

هـ . الأسباب المالية:

تتمثل أهم الأسباب المالية في عنصرين رئيسيين هما: توفر الفائض في الإيرادات العامة وسهولة الاقتراض.

- **سهولة الاقتراض:** اعتبرت القروض فيما مضى وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة حيث كانت الدولة لا تلجأ إليها إلا في حالات استثنائية كالحروب، الكوارث الطبيعية كالزلازل أو الفيضانات ... أما في وقتنا الحاضر فكثيرا ما تلجأ الدول إلى الحصول على القروض العامة من أجل التوسع في الإنفاق العمومي وتغطية الاحتياجات العامة². وقد سهل تقدم الأساليب الفنية لإصدار القروض على الدول سهولة الحصول على قروض داخليا أو خارجيا والذي يسمح للدولة في الغالب لتمول خطط ومشاريع تنموية لصالح الاقتصاد المحلي. وبالتالي من الطبيعي أن تؤدي سهولة الاقتراض العام إلى الزيادة في حجم النفقات العامة سواء عند صرف أصل القرض أو عند تسديده ودفع الفوائد المترتبة عنه³.

- **إيرادات استثنائية:** قد يحدث وأن تحصل الدولة على إيرادات استثنائية وخصوصا فيما يتعلق بالدول ذات الاقتصاد الريعي، والتي تتأثر اقتصادياتها مباشرة بالتغير في أسعار المحروقات. فإذا حدث وأن تحصلت الدولة على إيرادات استثنائية فسيترتب عن هذا الزيادة في حجم النفقات العامة عن طريق محاولة تحسين المستوى العام لمواطنيها كالزيادة في الأجور وتحسين خدماتها العامة وتقديم خدمات جديدة مع ما يتضمنه هذا سوء تقدير. وتظهر خطورة التوسع في النفقات العامة إذا ما اقتضت ظروف

¹ - محرز عياس، مرجع سابق، ص 111، 113، 112.

² - المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، النفقات والقروض العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 156.

³ - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 218.

الدولة ضغط نفقاتها¹ وهو ما قد يكون صعبا خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالنفقات الجارية لما لهذا من آثار سلبية على مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المتوسطة والضعيفة.

و. الأسباب العسكرية:

في ظل الاضطرابات السياسية بين مختلف الدول أو التكتلات، تتجه الحكومات إلى زيادة الإنفاق العسكري من أجل تأمين حدودها ومواردها من أي تهديد خارجي.

تاريخيا، خاض العالم سباقاً للتسلح خلال فترة الحرب الباردة بزعامة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي السابق، وقد أدى هذا زيادة الإنفاق العسكري في العالم بشكل عام، وفي كل من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشكل خاص. حيث ارتفع حجم الإنفاق العسكري الأمريكي في تلك الفترة عن 8% من الدخل الوطني الأمريكي في حين كان الإتحاد السوفياتي قد تجاوز نسبة 16% من دخله القومي في الإنفاق على التسلح، ولكن يمكن ملاحظة أن الإنفاق العسكري العالمي في فترة الحرب الباردة بلغ الذروة وزاد حجمه على 1500 مليار دولار كمعدل سنوي، ولكن مع انتهاء هذه الحرب، فقد انخفض حجم هذا الإنفاق، مع بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة تتفق على التسلح، ولكن منذ مطلع القرن الحادي والعشرين عاد حجم الإنفاق العسكري إلى الارتفاع مستويات أكبر. حيث أنه في سنة 2012 بلغ الإنفاق العسكري العالمي 1753 مليار دولار، وهو ما يعادل 2.5% من الإنتاج المحلي الإجمالي لدول العالم مجتمعة. أي أن نصيب كل فرد في هذا العالم من نفقات التسليح يبلغ 173 دولار وهو رقم مرشح للارتفاع مستقبلا في ظل التوترات التي تشهدها العديد من الدول². وقد أظهر تقرير "معهد بحوث السلام الدولي" في استكهولم تفوق الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر الأولى عالميا من حيث إنتاج الأسلحة وبيعها، وأيضا الأولى من حيث حجم إنفاقها العسكري والذي بلغ سنة 2013 ما يقدر بـ 618.7 مليار دولار أي 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، تليها الصين بـ 171.4 مليار دينار أي ما يقدر بـ 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي المرتبة الثالثة روسيا بـ 84.9 مليار دينار

¹ طارق الحاج، المالبة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 25.

² أحمد علو، الإنفاق العسكري في العالم، مجلة الجيش، العدد 304، لبنان، 2010. متوفر على الموقع:

http://www.lebarmy.gov.lb ، تاريخ الزيارة: 2014/04/08.

أي ما يقدر بـ 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي الروسي، تليها المملكة السعودية العربية بـ 62.8 مليار دينار أي ما يقدر بـ 9.4% من الناتج المحلي السعودي¹.

وللإنفاق العسكري آثار سلبية على عملية التنمية، حيث قدمت الأمم المتحدة سنة 1981 تقريرا حول العلاقة بين التسلح والتنمية الاقتصادية حذر من الآثار السلبية لارتفاع النفقات الدفاعية على أوضاع التنمية خاصة في الدول النامية. وأوضح أن سباق التسلح المحموم بين الدول أدى إلى ازدياد حجم الموارد المنفقة في التسلح، وبالمقابل انخفاض حجم الموارد المنفقة في الصحة والتعليم والرفاهية الاقتصادية، كما تأثرت مكونات الاستثمار والإنتاجية في القطاعات المدنية بسبب سوء تخصيص الموارد المالية في ظل سباق التسلح.

المبحث الثالث:

الآثار الاقتصادية للإنفاق العمومي

لقد أدى التوسع في الإنفاق العمومي بوتيرة مستمرة وتنوع وتوسع هيكله إلى اعتباره أداة مالية هامة تستخدم بغرض التأثير في الاقتصاد الوطني، وإلى تحوله إلى أداة هامة تستخدم بغرض التأثير في الاقتصاد الوطني وعلى كافة جوانب المجتمع. وتتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عدد من العوامل منها طبيعة هذه النفقات، الهدف منها، طبيعة الإيرادات اللازمة لتغطيتها والوضع الاقتصادي السائد.

ونظرا لاختلاف وتنوع الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العمومي ولضرورة التعرف عليها، فإننا سنتناول في هذا المبحث نظريا وبإيجاز أهم الآثار الاقتصادية للإنفاق العمومي ومدى استخدامه كوسيلة لتحقيق مختلف أغراض السياسة الاقتصادية.

¹ - Sipri Fact Sheet, Trends In World Military Expenditure 2013 , April 2014, p 5,6.

I. آثار الإنفاق العمومي على النشاط الاقتصادي:

تحدث النفقات العامة آثارا متعددة على الاقتصاد يمكن تقسيم أهمها إلى أثر مباشرة على النشاط الاقتصادي والتي تحدث من خلال تأثيرها في الكميات الكلية التي تحكم التوازن الاقتصادي، وأخرى غير مباشرة تنتج خلال ما يعرف بدورة الدخل أي من خلال عمل (المضاعف) الذي يبين أثر الإنفاق الاستثماري الإضافي على مستوى الدخل عن طريق النفقات الاستهلاكية، (والمعجل) الذي يبحث أثر التغيير في الاستثمارات نتيجة التغيير في الطلب الاستهلاكي¹. وتتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عدد من العوامل منها طبيعة هذه النفقات والهدف منها، طبيعة الإيرادات اللازم تمويلها، الوضع الاقتصادي السائد...

1. الآثار الاقتصادية المباشرة:

هي الآثار التي تترتب على الإنفاق العمومي مباشرة، أي الآثار الأولية للإنفاق العام. وتشمل كلا من الآثار المترتبة على الناتج الوطني وعلى الاستهلاك.

أ. آثار الإنفاق العمومي على الناتج الوطني:

يرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحجم الإنفاق الكلي، ولما كان الإنفاق العمومي أحد مكونات هذا الإنفاق فإنه من الطبيعي أن يتأثر مستوى الناتج بالتغيرات التي تطرأ على هذا الأخير. وتظهر أهمية الإنفاق العمومي على الناتج الوطني من خلال دوره في رفع قدرة الإنتاجية الوطنية ومن خلال تأثيرها على الطلب الفعلي².

أ.1. أثر النفقات العامة على المقدرة الإنتاجية: تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما منه، تختلف أهميته باختلاف حجم تدخل الدولة في حياة الأفراد. وبالتالي حجم النفقة ونوعها³.

¹ - السويقي قحطان، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار طلاس للترجمة والنشر، 1989، ص 330.

² - رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة البلدان الآخذة بالنمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 301.

³ - حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة في ظل نظم المشروعات الخاصة، ص 196-197.

ومن أهم هذه النفقات العامة: النفقات الاستثمارية والاستهلاكية؛ حيث تؤدي النفقات الاستثمارية إلى تكوين رؤوس الأموال العينية التي تستخدم للاستثمار، وقد تقوم بها الدولة بصورة مباشرة من خلال اضطلاعها بالوظائف الإنتاجية، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق منحها لبعض المشاريع العامة أو الخاصة لإعانات اقتصادية قصد تحقيق أهداف معينة، كتخفيض أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، أو تقديم الدعم لبعض المؤسسات العمومية عن خدماتها الإستراتيجية¹... وبالتالي فإن هذه النفقات الاستثمارية ستؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية.

كما أن للنفقات الاستهلاكية أثر ملحوظ في التأثير على الإنتاج الوطني، ومثل ذلك النفقات المخصصة للإنتاج العلمي والثقافي والتريوي والفني، نفقات الإعانة الاجتماعية. أيضا ما تنفقه الدولة على الدفاع والأمن والعدالة بهدف تحقيق الاستقرار، حيث أن هذه كل هذه النفقات تؤدي إلى رفع حجم الإنتاج الوطني².

أ.2. أثر النفقات العامة على الطلب الكلي الفعال: يختلف تأثير الإنفاق العمومي على الطلب الفعلي تبعاً لحجم هذا الإنفاق ونوعه، كون أن هذا الإنفاق يمثل طلباً مباشراً على الخدمات والسلع (الطلب العام)، فإنه يرفع من الطلب الفعلي بزيادة حجمه وكفاءة توظيفه؛ مع الأخذ بعين الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على مواجهة هذا الطلب بزيادة الإنتاج من الخدمات والسلع أو خفضه عند الحاجة. وهو ما تتميز به الدول المتقدمة صناعياً على عكس ما يحدث في الدول النامية.

ب. أثر الإنفاق العمومي على الاستهلاك:

يؤثر الإنفاق العمومي على الاستهلاك الوطني بطريقتين: أولهما شراء الحكومة لبعض السلع والخدمات الاستهلاكية، وثانيهما توزيع الدولة لدخول مخصصة جزئياً أو كلياً للاستهلاك. وبناء على ذلك فإن أثر الإنفاق العمومي على الاستهلاك يتوقف على طبيعة هذا الإنفاق أي على الغرض الذي يخصص له³.

¹ - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص 39.

² - محرز عباس، مرجع سابق، ص 120، 121.

³ - شامية أحمد، أحمد زهير، الخطيب خالد، المالية العامة، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر، الأردن، 1998، ص 103.

1. ب. نفقات الاستهلاك العمومي ويُقصد بها ما تشتريه الدولة من سلع وخدمات، أو ما تقوم به من مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء للأجهزة والآلات والمواد اللازمة للإنتاج العمومي أو أداء الوظائف العامة. ويرى بعض الاقتصاديون أن هذا النوع من النفقات يعد نوعاً من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة؛ فعوضاً من منح هؤلاء الأفراد دخولا كبيرة تمكنهم من استهلاك هذه السلع والخدمات مباشرة، فإن الدولة تمنحها لهم¹. وبذلك فإن هذه النفقات التي تقوم بها الدولة تؤثر على حجم الاستهلاك دون ترك ممارسة مباشرة من الأفراد.

2. ب. نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: تمثل لنفقات المتعلقة بالأجور والرواتب التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها أهم بنود الإنفاق العمومي، وينفق هؤلاء معظم أجورهم لإشباع حاجاتهم الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات. وتعد هذه النفقات العامة من النفقات المنتجة لأنها تمثل مقابل ما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج².

2. الآثار الاقتصادية الغير مباشرة:

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل. حيث يرتبط أثر النفقات العامة على الاستهلاك بالأثر على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل، وبمعنى آخر فإن النفقة العامة لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير المضاعف ولكنها تؤثر في نفس الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل المعجل. كذلك لا تؤثر النفقات العامة على الإنتاج فقط ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الاستهلاك بصورة غير مباشرة³. ونتناول أثر الإنفاق العمومي من خلال أثري كل من المضاعف والمعجل كل على حدى.

¹ - حمدي أحمد العنابي، مرجع سابق، ص 118.

² - شامية أحمد، أحمد زهير، الخطيب خالد، مرجع سابق، ص 103.

³ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 81.

أ. أثر المضاعف:

يقصد بـ "المضاعف" في التحليل الاقتصادي، المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك¹. ولقد استخدم كينز فكرة المضاعف لتفسير أثر الاستثمار على الدخل الوطني، ومفاد هذه الفكرة أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ليس بمقدار هذه الزيادة فقط بل بكميات مضاعفة، تقدر بما تؤديه هذه الزيادات في الاستثمارات من نفقات متتالية على الاستهلاك. وتسمى العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار. وقصر كينز تحليله لنظرية المضاعف على دراسة أثر الزيادة الأولية في الاستثمار وهو المتغير الأساسي في نظريته. وقد أظهر التطور اللاحق لفكرة المضاعف إمكانية استخدامها بصورة عامة، وفي جميع الحالات التي تشهد زيادة في النفقات العامة، بحيث أنها تتوزع في شكل (أجور، فوائد، ريع وأرباح) وتؤدي إلى ظهور حلقات متتالية من الإنفاق يتناقص فيها المبلغ المخصص للاستهلاك في كل مرة حتى ينعدم. وبالتالي فإن اصطلاح المضاعف يهدف إلى الإشارة إلى الآثار لمتكررة والتي قد تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل الوطني².

ويعتمد أثر المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك، وعلى الرغم من ارتفاعه في الدول النامية وارتفاع قيمة المضاعف إلا أن أثره على الاقتصاد ضعيف، وذلك ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته وضعف قدرته على التجاوب مع هذه الزيادة في الاستهلاك وحتى تعطله نهائيا في بعض الحالات. أما في الدول المتقدمة التي يتميز جهازها الإنتاجي بالمرونة الكافية، يتم التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، لأن الزيادة في النفقات العامة تؤدي (من خلال المضاعف) إلى زيادات متتالية في الإنفاق الكلي ومن ثم إلى الزيادة في الناتج الوطني³.

¹ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 81.

² - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 126.

³ - محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 70.

ب. أثر المعجل:

يمثل اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار. حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادةتين يعبر عنهما بمبدأ المعجل¹. وبعبارة أخرى: الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى تغير أكبر في الإنفاق الاستثماري وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الدخل الوطني بشرط عدم وجود طاقة إنتاجية فائضة.

ويتوقف أثر المعجل على معامل رأس المال (معامل الاستثمار) أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج. فمعامل رأس المال يحدد حجم رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من منتج معين. وحيث أن إنتاج كمية معينة من سلعة ما يتطلب استخدام حجم معين من رأس المال، فإذا ما ارتفع الإنفاق على صناعة معينة أي وارتفع الطلب النهائي عليها²، فإن هذا الارتفاع سيستلزم ارتفاع الإنتاج لمقابلته وبالتالي التوسع وبنفس النسبة في رأس المال المستخدم في هذه الصناعة. لكن هذا الاستثمار المولد لن يتوقف عند هذا المستوى بل سيؤدي إلى سلسلة متتالية من الاستثمارات المولدة³. ويتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج، والتي تختلف حسب درجة تقدم الفن الإنتاجي، وتبعاً لطبيعة كل صناعة.

ويوضح الشكل الموالي آلية عمل كلا من المعجل والمضاعف معا.

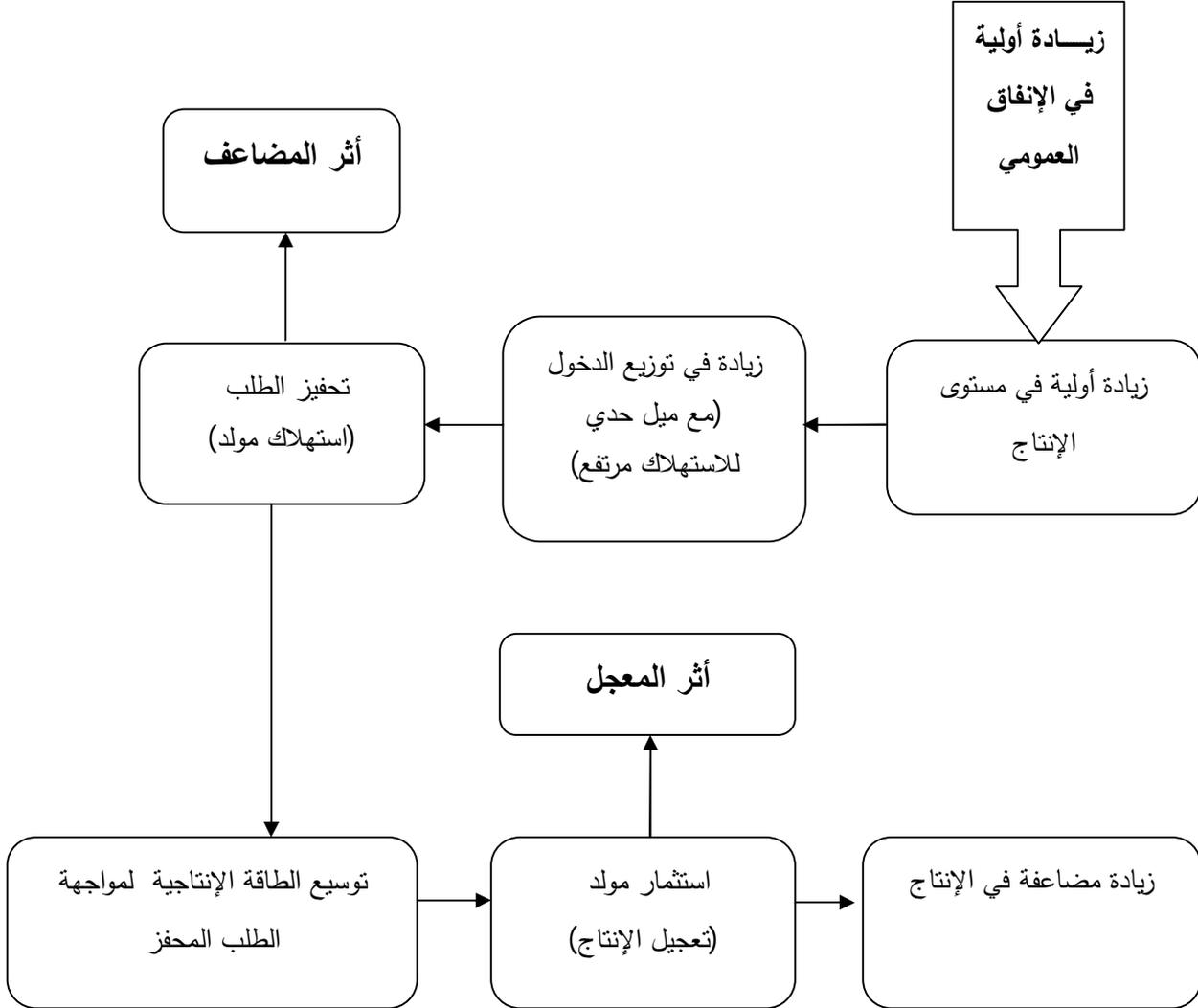
¹ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 83.

² - عاطف صدقي، محمد الرزاز، المالية العامة، القاهرة، 1995، ص 190.

³ - رفعت المحجوب، المالية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص 108.

الشكل البياني رقم (9):

آلية عمل آثار المضاعف والمعجل



المصدر: نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2005، ص 66.

يوضح الشكل البياني أن الزيادة في الإنفاق العمومي وخصوصاً الإنفاق الاستثماري سيولد زيادة في الدخل، ومن ثم زيادة في توزيع هذا الدخل خصوصاً لذوي الدخل الثابت. ومع الافتراض أن الميل الحدي

للاستهلاك* مرتفع سيتم تحفيز الطلب وامتصاص السلع المعروضة، ويضطر المنتجون لزيادة الطاقة الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى (أثر المضاعف) وتعجيل الإنتاج من خلال توسيع الطاقة الإنتاجية (أثر المعجل).

ويجدر بنا الذكر أن أثر كلا من المعجل والمضاعف يرتبط بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي، وهو ما يرتبط بدوره بدرجة التقدم الاقتصادي، ففي ظل الدول المتقدمة حيث أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الطلب الناتجة عن الزيادة في النفقات العامة فللمضاعف والمعجل أثر ملموس، أما في الدول النامية وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يكون اثر المضاعف ضعيفا نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في النفقات العامة¹، وهو ما يجعل النموذج الكينزي غير ملائم لهذه الدول، وقد أثبتت التجربة أن أكثر حالات البطالة في الدول النامية هي ليست على النمط الكينزي الذي يمكن معالجته من خلال مبدأ المضاعف وبالتالي فإنه عند تطبيق السياسة الكينزية من خلال التوسع في سياسات التمويل فإن أقصى نتيجة توصل إليها هي تحفيز الطلب المحلي الذي لم يجد سلعا محلية لاستيعابها، ي هذا الصدد نفرق بين نوعين من الدول:

- الدول ذات المقدرة المالية العالية: والتي ستلجأ للاستيراد من أجل تلبية الطلب المحلي المتزايد؛
- الدول ذات المقدرة المالية المحدودة: تتعرض لضغوط تضخمية وتدهور القدرة الشرائية و قد تقع في فخ المديونية.

II . دور الإنفاق العمومي في تحقيق أغراض السياسة الاقتصادية:

يتم الاعتماد على سياسة الإنفاق العمومي بشكل كبير في تحقيق العديد من أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وفيما يلي سنتناول أهم هذه الأهداف.

*- الميل الحدي للاستهلاك هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة التغير الحاصل في الدخل وعادة ما يرتفع هذا الميل عند تدني مستويات إشباع الفرد وهذا موافق لتدني مستوى الدخل، لذلك زيادة الدخل سوف توجه نحو الاستهلاك لدى الطبقات غير المشبعة وهو ما يعمل على تحفيز الطلب، أنظر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 149.
¹- محرز عبا، مرجع سابق، ص 132.

1. أثر الإنفاق العمومي على العمالة:

إن أحد أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق العمومي بصفة خاصة هو تحقيق العمالة الكاملة، والذي يقصد به (ليس انعدام البطالة بصفة تامة) توفير فرص عمل لكل من يرغب فيه بحسب الأجور السائدة في السوق وفقا لمهارتهم. تاريخيا وعقب الحرب العالمية الأولى، لفتت مشكلة البطالة اهتمام الاقتصادي كينز والذي اعتقد بعدم منطقية النظرية الكلاسيكية المبنية على قانون ساي للأسواق (كل عرض يخلق طلب مساوٍ له)¹ وأن البطالة بمختلف أنواعها ناتجة عن رفض العمال الذين تركوا وظائفهم قبول وظائف أخرى بأجور أقل، وبالتالي فإن علاج البطالة عند الكلاسيك هو تخفيض الأجور. ومن ثم توصل إلى فكرة نظرية مفادها أن الطلب الكلي هو الذي يخلق عرضه المادي²، وبالتالي فإن دور سياسة الإنفاق العمومي لتحقيق التوظيف الكامل تكون بزيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي فإن سياسة الإنفاق العمومي تقوم بوظيفتين أساسيتين هما تنمية الدخل والمحافظة على استقراره من خلال³:

- التوسع في الإنفاق العمومي إلى جانب الإنفاق الخاص بما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي؛
- تغيير سياسة الإنفاق العمومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من حجم الإنفاق العمومي بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في حالات الكساد فيجب زيادة الإنفاق العمومي كسياسة تعويضية عن انخفاض حجم الإنفاق الخاص.

ويدعم الإنفاق العمومي حاليا حوالي نصف وظائف العالم (بشكل مباشر وغير مباشر)؛ ثلثها في القطاع الخاص وذلك عبر العقود والمساعدات الغير المباشرة. كما أن معظم القطاعات الاقتصادية مرتبطة بالإنفاق العمومي عبر سياسات الدعم والعقود والتمويل والاستثمار. يضاف إلى هذا أن شروط "الأجور

¹ - عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1988، ص 78.

² - فخري فيصل، الهندي عدنان، مبادئ الإدارة المالية العامة واقتصادياتها، الجزء الأول، المطبعة الأردنية، 1980، ص 200.

³ - وليد العايب، مرجع سابق، ص 161.

العادلة" وخطط الضمان الاجتماعي الوظيفي هي عبارة عن عملية خلق فرص عمل إضافية؛ حيث أن هذا الإنفاق العمومي الإضافي سيعني طلبا إضافيا ووظائف إضافية¹.

2. أثر الإنفاق العمومي على المستوى العام للأسعار:

على عكس ما يعتقد مناصرو النظرية التقليدية بوجود قوى تلقائية في السوق تضمن تحقيق التوازن التلقائي، فقد أظهرت التجارب التاريخية خطأ هذه النظرية. وقد بين كينز هذا الخطأ ودعا إلى تدخل الدولة من أجل ضمان التوازن الاقتصادي العام، خصوصا عن طريق سياسة الإنفاق العمومي²: إذ يتعرض الاقتصاد الوطني إلى حالات من عدم التوازن أي حالة التضخم أو حالة انكماش الاقتصاد. وتعني حالة التضخم قصور العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي أي تفوق إجمالي الإنفاق الوطني إجمالي الإنتاج الوطني³، مما يترتب عنه ارتفاع الأسعار بمعدلات تتناسب طرديا مع حجم الفجوة التضخمية والتي تمثل مقدار الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي.

وحالة الانكماش هي الحالة المعاكسة، إذ تتحقق بحدوث قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وارتفاع مستويات البطالة بمعدلات متناسبة طرديا مع الفجوة الانكماشية، وهي مقدار الزيادة في العرض الكلي عن الطلب الكلي⁴.

وأمام هاتين الحالتين تتدخل الدولة باستخدام أدواتها المالية ومنها السياسة الإنفاقية. فحيث أن التضخم ينتج عن ارتفاع في الطلب الكلي (مما يعني قدرة شرائية زائدة)، فتقوم الدولة في هذه الحالة بالعمل على امتصاص تلك الزيادة تمهيدا للتخلص من الفجوة التضخمية من خلال خفض الإنفاق العمومي (الذي يمثل أحد المكونات الرئيسية للإنفاق الوطني) على أوجه الإنفاق المتعلقة بالمواد والسلع الكمالية والحد من صور الإسراف والتبذير مع عدم الإخلال بأي شكل من أشكال الإنفاق التي تؤثر على الطاقة الإنتاجية. وعادة ما يصاحب هذه الإجراءات زيادة في حجم الضرائب.

¹ - دافيد هال، لماذا نحن بحاجة للإنفاق العام، وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة، جامعة غرينتش، لندن، أكتوبر 2010، ص 11، 38.

² - زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 81، 82.

³ - خليل علي، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 120.

⁴ - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص 42.

أما في حالة الانكماش أين تتحدد المشكلة في قصور الطلب الكلي، تظهر الحاجة إلى خلق قوة شرائية جديدة بهدف تحفيز الطلب الفعلي، حيث تقوم الدولة بزيادة حجم النفقات العامة وتخفيض الضرائب حتى يقترب مستوى الإنفاق الوطني من مستوى الناتج الوطني فتختفي تدريجيا الفجوة الانكماشية¹.

3. أثر الإنفاق العمومي على توزيع الدخل الوطني:

تؤثر الدولة على توزيع الدخل الوطني من خلال مستويين:

☞ **أولاً:** تتدخل في توزيع الدخل الوطني بين المنتجين وهو ما يعرف بالتوزيع الأولي؛

☞ **ثانياً:** عن طريق إدخال ما يستوجب من تعديلات من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو

السياسية على هذا التوزيع الأولي، وهو ما يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني أي توزيع الدخل بين المستهلكين.

أ. التوزيع الأولي للدخل:

تستطيع الدول أن تؤثر على التوزيع الأولي للدخل وذلك من خلال:

أ. **1. خلق دخول لعوامل الإنتاج²:** ويتم تحقيق هذا الأثر عن طريق النفقات الحقيقية التي تُحدث تأثيراً مباشراً على الناتج الوطني، من خلال إنتاج خدمات ذات منفعة حقيقية تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد عن طريق إشباع جزء من حاجاتهم، أو عن طريق القطاع العمومي لمنتجات معينة أو تشجيع المؤسسات الخاصة على الإنتاج، مما يؤدي إلى خلق دخول جديدة للأطراف المشاركة في العملية الإنتاجية، وبالتالي الإسهام في التوزيع الأولي للدخل الوطني.

أ. **2. تحديد مقابل عوامل الإنتاج (الأجور، الفوائد، الربوع والأرباح):** وهذا التحديد يتم إما بطرق مباشرة كتحديد الأرباح أو الأجور مثلاً، أو طرق غير مباشرة كتحديد أثمان السلع والخدمات، وبالتالي التأثير على الأرباح ومنه التأثير في توزيع الدخل الوطني على العوامل التي شاركت في الإنتاج.

¹ - عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 72، 73.

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 73.

ب. إعادة توزيع الدخل الوطني:

إضافة إلى تدخل الدولة في التوزيع الأولي للدخل الوطني فإنها تقوم أيضا إذا ما اتضح عدم ملائمة التوزيع الأولي لأسباب معينة بإدخال بعض التعديلات عليه. ويتم إعادة توزيع الدخل الوطني بين عوامل الإنتاج، أو فيما بين المناطق المختلفة. ومن أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لذلك هي النفقات العامة هي الإعانات والمنح ويتم ذلك¹:

ب.1. نقديا: كالإعانات الاجتماعية التعليمية والصحية والثقافية التي يتم تحويلها نقديا مباشرة للمستفيدين والتي يترتب عنها زيادة دخول الأفراد ذوي الدخل المنخفضة على حساب ذوي الدخل المرتفعة.

ب.2. عينيا: كإعانات الاقتصادية والمالية الممنوحة لبعض المؤسسات قصد خفض أو تثبيت أسعار منتجاتها، مما يترتب عنه إعادة توزيع للدخل لفائدة مستهلكي هذه المنتجات؛ والإعانات الاجتماعية المقدمة في شكل التعليم المجاني أو الخدمات الصحية المجانية، حيث أنها تعد من الوسائل الفعالة لإعادة توزيع الدخل من خلال زيادة الدخل الحقيقي للأفراد.

وتتخذ إعادة توزيع الدخل الوطني النهائي اتجاهاً مختلفان هما: التوزيع الرأسي أي إعادة توزيع الدخل نحو ذوي الدخل المنخفضة على حساب ذوي الدخل المرتفعة؛ والتوزيع العمودي (القطاعي)، أي توزيع الدخل بين مختلف القطاعات وذلك من خلال توجيه النفقات نحو القطاع المرغوب بتميمته.

¹ - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص 40.

خلاصة الفصل:

تمثل النفقات العامة مبالغ مالية تقتطعها الدولة من الدخل الوطني لتقوم بإشباع مختلف الحاجات العامة، فهي إذن وسيلة هامة تستخدمها الدولة من أجل تحقيق مجموعة من أهداف السياسة الاقتصادية، إذ ترسم النفقات العامة حدود النشاطات المختلفة للدولة لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور .

وقد أدى تطور دور الدولة عبر الزمن واختلاف الأنظمة السياسية إضافة إلى اختلاف الحاجات العامة المتوجب على الدولة إشباعها إلى غياب مفهوم محدد للنفقات العامة، إلا أنه يُتفق على أنه يجب أن تتوفر في النفقة العامة عدد من الأركان وهي: أن تكون على شكل العامة مبلغ نقدي، وأن تصدر عن شخص معنوي وأن تهدف لتحقيق المنفعة العامة.

إن أهم ما يميز تطور نظرية الإنفاق العمومي هو العدد المذهل لتصنيفات النفقات العامة، إذ يوجد تقريبا تصنيفات بعدد الكُتاب في مجال المالية العامة فمحاولة تصنيف النفقات العامة هي عملية قديمة قدم الموضوع نفسه، إذ اكتشف الباحثون أهمية وضع التصنيفات نظرا لكونها أول خطوة في البحث العلمي، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين تطور نظرية الإنفاق العمومي وتصنيف النفقات العامة. وقد ظهرت المحاولات الأولى لتصنيف النفقات العامة ظهرت في كل من إيطاليا وفرنسا، حيث قسمت النفقات العامة على أساس الهدف من النفقة، ثم برزت عدة محاولات أخرى صنفت النفقات إلى عادية وغير عادية، نفقات منتجة وغير منتجة، نفقات ضرورية واختيارية... كما ظهرت العديد من التقسيمات الأخرى كنتيجة حتمية للتطور التاريخي نظرا لجهود الباحثين الاقتصاديين أو بسبب ما يفرضه الواقع العملي.

وقد أظهر التطور التاريخي للنفقات العامة منذ القرن التاسع عشر أنها آخذة في التزايد والتنوع على المدى الطويل، حيث أنها قد عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال حقتين زمنيتين أولهما: خلال الحربين العالميتين وثانيهما من بداية ستينيات إلى غاية نهاية ثمانينيات القرن العشرين، أين عرفت النفقات العامة توسعا ملحوظا على الرغم من خلو هذه الفترة من الحروب والأزمات الكبرى؛ وهو ما يبين أن الاتجاه العام لتزايد النفقات على المدى الطويل يشكل ظاهرة عامة ومؤكدة فُسرَّ بعدد من الأسباب منها ما هو حقيقي ومنها ما هو ظاهري. وقد أدى هذا التوسع في الإنفاق العمومي وبوتيرة مستمرة (على الرغم من اختلاف هذه

الوثيرة عبر الزمن)، وتنوع وتوسع هيكله إلى اعتباره سياسة اقتصادية هامة تستخدم بغرض التأثير في الاقتصاد الوطني، وعلى كافة جوانب المجتمع.

وتتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عدد من العوامل منها طبيعة هذه النفقات، الهدف منها، طبيعة الإيرادات اللازمة لتغطيتها والوضع الاقتصادي السائد. كما تحدث النفقات العامة آثار مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج الوطني والاستهلاك، وأخرى غير مباشرة من خلال أثر كل من المضاعف والمعجل، إذ تعتمد عليها الدولة لتحقيق العديد من أغراض سياستها الاقتصادية العامة أبرزها النمو الاقتصادي وهو ما سنبحث فيه في الأجزاء التالية.

الفصل الثاني:

النمو الاقتصادي: المقاربات التقليدية
والنظريات المتضاربة

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول أياً كان نظامها الاقتصادي وأياً كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها. ويتصف النمو الاقتصادي بكونه عملية معقدة ومتشابكة، تتضافر لإنجاحها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومؤسسية وتعيقها عقبات داخلية وخارجية تعمل مختلف الدول على تخطيها وتجاوزها. وقد دفعت أهمية النمو الاقتصادي الباحثون الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم وإيديولوجياتهم منذ القدم إلى دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية وإنشاء فرع جديد في علم الاقتصاد يعنى بالبحث في النمو الاقتصادي.

ويمكن تمييز خمس مقاربات أساسية طورت منذ بداية البحث في النمو الاقتصادي، وتتمثل الأولى فيما قدمه آدم سميث في نهاية القرن الثامن عشر وما تلاه من رواد المدرسة الكلاسيكية أمثال دافيد ريكاردو وروبرت مالتوس، الثانية فتتلخص في التصور الكينزي لنموذج رياضي في من قبل (هاوردر 1939) و(دومار 1957)، أما الثالثة فتتمحور حول النموذج النيوكلاسيكي للنمو الخارجي الذي وضعه (روبرت سولو 1957) والذي أعتبر من أهم الإضافات لنظريات النمو الاقتصادي كونه وما تلاه من نماذج معدلة، ومن ثم نماذج النمو الخارجي التي ظهرت ابتداء من الثمانينيات الماضية، والتي كانت تجديدا كبيرا لنظريات النمو الاقتصادي كونها تفسر النمو على أنه نتيجة تراكم عدد من عوامل داخلية مثل المعرفة التقنية (رومر 1986) ، رأس المال البشري (روبرت لوكاس 1988) والإنفاق العمومي (يارو 1990-1991). وبعد أن ظهرت ثغرات متعددة في هذه النظريات برزت مجموعة من الأفكار الحديثة لتفسر ظاهرة النمو الاقتصادي وذلك بالتركيز على عوامل متنوعة تؤثر في مستوى النمو كالعامل الديني والجغرافي والمؤسسي والسياسي.

وقصد الإحاطة بكافة الجوانب النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتي تتعلق بموضوع البحث سنتناول في هذا الفصل المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي، طرق قياسه وتطوره تاريخياً، وأهم النظريات والنماذج التي حاولت تفسيره هذه الظاهرة الاقتصادية.

المبحث الأول:

أساسيات حول النمو الاقتصادي

يعتبر "النمو الاقتصادي" مصطلحا جديدا نسبيا في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحب ذلك من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال والتي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، والتي كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء بدون الاهتمام بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها¹.

وما فتئ هذا المصطلح يتطور ليصبح في العصر الحديث الاصطلاح الأكثر شيوعا لقياس التقدم الاقتصادي المحرز عبر الزمن سواء في نظر السلطات العامة والجهات الخاصة أو الفئات الاجتماعية، فهو شهادة بليغة في الخطاب السياسي وفي التعليقات والآراء الإعلامية. ويظل النمو وتباين معدلاته من أهم الشواغل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في معظم المجتمعات العاصرة.

I. مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه:

يتصدر النمو الاقتصادي اهتمامات العديد من الاقتصاديين عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي، وقد تباينت المفاهيم والعلاقات المتعلقة به، ولذلك سنحاول إعطاء مختلف المفاهيم الأساسية للمصطلح والتي من شأنها أن تساعدنا على الفهم الجيد للنمو الاقتصادي.

1. تعريف النمو الاقتصادي:

نتج عن قيام الثورة الصناعية في بريطانيا وانتشارها فيما بعد لعدد من الأقطار، تقدم ورفاه اقتصادي غير مسبوق أطلق عليه النمو الاقتصادي، وبالتالي فقد اقترن مفهوم النمو الاقتصادي عموما بالبحث في كيفية الرفع في الموارد والطاقت الإنتاجية التي تزيد في ثروة الأمة بصورة مستمرة. وفي الحقيقة لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه للنمو الاقتصادي كون أن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير أو المتغيرات الذي على أساسها يقاس النمو الاقتصادي وكذا الفترة التي يتم خلالها تحديد وقياس قيمته.

¹ - روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،

ومن التعاريف المقدمة للنمو الاقتصادي كونه: "التغير الايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"، حيث يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة؛ فكلما ارتفعت نسبة استغلال هذه الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو الاقتصادي والعكس صحيح¹.

كما يعرف النمو الاقتصادي أيضا على أنه: "الزيادة الايجابية في الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل النمو السكاني"، وعلى أنه: "ظاهرة اقتصادية متصلة بتغيرات زمنية في حجم الناتج الوطني أو الدخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي"، وبالرغم من أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات، إلا أنها في ذاتها تظل ذات طبيعة اقتصادية صرفة، حيث أن النمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات هيكلية في مواقع القوى الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية، أو في القيم والتوجهات والتنظيمات السائدة"، وبعبارة أخرى دون تغير جذري في القوى الغير اقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي².

ويرى فرنسوا بيرو* أن النمو الاقتصادي هو: "عملية مستمرة ومتواصلة من التغير الايجابي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلد ما مع مرور الزمن"، أما شومبيتر** فعرفه على أنه "تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد".

ويعرف سيمون كازنت*** النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها".

فالنمو الاقتصادي إذن هو: ظاهرة كمية تمثل الزيادة المطردة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال مدة معينة، معبرا عنها بارتفاع حجم الناتج الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة زمنية وما يرافق ذلك من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الإجمالي الحقيقي، وبالتالي يمكن القول أن:

¹ - حربي محمود موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص268.

² - مشروب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006، ص 31.

* - فرنسوا بيرو (1903 - 1987) اقتصادي فرنسي.

** - جوزيف ألويس شومبيتر (1883 - 1950) اقتصادي أمريكي اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد.

*** - اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971.

- النمو الاقتصادي هو عملية: أي أنه ليس مجرد حدث منفرد، بل هو عبارة عن سلسلة من الأحداث الجارية، كما يتوجب ألا يزول بمجرد زوال مسبباته؛
- يتم تحديد النمو من حيث قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، كما يتبين من مستواه من الناتج المحتمل¹ حيث أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة²؛
- يشير النمو على أن قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات أخذت في الارتفاع، وبالتالي فإن البحث في النمو الاقتصادي يعني البحث في سلسلة الأحداث التي تزيد من قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات؛
- عملية النمو الاقتصادي هي محصلة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وبالتالي لا بد من توفر تكيف مؤسسي وإيديولوجي مما يظهر أهمية النظام المؤسسي لتحقيق النمو الاقتصادي³؛
- يعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً ولكنه غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد قضية مرتبطة بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة⁴.

2. المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي:

يرتبط مفهوم النمو الاقتصادي بعدد من الظواهر الاقتصادية والتي ينبغي لنا التفريق بينها وبين النمو الاقتصادي مثل:

- **التنمية الاقتصادية:** تمثل التنمية عملية شاملة، مستمرة، موجهة وواعية تلمس كافة جوانب المجتمع، محدثة تغييرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسين المستمر لنوعية الحياة فيه، وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة. حيث أنها تشير إلى التحسن في نوعية

¹ محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000، ص 51-54.

² جلال خشيب، مفهوم النمو الاقتصادي، مقالة متوفرة على الموقع:

http://www.alukah.net/culture/0/78001/#_ftnref2، تاريخ الزيارة 2014/04/02.

³ محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 54.

⁴ جلال خشيب، مرجع الكتروني سابق.

الحياة المرافقة للتغيرات وليس بالضرورة إلى زيادات في السكان وتركيباتهم وكمية وأسعار السلع والخدمات المنتجة محليا، حيث أنها عملية تغيير هيكلية الذي يركز على قضايا الهيكل الاقتصادي وهو ما يؤثر على المستوى الكمي للاقتصاد واستقراره.¹

فالتمية الاقتصادية مختلفة إذن عن النمو الاقتصادي الذي يمثل كما سبق الذكر مقياس كمي للتغير في حجم النشاط الاقتصادي نتيجة للتغير التدريجي عبر الزمن بسبب التغير في كمية الموارد، أما التنمية فهي تخطيط للنمو الاقتصادي بما يتضمن ذلك الخطط والسياسات والبرامج والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة معدلاته.² وبالتالي فإن عملية التنمية هي أشمل وأوسع من النمو الاقتصادي.

ويوضح الجدول الموالي أهم أوجه الاختلاف والتشابه بين الاصطلاحين:

¹ - محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 41.

² - محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 10، 11، 15.

الجدول رقم (3):

الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في إنتاج السلع والخدمات.	تتجاوز التنمية الاقتصادية هذا إلى أن تشمل التغيير في بنية النواتج وتخصيص المدخلات حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، أي تغيير القدرات الوظيفية بالتنسيق مع القدرات المادية.
ينعلق النمو الاقتصادي بالجانب الكمي للنشاط الاقتصادي (زيادة كمية المخرجات).	تتجاوز التنمية الجانب الكمي لأن تشمل التغيرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد والمجتمع.
يرافق النمو تغيير لعدد من الظواهر، لكنه ضئيل ولا يعتد به.	يرافق التنمية الاقتصادية تغيير كبير وعميق يتناول الجوانب الهيكلية والوظيفية الاقتصادية، كونها تفتقر تطويرا فعالا وواعيا من خلال إجراء تغييرات في التنظيمات البنوية للاقتصاد.
مفهوم النمو أقل شمولاً من مفهوم التنمية الاقتصادية.	التنمية الاقتصادية تشمل النمو وما يحدث في جميع جوانب الحياة الاقتصادية على مختلف صورها وأشكالها لتحدث فيها تغييرات عميقة وجذرية شاملة أي أن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولاً من مفهوم النمو.
من الممكن التفكير في النمو الاقتصادي بدون التنمية الاقتصادية.	من المستحيل التفكير في التنمية الاقتصادية بدون النمو، حيث أن التغيير في الوظيفة يتوجب التغيير في الحجم.
يفترض كلا المفهومين حدوث تغيير في خط مستقيم يمكن تمييزه عما كان وما سيكون، وهذا التغيير قد يكون ايجابيا نحو الأفضل والتحسين المستمر.	

Source: Alina-Petronela Haller, **Concepts Of Economic Growth And Development Challenges Of Crisis And Of Knowledge**, Economy Transdisciplinarity Cognition Journal, Vol 15, Issue 1/2012, Romania, p 66.

- **التوسع الاقتصادي:** يمثل التوسع الاقتصادي الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة في بلد معين وبالتالي هو مختلف عن النمو الاقتصادي الذي يمثل الزيادة المطردة في الإنتاج الاقتصادي.

- التطور الاقتصادي: التطور لغة هو الحركة إلى الأمام¹، واقتصاديا يعني تقدم الاقتصاد نحو أهداف محددة مسبقا كزيادة حجم أو نوعية الإنتاج أو تحقيق توزيع أفضل للمداخل العمومية. وغالبا ما يستخدم للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع اقتصادي معين، فيقال مثلا: التطور الصناعي الوطني خلال فترة معينة وبالتالي فإن التطور ليس مرادفا للنمو الاقتصادي. ويمكن أن يكون النمو مصاحبا للتطور الاقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير له إذا كان معدل نمو الناتج مساويا لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي.

3. قياس النمو الاقتصادي:

رقميا، يعبر عن النمو الاقتصادي بحساب نمو الناتج الوطني الإجمالي في شكل نسبة تشير إلى معدل النمو². وبالتالي يقاس النمو الاقتصادي عادة بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، والذي يعبر عن القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات في اقتصاد ما، كما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات. ويقاس أن الناتج المحلي الإجمالي بالوحدات النقدية، حيث يتم استخدام الأسعار السائدة في السوق (السعر السوقي) في احتساب قيمة إجمالي الناتج المحلي، إلا أن هذه الأسعار تتعرض للتغير (ارتفاعاً أو انخفاضاً)، ومن ثم ستؤدي إلى تغيير القيمة الفعلية (أو الحقيقية) لإجمالي الناتج المحلي. نتيجة لذلك، فإننا نقوم بالتفريق بين مفهومين لإجمالي الناتج المحلي وهما الناتج المحلي النقدي أو الاسمي، والناتج المحلي الحقيقي:

- يقاس الناتج المحلي النقدي أو الاسمي (PIB nominal) طبقاً للأسعار السوقية للسلع والخدمات حيث:

$$PIB \text{ nominal} = \sum p_{jt} y_{jt}$$

p_{jt} : سعر الجاري للسلعة z

¹ - معجم المعاني الجامع، مرجع إلكتروني سابق، تاريخ الزيارة 2014/04/03.

² - محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سابق، ص 23، 24.

- يقاس الناتج المحلي الحقيقي (PIB réel) طبقا للأسعار الثابتة، حيث يتم اعتماد سعر "سنة الأساس" من أجل تحييد تأثير التغيرات في الأسعار والتركيز على تطور الإنتاج المادي. وبالتالي، نلاحظ أن حيث:

$$\text{PIB réel} = \sum p_j^0 y_{jt}$$

p_j^0 : سعر السلعة j سنة الأساس.

كما يستخدم أيضا الناتج المحلي الإجمالي الفردي لأي اقتصاد وطني غالبا بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد والنمو الاقتصادي، لذلك غالبا ما ينظر إليه بوصفه مؤشرا على زيادة مستوى المعيشة. غير أنه يمكن أن يكون له تأثير كلي على الناتج المحلي الإجمالي المتزايد الفردي ولكن مع مستوى معيشة أقل لأغلبية للسكان. غير أنه ثمة إشكاليات عديدة في استخدام النمو في الناتج المحلي الفردي لقياس النمو الاقتصادي¹:

- إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي يختلف اعتمادا على السلع المستخدمة لتخفيض القيمة الاسمية أو اعتمادا على سنة الأساس؛
- إن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن إنفاقا سلبيا مثل الإنفاق على تخلص الماء الملوث أو بناء السجون؛
- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحساب الوفورات الخارجية الإيجابية التي ربما تنتج من خدمات كالتعليم والصحة؛
- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب قيمة كل النشاطات التي تحصل خارج السوق؛
- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب نشاطات القطاع الغير رسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق، بل إنه يدخل تقديرات لتلك النشاطات فقط؛
- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي تنتج في سنة مالية معينة، على سبيل المثال السيارات المستعملة أو المنازل المستعملة؛
- الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة أصلا والتي ربما تعكس تغيرا في مستوى المعيشة.

¹ - محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص 73، 74.

- إن الاقتصاديين واعون جدا لنقاط ضعف الناتج المحلي ونواقصه، ولذلك يجب دائما أن ينظر له فقط بوصفه مؤشر وليس مقياسا مطلقا. ولقد طور الاقتصاديون أدوات رياضية لقياس عدم التساوي مثل معامل جيني، كما أن هناك طرقا بديلة للقياس التي تأخذ بعين الاعتبار الوفورات الخارجية السلبية التي قد تنشأ من التلوث ونضوب الموارد (لقد وجد الآن الناتج المحلي الإجمالي الأخضر).

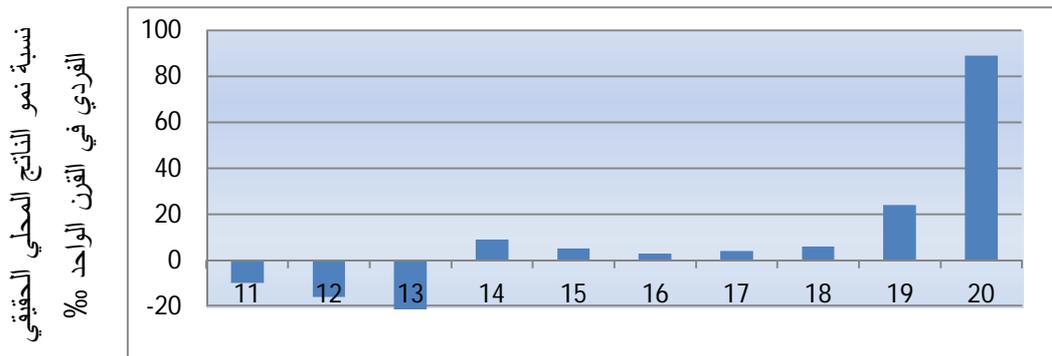
إن النواقص والعيوب الموجودة في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي قد تكون مهمة عند دراسة السياسة العامة، ولكن لأغراض النمو الاقتصادي في المدى القصير أو الطويل فإن الناتج المحلي الإجمالي يبدو مؤشرا جديدا، بينما في المدى الأبعد فإن الناتج المحلي الإجمالي يتشوه بتغيرات كبيرة في الأسعار النسبية. غير أنه لا يوجد مؤشر اقتصادي مقبول على نحو واسع غير الناتج المحلي الإجمالي.

II. الأهمية التاريخية لتطور النمو الاقتصادي:

شهد الاقتصاد العالمي خلال أربع ملايين سنة من التطور تقدما اقتصاديا محدودا حتى القرن التاسع عشر أين دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي حيث عرفت العمليات الإنتاجية انخفاضا متزايدا في التكلفة والوقت اللازمين نتيجة للتقدم التكنولوجي السريع، والذي أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي غير مسبوق¹ كما يوضح الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (10):

تطور النمو الاقتصادي عالميا من القرن الحادي عشر إلى العشرين



التطور الزمني (بالقرن)

Source : Roberto Zagher, **Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform**, Rapport of The international Bank for Reconstruction and Development, Washington, 2005, p1.

¹ - Roberto Zagher, **Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform**, Rapport of The International Bank for Reconstruction and Development, Washington, 2005, p1.

غير أن هذا التطور لم يكن متماثلاً بين الدول، فقد تباينت معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن فيما بينها بنسب كبيرة مما أدى إلى تفاوت مستويات غنى هذه الدول خصوصاً عقب الحرب العالمية الثانية، حيث أنه من الممكن أن تكون دولة واحدة أغنى ثلاثين مرة عن غيرها. فإذا أخذنا مثلاً دولتين A و B لهما نفس المستوى من الدخل في تاريخ معين، وكان معدل نمو A هو 0% للفرد الواحد بينما معدل نمو B هو 2%، فإنه بعد 2000 سنة سيكون B أغنى 52 مرة من A ولهذا نجد أن دولة مثل الولايات المتحدة والتي نمت اقتصادها بشكل مطرد على مدار السنين أكثر ثراء من دولة مثل نيجيريا التي لم تتمكن من تحقيق معدلات نمو ايجابية بشكل مطرد، وذلك ما يظهر لنا أهمية تطور معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن¹.

إن إبراز هذه الأهمية تقودنا إلى تقييم طويل الأجل لأهم الاقتصاديات العالمية وهو الاقتصاد الأمريكي، فبملاحظة تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة من 1870 إلى غاية سنة 2000، نجد أنه قد تضاعف 10 مرات، حيث ارتفع من 3340 دولار سنة 1870 إلى 33330 دولار سنة 2000 بمعدل نمو قدره 1.8% سنوياً. هذا الأداء قد مكن الاقتصاد الأمريكي من احتلال المركز الثاني عالمياً من حيث أعلى ناتج محلي إجمالي لسنة 2000 (بعد لكسومبوغ).

ولتقدير أهمية الفروق الصغيرة لمعدلات النمو المتراكمة على فترات زمنية طويلة، يمكننا حساب معدل النمو الاقتصادي الأمريكي خلال الفترة (1870 - 2000)، فإذا ما افترضنا أنه منذ سنة 1870 ينمو بمعدل 0.8 سنوياً (أي بنقطة مئوية أدنى من قيمته الحقيقية سنوياً) وبالتالي سيتطور الناتج الداخلي الإجمالي من 3340 دولار سنة 1870 إلى 9450 دولار سنة 2000، أي أنه سيبلغ 28% فقط من قيمته الحقيقية التي حققها سنة 2000، وبدلاً من المرتبة الثانية عالمياً ستصنف الولايات المتحدة الأمريكية 45 من أصل 150 بلداً، بمعدل نمو مقارب لما حققته المكسيك وبولونيا. أما إذا افترضنا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي هو 2.8% سنوياً (أي بنقطة مئوية أكبر من قيمته الحقيقية سنوياً) فإن الناتج المحلي الإجمالي الفرد سنة 2000 سيكون 127000 دولار، وهو المعدل من الممكن أن تحققه الولايات المتحدة فعلياً (بمعدل نمو 1.8% سنوياً) سنة 2074، وهو ما يبين لنا أهمية الزيادات الضئيلة في معدلات النمو الاقتصادي على مدى الزمن².

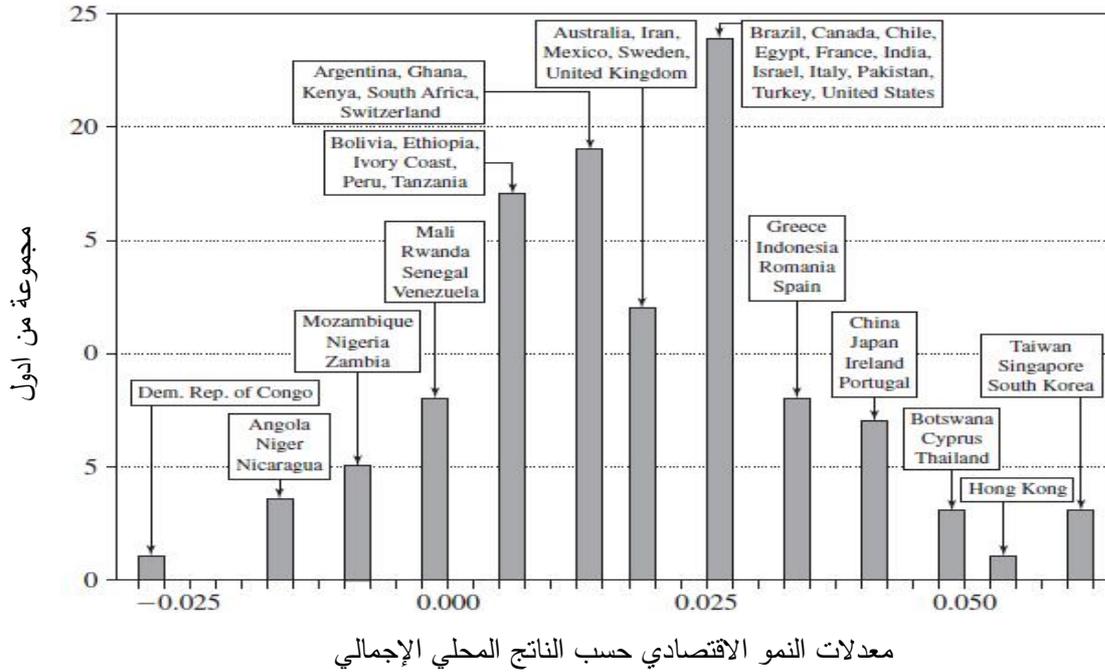
¹ - Daron Acemoglu, **Introduction to Modern Economic Growth**, Princeton University Press, USA, 2008, p 11.

² - Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin, **Economic growth**, Second Edition, MIT Press, USA, 2004, p 1,2.

وللتوضيح أكثر، يمكن مراقبة تطور مستويات النمو الاقتصادي لـ 151 دولة خلال الفترة 1960-2000، كما يبين الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (11):

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي لمجموعة من الدول
(2000-1960)*



*- البلدان المذكورة أسماؤها، هي البلدان الممثلة لكل مجموعة.

Source: Robert J. Barro , Xavier Sala-i-Martin, **Economic growth**, Second Edition, MIT Press, 2004, USA, p 5.

نلاحظ أن هناك تفاوتاً بارزاً في تطور مستويات النمو الاقتصادي عبر الزمن بين مختلف البلدان، حيث أن¹:

- أعلى متوسط معدل نمو حققته تايوان خلال الفترة 1960-2000، حيث تمكنت من رفع الناتج الإجمالي الحقيقي الفردي من 1430 سنة 1960 إلى 18730 دولار سنة 2000، بينما أدنى متوسط كان لجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث قد انخفض الناتج الحقيقي الفردي من 980 دولار سنة 1960 إلى 320 دولار سنة 2000؛

¹ - Robert J. Barro , Xavier Sala-i-Martin, Op.cit, p 5,6.

- عدد قليل من البلدان تمكنت من بلوغ معدلات نمو قريبة من التي حققتها تاوان، وذلك بتجاوزها معدلات أكبر من 5% خلال الفترة 1960-2000، مثل سنغافورة 6.2% كوريا الجنوبية 5.9% هونغ كونغ 5.4% بوتسوانا 5.1% فقد تمكنت هذه الدول من مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي 7 مرات خلال 40 سنة؛
 - دول أخرى تمكنت من رفع نسب نموها لكن بمعدلات أقل من 5% خلال الفترة 1960-2000 مثل: تايلاندا وقيرص بـ 4.6%، الصين بـ 4.3% اليابان بـ 4.2% وإيرلندا بـ 4.1%. كما حققت بعض بلدان أمريكا اللاتينية كالبرازيل والشيلي، وبعض دول آسيا كأندونيسيا، باكستان وتركيا مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، أما الولايات المتحدة فقد حققت نسبة نمو اقتصادي قدرها 2.5 خلال هذه الفترة؛
 - الدول التي حققت الحد الأدنى من النمو الاقتصادي خلال الفترة 1960-2000 بمتوسط معدل نمو قدره 0.6% هي جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية إفريقيا الوسطى، النيجر، أنغولا، نيكاراغو، موزمبيق، مدغشقر، نيجيريا، زامبيا، تشاد، جزر القمر، فنزويلا، السنغال، رواندا، وتوغو، بوروندي، ومالي، ونلاحظ أنه باستثناء نيكاراغو وفنزويلا فإن كل هذه الدول تنتمي لجنوب الصحراء الإفريقية.
- ومنه، واستنادا إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي يتضح لنا أن دول جنوب الصحراء الإفريقية هي الأفقر بين هذه الدول سنة 2000، كون أن معدل الناتج المحلي الإجمالي المنخفض أصلا في بداية الفترة الزمنية قد نمت بأدنى المعدلات، أما بالنسبة للدول الآسيوية والتي بالرغم من انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي سنة 1960، فإنها قد نمت بمعدلات سريعة نسبيا، وبالتالي حققت مراتب متوسطة، أما دول أمريكا اللاتينية التي كان لها معدلات مرتفعة خلال الستينيات فقد نمت بمعدلات متوسطة، لتحل هي الأخرى مراتب متوسطة من حيث معدل نمو ناتجها الإجمالي سنة 2000. أخيرا بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي ذات معدلات الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة سنة 1960، فقد استمر نموها بوتيرة سريعة، وبالتالي فقد حافظت على مركزها كونها الدول الأغنى عالميا.
- وبالتالي نستخلص أن تطور معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن له أثر كبير على تباين مستويات الغنى بين الدول، فحتى الفروق الصغيرة في معدلات النمو هذه يعظم أثرها مع الزمن ويكون أكبر من كافة أنواع الانقلابات الاقتصادية قصيرة الأجل. ولفهم أسباب الاختلافات الحادة في معدلات النمو على

المدى الطويل يتوجب علينا دراسة مختلف العوامل المرتبطة بهذه الظاهرة الاقتصادية في العنصر الموالي.

III. العوامل المرتبطة بالنمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي على الأرجح أهم عامل مؤثر على مستوى الدخل الفردي، ولهذا فإن فهم محددات النمو الاقتصادي هو المفتاح الأهم لفهم كيفية الزيادة في مستوى معيشة الأفراد وبالتالي القضاء على الفقر. دفعت هذه الأهمية الباحثين الاقتصاديين إلى البحث في خصائص الدول التي لها معدلات نمو مرتفعة عن غيرها، أي البحث عن خصائص محددة في هذه الدول بما في ذلك ما تتبعه من سياسات وما تمتلكه من مؤسسات وما لها من أثر على رفع معدلات النمو الاقتصادي¹. غير أن الإجابة عن هذه التساؤلات كانت معقدة للغاية، ومن ثم فقد تم التركيز على أخرى أكثر بساطة وهو دراسة العوامل التي ارتبطت مباشرة مع النمو الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية: فبالتركيز على النتائج التي توصلت إليها النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي (والتي سنتناولها لاحقاً)، يتبين لنا أن الخاصيتين الأساسيتين المصاحبتين للنمو الاقتصادي هما رأس المال المادي ورأس المال البشري، حيث أن الدول التي نمت بشكل أسرع من الدول الأخرى غالباً ما استثمرت في رأس المال المادي والتي امتلكت رأس مال بشري هام عقب الحرب، إضافة إلى امتلاكها "تكنولوجيا" مناسبة*؛ لكن هذه الخصائص ليست سوى أسباب مباشرة للنمو²، حيث أن هناك عوامل متعددة تؤثر على هذه الأسباب المباشرة تؤدي إلى اختلافها بين بلد وآخر، والدليل على ذلك فشل بعض المجتمعات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة بالرغم من توفر واحد أو أكثر من الخصائص السابقة، فمثلاً: كيف نجحت كوريا الجنوبية وسنغافورة في تحقيق معدلات نمو إيجابية بينما فشلت نيجيريا من الاستفادة من فرص النمو؟ الإجابة ترتبط بالعوامل الرئيسية المؤثرة على الأسباب المباشرة للنمو الاقتصادي.

معظم روايات الاقتصاديين تفيد أنه بعد الحرب قد أكدت السياسات الاقتصادية في كلا من كوريا الجنوبية وسنغافورة على تعزيز النمو الاقتصادي بما في ذلك تأمين الأمن النسبي لحقوق الملكية الفكرية

¹ - Robert J. Barro , Xavier Sala-i-Martin, Op.cit, p7.

*- يتضمن الاختلاف التكنولوجي بين الدول الاختلاف في كل من التقنيات ونوعيات الآلات المستخدمة، وأيضاً الاختلافات في الكفاءة الإنتاجية الناتجة عن الاختلافات في تنظيم الإنتاج، واختلافات في الطريقة التي يتم تنظيم الأسواق ومن إخفاقات السوق المحتملة.

² - W. W. Rostow, **The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto**, Third Edition, British library cataloguing , USA, 1991, p 10.

والحوافز الاقتصادية المقدمة للشركات والأفراد، في المقابل قد قامت في نيجيريا واحدة من أكبر الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، إضافة إلى انتشار الفساد وفشل البيئة العامة في توفير حوافز للشركات الاقتصادية وتطوير الابتكار التكنولوجي، على الرغم من أن نيجيريا تتمتع بأغنى بيئة بسبب احتياطياتها النفطية فإنها لم تتجح في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

أيضا إذا ركزنا على الاختلافات الثقافية بين البلدان فمن المرجح أن تكون هامة لما للثقافة الآسيوية من شهرة على خلق مناخ استثماري إيجابي، لكن هذا لا يكفي لوحده والدليل على ذلك النمو السريع الذي حققته كوريا الجنوبية عكس نظيرتها كوريا الشمالية، فعلى الرغم من اشتراك الكوريتين في نفس القيم الأخلاقية والثقافية كان لكوريا الشمالية أسوأ أداء اقتصادي خلال الخمسين سنة الماضية. كل هذا يدفعنا إلى الاستنتاج أن المؤسسات والسياسات كانت ملائمة لعملية النمو في كوريا الجنوبية وليس في كوريا الشمالية، وبالتالي يظهر تأثير التنظيمات المؤسسية ومختلف السياسات على النمو الاقتصادي¹.

إذن نستخلص أن العوامل المؤثرة على الأسباب المباشرة للنمو هي تلك العوامل التي تمكننا من ربط مسائل النمو الاقتصادي مع بقية العلوم الاجتماعية، وتمكننا من البحث حول دور السياسات والمؤسسات والثقافة والبيئية الخارجية². وأهم هذه العوامل هي³:

- الحظ (أو توازنات متعددة) يؤدي إلى مسارات متباينة بين مجتمعات تمتلك فرص، أفضليات وهيكل أسواق متماثلة؛
- الاختلافات الجغرافية التي تؤثر على البيئة التي يعيش فيها الأفراد وعلى وفرة الموارد الطبيعية، وبالتالي على السلوكيات الفردية، أو حتى المواقف الفردية؛
- الاختلافات المؤسسية التي تؤثر على القوانين واللوائح والأنظمة التي يؤدي بموجبها الأفراد والشركات نشاطاتهم، بما يسمح بتشكيل حوافز تراكمية استثمارية؛
- الاختلافات الثقافية التي تحدد ميول وقيم ومعتقدات السائدة في كل مجتمع بما في ذلك النظم التعليمية المختلفة.

¹ - Daron Acemoglu, Op.cit, p 24.

² - Vinod Thomas Et Autres, **Qualité De La Croissance**, Première Edition, De Boeck Université, Banque Mondiale, USA, 2002, p 49.

³ - Daron Acemoglu, Op.cit, p 27.

في الأخير نخلص أن النمو الاقتصادي هو عملية معقدة، لا يمكن أن تختصر أو تترجم في أرقام بسيطة كالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد¹، حيث أن الأسباب الرئيسية لحدوثه لها تأثير على محدداته الأساسية والتي يمكن التعرف عليها أكثر من خلال الصياغات الشحيحة لنماذج النمو الاقتصادي.

المقدمة الثاني:

المقاربات الكلاسيكية والكينزية المفسرة للنمو الاقتصادي

منذ ابتداء التحليل الاقتصادي المنتظم من طرف الاقتصاديين الكلاسيك، أصبحت مشكلة النمو الاقتصادي (مصادره وأشكاله وتأثيراته) من أهم أولويات الباحثين الاقتصاديين. غير أنه وفي الواقع تمتد جذور هذه الأبحاث إلى مدة أبعد من ذلك، حيث أن ألواح القرميد من بلاد ما بين النهرين (العرق) توفر معلومات حول الإنتاجية الاجتماعية بأدوات حساب المدخلات - المخرجات البسيطة بواسطة (الشعير) - حيث كان التساؤل الرئيسي يتعلق بالفائض من الشعير الذي كان المجتمع القديم قادرا على توليده أو تلك الزيادة في للإنتاج الكلي في سنة واحدة مع حصاد اعتيادي عبر كمية الشعير بوصفها بذور أو وسيلة معيشة الحد الأدنى للعمال، زائدا أية مدخلات أخرى مطلوبة في المجتمع مقاسا بوحدة الشعير. أو بعبارة أخرى أن ما احتوته الألواح أو الصفائح كان نظام أولي بدائي للمحاسبة الاجتماعية والذي أصبح يعرف فيما بعد "بنموذج الذرة". وقد مثلت هذه الخطوة الفكرية البسيطة نقلة تاريخية ضخمة لمفهوم معدل النمو الاقتصادي²، والتي أخذت من قبل الاقتصاديين في القرن السابع عشر من قبل العديد من الاقتصاديين أمثال ديفيد ريكاردو وروبارت مالتوس وغيرهما.

وقد توالفت فيما بعد جهود الاقتصاديين من مختلف التيارات الفكرية المتمثلة أساسا في التيار الكلاسيكي والكينزي اللذان تناولا أولى المقاربات المفسرة للنمو الاقتصادي.

¹ - Vinod Thomas et autres, Op.cit, p283.

² - محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص 74، 75.

I. النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي:

قدم الاقتصاديين الكلاسيك أمثال آدام سميث (1776) ديفيد ريكاردو (1817) توماس مالتوس (1798)، فرانك نايت (1944)، جوزيف شومبتر (1934) وغيرهم، العديد من الأفكار الأساسية والتي ظهرت فيما بعد في النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي. وشملت هذه الأفكار كلا من: المقاربات الأساسية للسلوك التنافسي، قانون تناقص العلة وعلاقته مع تراكم رأس المال المادي والبشري، العلاقة بين دخل الفرد ومعدل النمو السكاني، آثار التقدم التكنولوجي على أشكال زيادة التخصص في العمل وطرق الإنتاج الجديدة ودور القوى الاحتكارية كحافز للتقدم التكنولوجي. وبالرغم من اختلاف وجهات نظر الاقتصاديين الكلاسيكيين المفسرة للنمو الاقتصادي وتباين طرق التحليل المستخدمة، إلا أن آرائهم تقاربت في كونهم بحثوا عن كيفية تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل معتمدين على أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي. وفيما يلي نتناول أهم هذه الأفكار.

1. نظرية آدم سميث للنمو الاقتصادي:

ساهم آدم سميث* بقدر هام في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه لمبادئه العامة في كتابه "دراسة في طبيعة ومسببات ثروة الأمم" سنة 1776. وقد قدم سميث تفسيراً للنمو الاقتصادي كونه ظاهرة داخلية المنشأ، تعتمد على كمية ونوعية عناصر الإنتاج الثلاثة: العمل، رأس المال والأرض، وقد وضع سميث ذلك من خلال الأفكار التالية:

أ. تقسيم العمل¹:

ركز آدم سميث على العوامل التي تحدد نمو إنتاجية العامل والتي تؤثر في "مهارته وبراعته"، ونظم العمل التي تطبقها الدولة، وقد اعتبر أن تقسيم العمل هو أساس رفع الإنتاجية، ونقطة انطلاق العملية التنموية، إذ أن تخصص العمال في نشاط معين بدل من القيام بأعمال متعددة تؤدي إلى تحسين مهارة العمال وبالتالي خفض الوقت اللازم لإنتاج السلع ورفع كمية المنتجات. وبما أن تقسيم العمل لا يمكن أن يؤخذ على نطاق واسع إلا إذا ما استطاع العمال استخدام المعدات والآلات المتخصصة، فإن سميث يؤكد على أهمية التقدم التقني والتعلم عن طريق الممارسة والاستخدام، وأيضاً أهمية تنمية المعارف التقنية

* - آدم سميث (1723-1790): اقتصادي سكتلندي من أبرز كتاباته "البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم" (1776).

¹ - Salvadori Niri, *The Theory of Economic Growth: a 'Classical' Perspective*, Edward Elgar Publishing, USA, 2003, p3.

بشكل منتظم واستخدامها اقتصاديا حيث يتم التعامل معها على أنها سلع لها مقابل خاص، لكي تصبح على المدى الطويل سلعا عامة لتصبح الدراسات العلمية جزءا لا يتجزأ من النشاطات الاقتصادية.

ب. تراكم رأس المال وحجم السوق¹:

يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لا بد أن سبِق بتراكم في رأس المال (والذي يعتمد بدوره على السلوك الادخاري للأفراد)، حيث أنه سيفتح أسواقا جديدة ويوسع القائم منها مما يفتح آفاق جديدة للقيام بتقسيمات جديدة للعمل ولتحسين الفنون الإنتاجية المستخدمة وزيادة في الدخل الفردية فضلا عن تزايد الادخار والاستثمار وبالتالي سيكون القوة الرئيسية المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج. القانون الطبيعي²:

يرى سميث أنه لا يوجد خطر من احتمال توقف عملية التراكم نتيجة لقصور في عرض عمل، حيث أن المعروض من العمل ينشأ داخل المنظومة الاجتماعية والاقتصادية، كونه يفترض التصرف الرشيد من قبل جميع أفراد المجتمع في ظل الحرية التجارية التي تسود سوق المنافسة الكاملة مما يحقق التوازن وتعظيم ثروة المجتمع وبالتالي سيادة القانون الطبيعي. فالنمو الاقتصادي يساوي زيادة في كمية ونوعية العوامل الإنتاج الرئيسية: العمل ورأس المال والأرض وبالتالي فإن معدل النمو سيستند إلى هته العوامل الثلاث.

2. التحليل الريكاردي للنمو الاقتصادي:

قدم دايفيد ريكاردو* مفهوما عاما للنمو في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، حيث غالبا ما استخدم المصطلحات التالية: "زيادة الثروة الوطنية"، "التقدم الطبيعي للمجتمع"، "دولة تقدمية"، "التقدم الطبيعي لثروة السكان". وتناول ريكاردو في أعماله أساليب الإنتاج المختلفة الهادفة إلى تخفيض التكلفة والتي يمكن للمنتجين أن يختاروا من بينها، وكيف يؤثر شح الموارد الطبيعية (مثل الأرض) على الربحية (المتتمثلة في رأس المال)، وقد سمى ريكاردو النتائج التي توصل إليها بالمسار الطبيعي للأحداث.

¹ - Eric Bosserelle, *Les Nouvelles Approches De La Croissance Et Du Cycle*, Dunod, Paris, 1999, p18.

² - مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، القاهرة، 1999، ص60.

* - دافيد ريكاردو(1772-1823): مفكر اقتصادي بريطاني مفكر اقتصادي إنجليزي ومحلل للرأسمالية الليبرالية، أبرز مؤلفاته كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" سنة 1817.

أ. فرضياته¹:

يتحصل للرأسماليين على بعض الوفورات الناتجة عن أنشطة سابقة (S_0)، والتي يتم استثمارها (اقتناء آلات ودفع سلف على شكل الأجور)، وقد بنى نظريته على الفرضيات التالية:

1. الفرضية الأولى: لتبسيط التحليل يفترض أن هناك فرع إنتاجي مختص في إنتاج القمح، باستخدام عنصري الأرض والعمل فقط. وبالتالي فإن الادخار (S_0) سيوجه فقط لدفع أجور العمال واستئجار أراضي زراعية. أما بالنسبة لعدد العمال الذين يتم تعيينهم، فيعتمد على الفترة الزمنية المقدرة في:

- **الأجل القصير:** مجموع السكان L_0

- **الأجل الطويل:** عدد السكان غير محدد، وقد أقر بنظرية مالتوس المتعلقة بحد الكفاف الذي إن ارتفع سيؤدي إلى زيادة عدد السكان بموجب نظرية السكان (التكاثر الطبيعي)، وإذا انخفض سينخفض عدد السكان بدوره نتيجة للأمراض والمجاعات

إذا تم تطبيق هذا القانون على مجتمع السكان العاملين، فإنه يلاحظ وعلى المدى الطويل أن حجم العمال الذين يتقاضون أجورا يميل للتغير بما يجعل أجرهم الحالي (W_0) مساو لأجر الكفاف (W):

$$W_0 > W_1 \rightarrow \text{يزداد عدد السكان}$$

$$W_0 < W_1 \rightarrow \text{يتناقص عدد السكان}$$

ويستمر عدد السكان في التغير، ليلبغ العدد L بحيث $W = \frac{S_0}{L}$ وهي حالة التوازن.

2. الفرضية الثانية: مهما كان حجم السكان الأولي، فإنه سيتغير بما يحقق وفورات (ادخار) على المدى الطويل من أجل بلوغ أجر الكفاف، وبالتالي مهما كان S_0 فإن حجم التوظيف على المدى الطويل

$$L = \frac{S_0}{W} \quad \text{يكون:}$$

وبمعرفة عدد العمال، يُمكن حساب حجم الإنتاج، الذي يعتمد على كمية ونوعية الأراضي الزراعية المتاحة، ويعتمد حجم الإنتاج في الوحدة الزراعية الواحدة على خصوبة الأرض وعدد العمال الذين يقومون باستغلالها (من 1 ... n وحدة زراعية).

3. الفرضية الثالثة: وحدة أرض i لا يمكن أن تنتج شيئا إن لم يوظف بها أي عامل، وتنتج P_0 إذا عمل بها عامل واحد أو أكثر، مع افتراض أن $L < n$.

¹ - Salvadori Niri, Op.cit, p 15,16

وكل وحدة أرض يشتغل عليها عامل واحد، ويتم استغلال الأراضي بترتيب تنازلي بالنسبة لخصوبتها.

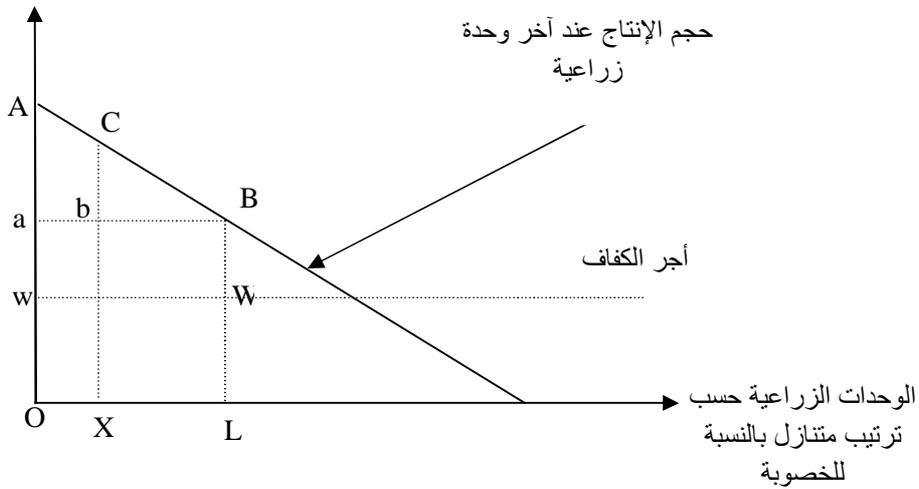
ب. محتوى النظرية:

انطلاقاً من الفرضيات السابقة، يمكن وضع تمثيل البياني بحيث أن الرأسماليين يوظفون عدد من العمال L لاستغلال أخصب الوحدات الزراعية. ينتج عن استغلال كل وحدة أرض وحدة إنتاج مساوية لارتفاع المنحنى المبين، فمثلاً، في الوحدة الزراعية X يكون الإنتاج مساوياً لـ XC . وبجمع إنتاج جميع الوحدات نتحصل على المصلحة $OABL$ ، وإذا كان الرأسمالي هو أيضاً صاحب الوحدة المستغلة، فإنه سيحتفظ بكل العوائد، خلافاً لذلك فإنه سيتم دفع جزء من العوائد لصاحب هذه الوحدة في شكل إيجار.

الشكل البياني رقم (12):

نموذج ريكاردو لاستغلال عامل الأرض

الإنتاج (القمح)



Source: Sébastien Rouillon, **Notes de cours sur David Ricardo: Le modèle de croissance**, Cours d'histoire de la pensée économique, Université de Bordeaux, France, 2013, p2.

إذا درسنا قرارات صاحب الوحدة الزراعية X ، فإنه حر في تأجيرها لمن يريد، وبالتالي فإنه سيدفع الرأسماليين للدخول في منافسة بينهم للحصول على أعلى الإيجارات، من ناحية أخرى فإن هؤلاء لهم حرية الاختيار بين الوحدات الزراعية، وهو ما يضع مالك الأرض في منافسة مع بقية الملاك. هذه

المنافسة تؤدي إلى حقيقة أن ربح الوحدة X ينبغي أن يكون مساويا لـ bc ، وهو الفرق بين هذه الوحدة وآخر وحدة تم استغلالها (أي الأقل خصوبة)¹.

للتوضيح أكثر²:

- إذا كان إيجار الوحدة الزراعية X أقل من bc ، فإن هذا سيجذب الرأسماليين للعمل بالوحدة التي تليها L والتي تكون عوائدها LB (قبل دفع الإيجار).

- أما إذا كان إيجار الوحدة X ، أكبر من bc فإن المستثمرين سيحاولون استغلالها حتى لو اجبروا على استثمار الوحدة $(L+1)$ لأنهم سيحصلون على عائد أكبر (أقل بقليل من LB).

ومنه: العائد على عنصر الأرض، هو عبارة عن مجموع الإيجارات aAB التي يتحصل عليها ملاك الأراضي المزروعة من O حتى L ،

يتبقى للرأسماليين صافي العوائد بعد بيع المنتج $OABL$ وتسديد الإيجار aAb ، فهي إذن $OaBL$.

من المعطيات السابقة، نستطيع حساب الأرباح ومعدل الأرباح سواء على مستوى الوحدة الزراعية الواحدة أو على المستوى الإجمالي كما يلي:

- على مستوى الوحدة الزراعية الواحدة:

إذا اعتبرنا أن الوحدة X يستثمر فيها الرأسمالي مقابل أجر w للعامل الواحد، من أجل الحصول على إيرادات قدرها xc ، يدفع منها bc كأجر لصاحب الأرض ويتبقى له xb .

يُطرح منها تكاليف الإنتاج، فيكون مقدار العائد الذي يتحصل عليه الرأسمالي من استغلال وحدة زراعية:

$xb-w$ ، ومعدل العائد المتحصل عليه: $(xb-w)/w$

- على مستوى عنصر الأرض ككل:

بما أن العوائد المتأتية من كل الوحدات الزراعية هي نفسها، فإن الرأسماليون يتحصلون على إيرادات كلية قدرها $OABL$ و يدفع منها aAB كإيجارات لأصحاب الأرض، فيتبقى لهم $OaBL$. بعد دفع أجور

العمال $OwWL$ ، يكون العائد المتحصل عليه من استغلال الأراضي الزراعية:

$$waBw = OwWL - OaBL$$

وبالتالي فإن معدل العائد الإجمالي هو: $waBW / OwWL$

¹ - Sébastien Rouillon, Notes de cours sur David Ricardo: Le modèle de croissance, Cours d'histoire de la pensée économique, Université de Bordeaux, France, 2013, p2.

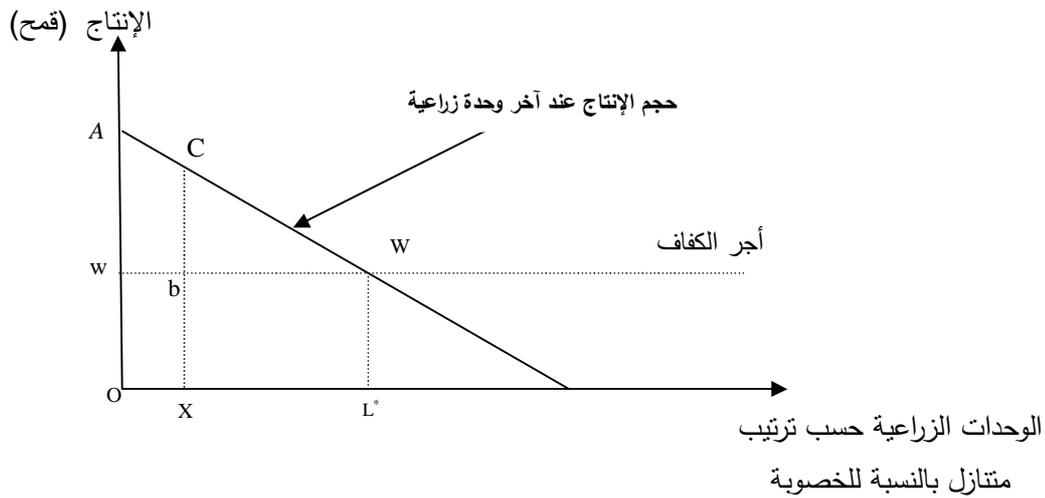
² - Idem, p3.

نلاحظ أن الرأسماليين قد استرجعوا مقدار مدخراتهم الابتدائية $S_0 = OwWL$ ، كما حققوا أرباحا قدرها $OaBL$.

في الفترة المقبلة وإذا ما أهملنا استهلاك الرأسماليين، فإن كل مدخراتهم ستوجه نحو الادخار وبالتالي ستزيد التراكم الرأسمالي والأراضي المستغلة والعمال الموظفين... على المدى الطويل، سيزداد الطلب على السلع لعنصر إنتاجي نادر بطبيعته (الأرض)، ويزداد الربح كلما ازداد الطلب على السلع الزراعية (القمح) نتيجة ارتفاع نفق-ات إنتاج هذه السلع، حيث أن الحصة الكلية للأجور سترتفع نتيجة لتزايد عدد السكان، وارتفاع مستوى الأسعار وارتفاع مستوى الأجور النقدي للمحافظة على حد الكفاف كمستوى دخل حقيقي، وبالتالي ستتوقف عملية التراكم الرأسمالي، كون أن الرأسماليين لن يتمكنوا من استعادة المدخرات المستثمرة بداية إضافة إلى عدم حصولهم على أية أرباح، كما يوضح الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (13):

عملية التراكم الرأسمالي في النموذج الريكاردي



Source: Sébastien Rouillon, Op.cit, p2.

حيث يوظف الرأسماليون مدخراتهم $S^* = WL^*$ ، وذلك من خلال دفع أجر الكفاف مسبقاً w ، L^* عامل، والمعبر عنها في الشكل بـ: $S^* = OwWL^*$ ، ليحصلوا على إنتاج $OAWL^*$. يسد منه إيجار الأرض wAW ، ليتبقى للرأسماليين $OwWL^*$ وهو قيمة الادخار الذي تم توظيفه بداية، وبالتالي فإنهم

قد حصلوا على تكلفة الإنتاج فقط، ومعدل ربح قدره صفر. في الفترة القادمة وحتى إن تم ادخار كامل الدخل، فإن الرأسماليين لن يستطيعوا توظيف سوى L^* عامل كما أن عدم تحقيق أرباح لن يشجع الرأسماليين على الاستثمار مجدداً، وهو ما يؤدي إلى توقف عملية استغلال الأراضي في الفترات المقبلة وتناقص معدلات الادخار والاستثمار واستقرار معدلات النمو الاقتصادي ليصل الاقتصاد نهاية إلى حالة ركود¹. ويعتقد ريكاردو أنه لا توجد سياسة تستطيع الدولة بمقتضاها أن تتفادى الوصول إلى حالة الركود نهائياً. غير أنه يعتقد أن من الممكن أن تأخر حدوث هذه الحالة عن طريق استيراد الغذاء الرخيص من الدول النامية وبذلك يتم تفادى القيود التي تفرضها الموارد الطبيعية².

3. النظرية المالتوسية للنمو الاقتصادي:

قدم روبرت مالتوس^{*} أفكاراً هامة حول النمو الاقتصادي من خلال مقاله "مبدأ السكان" سنة 1798، حيث اعتبر أن العائدات الناتجة عن التقدم التكنولوجي ستؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي ومنه زيادة في حجم السكان ومنه إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي، وبالتالي فإنه على المدى الطويل لا يمكن تحسن مستوى معيشة السكان إلى إذا تم وضع ضوابط على النمو السكاني³. كما تطرق أيضاً للنواحي الأخلاقية والدينية ضمن العوامل المؤثرة على النمو، كون أن التمسك بالتعاليم الدينية سيؤثر إيجاباً على الأفراد ويرفع من إنتاجية عنصر العمل، كما اعتقد أيضاً أن الاستقرار السياسي في الدولة تؤثر إيجاباً على النمو بحكم أن الأمان يدفع الأفراد للتركيز على العمل.

أ. فرضياته:

بنى مالتوس تحليله على الافتراضات التالية⁴:

- لا يوجد استصلاح للأراضي (أي أن عنصر الأرض ثابت)؛

¹ - Sébastien Rouillon, Op.cit, p 3,4.

² - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية نظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، 2004، الإسكندرية، ص 74.

^{*} - روبرت مالتوس (1766-1834): باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي، نشر في 1798 مقالة في مبدأ السكان، وأثرها على تقدم المجتمع، ثم أعاد نشر هذا المؤلف بعد عديد من التعديلات في 1803، كما نشر سنة 1820م مؤلفاً في "أصول الاقتصاد السياسي"، وعدة مقالات أخرى في موضوعات اقتصادية متفرقة.

³ - Jean Marc Boussard, **Malthus avait il raison ?**, cours préparatoire pour les controverses Ede Marcias, France, 2009, p 2,3.

⁴ - El-hadj Bah, **Economic Growth: Malthus to Solow**, Lectures on Intermediate Macroeconomics Second Summer Session, Arizona State University, July 2007, p 3.

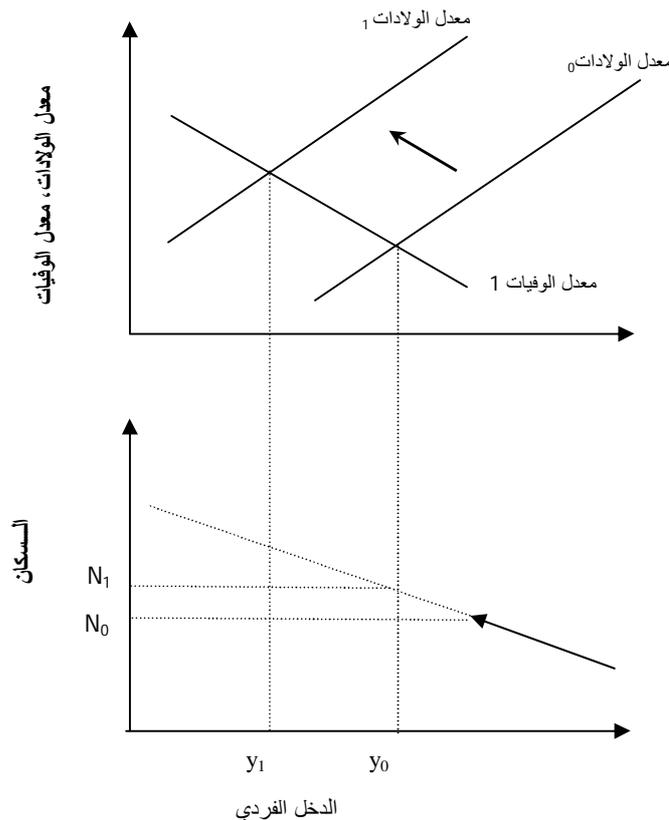
- النمو السكاني يعتمد على مستوى المعيشة (استهلاك العامل الواحد)؛
- معدل المواليد يتناسب طرديا وتحسن مستوى المعيشة ومعدل الوفيات يتناسب عكسيا مع تحسن مستوى المعيشة.

ب. محتوى النظرية:

يعتقد مالتوس أن أي زيادة في الدخل الفردي سيكون له تأثير إيجابي على النمو السكاني، والذي سيكون له أثران سلبيين على الزيادة في مستوى دخل الفرد الابتدائي: الأول، امتصاص هذا الدخل الإضافي لإطعام السكان الإضافيين أما الثاني فيتمثل في كون الزيادة في كمية العمل ستؤدي إلى خفض إنتاجيته في غياب تقدم تكنولوجي ملموس. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (14):

أثر زيادة الدخل الفردي على التزايد السكاني عند مالتوس

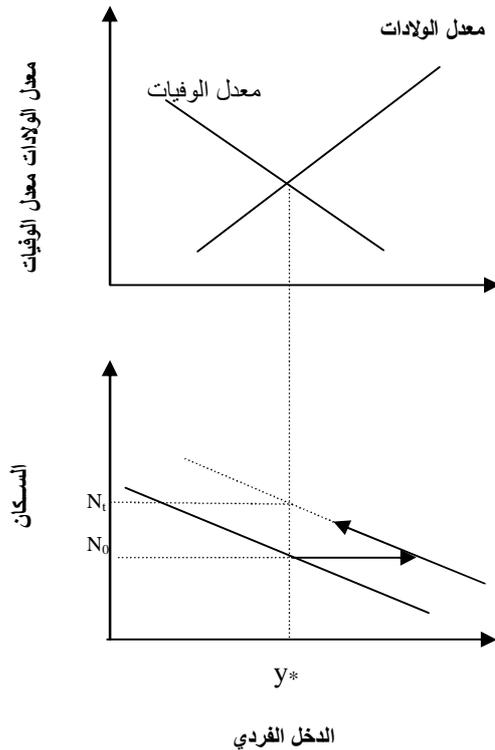


Source: El-hadj Bah, **Economic Growth: Malthus to Solow**, Lectures on Intermediate Macroeconomics Second Summer Session, Arizona State University, July 2007, p 3.

نلاحظ أن الزيادة في معدل المواليد يتسبب في انتقال معدل السكان التوازني من N_0 إلى N_1 ، ويبلغ معدل المواليد حده الأقصى وبالتالي فإن الوفيات ستبلغ حدها الأدنى، وبالتالي ينخفض متوسط الدخل الفردي من y_0 إلى y_1 . وبما أن التغيرات التكنولوجية قبل 1800 كانت بطيئة ومنعزلة، فإن حدوث أي تغير تقني سيزيد من دخل الفرد مؤقتا مما يتسبب في تجاوز معدل الولادات لمعدل الوفيات وبالتالي ارتفاع حجم السكان¹. ويؤدي هذا التزايد السكاني إلى انخفاض الدخل الفردي حتى يتعادل معدلي المواليد والوفيات معا ويعود الدخل الفردي لمستواه الأصلي y^* (حد الكفاف) ومستوى السكان إلى ما كان عليه من قبل N_0 ، كما يوضح الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (15):

أثر التزايد السكاني على الدخل الفردي عند مالتوس



Source: El-hadj Bah, Op.cit, p4.

¹ - El-hadj Bah, Op.cit, p 3.

ورغم أن أفكار مالتوس قد عرفت تطبيقاً واقعياً كما يتضح من سياسة الطفل الواحد في الصين، فإنها قد تعرضت لانتقادات على نطاق واسع، وقد تمكن نموذج مالتوس قبل 1800 من أن يتنبأ بمستوى المعيشة الثابت، لكن بعد ذلك أثبت النموذج قصوره، حيث معدلات النمو استمرت بالارتفاع دون أي عمليات لتحديد النسل، إضافة لأن الدول الغنية قد عرفت انخفاضاً في معدل المواليد. ويعزى خطأ التحليل المالتوسي إلى كونه لم يأخذ في الاعتبار التراكم الرأسمالي كما أنه لم يأخذ في الحسبان أثر كافة القوى الاقتصادية على النمو السكاني، وأن النمو السكاني يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي¹.

4. النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي:

بالرغم من أن ماركس قد استعان بالتحليل الذي قدمه الفكر الكلاسيكي، إلا أنه قد وجه له انتقادات عديدة وللفكر وللنظام الرأسمالي عموماً، فحسبه، أن السكان العاملين ينتجون من الدخل ما يكفيهم ويزيد عن احتياجاتهم، إلا أنهم يأخذون جزءاً ضئيلاً جداً، والنسبة الغالبة تذهب إلى عمليات التراكم لصالح القلة من الرأسماليين وهكذا تسوء الحالة المادية والاجتماعية لهؤلاء العاملين. كما أن الزيادة السكانية على نمط متتالية هندسية قد يطبق على النباتات والحيوانات وليس على البشر الذين يفكرون في التقدم التقني وتقسيم العمل واتساع الأسواق. وبالتالي فإن المشكلة تبرز في كون هنالك تناقض في النظام الرأسمالي في حد ذاته².

وقد درس ماركس الشروط التي بموجبها يستطيع النظام الاقتصادي الاستمرار بنفسه، حيث بحث عما إذا كان توسع الاقتصاد داخلياً هو ما يحدد معدل النمو الاقتصادي. وعرض ماركس تحليله من حيث أمثلة عديدة متعلقة باقتصاد مغلق ذو قطاعين:

- الأول مختص بإنتاج سلع استثمارية؛

- والثاني مختص بإنتاج سلع استهلاكية.

ويتم تبادل السلع في هذين القطاعين وفقاً لقيمتها من حيث العمل، حيث اعتبر ماركس مثل الكلاسيك أن العمل هو العنصر الوحيد وأنه أساس كل القيم، وخلص إلى أن كمية العمل اللازم لتهيئة مستوى الكفاف لوحدة من العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي فوائض في القيمة تبقى للتراكم داخل كل قطاع على حدا وللسماع بإعادة إنتاجها.

¹ - Mahieu François-Régis et autres, **Malthus et l'éthique**, Université de Versailles Saint-Quentin, France, 2010, p 8,9.

² - Ernest mandel, **Introduction To Marxist Economic Theory**, Resistance Books, Australia, 2008, p 9.

ولتوضيح فكرته عن القيمة، فرق ماركس بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، حيث أن رأس المال الثابت يتمثل في قيمة العتاد والآلات والمباني المستخدمة في إنتاج السلع ويتمثل أيضا في قيمة الموارد الخام والوقود المستخدم وهي عناصر تنتقل بكامل قيمتها مرة واحدة إلى السلعة المنتجة. أما رأس المال المتغير، فيتمثل في قيمة الأجر المدفوع للعمال نظير بذلهم قوة عملهم في عملية الإنتاج. وهذا الأجر ينتقل إلى السلعة المنتجة بأكبر من قيمته المدفوعة، كون أن العامل في إنتاجه اليومي ينتج سلعا تحتوي على كمية من العمل الضروري أكبر من قيمة أجر الكفاف، وهو ما يمثل فائض القيمة.

ويقوم الرأسماليون بالاستيلاء على فائض القيمة لتعظيم منفعتهم الخاصة، ولهذا فهم يسعون إلى توسيع الفجوة بين قيمة طاقة العمل اللازم والتي يدفعها في شكل أجر الكفاف وقيمة الإنتاج من ناحية أخرى، ويتم ذلك بطريقتين: إطالة ساعات العمل اليومي، والعامل المساعد هو وجود احتياطي من العاملين، وبالتالي الحصول على فائض قيمة ومحاولة رفعه، أو بإتقاص ساعات العمل اللازم للحصول على أجر الكفاف، نتيجة للتقدم التقني.

وبنا على ما سبق فإنه إذا ما تم معدل الأجر الحقيقي فإن معدلات الربح في القطاعين يمكن معرفتهما على أساس قيم العمل المبذولة في الإنتاج، ولتكن π_1 و π_2 على التوالي، أما حصة كل قطاع من فائض القيمة المدخرة والمستثمرة فهي S_1, S_2 ، والتالي تتولد نسبة نمو g بنفس القدر في كلا القطاعين بحيث¹:

$$g = \pi_1 S_1 = \pi_2 S_2$$

لقد أثارت النظرية الماركسية جدلا واسعا، وقد أثبتت قصورها خاصة بعد ظهور الأفكار الكينزية واستمرار النظام الرأسمالي، وقد وجهت إليها العديد من الانتقادات أهمها:

- أن النظرية تقوم أساسا على نظرية القيمة؛
- أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد المحدد للقيمة متجاهلا كافة العناصر الأخرى وأهمها عنصر الطلب على السلع؛
- اعتقاد الماركسيين بأن الأجور بين العمال ستستمر في الانخفاض وبالتالي زيادة البؤس بين العمال، حيث أن هذا لم يحدث بل استمرت الرفاهية الاقتصادية بالتزايد بينهم، وحالة حدوث

¹ - Madhubrata Raysingh, **Economics Of Development And Growth**, National Law University, Cuttack, p 201.

البطالة فإنها لم تكن من الخطورة لتؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي أو ضرورة ربط النظام الرأسمالي بالنظام الاجتماعي.

II. التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي:

تعتبر أفكار كل من هاورد ودومار التي ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية من أهم الامتداد لأفكار الكينزية للنمو في المدى الطويل، وعكس النموذج الكينزي والذي يعتبر الاستثمار كأحد محددات الطلب فإن الاستثمار يظهر في أعمال هاورد ودومار كأحد العوامل التي تزيد طاقتها الإنتاجية على المدى الطويل، وبالتالي فهو أحد محركات النمو¹. وتتعلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع (والتي تمثل جانب الطلب) والدخل (الذي يمثل جانب العرض)، مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع²، وبعبارة أخرى حاول هذان الاقتصاديان دراسة شروط حدوث النمو الاقتصادي.

1. نموذج هاورد:

حاول الاقتصادي البريطاني هاورد* في مقاله المنشور سنة 1939 بعنوان "مقال في النظرية الحركية" البحث في كيفية المحافظة على التشغيل الكامل من جهة ومعرفة مدى استقرارية النمو المتوازن من جهة أخرى. وقد استخدم هاورد المنهج الحركي (الديناميكي) لصياغة النمو الاقتصادي باستعمال مبدأ المعجل ونظرية المضاعف.

أ. فرضيات النموذج⁴:

أ.1. الفرضية الأولى: دالة الإنتاج هي دالة ليونتيف «Leontif»، أي دالة ذات المعاملات الثابتة أي الحصول على وحدة واحدة من الناتج يجب استعمال القيمة α من اليد العاملة والمقدار β من رأس المال أي:

¹ - Harald Hagemann, **History of Political Economy**, Duke University Press, USA, 2009, p 69.

² - مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 131.

* - هنري روي فوربيز هاورد (1900 - 1978). اقتصادي وكاتب إنجليزي، ناقد ليبرالي صريح للسياسات الحكومية المقيدة. ومن كتبه: الاقتصاديات العالمية (1933)؛ النظم ضد التضخم (1958)؛ الاقتصاد البريطاني (1963)؛ نحو نظم اقتصادية جديدة (1967)؛ الديناميكية الاقتصادية (1973).

³ - R. F. Harrod, An Essay In Dynamic Theory, Economic Journal, N° 49, 1939, p 14.

⁴ - **A review on growth models**, Tribuhvan University, Nepal, p1,6. Available online: http://www.academia.edu/298026/REVIEW_ON_GROWTH_MODELS , seen in:10/08/2013.

$$\begin{cases} L = \alpha Y \dots\dots\dots (1) \\ K = \beta Y \dots\dots\dots (2) \end{cases} \Rightarrow Y = \frac{K}{\beta} = \frac{L}{\alpha} \dots\dots\dots (1)$$

حيث يمثل كل من:

Y : الناتج الوطني، K : مخزون رأس المال، L : مقدار عنصر العمل

$\alpha > 0, \beta$: الكميات المطلوبة من العمل ورأس المال لإنتاج وحدة واحدة.

كل فائض في كمية أي عنصر منهما تبقى غير مستغلة وبذلك تعطى دالة الإنتاج بالصيغة التالية:

$$Y = \min \left(\frac{K}{\beta}, \frac{L}{\alpha} \right) \dots\dots\dots (2)$$

كما افترض هارود أن الاقتصاد مغلق وأن هناك نمط واحد لإنتاج سلعة واحدة، حيث يتم استهلاك جزء منها والجزء الآخر يستثمر .

أ.2. الفرضية الثانية: ينمو عنصر العمل بمعدل أسّي ثابت محدد خارجياً "λ" :

$$\frac{dL}{dtL} = \lambda \Rightarrow \frac{dL}{L} = \lambda dt$$

فإذا كان العمل مساوياً لـ $L(0)$ عند $t = 0$:

$$\int_{L(0)}^{L(t)} \frac{dL}{L} = \lambda dt \dots\dots(1)$$

$$[\ln L]_{L(0)}^{L(t)} = [t]_0^t \int \frac{dL}{L} = \lambda dt \dots\dots(2)$$

$$\Rightarrow L(t) = L_0 e^{\lambda t} \dots (3)$$

وتعطي المعادلة (3) كمية العمل عند الزمن t .

أ.3. الفرضية الثالثة: فسر الاستثمار عبر الزمن عن طريق المعجل، أي الاستثمار يتناسب مع تغيير

$$I(t) = v \frac{dY(t)}{dy}$$

في الناتج كما توضح المعادلة:

حيث أن: $v > 0$ ويمثل معامل المعجل. كما يفترض أيضاً أن مخزون رأس المال لا يهتك وغياب للتقدم التكنولوجي.

أ.4. الفرضية الرابعة: الادخار هو نسبة ثابتة بالنسبة للدخل الوطني:

$$S(t) = s Y_t$$

حيث $0 < s < 1$ تمثل الميل الحدي للادخار خلال الفترة t

أ.5. الفرضية الخامسة: يهدف المنتجون إلى تعظيم أرباحهم.

ب. طرح النموذج¹:

شرط التوازن يستلزم أن الادخار يتساوى مع الاستثمار:

$$S(t) = I(t)$$

وبتحويل معادلتى الاستثمار والادخار إلى حالة ديناميكية، نتحصل على معادلة تفاضلية من الدرجة

$$\frac{dY}{Y} = \frac{s}{v} dt$$

الأولى بمعامل ثابت: $\frac{dY}{Y} = \frac{s}{v} dt$ فإذا كان الدخل يساوي $Y(0)$ عند $t=0$ فان:

$$\int_{Y(0)}^{Y(t)} \frac{dY}{Y} = \int_{t=0}^t \frac{s}{v} dt \Rightarrow [\ln Y]_{Y(0)}^{Y(t)} = \left[\frac{s}{v} t \right]_0^t$$

$$\Rightarrow Y(t) = Y(0) e^{\frac{st}{v}} \quad \dots(3)$$

يظهر حل المعادلة الأساسية لهارود أنه حتى يحافظ الاقتصاد على وضعه التوازني، يجب أن ينمو

الدخل بمعدل أسي $\frac{s}{v}$.

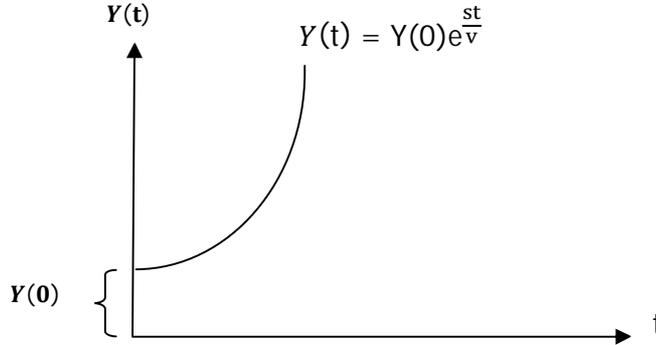
وبما أن $0 < s < 1$ و $v > 0$ و $\frac{s}{v} > 0$ حيث أن التغير المطلق في الدخل في الفترة الحالية يجب أن

يتجاوز الفترة السابقة، وبالتالي فإن المعادلة رتبية تصاعديا عبر الزمن.

¹ - Naveen Adhikari, Op.cit, p 4

الشكل البياني رقم (16):

تمثيل المعادلة الأساسية لهارود



Source: Naveen adhikari, **A review on growth models**, Tribuhvan University, Nepal, p3.
Available online: http://www.academia.edu/298026/REVIEW_ON_GROWTH_MODELS
, seen in: 10/08/2013.

يشير هذا المسار الزمني لهارود إلى أن التوازن الاقتصادي هو عرضة لعدم استقرار مزمن، وهو ما سماه بالتوازن على حافة السكين*، ومن أجل إثبات عدم استقرار الاقتصاد ميز هارود ثلاث صور من معدلات النمو:

- **معدل النمو الفعلي G_a** : ويقصد به معدل النمو الجاري والذي يتحدد استنادا إلى كل من نسبة الادخار ونسبة (رأس المال / الناتج)، أي معامل رأس المال. ويساعد هذا المقياس في التعرف على مدى التغير في معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير حيث:

$$G_a = \frac{S}{v}$$

- **معدل النمو المضمون (G_w)**: إن فكرة هارود حول معدل النمو المضمون مرتبطة أساسا بسلوك تعظيم أرباح المنتجين، حيث يفترض هذا المعدل بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بالقدر الذي يسمح فيه للمنتجين بيع منتجاتهم، وبالتالي يدفعهم شعورهم بالرضا ليكون الإنتاج بنفس معدل النمو. إذا كان v_r يمثل نسبة رأس المال إلى الناتج المطلوبة للمنظمين من أجل تحقيق التوازن وتعظيم الأرباح. يمكن كتابة معدل النمو المضمون كالتالي:

$$G_w = \frac{s}{v_r} \dots (4)$$

ومن المعادلة (3) و(4) فإنه يمكن التعبير عن الحالة التوازنية كما يلي:

* - Razor's edge balance

$$G_w = G_a \Rightarrow \frac{s}{v} = \frac{s}{v_r} \Rightarrow G_w v = s = G_a v_r$$

$$G_a = G_w \Rightarrow v = v_r \quad \text{وبالتالي فإنه إذا كان:}$$

- **معدل النمو الطبيعي** G_n : وهو أقصى معدل نمو تسمح به العوامل التالية: (التراكم الرأسمالي، الطبيعة، العمالة والتطور التكنولوجي) حيث أن معدل نمو الناتج يتعلق بعرض العمل في الأجل الطويل وبافتراض ثبات نسبة العمل الى الناتج، نجد أن معدل نمو الناتج $\frac{\dot{Y}}{Y}$ لا يتجاوز معدل نمو العمل:

$$\frac{dL}{L dt} = G_n = \lambda \quad \text{فإذا كانت:}$$

$$G_a < \frac{\dot{L}}{L} = \lambda \quad \text{فإن:}$$

وهكذا في حالة التشغيل الكامل نجد أن $G_a = \lambda$ ، ولكن في حالة التوازن المستقرة نجد $G_w = G_a$ وبالتالي من أجل تحقيق استقرار النمو المتوازن في حالة التشغيل الكامل يجب أن يكون:

$$G_w = G_a = G_n$$

$$\frac{s}{v} = \frac{s}{v_r} = \lambda \quad \text{وبالتالي سينمو الاقتصاد بمعدل متناسب حيث:}$$

يطلق على هذه الحالة الاقتصادية "العصر الذهبي الاقتصادي أسطوري" حيث أنه ليس من المرجح أن يحصل النمو الاقتصادي في ظل توازن العمالة الكاملة في اقتصاد فعلي.

ج. مبدأ عدم الاستقرار:

حتى يكون هناك استقرار في النمو الاقتصادي في ظل العمالة الكاملة، يجب أن يلبي النمو في الناتج الفعلي توقعات أصحاب المشاريع وأصحاب ورؤوس الأموال، وألا تكون هناك بطالة¹. كما يستوجب أن تتساوى معدلات النمو الثلاث حيث:

$$1 - u^* = f(\rho, \sigma)$$

¹ - Alexandre Nshue Mbo Mokime , **Théories de la croissance et des fluctuations économiques** , Partie I , Université Protestante au Congo , Faculté d'Administration des Affaires et Sciences Economiques , Kinshasa – Lingwala, 2012, p 17.

غير أن تحقيق هذه المعادلة المزدوجة صعب إن لم يكن مستحيلاً، حيث أنه ليس هناك ما يضمن أن معامل رأس المال يكمن أن يساوي المعامل v_r والذي يعكس سلوك أصحاب رؤوس الأموال، بما في ذلك احتياجاتهم للربح. علاوة على ذلك لا توجد آلية للتأكد من أن معدل النمو الفعلي سوف يكون مساوياً للنمو الطبيعي، وبالتالي فإن هذا النموذج هو تبديل ديناميكي للمفاهيم الكينزية المعرفة على المدى القصير، حيث أنه ينص على أن معدل النمو الفعلي يعكس المساواة المحاسبية بين الاستثمار والادخار، وأن معدل النمو المضمون قد لا يتوافق مع حالة العمالة الكاملة¹.

2. نموذج دومار:

حاول دومار في كتابه عام 1957 "نظرية النمو الاقتصادي" أن يعالج مشكلة كيفية الوصول إلى معدل نمو الدخل الوطني الذي يحافظ على مستوى التشغيل الكامل. حيث بحث عن المعدل اللازم للاستثمار الذي يجعل الزيادة في الدخل تتساوى مع الزيادة في الطاقات الإنتاجية الغير مستغلة، استناداً إلى الأثر المزدوج للاستثمار على الاقتصاد على كل من جانب الطلب وجانب العرض².

أ. جانب العرض³:

يفترض أن كمية الإنتاج (Y) في الاقتصاد تتناسب مع حجم مخزون رأس المال :

$$Y_p = \sigma k$$

حيث أن:

Y_p : هو الناتج المحتمل أي الإنتاجية القصوى المرتبطة برصيد معين من رأس المال

σ : نسبة رأس المال الناتج أو معامل رأس المال ويفترض أن تكون ثابتة

k : عنصر رأس المال

ويمثل جانب العرض دالة إنتاج الخطية لرأس المال، حيث يمكن تحديد التغير في مستوى إمكانيات الإنتاج عبر الزمن من خلال العلاقة:

$$\frac{dY_p}{dt} = \sigma \frac{dk}{dt} = \sigma I_t$$

¹ - R. F. Harrod, Op.cit, p 16.

²- Pierre-Alain Muet ,**Croissance et cycle :Théorie contemporaine** , 1^{re} édition, Ed Economica, 1994, p 12.

³ - E.Domar, **Capital Expansion, Rate of growth and Employment**, Econometrica N°14, 1946, p 137-140.

ب. جانب الطلب:

ويفسر المستوى الفعلي للدخل (تأثير الطلب) في أي لحظة من الزمن بالعلاقة التالية:

$$Y = \frac{1}{s} I$$

حيث $0 < s < 1$ تمثل الميل الحدي للدخار.

وبالنظر إلى معدل تغير الدخل عبر الزمن يكون:

$$\frac{dY}{dt} = \frac{dI}{s dt}$$

ج. التوازن:

يتحقق التوازن في نموذج دومار عندما تشغل القدرة الإنتاجية للاقتصاد بالكامل. ويتحقق هذا عندما يتساوى الطلب الكلي مع القدرة الإنتاجية.

$$\frac{dY}{dt} = \frac{dY_p}{dt} \Rightarrow \frac{dI}{s dt} = \sigma I_t$$

وهي المعادلة الأساسية للنموذج $\Rightarrow \frac{dI}{I} = s \sigma dt$

وبافتراض أن r هو معدل النمو الفعلي، فإنه في حالة $r = s \sigma$ فقط يكون هناك استغلال كامل للقوى العاملة، حيث أن أي انحراف طفيف في شروط الاستقرار في الاتجاه الصعودي أو الهبوطي سيجعل الاقتصاد يبتعد عن النمو المستقر، وهذا يثبت أن الاقتصاد متوازن على حد السكين، وبالتالي فإن النموذج يوضح عدم استقرار النمو الاقتصادي، وهو نفس ما توصل إليه هاورد¹.

نستخلص مما سبق أن معدل النمو الاقتصادي تربطه²:

- علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار؛
- علاقة عكسية بكل من معامل رأس المال ومعدلات النمو السكاني المرتفعة.

¹ - Pierre-Alain, Op.cit, p 12.

² - نظريات النمو والتنمية، مقال متوفر على الموقع: <http://fr.slideshare.net/Ahasahas/ss-5132069> ، تاريخ الزيارة: 2014/05/27.

وقد طبقت نتائج نموذجي (هاوررد ودومار) في أوروبا الغربية عقب الحرب العلمية الثانية ضمن مشروع مارشال وكانت النتائج المحققة مقبولة جدا. ورغم أن النموذج يفترض تشابه ظروف الدول المتقدمة والدول النامية أو الناشئة، لكن الواقع يختلف بسبب اختلاف مستويات النمو، حيث أن الدول المتقدمة تتميز بـ:

- ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار (بسبب ارتفاع الدخل وتوفر البيئة الاستثمارية المناسبة)؛
- انخفاض معامل رأس المال نتيجة للتقدم التكنولوجي؛
- انخفاض المعدلات السكانية بسبب نوعية الثقافة السائدة في الدول المتقدمة.

أما بالنسبة للدول النامية فتتميز بـ:

- ضعف معدلات الادخار والاستثمار العام؛
- ارتفاع معامل رأس المال (رأس المال / الناتج) وذلك بسبب ضعف التقدم التكنولوجي؛
- ارتفاع معدلات النمو السكاني.

حيث أن هذه الظروف جميعا متوفرة في الدول النامية وقد شكلت عثرة أمام خططها التنموية. وقد شجع نموذج (هاوررد ودومار) على زيادة اقتراض الدول النامية من أجل تعبئة الادخار مما أسقطها في فخ المديونية.

المبهم الثالث:

النظرية الكلاسيكية الحديثة للنمو الاقتصادي وتطورها

برز الفكر النيوكلاسيكي المهم بتحليل النمو الاقتصادي في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، من خلال أعمال الاقتصادي روبرت سولو والذي اعتبرت مساهمته من أهم الأطر وأكثرها شعبية في دراسة النمو الاقتصادي. وفي منتصف الثمانينيات ظهر جيل جديد من الأفكار لدى الاقتصاديين تمثل في اهتمامهم بقضية النمو طويل الأجل من خلال نظرية العامل الداخلي والتي قدمت فهما أفضل لعملية النمو الاقتصادي وكذا تصميم السياسات التي تساهم في الرفع من معدلات النمو في الأجل الطويل، كون أن هذه النظريات قد وفرت هذه الأفكار الجديدة إطارا تحليليا للنمو الداخلي بواسطة النظام الذي يحكم عملية الإنتاج وليس من قبل قوى خارج النظام.

I. النظرية الكلاسيكية الحديثة:

يعتبر نموذج سولو* النيوكلاسيكي للنمو إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو حيث اعتمد على أعمال ريكاردو (قانون تناقص الغلة)، كما بتطوير نموذجي هارود ودومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي الى معادلة النمو. وخلافا للافتراضات التي اشتمل عليها أعمال هارود ودومار، نجد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص الغلة لكل من العنصرين (العمل، رأس المال) مع إمكانية الإحلال بين المعاملين، وعلى ذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل¹، كما أنه يستخدم في نمودجه دالة الإنتاج النيوكلاسيكية. وقد عرض سولو نمودجه هذا في مقال تحت عنوان مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي عام 1956 تناول فيها بناء نمودجه للنمو على المدى الطويل من أجل البحث في أسباب اختلاف معدلات النمو بين مختلف البلدان والتي أدت إلى وجود بلدان غنية وأخرى فقيرة.

1. نموذج سولو القاعدي:

يعتقد النيوكلاسيك أن رأس المال والعمل هما عاملين قابلين للإحلال عبر الزمن، كما أنه يتم استخدام دالة الإنتاج النيوكلاسيكية* من الشكل:

$$Y(t) = f [K(t), L(t)] = K^a L^{1-a} \dots (1)$$

أ. فرضيات النمودج:

لقد قدم سولو نمودجه على عدة افتراضات نذكر منها ما يلي:

*- روبرت سولو (R.Solow) (1924) : إقتصادي أمريكي، متخصص في ميدان العمل وسياسات النمو، متحصل على عدة جوائز من بينها جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

¹- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمد حسن حسين، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2006، ص150.

*- تكون دالة الإنتاج نيوكلاسيكية إذا استوفت شروط إينادا "conditions d'Inada"، للمزيد أنظر:

François Pillage, **Le modèle de Solow 1954**, Cours de La croissance économique, Faculté de Droit et des Sciences Économiques Faculté de Droit et des Sciences Économiques de Limoges, France, 2013, p1.

- سيادة المنافسة التامة في السوق، وبالتالي قيمة الإنتاج تحدد بالعمل ورأس المال، أي أن مقابل وحدة واحدة من العمل مساوية للإنتاجية الحدية للعمل PmL ووحدة واحدة من رأس المال مساوية للإنتاجية الحدية لرأس المال PmK
- ينتج الاقتصاد وحدات متجانسة $Y(t)$ ، والتي تستخدم لاستهلاك $C(t)$ واستثمار $I(t)$.
- يسلك الإنتاج سلوك "ثبات عوائد الحجم"، إذا تضاعفت المدخلات سيتضاعف الإنتاج بنفس الحجم بالضبط.
- تكنولوجيا عوامل الإنتاج هي عامل خارجي حيث أنها "مَنْ مِنَ السَّمَاءِ"، ويمكن تمثيلها بدالة إنتاج نيوكلاسيكية على أساس عوامل بديلة:

$$Y(t) = f[K(t); L(t)] \quad y(t) = f[k(t)]$$

- الاستهلاك هو دالة الاستهلاك الكينزية من الشكل:

$$C(t) = c.Y(t) \Rightarrow S(t) = (1 - c)Y(t) = sY(t)$$

حيث أن:

c : الميل الحدي للاستهلاك؛

s : معدل الادخار.

- نسبة اليد العاملة من إجمالي السكان هي نسبة ثابتة، فإذا نَمى عدد السكان بمعدل n فإن عرض العمل ينمو بمعدل L ينمو بنفس المعدل n

$$\frac{d \log L(t)}{d(t)} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{\dot{L}}{L} = n$$

كما أنه لا توجد بطالة في هذا النموذج، حيث أن عرض العمل مهم جداً، كما أن معدل الأجور يتم ضبطه على حسب المعروض من العمل، فإذا كان حجمه كبيراً يتم خفض معدل الأجور، أما إذا كان حجم المعروض من العمالة منخفضة جداً، يزداد معدل الأجور.

ب. بناء النموذج:

تم بناء نموذج سولو حول معادلتين وهما وظيفة الإنتاج وتراكم رأس المال. ومن أجل تبسيط النموذج تحصر المدخلات في عنصرين من عناصر الإنتاج وهما العمل L ورأس المال K ، والمخرجات Y

يدفع المنظمون w أجر لكل وحدة عمل، و r كسعر فائدة لكل وحدة زمنية، وبما أن الاقتصاد تسوده المنافسة التامة فإن كل المنتجين يسعون لتعظيم أرباحهم كما تدل المعادلة التالية:

$$Max_{K,L} F(K, L) = rK - wL$$

وبالتالي فإن قيمة الإنتاج تتحدد بالعمل ورأس المال، أي أن كل وحدة من العمل تقابلها وحدة واحدة من الإنتاجية الحدية للعمل، وكل وحدة واحدة من رأس المال تقابلها وحدة واحدة لرأس المال حيث:

$$w = \frac{\delta F}{\delta L} = (1 - \alpha) \frac{Y}{L}$$

$$r = \frac{\delta F}{\delta K} = \alpha \frac{Y}{K}$$

وكما أن: $wL + rK = Y$

وبالتالي فإن:

$$\left\{ \begin{array}{l} \frac{wL}{Y} = 1 - \alpha \\ \text{و} \\ \frac{rK}{Y} = \alpha \end{array} \right.$$

ويمكن كتابة المعادلة (1) من حيث الإنتاج الفردي كما يلي:

$$y \equiv \frac{Y}{L}$$

ومن حيث رأس المال الفردي كما يلي:

$$k \equiv \frac{K}{L}$$

وهي عوامل ثابتة عبر الزمن.

بالتالي يمكن كتابة معادلة الإنتاج الفردي على الشكل:

$$y = k^\alpha \dots\dots\dots (2)$$

وتسلك هذه الدالة سلوك ثبات حجم العوائد، كذلك يفترض أن تستوفي شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج وقانون تناقص الغلة.

تمثل معادلة التراكم الرأسمالي المعادلة الرئيسية الثانية لنموذج سولو كما يلي:

$$\dot{K} = sY - dK \dots (3)$$

حيث: \dot{K} : التغير في رصيد رأس المال.

s : الميل الحدي للادخار.

d : معدل اهتلاك رصيد رأس المال.

y : الدخل الفردي.

تعتبر المعادلة عن أن التغير في مخزون رأس المال \dot{K} يساوي مبلغ الاستثمار الإجمالي sY مطروح منه الاهتلاك الحاصل أثناء عملية الانتاج dK . كما أن الطرف الأيسر من المعادلة مستمر عبر الزمن

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt}$$

حيث نكتب:

وتشير المعادلة بأن تغير رأس المال عبر الزمن \dot{K} مساو للاستثمار الصافي أي الاستثمار الإجمالي مطروحا منه قيمة اهتلاك رأس المال.

بافتراض أن العمال (المستهلكون) يدخرون جزء ثابت من عوائدهم S يكون:

$$Y = wL + rK$$

لدراسة تطور نصيب الفرد الواحد من الناتج، نعيد كتابة معادلة التراكم الرأسمالي السابقة من حيث الفرد الواحد، باستخدام خدعة حسابية بسيطة*:

$$(4) \dots \left\{ \begin{array}{l} k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log k = \log K - \log L \\ \Rightarrow \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \end{array} \right.$$

$$(5) \dots \left\{ \begin{array}{l} y = k^\alpha \Rightarrow \log y = \alpha \log k \\ \frac{\dot{y}}{y} = \alpha \frac{\dot{k}}{k} \end{array} \right. \quad \text{و:}$$

* - Take logs and derivations.

ومن أجل مواصلة عرض النموذج نرجع للفرضية الخامسة التي تتعلق بنمو عنصر العمل، والتي مفادها أن التشغيل ينمو بمعدل نسبي (n) حيث:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{d \log L}{dt} = n \Rightarrow \log L = \int n dt = nt + c_0$$

$$\Rightarrow L_t = L_0 e^{nt}$$

ويتطبيق ذلك على المعادلة 4 وعلى المعادلة 3 نجد:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{K} - n - d$$

$$= \frac{sy}{k} - n - d$$

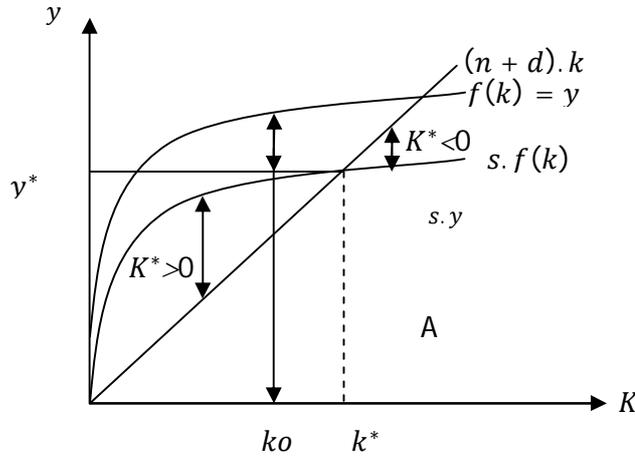
$$\dot{k} = sy - (n + d)k \quad \text{ومنه:}$$

وهي المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو رأس المال الفردي، وهي تتغير عبر الزمن نتيجة لثلاثة عوامل:

- الاستثمار الفردي والذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال العامل؛
- معدل اهتلاك رأس المال للفرد dk والذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال الفردي؛
- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني nk والذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد .

الشكل البياني رقم (17) :

التمثيل البياني لمخطط سولو



Source : N.Dusha, **Solow Model Steady State Growth Rate**, September 22, 2014, available at: <http://summertrader.info/solow-growth-model-steady-state/> , visited in 15/2/2014.

من خلال الشكل نلاحظ أن نقطة تقاطع النموذج k^* هي النقطة التي ينطلق منها التحليل لنموذج سولو، ويكون عندها $\dot{k} = 0$ وهي تعبر عن حالة الاستقرار في الاقتصاد والذي يكون عنده مخزون رأس المال والإنتاج قيمة ثابتة عبر الزمن وبالتالي يكون معدل النمو معدوم.

وتمثل هذه الحالة حالة التوازن على المدى الطويل¹، وهذا ما يعتبر أحد عوامل اختلاف النمو ودرجة التقدم بين الدول، لأنه كلما كان رأس المال الموافق للحالة المستقرة مرتفعاً كلما زاد حجم الناتج. ونميز حالتين خارج الحالة المستقرة:

- على يسار النقطة k^* يكون التغيير في رأس المال للفرد موجب $\dot{k} > 0$ ؛
- وعلى يمين النقطة k^* يكون التغيير في رأس المال للفرد سالب $\dot{k} < 0$.

ونلاحظ أن هناك قوتين في النموذج الأولى تمثل الاستثمار الجاري $y.s$ وهي تعزز وترفع من نصيب الفرد من رأس المال، أما القوة الثانية فهي $(n+d)k$ وتمثل الاستثمار الضروري لإبقاء قيمة نصيب الفرد من رأس المال ثابتة، وهي قوة عكسية مع نصيب الفرد من رأس المال حيث كلما زادت انخفض معدل رأس المال الفردي.

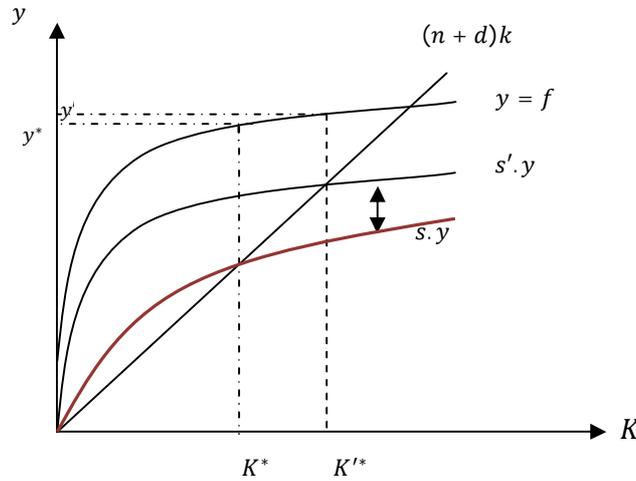
¹ - Gregory N. Mankiw, Op.cit , p261

ب.1. أثر الزيادة في معدل الاستثمار¹:

إذا قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار من $s \rightarrow s'$ فان هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار، والذي سيكون له أثر على (k) و (y) ، ويمكن دراسة هذا الأثر كالتالي:
 يمكن الإجابة من خلال الشكل حيث نلاحظ أنه كلما كان معدل الادخار كبير ارتفع معدل الاستثمار فان ذلك من شأنه الرفع من معدلات الإنتاج $y \rightarrow y'$ والدخل وبالتالي زيادة معدلات النمو.

الشكل البياني (18) :

أثر زيادة معدل الاستثمار على k و y وفق نموذج سولو



Source : Alexandre Nshue M. Mokime, **Modèles de croissance économique**, des cours, Kinshasa, Juillet 2012, p 11.

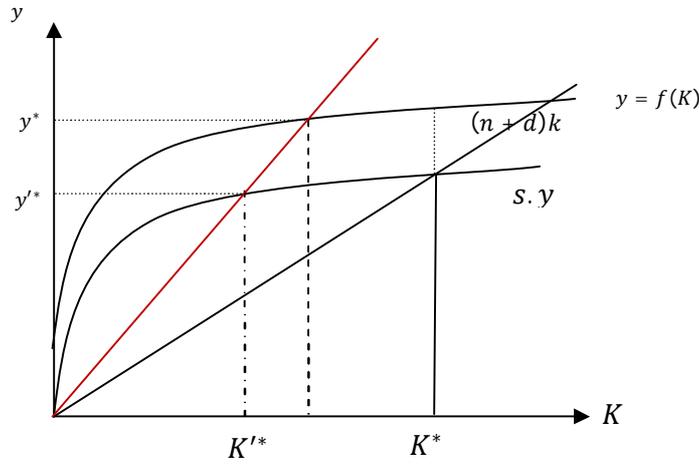
ب.2. أثر الزيادة في النمو الديمغرافي:

الزيادة في معدل النمو السكاني تؤدي إلى زيادة مقام رأس المال الفردي أي $\frac{K}{L}$ وبالتالي زيادة عرض العمل، ويمكن توضيح أثر ذلك على حالة التوازن في الشكل التالي:

¹ - Dwight H.Perkins, Op.cit ,p159

الشكل البياني (19):

أثر الزيادة السكانية على كل من k و y



Source : Alexandre Nshue M. Mokime, Op.cit, p 13.

نلاحظ أن للنمو السكاني تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي، فكلما كانت هناك معدلات ديموغرافية كبيرة كلما انخفضت معدلات تطور الناتج والدخل.

ج. خصائص الحالة التوازنية:

في المدى الزمني الطويل عند مستوى الحالة المستقرة $\dot{k} = 0$ مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال للفرد عند الحالة المستقرة:

$$k^* = \left[\frac{s}{n+d} \right]^{\frac{1}{1+\alpha}}$$

بتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج نحصل على دخل الفرد في المدى الزمني الطويل على النحو التالي:

$$y^* = \left[\frac{s}{n+d} \right]^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

ومنه فإن الإنتاج الفردي في الحالة التوازنية:

$$y^* = f(K^*) = K^{\alpha} \Rightarrow y^* = \left[\frac{s}{n+d} \right]^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وهو ما يوضح سبب التفاوت في مستوى ثروات الدول (دول غنية وأخرى فقيرة)، حيث أن الدول التي لها معدل ادخار أكثر ارتفاعا تتمتع بقابلية أن تكون غنية أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة ومعدل ادخار ضعيف تميل إلى أن تكون بلدان فقيرة.

2. نموذج سولو مع الرقي التقني:

من أجل توليد نمو مستدام في نصيب الفرد من الدخل في النموذج، يتم إدخال عنصر التقدم التكنولوجي A إلى وظيفة الإنتاج:

$$Y = F(K, AL) = K^\alpha (AL)^{1-\alpha} \quad \dots(1)$$

ويفترض نموذج سولو أن التقدم التكنولوجي عنصر خارجي، كما جاء في العبارة الشائعة أنه "من السماء*"، لأنه ينزل على الاقتصاد تلقائياً بغض النظر عن أي شيء آخر يجري في الاقتصاد. فببساطة يفترض أن هناك تقدم تكنولوجي A ينمو بمعدل ثابت g حيث:

$$\frac{\dot{A}}{A} = g$$

أما معادلة التراكم الرأسمالي للنموذج هي مثل المعادلة السابقة، حيث نكتب:

$$\frac{\dot{K}}{K} = s \frac{Y}{K} - d \quad \dots\dots(2)$$

ولمعرفة علاقة النمو في نموذج سولو مع التقدم التقني نكتب دالة الإنتاج على أساس المخرجات للفرد

$$y = k^\alpha . A^{1-\alpha}$$

ثم وبأخذ اللوغريتمات والفروق يكون:

$$\frac{\dot{y}}{y} = \alpha \frac{\dot{k}}{k} + (1 - \alpha) \frac{\dot{A}}{A} \dots(3)$$

نلاحظ من معادلة التراكم الرأسمالي (2) أن معدل نمو K سيكون ثابتاً إذا فقط إذا كان $\frac{Y}{K}$ ثابتاً أي أن

$$\frac{y}{k} \text{ ثابت، وأن } y, k \text{ سينموان بنفس المعدل.}$$

إن الحالة التي يكون فيها كل من رأس المال، المخرجات، الاهتلاك والسكان تتزايد بمعدل ثابت تسمى "مسار النمو المتوازن"، وبالتالي "مسار النمو المتوازن" في نموذج سولو مع التقدم أو الرقي التقني يكون فيه كل من رأس المال الفردي ومخرجات الفرد ينموان بنفس المعدل الخارجي للتغير التكنولوجي.

$$g_y = g_k = g$$

* - manna from heaven

أ. تمثيل النموذج:

لتحليل النموذج، نستخدم التمثيل البياني لإيجاد حالة التوازن كما في الحالة السابقة، مع الفرق أن k ليس ثابت في المدى الطويل. ولذلك نكتب المعادلة التفاضلية التالية على أساس المتغيرات الجديدة:

$$\tilde{k} \equiv \frac{K}{AL}$$

حيث تمثل \tilde{k} : معدل رأس المال-التكنولوجي

وبإعادة كتابة معادلة الإنتاج على أساس \tilde{k} تصبح: $\tilde{y} = \tilde{k}^\alpha$ حيث أن:

$$\tilde{y} = \frac{y}{AL} = \frac{y}{A}$$

حيث:

\tilde{y} : معدل المخرجات التكنولوجية.

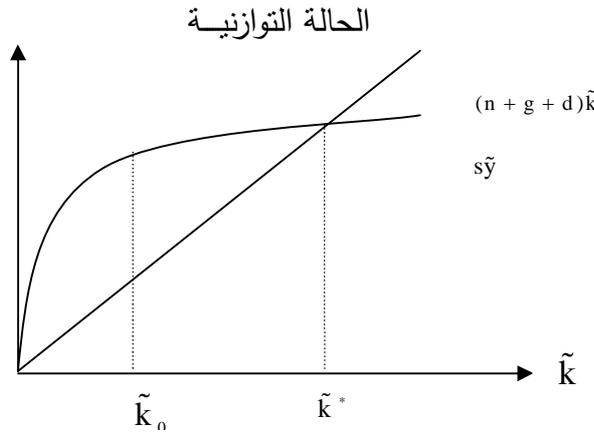
ولإعادة كتابة معادلة التراكم الرأسمالي على أساس \tilde{k} نضع:

$$\begin{aligned} \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} &= \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{A}}{A} - \frac{\dot{L}}{L} \\ \Rightarrow \dot{\tilde{k}} &= s\tilde{y} - (n + g + d)\tilde{k} \end{aligned}$$

في اقتصاد ما إذا كان معدل رأس المال-التكنولوجي \tilde{k}_0 أقل من حالة الاستقرار \tilde{k}^* فإن هذا المعدل سيرتفع تدريجياً مع الوقت، لأن حجم الاستثمارات الجارية يتجاوز المبلغ اللازم للحفاظ على معدل رأس المال-التكنولوجيا ثابتاً.

ويبقى هذا صحيح حتى $s\tilde{y} = (n + g + d)\tilde{k}$ ، أما عند النقطة \tilde{k}^* يكون الاقتصاد في حالة مستقرة وينمو على طول مسار النمو المتوازن.

الشكل البياني رقم (20):



Source : Alexandre Nshue M. Mokime, Op.cit, p 13.

ب. إيجاد حالة التوازن:

تعرف حالة توازن نسبة المخرجات التكنولوجية بدالة الإنتاج والشرط $\dot{k} = 0$ ، وبحل النموذج من أجل \tilde{k}^*

$$\tilde{k}^* = \left(\frac{s}{n + g + d} \right) \quad \text{نجد:}$$

$$\tilde{y}^* = \left(\frac{s}{n + g + d} \right)^{\alpha/(1-\alpha)} \quad \text{وبالتعويض في دالة الإنتاج نجد:}$$

ولمعرفة أثر هذا على الإنتاج الفرد الواحد نكتب:

$$y^*(t) = A(t) \left(\frac{s}{n + g + d} \right)^{\alpha/(1-\alpha)}$$

من المعادلة الأخيرة نلاحظ أن كلا من A, y يتأثران بالزمن، كما أن الناتج الفردي على طول مسار النمو المتوازن محدد بكل من: معدل التقدم التكنولوجي، معدل النمو السكاني ومعدل الاستثمار، وبالتالي فإن التغيير في معدل الاستثمار أو معدل النمو السكاني سيؤثر على مستوى الناتج الفردي على المدى الطويل وليس على معدل نمو الناتج على المدى الطويل.

على الرغم من أهمية الإضافة التي قدمها سولو لنظرية النمو الاقتصادية وسيادته إلى غاية ثمانينيات القرن الماضي، إلا أنه قد انتقد من عدة جوانب من بينها¹:

¹ - Boisserelle Eric, Les Nouvelles Approches De La Croissance Et Du Cycle, Dunod, 1999, p 89.

- افتراض أن كمية العمل مستقرة على المدى الطويل، وبالتالي فإن زيادة رأس المال ستزيد من الإنتاج، لكن وبسبب افتراض تناقص الغلة وكون أن الإنتاجية الحدية تؤول إلى الصفر فإن الاقتصاد سيصل في نهاية المطاف إلى حالة مستقرة، وبالتالي فإنه لا يمكن تحفيز النمو الاقتصادي سوى بزيادة كمية العمل (باعتباره عامل يتحدد خارج النموذج) والرقي التقني (باعتباره "مَنْ مِنَ السَّمَاء" يتحدد خارج النموذج أيضا).
 - كون أن الرقي التقني في نموذج كمتغير محدد خارجيا وثابت حيث أنه لم يحدد الكيفية التي يتحقق بها، فلو كان ثابتا لكان من السهل على الدول الأقل نموا أن تحرز التقدم المطلوب بتحصيل التكنولوجيا اللازمة دون أي عوائق وتلتحق بغيرها من الدول الغنية، وهو الشيء الغير ممكن.
 - مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها "سولو" في بناء نموذج.
 - أظهرت التجارب التاريخية أنه وبالرغم من كون الاستثمار في رأس المال للعامل الواحد في الدول النامية أقل من نظيره في الدول المتقدمة، فإن الاستثمارات في هته الدول لم تصل إلى مرحلة العوائد المتناقصة، لأنه من المتوقع أن تكون عوائد الاستثمار في الدول النامية أكبر من الدول المتقدمة وهو ما يجعل هته الدول النامية جذابة للرساميل وبالتالي سيؤدي إلى تقارب في مستويات الإنتاجية فيما بينها، وهو ما يتعارض وكون أن النموذج يفترض أن الاقتصاد مغلق، كما أنه لم يتحقق في الواقع وبالتالي فإن النظرية لم تنجح في إعطاء تفسير مقنع للاختلافات في ثروات البلدان.
 - لا يتضمن النموذج النيوكلاسيكي وجودا للسلع العامة لذلك فإن أي حجم للإنفاق العمومي لن يزاحم المدخرات الخاصة، وبالتالي فإن الدولة لا تلعب أي دور في الاقتصاد.
- انطلاقا من هذه النقائص ومن أجل تقديم إجابات حول أوجه قصور نموذج سولو للنمو الخارجي خصوصا ظهرت الحاجة إلى تجديد دراسة النمو الاقتصادي تمثلت في نشوء فرع جديد من نظريات النمو الاقتصادي سمي بنظريات النمو الداخلي والتي ظهرت لأول مرة من خلال أعمال بول رومر سنة 1986 وما تلاها من الأعمال الأخرى.

II. النظريات الحديثة لنمو اقتصادي:

تمثل نظريات النمو الداخلي مجموعة من النماذج التي ظهرت في منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات، وعلى عكس النظريات النيوكلاسيكية الذي تعتقد أن النمو هو نتيجة لعوامل تتحدد خارج النموذج، فإن هذه النظريات تفسر النمو على أنه نتيجة تراكم عدد من عوامل داخلية (رؤوس الأموال الخاصة، رأس المال البشري، رأس المال العام، رأس المال التكنولوجي) وما يرفع كفاءة قوة العمل من مهارات ومعارف، أو ما يزيد من مستوى التقدم التقني كالابتكارات والاختراعات بما يسمح بنشوء نمو جديد واستخدامه لخلق نمو مستقبلي، فالنمو الاقتصادي إذن ظاهرة مستدامة كون أنها تتجدد ذاتيا. وتتمثل الفرضيات الأساسية لهذه النماذج فيما يلي:

- الإنتاجية الحدية لرأس المال (البشري أو المادي) غير متناقصة (كما في نموذج سولو) حيث أنها ثابتة وبالتالي لا تعتمد على مخزون رأس المال المتراكم بالفعل؛
- يتولد النمو الاقتصادي من مجموعة من العوامل الداخلية المنشأ؛
- عموما هناك قطاعين اقتصاديين: القطاع الأول يعمل من أجل تحقيق رفاهية المجتمع (مكلف بالإنتاج) في الحاضر والقطاع الثاني يساهم في تحقيق رفاه المجتمع مستقبلا (مكلف بتحقيق نمو في الإنتاج). وقد يكون القطاع الثاني نظاميا (مراكز التطوير والتعليم) وقد يكون غير نظامي (التدريب، التمهين...).

وسنتناول فيما يلي أهم نظريات النمو الداخلي.

1. نموذج رومر:

عرض بول رومر* سنة 1986 أول نموذج لنظرية النمو الداخلي والتي قام بنشرها في مقال بعنوان "زيادة العائد والنمو طويل الأجل"، وقد اعتمد نموذج رومر على المعرفة التقنية بدلا من العمل حيث أنها تنمو بشكل آلي مع رأس المال، وتكمن فكرته في كون الأفكار التكنولوجية سلعا قابلة للاستثمار، ويمكن استعمالها في توليفة مع عوامل أخرى للحصول على منتج

* - Paul Michael Romer (1955-): اقتصادي أمريكي اشتهر بمساهمته في نظرية النمو الاقتصادي، ويعتبر من المرشحين المستقبليين لجائزة نوبل في الاقتصاد.

نهائي، فهي قابلة للتخزين والاهتلاك في العملية الإنتاجية، كما يمكن أن تتراكم وفقا لأشكال مختلفة، حيث أن K لا يمثل فقط سلعا استثمارية مختلفة ولكن يشمل أيضا المعرفة التقنية¹.
افتراض وجود اقتصاد تسوده المنافسة التامة بين المؤسسات المتماثلة، التي تنتج سلعا متجانسة، وبدالة إنتاج فردية تكون من الشكل:

$$y_i = f(k_i, K) = AK^{1-\beta} K^\beta$$

حيث:

y_i : الناتج الفردي؛

k_i رأس المال الفردي (في المؤسسة i)؛

K : يمثل مخزون رأس المال المعرفي المتاح.

ونلاحظ أن المؤسسة تعتمد رأس المال الخاص بها وأيضا على مخزون رأس المال الخاص بالاقتصاد فكما ارتفع رأس المال الكلي K يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الفردي بسبب انشاز المعرفة منعدمة التكاليف، حيث نجد هناك تبادل لتراكم رأس المال الكلي فنجد أن كل مؤسسة تستفيد من التعلم المحقق على مستوى المؤسسات الأخرى مثلما تستفيد من التعليم الحاصل داخلها بالضبط. ومنه عند التوازن، فان كل مؤسسة معرفة بـ:

$$\frac{y_i}{k} = N^\beta K^{\alpha+\beta-1}$$

حيث: N يمثل مجموع المؤسسات في الاقتصاد ويفترض بأن عددها ثابت، ومنه الإنتاجية الحدي لرأس المال تكون من الشكل²:

$$\frac{\partial y}{\partial k} = \alpha N^\beta K^{\alpha+\beta-1}$$

ونميز ثلاث حالات مختلفة:

- الحالة الأولى: $\alpha + \beta < 1$: ومنه إذا كان مخزون العائد الاجتماعي لمخزون رأس المال أقل من الواحد يعني أن النمو يتوقف عندما تصل الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى $\rho + \delta$.

¹ - Barry W. Ickes, **Endogenous Growth Models**, Department of Economics, Penn State University, 1996, p 11-15.

² - P.M. Romer, **Increasing returns and long-run growth**, Journal of Political Economy, 1986, p 1002.

- الحالة الثانية: $\alpha + \beta > 1$: وإذا كان مخزون العائد الاجتماعي لمخزون رأس المال أكبر من الواحد يعني أن النمو يتزايد باستمرار.

- الحالة الثالثة: $\alpha + \beta = 1$: أما إذا كان مخزون العائد الاجتماعي لمخزون رأس المال فالنمو الاقتصادي يكون داخلي ومستقر ومعرف بـ:

$$g = \frac{\alpha N^\beta - \rho - \delta}{\sigma}$$

وإذا كانت الوفورات مقاسة بالمعامل β يكون معدل النمو g :

$$g = \frac{\alpha N^\beta - \rho - \delta}{\sigma}$$

حيث:

ρ : يمثل معدل التفضيل للمستقبل؛

$1/\sigma$: تمثل نسبة مرونة الإحلال.

نلاحظ أن هذا النموذج بسيط ويعتمد على حقائق واقعية، فعندما يكون العائد الاجتماعي لرأس المال ثابت يعني أن معاملات الاقتصاد كمعدل التفضيل المستقبلي تؤثر على معدل النمو في الأجل الطويل، كما أنها تفسر التغير في معدلات النمو بين البلدان، حيث نجد أن البلدان التي تتميز بمعدل مرتفع للسكان (ρ منخفض) أو البلدان التي لديها معامل إحلال المنفعة الزمنية مرتفع (σ منخفضة)، تتمتع بمعدل نمو مرتفع. كما نجد أن هذا النموذج يعتمد كلياً على وجود الوفورات أي وجود تراكم رأس المال المعرفي بدون تكاليف، وهذا لا يتناسب والواقع ففي حالة وجود التكاليف يستوجب الخروج من سوق المنافسة التامة والدخول إلى سوق المنافسة الغير التامة.

2. نموذج لوكاس:

اقترح روبرت لوكاس* عام 1988 نموذج النمو الداخلي بالاعتماد على تراكم رأس المال البشري، وقد انطلق لوكاس من فرضية مفادها أن الشخص الاقتصادي يعيش لفترة زمنية لانهائية، حيث يقوم في كل فترة زمنية بعملية تحكيمية بين الوقت المخصص للإنتاج وبين الوقت الخاص لتطوير مستوى تعليمه الذي يسمح له برفع الإنتاجية المستقبلية لديهم.

* - Robert Emerson Lucas Junior (1937-): اقتصادي أمريكي ينتمي للمدرسة الاقتصادية النيوكلاسيكية، متحصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 1995.

فإذا كان h يمثل مخزون رأس المال البشري للمتعامل الاقتصادي و u يمثل الوقت الذي يكرسه الأفراد في عملية إنتاج السلع حيث $u \in [0,1]$ ، تكون دالة الانتاج الأساسية لنموذج لوكاس على الشكل¹:

$$y = k^\beta (uh)^{1-\beta}$$

وتعبر هذه الدالة على كيفية أثر رأس المال البشري على الناتج الجاري (حيث يمثل k مخزون رأس المال المادي والذي ينمو بنفس الآلية لنموذج سولو حيث:

$$\dot{k} = y - c$$

c : يمثل الاستهلاك الجاري.

أما المعادلة الثانية التي وضعها لوكاس فهي على الشكل:

وتحدد هذه المعادلة أثر الزمن المخصص للتعليم $(1-u)$ على تراكم رأس المال البشري.

وبما أن لوكاس افترض أن عائد تراكم رأس المال البشري بالنسبة للمخزون المتاح ثابت، تحصل على

$$g = \delta(1 - u^*)$$

حيث u^* تمثل التخصيص الأمثل للوقت بين الانتاج والتعليم، ونتحصل عليها بتعظيم دالة المنفعة الزمنية للفرد الممثل للاقتصاد:

$$\max \int_0^{+\infty} \frac{c^{1-\sigma}}{1-\sigma} e^{-\rho t} dt$$

مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط الأولية والتمثلة في:

$$y = k^\beta \cdot (uh)^{1-\beta}$$

$$\dot{h} = \delta(1 - u) \cdot h$$

$$\dot{k} = y - c$$

ρ : يمثل معدل التفضيل للزمن الحاضر؛

σ : يمثل مرونة الإحلال الزمنية.

ومنه معدل نمو الوقت المخصص للتعليم تمثل دالة بالنسبة للمتغيرين (ρ, σ) حيث¹:

¹ - Philippe Aghion, Peter Howitt, **Théorie de la croissance endogène**, Traduit par Fabrice Mazerolle, Dunod, Paris, 2000 , p355.

$$1 - u^* = f(\rho, \sigma)$$

ومنه نستنتج أن معدل النمو يتناسب طردياً مع الزمن المخصص لتراكم رأس المال البشري، كما يتناسب عكسياً مع معدل التفضيل للزمن الحاضر ρ ، وطردياً بالنسبة لمرونة الإحلال الزمني. وبذلك نجد أن معدل النمو يتعلق بمتغيرات "بسيكولوجية"، وهذا ما يفسر اختلاف النمو الاقتصادي بين الدول².

ويتميز نموذج لوكاس بكونه نموذج دقيق وبسيط، ولكنه انتقد من حيث عدم واقعيته، فمثلاً المعادلة الخاصة بالتراكم الرأسمال البشري تنمو بمعدل ثابت على مدى دورة الحياة، وهذا ما يتنافى مع الواقع والدراسات التجريبية.

3. نموذج بارو:

يبين نموذج روبرت بارو* (1990) انطلاقاً من فكرة كون الاستهلاك الحكومي ممول من الضرائب وأن الإنفاق على إنشاء البنى التحتية (النقل والاتصالات،...) يعمل على تحسين ظروف النمو، حيث يزيد من فعالية النشاط الإنتاجي للمؤسسات الخاصة ويكمل الاستثمار الخاص حيث أن هذه الزيادة في حجم الاستثمار الخاص ستسبب في زيادة الضرائب ونمو الإيرادات الحكومية التي تؤدي بعد ذلك إلى زيادة الإنفاق. وتتمثل فكرة بارو في كون أن النفقات العامة لها أثران متعاكسان:

- الأول: كون أن رأس المال العام يزيد من إنتاجية رأس المال الخاص، ويبطل أثر إلغاء إنتاجيته الحدية بزيادة الدخل؛
- الثاني: كون أن للضريبة أثر مخفض على هذه الإنتاجية كون أنها تنقص من دخل المؤسسات الناتج عن العملية الإنتاجية.

ويتبين لنا هذا النموذج النمو الداخلي المنشأ حيث أن الإنفاق العمومي يسمح بنمو القاعدة الضريبية والتي بدورها تؤدي إلى نمو النفقات العامة والتي ستسمح بدورها بالتراكم الرأسمالي، حيث نستطيع أن نلاحظ أن

¹ - Rebelo, Sergio, **Long-Run Policy Analysis and Long-Run Growth**, Journal of Political Economy, N° 99, Jun, 1991, p 500, 505.

²- Xavier Ragot, **Théorie De La Croissance Et Economie De Long Terme**, Cours De Macroéconomie Financière , Ecole Nationale De La Statistique Et De L'Administration Economique, Paris, 2005-2006, p50.

* - بارو روبرت جوزيف: (1944-) هو أستاذ في الاقتصاد الكلي في جامعة هارفرد الأمريكية هارفرد وزميل في جامعة ستانفورد، له عدة أعمال هامة حول "التكافؤ الريكاردوي" و"محددات النمو الاقتصادي".

النمو الاقتصادي المتولد عن الإنفاق العمومي، ناتج عن عوامل خارجية حيث أن نشاط عون اقتصادي واحد (الدولة) سيكون له آثار على أعوان اقتصاديين آخرين (المؤسسات الخاصة)¹.

أ. فرضيات النموذج²:

- نفترض أن دالة الإنتاج تتطوي على مخرجتان هما: رأس المال والإنفاق العمومي المنتج.

$$y(t) = Ak(t)^{1-\alpha} \cdot g(t)^\alpha$$

g: معدل الإنفاق العمومي الفردي المحدد بمعدل الضريبة τ

k: رأس المال الفردي

ρ : يمثل معدل التفضيل للزمن الحاضر

σ : يمثل مرونة الاحلال الزمنية

- تفرض الدولة ضرائب τ بمعدل ثابت، حيث أن العوائد العامة محددة بـ:

$$g(t) = \tau \cdot y(t)$$

- عدد السكان ممثل بحجم اليد العاملة L، ومعدل النمو السكاني معدوم حيث:

$$\frac{DL(t)}{L(t)} = n = 0$$

- الفرد الاقتصادي يبحث عن تعظيم دالة استهلاكه:

$$U = \int_0^{\infty} e^{-\rho t} \frac{c(t)^{1-\sigma} - 1}{1-\sigma} dt$$

c: الاستهلاك الفردي

إذا افترضنا أن جزء من العائدات تحتفظ به الدولة، وبالتالي فإن $(1 - \tau)$ هي الغلاف المالي المخصص الاستثمار والاستهلاك العام. والمعادلة الديناميكية للتراكم الرأس مالي معطاة بـ:

$$Dk(t) = (1 - \tau)y(t) - c(t)$$

ومنه إشكالية التوصل للقيمة المثلى:

$$\frac{Dc(t)}{c(t)} = \frac{1}{\sigma} [(1 - \tau) \cdot p \cdot m \cdot k - \rho]$$

¹ - Barro J. Robert, **Government Spending In A Simple Model Of Endogenous Growth**, Journal Of Political Economy , USA, 1990, p 103,110.

² - Francois Pigalle, **Comment Les Dépenses Publiques D'infrastructure Favorisent-Elles La Croissance?** Notes De Cours Licence A.E.S Semestre 5, Université De Limoges, 2011- 2012, France, p 1,4.

حيث أن:

pmk : الإنتاجية الحدية لرأس المال.

ب. طرح النموذج¹:

تتمثل الإشكالية التي يبحث فيها النموذج في تحديد الإنتاجية الحدية لرأس المال من أجل معرفة نسبة النمو الاقتصادي.

بما أن دالة الإنتاج هي:

$$y(t) = Ak(t)^{1-\alpha} \cdot g(t)^\alpha$$

فإن pmk تكون:

$$pmk = \frac{\partial y(t)}{\partial k(t)} = (1-\alpha)A \left(\frac{g(t)}{k(t)} \right)^\alpha$$

ونلاحظ أن:

$$\frac{g(t)}{k(t)} = \frac{g(t)}{y(t)} \cdot \frac{y(t)}{k(t)} = \frac{g(t)}{y(t)} \cdot \frac{Ak(t)^{1-\alpha} g(t)^\alpha}{k(t)}$$

وبالتبسيط نجد:

$$\frac{g(t)}{k(t)} = \frac{g(t)}{y(t)} A \left(\frac{g(t)}{k(t)} \right)^\alpha$$

ونعرف أن: $g(t) = \tau \cdot y(t)$ إذن: $\frac{g(t)}{y(t)} = \tau$ ومنه:

$$\frac{g(t)}{k(t)} = \tau A \left(\frac{g(t)}{k(t)} \right)^\alpha$$

$$\frac{g(t)}{k(t)} = \tau A^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وبالتالي:

وبتعويض هذه القيمة في عبارة pmk نجد:

$$pmk = (1-\alpha)A(\tau A)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

¹ - Francois Pigalle, Op.cit, p 6,7.

$$pmk = (1 - \alpha)A^{\frac{1}{1-\alpha}}\tau^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

وبالتبسيط نجد:

$$pmk = (1 - \tau)(1 - \alpha)Ak^{-\alpha}g^{\alpha}$$

أثر ايجابي للإنفاق العمومي → أثر سلبي للضرائب ←

$$\frac{Dc(t)}{c(t)} = \frac{1}{\sigma} \left[(1 - \tau)(1 - \alpha)A^{\frac{1}{1-\alpha}}\tau^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho \right]$$

وبالتالي فإن معدل نمو الاقتصادي يكون: pmk

لحل النموذج من وجهة نظر الدولة، بتعظيم معدل النمو الاقتصادي، فإنه يجب تحقيق الشرط الناتج الحدي للإنفاق العمومي mpg مساويا للواحد الصحيح:

$$mpg = \frac{\partial y}{\partial g} = 1$$

حيث يجب على الحكومة توفير استثمارات وخدمات عامة حتى يساوي الناتج الحدي للإنفاق العمومي الواحد إذن، يجب أن يساوي حجم الإنفاق g .

$$mpg = \alpha Ak^{1-\alpha}g^{\alpha-1} = g$$

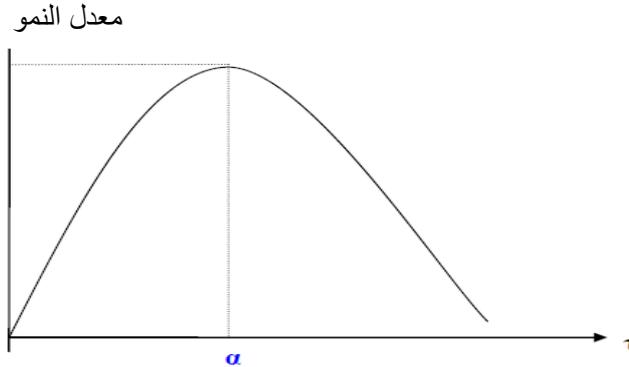
وبحل المعادلة على أساس g نجد أن $\frac{1}{\alpha} = \frac{y}{g} = \frac{1}{\tau}$ ، وبالتالي نجد أن:

$$mpg = 1 \text{ لما } \alpha = \tau$$

إذن α هو نسبة الضريبة المثلى التي يجب على الدولة أن تفرضها، ويمكن تمثيل هذا بيانيا كما يلي:

الشكل البياني رقم (21):

الضريبة المثلى عند بارو



Source: Francois Pigalle, Comment Les Dépenses Publiques D'infrastructure Favorisent-Elles La Croissance? , Notes De Cours Licence A.E.S Semestre 5, Université De Limoges, 2011- 2012, France, p4.

وبالتالي فإن هناك نسبة للضريبة المثلى، ومنه حجما أمثلا للإنفاق العمومي من شأنه أن يزيد في النمو الاقتصادي.

انطلاقاً من هذا العنصر، نستخلص أن نظريات النمو الحديثة قد قدمت إسهامات هامة ومميزة للفكر الاقتصادي، لكنها انتقدت من حيث كونها اعتمدت على عدد من الافتراضات التي استخدمها النموذج الكلاسيكي والتي غالباً ما تكون غير ملائمة لاقتصاديات الدول النامية، على سبيل المثال أن نظرية النمو الحديثة تفترض أن هناك قطاع إنتاج وحيد وأن كل القطاعات متشابهة وهو ما لا يسمح بإعادة تخصيص العمل ورأس المال بين القطاعات التي يحصل فيها تحول خلال عملية التغيير الهيكلي من أجل توليد النمو. ومن ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادي في الدول النامية غالباً ما يكون معاقاً بسبب عملية الكفاءة الناتجة عن ضعف وفقر الهياكل الارتكازية ومن الهياكل المؤسسية غير الكافية ونواقص أسواق رأس المال وأسواق السلع. وبسبب أن نظرية النمو الداخلي تغفل هذه العناصر المؤثرة فإن قابليتها على التطبيق في دراسة النمو الاقتصادي محدودة خصوصاً في حالة المقارنة بين الدول. فعلى سبيل المثال تفشل نظريات النمو الحديثة في توضيح المعدلات المنخفضة للقدر على استغلال عنصر من عناصر الإنتاج في الدول منخفضة الدخل في حالة ندرة رأس المال.

ونتيجة للثغرات التي ظهرت في هذه النظريات خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات ظهر جيل جديد من نظريات النمو الحديثة التي تركز على عدد من العوامل المتنوعة المؤثرة في مستويات النمو الاقتصادي كالعامل الديني، الجغرافي، المؤسساتي والعامل السياسي. وبالرغم من أن هذه النظريات لم تتبلور في صورتها النهائية بعد إلا أنها تتسم بالانتقائية كونها تختلف وتتفق بدرجات متفاوتة مع النظريات السابقة للنمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

في غياب نظرية نهائية حول النمو الاقتصادي فإن النظرة لهذا المفهوم الاقتصادي صقلت بالواقع وغيرت بالتجارب: بداية من الأعمال الأولى للاقتصاديين الكلاسيك والذين ربطوا مستوى الإنتاج بكل من رأس المال والعمل، وبينوا أن زيادة رأس المال والعمل تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج ومن ثم إلى النمو، وبعدها وبتأثر الاقتصاديين النيوكلاسيكيين بالثورة الصناعية وبما حملته من اختراعات تقنية التي أدت إلى رفع مستويات الإنتاج، انتبهوا إلى أهمية عامل التقدم التقني كأحد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، حيث توصل سولو (1957) إلى نموذج للنمو في الأجل الطويل من خلال صياغة مجموعة من المعادلات التي ربطت بين الإنتاج والعمل وتراكم رأس المال والتقدم التقني، ثم نظريات النمو الداخلي التي طورت مجموعة من النماذج التي ظهرت في منتصف الثمانينيات والتي تعكس أسباب النمو، مما يتيح زيادة مستدامة في الإنتاج ومستوى المعيشة الوطني.

وعلى عكس النظريات النيوكلاسيكية الذي تعتقد أن النمو هو نتيجة لعوامل تتحدد خارج النموذج بما في ذلك التقدم التقني، فإن هذه النظريات تفسر النمو على أنه نتيجة تراكم عوامل داخلية والتي من بينها ما قدمه الاقتصادي بارو في (1990-1991) حيث وضع نموذجا للنمو الاقتصادي حيث يلعب الإنفاق العمومي دورا قياديا لتحقيق النمو الاقتصادي.

وقد كانت مختلف هذه النماذج محورا للعديد من الأعمال النظرية والتجريبية لدراسة العلاقة النمو الاقتصادي وعدد مختلف من الظواهر الاقتصادية المؤثرة عليه والتي من أهمها الإنفاق العمومي.

الفصل الثالث:

بحث العلاقة بين الإنفاق العمومي
والنمو الاقتصادي

تمهيد:

إن الهدف الأهم لمختلف الحكومات باختلاف مناهجها الاقتصادية هو تحسين رفاه شعوبها ومنحهم القدرة: ليس فقط بتوفير ضروريات الحياة ولكن أيضا بتمكينهم من أن يصبحوا فعالون اقتصاديا. ولتحقيق هذا تعمل الدول على زيادة إنتاجها المحلي الإجمالي وتحقيق توازن موازين مدفوعاتها واستقرار الأسعار وزيادة حجم أنشطتها التجارية. وأبعد منها فإن مختلف الحكومات تعمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتي لا تقتصر فقط على تحقيق النمو الاقتصادي وإنما إحداث تغييرات تحويلية تعمل على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي. ورغم هذه الجهود، لم تكن جميع الدول قادرة على تحقيق هذه الأهداف وهو ما تسبب في تصنيف الدول إلى فئات مختلفة (متقدمة، نامية...).

لكن وبغض النظر عن مستوى تقدم كل دولة، فهي تعمل على تحقيق الاستقرار والاستمرارية عن طريق العمل على تحقيق هدف النمو الاقتصادي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف قدم العديد من الاقتصاديين مساهماتهم حول حجم الدور المناسب الذي يتوجب على الدولة أن تمارسه من خلال سياسة الإنفاق العمومي. وتبعاً لهذا فقد ولدت العلاقة بين حجم الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي سلسلة واسعة من المناقشات والأبحاث الأكاديمية، حتى أصبح من أهم التساؤلات الجوهرية التي بحث فيها منظرو النمو الاقتصادي منذ عقود. لكن على الرغم من الأهمية البالغة لهاذ التساؤل وللمساهمات المقدمة، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يحسموا النقاش حوله، حيث أن هناك مجموعة متنوعة من النظريات الاقتصادية التي قدمت تفسيرات مختلفة ومجموعة أخرى من الدراسات التجريبية التي قدمت هي الأخرى أدلة متضاربة حول طبيعة الأثر الذي تحدثه زيادة حجم النفقات العامة على النمو الاقتصادي.

وتبعاً لهذا، نتناول في هذا الفصل مختلف الأدبيات النظرية والأدلة التجريبية المتعلقة بالتأثير الذي تحدثه النفقات العامة على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استعراض ما جاء به المنظرون الاقتصاديون تبعاً لمختلف المدارس الاقتصادية أولاً، ومن ثم أهم الدراسات التجريبية التي اختبرت طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين الاقتصاديين.

المبحث الأول:

الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي: الخلفية النظرية والأدبيات المتعددة

تلعب مختلف السياسات الحكومية دورا هاما في تحديد الأداء الاقتصادي للبلد، حيث أن الدولة من خلال مختلف سياساتها التنظيمية، تقوم بالتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا الإطار فقد اهتم المنظرون الاقتصاديون بتأثير النفقات العامة على النمو. غير أنه من المثير للاهتمام أن النظرية الاقتصادية لم تضع استنتاجات نهائية حول تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي حيث أن العلاقة بين هذين المتغيرين كانت ولا تزال محل نقاش بين الاقتصاديين كما أن قرارات السياسيين مازالت متضاربة حول كون توسيع حجم الحكومة يساعد أو يثبط النمو الاقتصادي. وقد أنشأ هذا الجدل موقفين اثنين: الأول يؤمن بأنه كلما زاد حجم الإنفاق العمومي كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، في حين أن الموقف الثاني يجزم بأن زيادة حجم النفقات العامة ليس له أي تأثير على النمو الاقتصادي أو أنه سيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

I. العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي من وجهة مدارس اقتصادية محددة:

من البديهي أن يُفترض أن على الحكومة أن تضطلع بوظيفتين أساسيتين هما الحماية والأمن وأن تقوم بتوفير مجموعة من الخدمات العامة. فوظيفة الحماية تستلزم إرساء القانون وحماية حقوق الملكية وحماية الأرواح والممتلكات إضافة إلى حماية الحدود الوطنية من الاعتداءات الخارجية، أما السلع العامة التي تقدمها الدولة فتتمثل في التعليم والصحة والطاقة... ويغض النظر عن مستوى تقدم كل دولة، فهي تعمل على تحقيق استقرار واستمرارية النظام الاقتصادي، حيث أنه وفي غياب تنظيم اقتصادي فإن سلطة الحكومة وتدخلها يصبحان أمرا لا مناص منه للنظام الاقتصادي حتى يؤدي وظيفته¹. غير أن إسهام الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال سياسة الإنفاق العمومي وتبعات ذلك على النمو الاقتصادي قد أصبح موضوعا هاما للنقاش النظري، إذ يعتقد بعض الاقتصاديين أن الإنفاق العمومي قادر على توليد مجموعة واسعة من التأثيرات قصيرة أو طويلة الأجل على النمو الاقتصادي الايجابية أو السلبية، كما يعتقد البعض الآخر أنه ليس هناك أي ارتباط بين هذين المتغيران الاقتصاديان. وتبعاً لهذا

¹ - عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 22، 23.

عرضت مختلف النظريات الاقتصادية تفسيرات متنوعة عن دور الإنفاق العمومي بالنسبة للنمو الاقتصادي.

1. المدرسة الكلاسيكية¹:

بعد أن سادت أفكار المدرسة التجارية لمدة ثلاثمائة سنة إلى أن غدت غير صالحة لمواجهة المشكلات التي يمر بها النظام الاقتصادي، كون أن انسياب التجارة الدولية وازدهار حركة التبادل قد دفع الناس إلى التطلع إلى نظام الحرية الاقتصادية والتحقق من أن مصالحهم تقتضي قدرا أدنى من القيود الحكومية، قد مهد الظروف لظهور فكر جديد تمثل في المدرسة الكلاسيكية. وقد اتفق الرواد الرئيسيين لهذه المدرسة على غرار آدم سميث وروبرت مالتوس ودافيد ريكاردو على مبدأ الحرية الاقتصادية، ويعد إسحاق آدم سميث صاحب نظام "دعه يعمل" على وجه الخصوص نقطة انطلاق علم الاقتصاد الحديث، حيث انه قد نجح في إحياء المدرسة الليبرالية التي تقوم على تعظيم دور الفرد. وانشغل الكلاسيكيون بالبحث في أدوات السياسة العامة التي لا يكون من آثارها تدمير السوق والنظام الاقتصادي الحر من خلال تقييد النشاطات الخاصة ودافع عن حرية الأفراد والقطاع الخاص والمنافع الاجتماعية المتأتية من السماح للأفراد بتعظيم منافعهم الخاصة. وقد كان المنظرون الكلاسيكيون قليلو الاهتمام بنظرية الإنفاق العمومي، وتتمثل أهم أسباب ذلك²:

- الموقف الذي اتخذه الاقتصاديون الكلاسيك تجاه دور النفقات العامة، حيث اعتبر جون باتيست ساي أن القاعدة الذهبية للنفقات العامة هو تقليصها إلى أدنى حد ممكن، بما يحفظ النظام الاجتماعي ويؤمن الحدود الإقليمية، وأن أي نفقة إضافية زائدة على هذا الحد ستكون مضيعة، عبء وظلم في حق دافعي الضرائب.
- اعتقادهم بأن النفقات العامة متعددة ومتباينة في طبيعتها بحيث أنه لا يمكن معالجتها بطريقة علمية.

¹ - عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 25.

² - Ahmed Zakan, *Dépenses Publiques Productives, Croissance à long terme et Politique Economique : Essais D'analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie*, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, Faculté des Sciences Economiques et Sciences de Gestion, 2002-2003, p35.

- قاموا بمعالجة الإنفاق العمومي كظاهرة خارجية يتحدد من خلالها طبيعة النشاط الاقتصادي للدولة فقط، كما أن النفقات العامة تتحدد من قبل قرارات سياسية والتي هي خارج اختصاص الاقتصاديين.

ونتيجة لهذه القناعات، ساد مبدأ الحرية الاقتصادية النافي للتدخل الحكومي والذي اعتقد بسلبية تأثير أي زيادة في النفقات العمومية على النمو الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر والثالث الأول من القرن العشرين دون أي تحديات واضحة إلى غاية أزمة الكساد العظيم (1929-1932) التي مست الاقتصاد العالمي، والتي عجزت النظرية الكلاسيكية عن إيجاد حلول لها.

2. المدرسة الكينزية:

في الفترة التي صاحبت هذه الأزمة الاقتصادية العالمية وبعدها، أصبح الأكاديميون والسياسيون على وعي بالطرق المتعددة التي قد يفشل فيها السوق، حيث أن جعل السوق مسئولاً لوحده عن تخصيص الموارد قد خلق مشاكل عدة، حيث أنه باعتبار أن كل فرد سيسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة فإن التوزيع العادل لهته الموارد لن يتحقق وسنعتبر أن السوق قد فشل¹. وقد أثبتت أزمة الكساد العظيم هذا العجز، حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل حاد ووصلت إلى 25% في بعض الدول، وانخفضت مستويات الناتج الوطني إلى النصف وفي بعض الأحيان إلى الثلث، ولم يستطع السوق أن يصحح هذه الاختلالات آلياً عن طريق تدخل "اليد الخفية" كما جاءت به النظرية الكلاسيكية.

ومن هذا المنطلق، فقد برزت المدرسة الكينزية والتي اعتمدت أفكار الاقتصادي الإنجليزي جون ماينار كينز، حيث رفض هذا الاقتصادي مبدأ "اليد الخفية" وأثبت أن عمليات التحول في المجتمع الرأسمالي لا تتم تلقائياً، كما أنها لا يمكن أن تصحح نفسها بنفسها وأن هناك اتجاه حتمي وطبيعي للاقتصاد نحو وضع التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل، ومن هنا تأتي أهمية التدخل الحكومي لتصحيح عدم التوازن من خلال مختلف السياسات الاقتصادية².

¹- Rati Ram, **Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data**, The American Economic Review, Vol. 76, N° 1, USA, Mar, 1986, p 191.

²- عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 26.

ومن أجل التأثير إيجاباً على النمو الاقتصادي بواسطة النفقات العامة تركز النظرية الكينزية على الطلب الفعال الذي يعمل من ناحية على الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي عن طريق سياسية إعادة توزيع الدخل، ومن ناحية أخرى على الزيادة في معدلات الاستثمار من خلال التخفيض في أسعار الفائدة والزيادة في حجم الاستثمارات العمومية. ويعتمد حجم هذا التأثير على أثر المضاعف حيث أن أي زيادة في مستويات الاستثمار سيترتب عنها زيادة في الدخل (الأجور والأرباح)، وهكذا فإن الاستثمارات الجديدة ستسبب موجات متتالية والتي سترفع حجم النشاط الاقتصادي بكثافة تعتمد على حصص الدخل المخصص للاستهلاك¹. وفي حالة فشل الاستثمارات الخاصة في إحداث هذا الأثر فإنه يمكن إنعاش الاقتصاد من بناء على استثمارات عامة إضافية، حيث أن التحليل الكينزي يعتقد أن النفقات الجارية للإدارات والاستثمار والدفاع ستحدث أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي من غير أن يتساعل هذا التحليل عن مصدر تمويل هذه النفقات. وقد كانت الأسس النظرية الكينزية والتطورات التي أحدثتها فيما بعد الاقتصاديون ما بعد الكينزيون حجر الأساس للسياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها عقب الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي².

3. المدرسة النيوكلاسيكية:

الفكر الكلاسيكي هو فكر تبريري يدافع عن مصالح القوى الاجتماعية المسيطرة، ويبرر علاقات الاستغلال في النظام الرأسمالي، حيث تم تبني نظرية المنفعة الحدية والندرة النسبية كبديل عن نظرية القيمة في الفكر الكلاسيكي القديم، مما أدى إلى عزل الجانب الاجتماعي للاقتصاد السياسي بشكل كامل وتجاهل العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين مختلف الأطراف خلال العملية الإنتاجية والتركيز على مشكلة السوق والأثمان والنقود والائتمان. وكان هذا الفكر نقطة تحول في النظام الرأسمالي من مرحلة المنافسة إلى الاحتكار: إذ احتلت المؤسسات الكبرى المكانة الأولى في النظام الاقتصادي وأخذت تمتص وتزح المؤسسات الصغيرة من السوق، مصفية بذلك الإطار المفترض لشيوع حالة المنافسة التامة³.

¹ - Basudev Sharma, **Government Expenditure and Economic Growth in Nepal A Minute Analysis**, Basic Research Journal of Business Management and Accounts Vol 4, October 2012, p 38.

² - عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق ص 28.

³ - محمد جلال مراد، البطالة والسياسة الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2010، دمشق، ص 16، متوفرة على

الموقع: www.mafhoum.com/syr/articles_08/mrad.pdf، تاريخ الزيارة: 2014/06/05.

وبناء على ما سبق ذكره، نجد أن السياسة المالية لدى المدرسة النيوكلاسيكية عموماً ليس لها تأثير واضح على نمو الناتج الوطني، كما أن الزيادة في النفقات العامة ليس لها تأثير على الزيادة المطردة في النمو الاقتصادي بصفة خاصة. وبالنسبة للنماذج النيوكلاسيكية كما رأينا في الفصل السابق، بالرغم من أنها تقبل أن للنفقات العامة قد يكون لها دور في الانتقال نحو الحالة المستقرة، إلا أن هذه الأخيرة تعتمد في نهاية المطاف على التقدم التكنولوجي (والذي تم اعتباره كمتغير خارجي) ونتيجة لذلك لم يتم فحص تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل في مثل هذه النماذج.

4. مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

يتمثل التوجه الرئيسي لمدرسة اقتصاديات جانب العرض في اعتقادها أن مفتاح النمو الاقتصادي يكمن في تأمين الرساميل وضمان حرية التنظيم الاقتصادي والتخلي عن إدارة الطلب الكلي مع إجماع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية إلا في حالة فشل السوق ويكون ذلك على مستوى الإنتاج وسياسات توزيع الدخل، وثانياً أن تتدخل الدولة من خلال أدوات السياسة المالية لتحفيز النمو الاقتصادي¹. وعليه فإن هذه المدرسة تعترض على اقتصاديات جانب الطلب التي جاءت بها النظرية الكينزية من حيث زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حيث يعتقد روادها بأن عناصر الاختلال بين العرض والطلب يحدث بسبب تدخلات الدولة في النشاط وتقييدها لحرية الأفراد والمشاريع²، كما تشترك في بعض النقاط مع النظرية النقدية في الاعتقاد بخلو للنظام الرأسمالي من الآليات الداخلية التي تدفع به إلى فائض الإنتاج إيماناً من روادها بصحة قانون الأسواق الكلاسيكي (قانون ساي للأسواق) حيث يمثل قانون ساي بالنسبة لهذه المدرسة أهمية بالغة باعتباره يركز على جانب العرض وما يتضمنه من زيادة عناصر الإنتاج والإنتاجية. إن هذا التأكيد على المبادئ الكلاسيكية في تحجيم دور الدولة والاهتمام بجانب العرض وإعادة إحياء قانون الأسواق أعطى هذه المدرسة صفة الكلاسيكية الجديدة³.

¹ - Peter Ireland, **Supply-side economics and endogenous growth**, Journal of Monetary Economics N 33, North-Holland, 1994, p 560.

² - محمد جلال مراد، مرجع سابق، ص 18.

³ - سلمان عبد الله سلمان، سعد ساهي عباس، الأزمة المالية (المفهوم، الأسباب، الآثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة أزمة 2007 - 2008 نموذجاً، مجلة السياسات الدولية، العدد 22، جامعة المستنصرية، العراق، ص 131.

ووفقا لهذا فإن النفقات العامة الغير مبررة تؤدي إلى زيادة في العبء الضريبي وتجمد الرساميل (بسبب العجز في الميزانية والاقتراض للسداد) والتي لن تجد الفرصة للدخول في الدائرة الاقتصادية. وبالتالي نستطيع القول أن إستراتيجية جانب العرض تركز على:

- خفض الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات، مما يؤدي إلى زيادة الأجر والاستثمارات وبالتالي زيادة العرض الكلي: حيث أن أنصار هذه المدرسة يعتقدون أن الضرائب تؤدي إلى تراجع الصناعة والاستثمار وعليه فقد تنامت الدعوة لديهم إلى إعادة إحياء التصنيع من خلال تخفيض الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة الأجر والاستثمارات ومنه زيادة العرض الكلي. فالضرائب المرتفعة تعتبر كمصدر للتضخم بوصفها تكاليف يترتب عنها تناقص الأرباح وانخفاض الإنتاج مع استمرار الارتفاع في الأسعار¹؛
- تحفيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي من خلال زيادة حجم الاستهلاك والمعروض من المدخرات بسبب تخفيض الضرائب والإنفاق العمومي مما يدعو الاقتصاد إلى النمو والتوسع، وبالرغم من أن تخفيض الضرائب سيؤدي في البداية إلى تقليل الإيرادات الحكومية إلا أن هذه الإيرادات ستعود إلى الارتفاع مع زيادة الدخل الخاضعة للضرائب بعد أن يرتفع النمو الاقتصادي الذي سيتحقق من خلال زيادة ما يتوفر لدى الأفراد من أموال ستوجه إلى الاستثمار والاستهلاك؛
- ترشيد الإنفاق العمومي بوجه عام وخفض الإنفاق العمومي على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء بوجه خاص؛
- إرساء الظروف التنافسية التي تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد، وبالتالي إنهاء هدر المال العام من خلال تخفيض النفقات ذات الطابع الاقتصادي.
- وبالتالي نستطيع القول أن أنصار اقتصاديات جانب العرض يدينون التدخل المفرط للدولة في الاقتصاد ويعتقدون بأن الزيادة في الإنفاق العمومي له أي تأثير سلبي على مستوى النمو الاقتصادي².

¹ - **Supply-Side Economics**, The Laffer Center at the Pacific Research Institute, available: <http://www.laffercenter.com/about-the-laffer-center/> seeing on:23/4/ 2014.

² - سلمان عبد الله سلمان، سعد ساهي عباس، مرجع سابق، ص 132.

5. المدرسة النقدية:

النظرية النقدية هي نظرية اقتصادية مستوحاة من مبادئ المدرسة الكلاسيكية حيث طور زعيم ومنظر التيار النقدي ميلتون فريدمان مبادئها كرد فعل على السياسات الكينزية والتي عجزت عن حل الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلدان الصناعية خلال السبعينيات، حيث اعتبر رواد هذه المدرسة أنه من الضروري العودة إلى إعادة تحديد دور الدولة وفقا لما تنص عليه المدرسة الكلاسيكية وأن يتم الركون إلى القوى التلقائية للسوق لتحقيق معدل نمو متوازن في الاقتصاد بعيدا عن الاتجاهات التضخمية¹. كما أنهم يعتقدون أن الرأسمالية كنظام لا تتطوي على عيوب أساسية وإنما تعاني من معوقات ناجمة عن التدخل في سير تلقائية القوانين الاقتصادية، وبالتالي تظهر ضرورة حصر دور الدولة في أضيق الحدود². وتعتبر النظرية النقدية أن الإنفاق العمومي والذي يميز العملية التحفيزية الكينزية لا يمكن أن يزيد من الطلب الكلي وبالتالي الدخل الوطني، حيث أن الزيادة في الإنفاق سيترتب عنها مزاحمة للقطاع الخاص نتيجة تمويله من الضرائب. وبالتالي فإن أي تدخل حكومي في الاقتصاد عن طريق الإنفاق العمومي هو تدخل غير فعال بالنسبة للنمو الاقتصادي³.

6. مدرسة التوقعات الرشيدة:

ظهرت أول إشارة لنظرية التوقعات العقلانية سنة 1961 في بحث بعنوان التوقعات العقلانية ونظرية حركات السعر، ومع بداية السبعينيات أخذت هذه النظرية بالظهور بوضوح في الأدبيات الاقتصادية بعد أن تبناها مجموعة من الاقتصاديين المهتمين بالدراسات الاقتصادية الكلية من أمثال لوكاس، ولاراس وسيرجنت. وتتمحور الفكرة الأساسية لهذه المدرسة حول أن أي سياسة اقتصادية تم توقعها بعقلانية من قبل الأعوان الاقتصاديين لن تكون فعالة. وتستند هذه النظرية إلى الفكرة التي تفيد بأن أساس السلوك الاقتصادي يستمد من التوقعات، وأن الأعوان الاقتصاديين يقومون ببناء توقعاتهم على عدة مصادر من المعلومات تخولهم لتصور المستقبل، وعلى اعتبار أن هؤلاء الأعوان يتميزون بالرشادة الاقتصادية فإنهم سيقومون ببناء هذه التوقعات على أساس اتجاه حركة الأسعار واتجاهات السياسات الاقتصادية. وعلى

¹ - محمد جلال مراد، مرجع سابق، ص 19.

² - سلمان عبد الله سلمان، سعد ساهي عباس، مرجع سابق، ص 132.

³ - Kako KossiviNubukpo , **Dépenses Publiques Et Croissance Des Economies De L'uemoa**, Reseau De Chercheurs Analyse Economique Et Développement, France ,Décembre 2003, p3.

هذا الأساس يمكن لهؤلاء الأعوان أن يتوقعوا ويتصوروا الأهداف المراد تحقيقها من مختلف السياسات الاقتصادية. غير أن هذه التوقعات قد تحول دون النتائج المطلوبة لهذه السياسات، وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية لا تؤثر لوحدها على الاقتصاد بل تستوجب درجة من عقلانية الأعوان الاقتصاديين¹. ومنه نستطيع القول أن مسألة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بزيادتها لحجم للنققات العمومية ومقدار فعالية هذه الزيادة، لا تتعلق بمقدار قصور السياسات الاقتصادية في حد ذاتها وإنما بسبب أسباب جوهرية تتعلق بالمبادئ التي استندت إليها هذه السياسات وبالتالي ظهور الحاجة إلى تطوير المفاهيم الاقتصادية السائدة.

7. المدرسة المؤسسية:

تعتبر المدرسة المؤسسية أحد أقطاب الفكر الاقتصادي المعاصر الناقدة لواقع الرأسمالية السائدة حالياً، حيث انتقدت الاتجاهات الرئيسية الشائعة في علم الاقتصاد البرجوازي مثل الكينزية والنيوكلاسيكية والكينزية الحديثة. وتضم هذه المدرسة عددا من الاقتصاديين الذين نادوا بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تصحيحات في النظام الرأسمالي ومن أهم هؤلاء الاقتصاديين هو الاقتصادي الأمريكي جون كينيث كالبريث الذي انطلق من المبادئ الكينزية والتي تتعلق بمسألة دور الدولة في الحياة الاقتصادية ولكنه في نفس الوقت اعتقد أن هذه النظرية لم تعد ملائمة لتفسير وعلاج الأزمات الرأسمالية المعاصرة، فمع أنه يلتقي مع كينز في أن السوق لا يمكن التعويل عليه في تحقيق التوازن الاقتصادي ويؤكد ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا أنه يعتقد أن هذا التدخل لا يكفي لوحده لتنظيم الحياة الاقتصادية. وتتمثل أهم المبادئ والافتراضات التي تستند إليها هذه المدرسة في²:

- تتمثل الرأسمالية الحديثة في رأسمالية المؤسسات العملاقة التي تتحكم بها طبقة من التكنوقراطيين، ولهذا فإن جهاز السعر قد فقد مرونته وأصبحت آليات السوق غير قادرة على السيطرة على هذه المؤسسات.

¹ - John F. Muth, **Rational Expectations and the Theory of Price Movements**, *Econometrica*, Vol. 29, N° 3, July 1961, p 318

² - سلمان عبد الله سلمان، سعد ساهي عباس، مرجع سابق، ص 132، 133.

- سيادة المؤسسات الرأسمالية والتي تتصف بعدم الاستقرار، ولهذا فقد أولوا أهمية لدراسة وتحليل سلوك هذه المؤسسات التي يتكون منها هيكل النظام الرأسمالي والتركيز على سلوكياتها وتنظيماتها وعلاقتها ببعضها.

- مع نمو رأسمالية المؤسسات الكبرى زادت قوة نقابات العمال وأصبحت ذات نفوذ كبير في التأثير على مستويات الأجور، ومن هنا يمكن القول أن القوى المتصارعة في المجتمع الصناعي ونقابات العمال في مستوى قوة واحد، والعلاقة القائمة بين هاتين القوتين هي المتسببة في اختلال التوازن وهنا يأتي دور الدولة كوسيط اقتصادي لحل الاختلافات والتنسيق بين مختلف الأطراف التي أصبحت بحكم تطور النظام الرأسمالي الحديث أكثر تدخلا في الحياة الاقتصادية.

- المنافسة واقتصاديات السوق قد فقدت فاعليتها كمنظم شامل وفاعل للاقتصاد الوطني مع سيادة الاحتكارات، وهي السمة البارزة لرأسمالية اليوم، وأن مشكلة الرأسمالية تعود إلى الفجوة القائمة بين مستويات التطور العالية في الإنتاج والتكنولوجيا وبين النظام المؤسساتي الرأسمالي.

- يترتب عن التقدم التكنولوجي المستمر إلغاء العديد من المهن والوظائف، وبالتالي لا بد من إعادة هيكلة العمل وأن توسع الدولة الإنفاق في مجال الخدمات الإنسانية كإعانة المسنين والخدمات الصحية والخدمات المنزلية وغير ذلك.

وبالتالي فإن التدخل الحكومي في الاقتصاد عن طريق الإنفاق العمومي للتأثير على النمو الاقتصادي يستوجب توفر مجموعة من الشروط الاقتصادية، السياسية والبيئية وحتى المؤسساتية¹: وبالتالي يستوجب توفر تحقيق التعاون المستمر والشامل بين الأجزاء المختلفة لهته العناصر لتحفي النمو الاقتصادي.

ويمكن تلخيص آراء المدارس السابقة حول فعالية التدخل الحكومي وأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي كما يلي:

¹ - بحسب عدد من الدراسات التطبيقية البلدان ذات الدخل المنخفض والتي عادة ما تتميز بتركيبية مؤسساتية هشة أو فاسدة ستتسبب في أن النفقات العمومية لن تكون في محلها أو أنها ستكون مدمرة للنمو الاقتصادي، للمزيد أنظر:

Wu, S, J. Tang and E. Lin, **The impact of government expenditure on economic growth**, Journal of Policy Modeling, Vol. 32, 2010, p 804-817.

الجدول رقم (4):

الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

المدرسة الاقتصادية	دور الدولة في الحياة الاقتصادية	أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي
المدرسة الكلاسيكية	التأكيد على مبدأ الحرية الاقتصادية وضرورة ابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي.	إن الزيادة في الإنفاق العمومي له تأثير مثبت للنمو الاقتصادي.
المدرسة النيوكلاسيكية	قد يحدث وأن تساعد السياسة المالية للحكومة على تحسين حالة الفشل التي قد تنشأ من عدم الكفاءة في السوق.	السياسة المالية ليس لها أي تأثير على نمو الناتج الوطني عموماً والزيادة في النفقات العامة ليس لها أي تأثير على النمو الاقتصادي خصوصاً.
المدرسة الكينزية	ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتحفيز الطلب الكلي.	زيادة الإنفاق العمومي لتحفيز الطلب الكلي سيحقق نمواً اقتصادياً.
المدرسة النقدية	ضرورة إجماع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي.	إن الزيادة في الإنفاق العمومي يعتبر كتدخل غير فعال بالنسبة للنمو الاقتصادي.
مدرسة التوقعات الرشيدة	مسألة فعالية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مرتبطة بمدى صحة توقعات الأعوان الاقتصاديين.	أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي يتعلق بدرجة عقلانية الأعوان الاقتصاديين.
المدرسة المؤسسية	من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في الكيان الاقتصادي.	تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي لن يحقق الأثر المرجو، إلا إذا ما تم في ظل نظام مؤسسي فعال يقوم على التعاون المستمر والشامل بين الأجزاء المختلفة المكونة للكيان الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على عدة مصادر سابقة.

II. زيادة حجم الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي:

اختلفت مساهمات الاقتصاديين حول الأثر الذي يحدثه حجم الإنفاق العمومي لتحقيق النمو الاقتصادي¹، فكما رأينا في العنصر السابق أن عددا من الاقتصاديين أمثال آدم سميث وأتباع المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية اعتقدوا عدم وجوب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن يتم جعل السوق وحده مسؤول عن تخصيص الموارد، غير أن هذا قد انتقد كون أن كل فرد سيسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة وبالتالي لن يتحقق التوزيع العادل، وبالتالي سنعتبر أن السوق قد فشل وتظهر الحاجة للتدخل الحكومي، كما اعتقدت النظرية الكينزية، حيث أنه من الغير الممكن أن تقف الحكومة محايدة كون أن فشل السوق سيكلف الاقتصاد كثيرا. وبالتالي يتوجب على الحكومة المشاركة عن طريق زيادة الإنفاق العمومي لتحفيز الطب الكلي بما يحقق نمو اقتصاديا.

وقد انتقد هذا التوجه أيضا من قبل عدد من المدارس الاقتصادية حيث اعتبر أن الإنفاق العمومي ليس بإمكانه أن يحقق التأثير المرجو ما لم يكن مصحوبا بمجموعة من الأدوات والسياسات والتركيبات المؤسساتية والتي تضمن تحقيق التأثير المرجو على النمو الاقتصادي. كما انقسمت آراء الاقتصاديين أيضا حول الفترة التي يكون النفقات العامة أثر على النمو الاقتصادي حيث يعتقد البعض أن الإنفاق العمومي من الممكن أن يلعب دورا فعالا في المدى القصير، والبعض الآخر يعتقد أن هذا الأمر يجب أن يستغرق وقتا طويلا ليحقق هذا الأثر على النمو الاقتصادي إذا ما كان سيحققه أصلا. لقد حكمت هذه المسلمات مسار النمو الاقتصادي لحد الآن كما قد تم اختبار صحتها عبر الزمن، وعموما يمكن تقسيم آراء مختلف الاقتصاديين حول العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي إلى مؤيدين ومعارضين للتأثير الايجابي لزيادة حجم النفقات العمومية على النمو الاقتصادي.

1. الآراء المؤيدة لزيادة حجم الإنفاق العمومي:

يعتبر أدولف وانجر* أول من لاحظ وجود علاقة ايجابية بين مستوى التطور الاقتصادي وحجم النفقات العامة، وكما ذكرنا من قبل أورد وانجر في بحثه حول أنشطة الدولة أن هناك اتجاه مستمر نحو توسيع

¹- Shih-Ying Wu , Jenn-Hong Tang , Eric S. Lin, **The impact of government expenditure on economic growth: How sensitive to the level of development?** Journal of Policy Modeling, N° 32, 2010, p 806.

* - من أجل الإطلاع على قانون وانجر أنظر الفصل الأول من هذه الرسالة.

وتكثيف في وظائف الدولة عبر الزمن، حيث أنها تهتم بوظائف جديدة، إضافة إلى ما كانت تضطلع به من قبل¹. ويعتبر وانجر أن الإنفاق العمومي هو عامل داخلي المنشأ أو نتيجة وليس سببا لتنمية الاقتصادية. وقد بنى وانجر ملاحظته من التجارب التاريخية لأوائل مراحل التصنيع في أوروبا عامة وألمانيا على وجه الخصوص. لفتت أبحاث وانجر انتباه العديد من الاقتصاديين فيما بعد، والذين اعتقدوا بأن الإنفاق العمومي يلعب دورا حاسم في عملية النمو الاقتصادي، وأنه كلما كان حجم النفقات أكبر يكون أقوى محرك للنمو الاقتصادي، كون أن هذه النفقات قادرة على توليد مجموعة واسعة من التأثيرات الايجابية على النمو الاقتصادي من الناحية النظرية، ويمكن تبين ذلك من خلال الآراء التالية:

- هناك من الرأي القائل بأن زيادة الإنفاق العمومي خصوصا على الجانب السوسيو اقتصادي والبنى التحتية يساعد على تحفيز النمو الاقتصادي حيث أن توفر الاستثمارات المناسبة بهدف توفير السلع العامة والهياكل الأساسية من شأنها أن تحسن من البيئة الاستثمارية بشكل عام². على سبيل المثال: يفترض أن الإنفاق العمومي على الصحة والتعليم أن يرفع من إنتاجية عنصر العمل ومنه من نمو الإنتاج الوطني، وبالمثل من المتوقع نظريا أن زيادة الإنفاق على البنى التحتية مثل الطرق والاتصالات والطاقة، ... ستؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج ويساهم في زيادة حجم استثمارات القطاع الخاص وربحية الشركات، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي³.
- يساعد توسيع حجم النفقات العامة على تحقيق وظيفة تأمين الملكية الخاصة وتشجيع الاستثمار الخاص بما يؤدي إلى النمو الاقتصادي، كما يؤدي أيضا إلى تعزيز دور الحكومة في تحقيق الانسجام بين مختلف الصراعات بين المصالح الخاصة والاجتماعية.
- منع استغلال خيرات البلاد من الأجانب.

¹- Mohammad Afzal1, Qaisar Abbas, **Wagner's law in Pakistan: Another look**, Journal of Economics and International Finance Vol. 2, Numb 1, January, 2010, p 13.

²- YounesNademi, EsmailAbounoori, HaniyeSedaghatKalmarzi, **Does Arme y Curve Exist in OECD Economies? A Panel Threshold Approach**, journal of policies modeling, available at: www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CCgQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.econmodels.com%2Fupload7282%2F1fc472d534a83fa2b65c1fe4c5c16436.doc&ei=dqRoU6OfCeTz0gW4rYHICw&usq=AFQjCNG41uHN8DzjC8ld0D45ymv8SFgjvw&bvm=bv.66111022,d.d2k

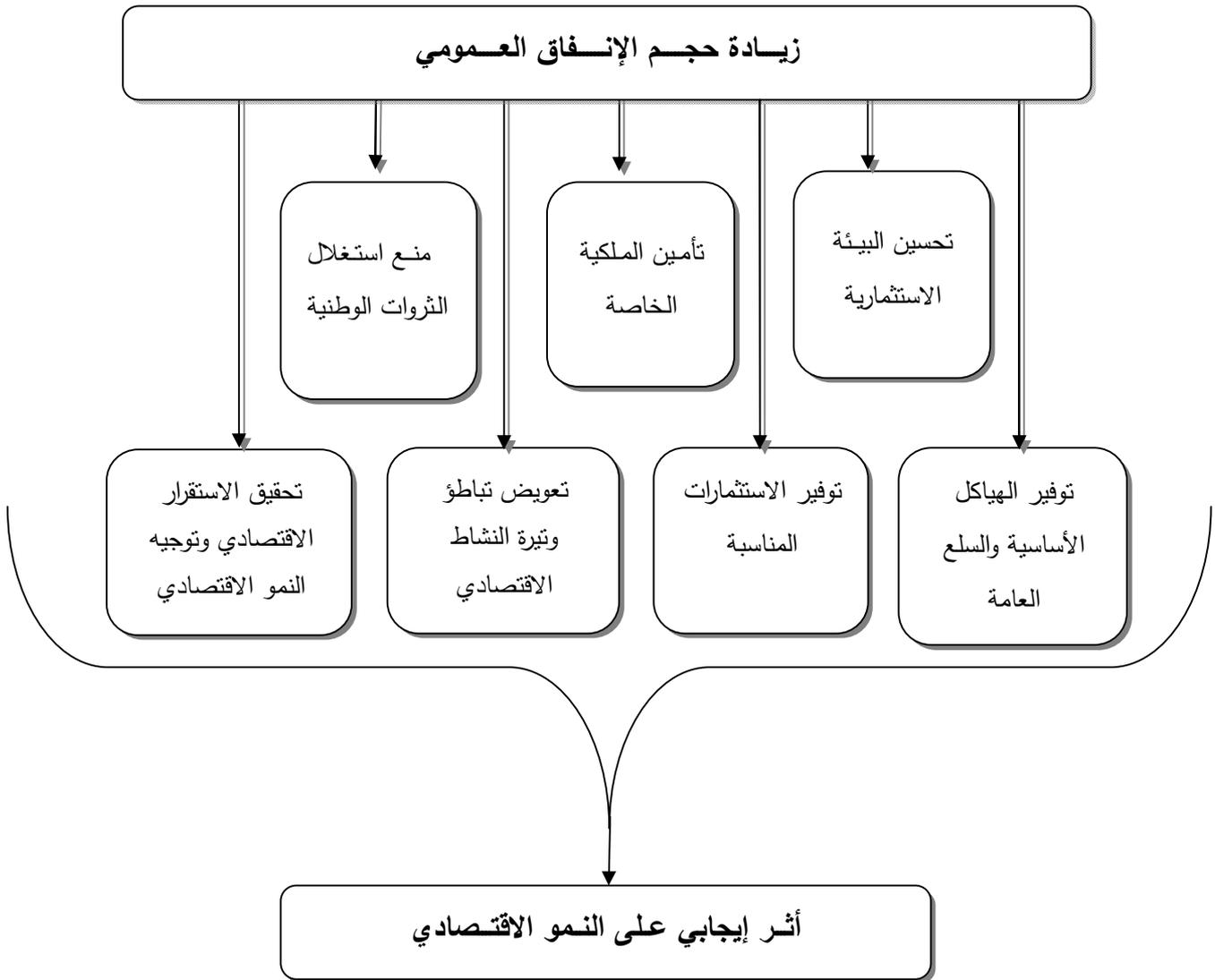
³- KakoKossivi Nubukpo, **Depenses Publiques Et Croissance Des Economies De L'uemoa**, Analyse économique et développement, Décembre 2003, p 8.

- تأمين زيادة الاستثمار المنتج وتوفير التوجيه الأمثل للنمو الاقتصادي¹.

ويمكن تلخيص ما سبق بطريقة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم (22):

العلاقة الايجابية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على عدة مصادر سابقة.

¹ - Rati Ram, Op.cit, p 192, 193.

2. الآراء المعارضة لزيادة حجم الإنفاق العمومي:

من ناحية أخرى يوجد العديد من الاقتصاديين الذين يدعون لتقليص الإنفاق العمومي¹ كونه يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال تظهر الأدلة التاريخية أن العديد من الدول مثل إيرلندا ونيوزيلندا وسلوفاكيا قد عززت اقتصادها بشكل كبير عن طريق خفض عبء الإنفاق العمومي، كما أن الانضباط المالي في الولايات المتحدة خلال عهد الرئيسين الأمريكيين ريغان وكلينتون ساعد للحد من حجم الحكومة الاتحادية وإعطاء الولايات المتحدة الأمريكية ميزة تنافسية. و يظهر التأثير السلبي للإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي من خلال الأسباب التي قدمها بعض الاقتصاديين كما يلي:

أ. أسباب متعلقة بطبيعة العمليات الحكومية:

- إن العملية التنظيمية الحكومية عموماً، تفرض أعباء وتكاليف مفرطة على النظام الاقتصادي، كما أن العديد من السياسات الحكومية تميل إلى تشويه الحوافز الاقتصادية وتخفيض إنتاجية النظام الاقتصادي.
- قرارات الرفع من النفقات العامة ستستغرق وقتاً، وبالتالي فإنه بين الوقت الذي تقرر فيه الحكومة تغيير حجم النفقات وتطبيق ذلك فعلياً فإن الظروف الاقتصادية ستتغير حتماً وبالتالي فإن هذا التغيير قد لن يحقق الأثر المطلوب كما أنه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى توليد نتائج سلبية، وهو ما يثير الشكوك حول فعالية الإنفاق العمومي كأداة من أدوات السياسة المالية الهامة والمرتبطة إيجابيات مع النمو الاقتصادي خصوصاً على المدى الطويل².
- غالباً ما تجري العمليات الحكومية بشكل غير فعال بما يؤدي إلى توليد بعض النتائج السلبية في بعض الأحيان على الاقتصاد، ففي كثير من الأحيان يتحول الإنفاق العمومي إلى إنفاق غير فعال والذي يؤدي إلى تشويه عملية تخصيص الموارد، فضلاً عن الفساد.

¹ - أمثال:

Chen & Kim (2011), Landau (1983), Engen & Skinner (1991), Folster & Henrekson (2001), Dar & Amirkhalkhali (2002)

² - Perotti, R, **Estimating the effects of fiscal policy in OECD countries**, IGIER Working Paper N° 276, Bocconi University, 2002, p 84.

ب. أسباب متعلقة بمزاحمة القطاع الخاص:

إن أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي يتعلق بفعالية الإنفاق في تحقيق استقرار الطلب الكلي، والحجة في ذلك أن هذه الفعالية تعتمد حول ما إذا كان هذا الإنفاق يشوه أو يزلح الإنفاق الخاص، فإذا زادت الحكومة من الاقتراض من أجل التوسع في الإنفاق، فمن الممكن أن يزلح هذا القطاع الخاص تدريجياً وبالتالي مزاحمة الاستثمار الخاص بسبب تحويل الموارد من القطاع الإنتاجي إلى الحكومة¹.

ج. أسباب متعلقة بطبيعة تمويل الإنفاق العمومي:

ومن أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي:

- زيادة الإنفاق العمومي الذي لا يقابله زيادة مماثلة في الإيرادات ستتسبب في عجز في الميزانية، فلتشجيع النفقات المتزايدة تلجأ الحكومة إلى البحث عن مصادر جديدة كزيادة الضرائب أو الاقتراض عن طريق إصدار ديون محلية، وهو ما قد يكون له سيكولوجيا سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن مثل هذه السياسات قد يكون لها عواقب على أسعار الفائدة المحلية والتي في النهاية ستؤدي إلى مزاحمة الإنفاق الخاص (الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري)². أما في حالة ما إذا كان هذا الإنفاق ممولاً بسياسة نقدية توسعية فقد يؤدي إلى حدوث تراكم في التوقعات التضخمية بسبب التوسع في منح الائتمان والسيولة والذي بدوره قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية وبالتالي فسيؤثر سلباً على الإنفاق الخاص³، إن هذا له تأثير مثبط على الأنشطة الاقتصادية على المدى القصير ويقلل من التراكم الرأسمالي في الطويل⁴، وبعبارة أخرى فإن الإنفاق العمومي يقوض النمو الاقتصادي من خلال إزاحة نشاط القطاع الخاص: فسواء مول بزيادة حجم

¹ - Sheng Tung Chen, Chien Chiang Lee. **Government size and economic growth in Taiwan: A threshold regression approach**, Journal of Policy Modeling, N° 27, 2005, p1051-1066.

² - Ebiringa, Oforegbunam Thaddeus, Charles-Anyago Nneka, **Impact Of Government Sectorial Expenditure On The Economic Growth Of Nigeria**, November - December 2012, p83.

³ - Wahab Mahmoud, **Asymmetric output growth effects of government spending: cross-sectional and panel data evidence**, International Review of Economics and Finance, Vol. 20, issue 4, 2011, p 585.

⁴ - Muritala, Taiwo and Taiwo, Abayomi, **Government expenditure and economic development: empirical evidence from Nigeria**. European Journal of Business and Management, Vol 3, No. 9, 2011, p20.

الوعاء الضرائبي أو التوسع في الاقتراض العام فإن هذا الإنفاق العمومي سيتحمل القطاع الإنتاجي الخاص تكاليفه¹.

- إن التوسع في الإنفاق العمومي يحتاج إلى مزيد من الضرائب لدعم الإنفاق، غير أن التوسع في إصدار الضرائب سيضر بالاقتصاد: حيث أن ضريبة الدخل المرتفعة لن تشجع الأفراد على العمل لساعات طويلة وهذا سيخفض من الدخل الوطني وبالتالي الطلب الكلي، أيضا ارتفاع ضريبة الأرباح قد تؤدي إلى زيادة التكاليف الإنتاج وتخفض الإنفاق الاستثماري فضلا عن ربحية الشركات².

د. أسباب متعلقة بدعم سلوك الأفراد:

يشجع الإنفاق العمومي خيارات مدمرة للاقتصاد حيث أن العديد من البرامج الحكومية تدعم الخيارات الغير مرغوب فيها من الناحية الاقتصادية كبرامج الرعاية الصحية والاجتماعية والتي تشجع الأفراد لتفضيل الراحة على العمل، وبرامج التأمين ضد البطالة والتي تشكل حافزا لبقاء الأفراد عاطلين عن العمل. وبالتالي فإن مثل هذه الأمثلة عن البرامج الحكومية والتي تدفع بالأفراد نحو مثل هذه السلوكيات الغير رشيدة تقلص الناتج الوطني تحد من النمو الاقتصادي لأنها تعزز الاستخدام الغير رشيد وسوء توزيع الموارد الاقتصادية.

هـ. أسباب متعلقة بنوع التركيبة المؤسساتية السائدة:

نسبت بعض الدراسات التطبيقية فعالية الإنفاق العمومي لكفاءة التركيبة المؤسساتية للبلد، فعلى سبيل المثال وجد أن البلدان ذات الدخل المنخفض والتي عادة ما تتميز بتركيبة مؤسساتية هشة وفسادة ستسبب في أن النفقات العمومية لن تكون في محلها أو ستكون مدمرة للنمو الاقتصادي³.

و. التكلفة السلبية لتمويل التدخلات الحكومية الضارة:

تستخدم أجزاء من الميزانية العمومية لتمويل أنشطة لها تأثير سلبي واضح على النشاط الاقتصادي. على سبيل المثال، الإعانات أو الهبات التي يمنحها السياسيون للدول أو الهيئات الدولية العامة أو الخاصة،

¹- Daniel J. Mitchell, **The Impact of Government Spending on Economic Growth**, The Thomas A. Roe Institute for Economic Policy Studies, The Heritage Foundation, N° 1831, March 31, 2005, p3.

²-KakoKossivi Nubukpo, Op.cit, p4.

³- Wu, S, J. Tang and E. Lin, Op.cit, p 808.

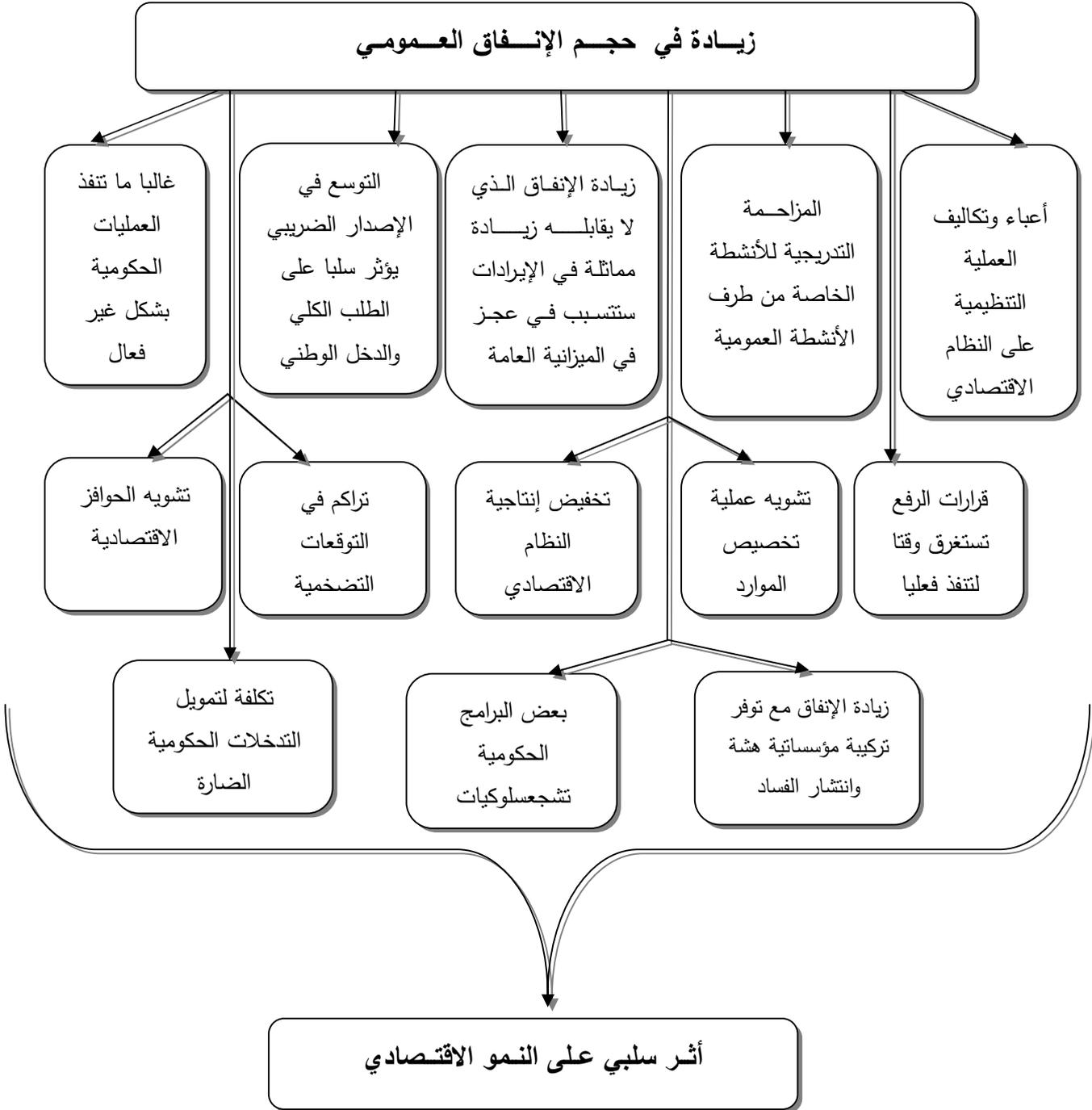
نفقات العضوية في المنظمات الدولية والتي تقتطع من الميزانية العمومية لتدفع على حساب المواطنين لهته المنظمات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بعض الوكالات التنظيمية الحكومية لديها ميزانيات صغيرة نسبياً، ولكنها تفرض تكاليف كبيرة على القطاع الإنتاجي للاقتصاد. وبالتالي فإن مثل هذه التكاليف تسبب أضرار اقتصادية وتحد النمو الاقتصادي¹.

ويمكن تلخيص النقاط السابقة كما يوضح الشكل الموالي.

¹ - Daniel J. Mitchell, Op.cit, p5.

الشكل البياني رقم (23):

العلاقة السلبية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مصادر سابقة.

انطلاقاً من كل ما سبق يمكن القول أن أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي نظرياً متعلق بـ:

- مصدر تمويل الإنفاق
- طبيعة هذا الإنفاق (منتج أو غير منتج)

ويظهر لنا أنه بالرغم من تضارب الأدبيات الاقتصادية الدارسة لفعالية الإنفاق العمومي في تحفيز النمو الاقتصادي فإن السمة المميزة لمعظم هذه الأدبيات أن الإنفاق العمومي لا يزال مطلوباً، وخصوصاً في الدول النامية والدول الأقل نمواً من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، والحجج المقدمة في ذلك مبنية في معظمها حول أن البنية الهشة وانتشار عيوب السوق في معظم هذا النوع من الاقتصاديات والتي لا تساعد على تحفيز النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني:

الأدلة التجريبية على العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي

من المثير للاهتمام أن النظرية الاقتصادية لم تضع استنتاجات نهائية حول أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، وبالمثل فإن الدراسات التجريبية تظهر نتائج متضاربة بين حجم الإنفاق والنمو، حيث أن الأدلة التجريبية تظهر أكثر إرباكاً ولا تحسم النقاش لصالح نهج معين¹، حيث أنه تم فحص آثار النمو الاقتصادي على الإنفاق العمومي من قبل العديد من الدراسات التجريبية باعتماد مختلف الأساليب القياسية وباستخدام مكونات متعددة من الإنفاق العمومي، وقد توصلت بعض الدراسات التجريبية إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، والبعض الآخر توصل إلى وجود علاقة معنوية سلبية. بينما بعض الدراسات خلصت إلى عدم وجود علاقة أصلاً بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي أو بين أحد مكونات الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي.

وبالتالي سيكون التركيز في هذا العنصر على استعراض بإيجاز لبعض الدراسات التجريبية الهامة.

¹ - Tanzi, V, & Zee, H. H, **Fiscal policy and long-run growth**. IMF Staff Papers, N° 44, 1997, p 206.

I. الأدلة التي تشير نحو علاقة إيجابية:

هناك مجموعة متزايدة من الدراسات تعتقد بأن الدولة يمكنها في الواقع ومن خلال تنفيذ سياسات ملائمة ورعاية الأنشطة الإنتاجية والحد منها غير منتجة أن تحفز النمو الاقتصادي، وفي ما يلي نتناول بإيجاز أبرز الدراسات التجريبية التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي.

1. دراسة (Ram *) : بعنوان حجم الحكومة والنمو الاقتصادي¹:

وقد اهتمت الدراسة باختبار العلاقة بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي باستخدام البيانات المقطعية لـ 115 دولة وسلاسل زمنية وأكد تحليله على أن الزيادة الحدية للإنفاق العمومي بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة وأن للإنفاق العمومي آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت لها الدراسة ، بالإضافة إلى الانسجام الكبير بين التقديرات التي تم الحصول عليها من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية. وتعتبر الدراسة التي قام بها رام واحدة من أقدم وأهم الدراسات في هذا الموضوع، وسنتناولها بشيء من التفصيل في العناصر اللاحقة، كون أن النموذج الذي وضعه رام هو ما سنعتمده في دراستنا.

2. دراسة (Knoop *) : بعنوان النمو والرفاه وحجم الدولة² :

من أجل التوصل من أجل معرفة أثر تغير حجم الحكومة على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية استخدام الباحث نموذجا للنمو الداخلي أين يزداد النمو الاقتصادي عن طريق كل من تراكم رأس المال البشري والمادي، كما تؤثر المشتريات العمومية في هذا النموذج مباشرة مع المنفعة والإنتاجية الكلية. وقد بينت نتائج المتوصل إليها أن تبين أن تقليص حجم الحكومة لا يحسن بالضرورة النمو الاقتصادي أو الرعاية الاجتماعية، وبالتالي فقد تناقضت النتائج المتوصل إليها مع المبادئ

* - Ram Rati: أستاذ بارز في علم الاقتصاد ، تحصل على درجة الماجستير في الفلسفة والاقتصاد في جامعة دلهي، والماجستير والدكتوراه في اقتصاديات التعليم في جامعة شيكاغو. ويدرس منذ عام 1986 في جامعة إلينوي.

¹-Ram Rati, Op.Cit, p 191-203.

* - Todd Knoop: اقتصادي بارز، وأستاذ بقسم الاقتصاد والأعمال كلية كورنيل بالولايات الأمريكية المتحدة.

² - Todd Knoop ,Growth, Welfare, And The Size Of Government, Economic Inquiry Western Economic Association Internationa Vol. 37, N° 1, January 1999, p 103-1 119

النيوكلاسيكية حيث وجد أن كلا من حجم ونوعية الحكومة ترتبط مع النمو الاقتصادي: حيث أن تقليص حجم الحكومة لا يحسن بالضرورة النمو الاقتصادي أو يرفع في مستوى الرفاه الاجتماعي.

3. دراسة (Albatel): بعنوان العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية¹:

قام الباحث في هذه الدراسة بالتحقيق في مدى تأثير الإنفاق العمومي في المملكة العربية السعودية على النمو والتطور الاقتصادي للفترة 1964-1995. ومن أجل هذا تم تطوير نموذج اعتمادا على بعض الدراسات السابقة وخصوصا النموذج الذي وضعه رام، حيث أن الاقتصاد مقسم إلى قطاعين: القطاع الخاص والقطاع العام. وقد أظهرت النتائج التجريبية أن الدولة تلعب دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد في المملكة العربية السعودية حيث تظهر النتائج أن حجم الدولة تظهر توسع بشكل كبير وخاصة بعد سنة 1973، وبناء على هذه النتائج فإنه من المهم توفير الإنفاق الضروري للبنية التحتية، والأنشطة الاجتماعية وأيضا لتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعال لتحقيق النمو الاقتصادي.

4. دراسة (زين العابدين بري*) : بعنوان العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1970-1998²:

قام الباحث بمحاولة تقدير إنتاجية الإنفاق العمومي وتقدير مدى تأثير الإنفاق العمومي على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تحديد الحجم الأمثل في المملكة العربية السعودية. وقد استخلص من نماذج النمو الداخلي نموذجين يوضحان طبيعة هذه العلاقة في كل من الأجل الطويل والقصير. وأظهرت النتائج المتحصل عليها أن من نموذج الأجل الطويل أن هناك علاقة ارتباط طويلة الأجل بين الناتج المحلي الاجمالي وكذلك مقدار العمل المشارك في الانتاج، كما أكد اختبار جوهانسن وجود ارتباط قوي وصحيح

¹- Abdullah H Albatel, **The Relationship between Government Expenditure and Economic Growth in Saudi Arabia**, Journal of king Saud University, Vol. 12, N° 2, 2000, p 173-191.

*- Xiangjie Wu : اقتصادي صيني ، متخصص في أساليب الاقتصاد القياسي، الاقتصاد الكلي، الدراسات المالية بجامعة مانشستر.

²- زين العابدين بري، بعنوان العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1970-1998، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد 15، عدد 2، 2001، ص 49-62.

بين العوامل الداخلة في الدراسة. أما نموذج الأجل القصير فقد أظهر أن الإنفاق العمومي في المملكة المتحدة منتج، كما أن الحجم الأمثل للإنفاق العمومي وجد أنه يتماشى تقريبا مع المعدل العالمي.

5. دراسة (Xiangjie Wu*) : بعنوان الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي: أدلة من الصين 1952-2000¹:

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الصين للفترة من 1952-2000، وكان الهدف الأساسي من هذه الدراسة التحقيق من هذه العلاقة تجريبيا استنادا إلى النموذج النظري الذي اقترحه رام (1986)، والذي هو واحد من أقدم الأعمال والأكثر نفوذا في هذا المجال. بتطبيق بيانات الاقتصاد الكلي الصيني. النتائج التجريبية المتوصل إليها دعمت عموما النتائج التي توصل إليها رام، حيث أن للإنفاق العمومي تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي.

6. دراسة (الباتل): بعنوان قانون وانجر وتوسع القطاع العمومي في المملكة العربية السعودية²:

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العمومي وتطوره ونمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية للفترة الزمنية (1964-1998). وأظهرت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين الإنفاق العمومي والناتج المحلي الإجمالي. ولذلك فإن الإنفاق العمومي وبصفة خاصة الإنفاق على الاستثمار والاستهلاك والخدمات ارتفع مع زيادة الدخل نتيجة للزيادة الملحوظة في إيرادات البترول خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، غير أن الزيادة في الإنفاق العمومي استمرت حتى بعد انخفاض أسعار البترول فيما. وخلصت الدراسة في النهاية بإنطباق قانون وانجر على اقتصاد المملكة السعودية.

* - اقتصادي سعودي وأستاذ بجامعة الرياض.

¹ - Xiangjie Wu, , **Government Expenditure and Economic Growth: Evidence from China 1952-2000**, The University of Manchester, UK, available on: <http://www.cenet.org.cn/>

² - Abdullah H Albatel, **Wanger's Law and the expending Public Sector in Saudi Arabia**, Journal of king Saud University, Vol. 14, 2002, p 139-156.

7. دراسة (Wu وآخرون*) بعنوان: أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي: كم هو حساس للتنمية الاقتصادية¹:

في دراسة لبيانات مقطعية لـ 182 دولة للفترة 1950-2004، ومن أجل بحث العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي ومن خلال إجراء اختبار السببية الجرانجر. النتائج التجميعية أظهرت أن الإنفاق العمومي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ومع ذلك فإن النتائج التفصيلية أين تم تصنيف البلدان بحسب مستوى الدخل الوطني ودرجة الفساد يؤكد على تأثير السببية بين الإنفاق والنمو في الاتجاهين لجميع العينة باستثناء الدول ذات الدخل المنخفض. ويعزى هذا إلى تدني كفاءة التركيبة المؤسساتية و انخفاض فعالية الهيئات الحكومية والتي غالبا ما تكون سمة هذه الاقتصاديات. إن هذه النتائج توحي بأن استخدام الإنفاق العمومي كأداة للتأثير على النمو الاقتصادي هو أكثر فعالية في البلدان المتقدمة من البلدان الأقل نموا.

ويوضح الجدول التالي ملخصا بسيطا عن الدراسات التجريبية السابقة.

* - Shih-Ying Wu, Jenn-Hong Tang, Eric S. Lin: باحثون من جامعة تايوان

¹ -Shih-Ying Wu, Jenn-Hong Tang, Eric S. Lin, The **impact of government expenditure on economic growth: how sensitive to the level of development?** Journal of Policy Modeling, N° 32, 2010, p 804-817.

الجدول رقم (5): ملخص لدراسات تجريبية مختارة حول العلاقة الإيجابية بين الإنفاق العمومي والنمو

الاقتصادي

الباحث	العينة	فترة الدراسة	النتائج
Ram 1986	115 دولة الفترة 1980-1960	1980-1960	الزيادة الحدية للإنفاق العمومي بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة وأن للإنفاق العمومي آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت لها الدراسة.
Knoop 1999	الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1995-1970	1995-1970	تخفيض حجم الحكومة سوف يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والرفاه.
Abdullah H Albatel 2000	المملكة العربية السعودية للفترة 1995 - 1964	1995 - 1964	الإنفاق العمومي يلعب دورا هاما في نمو وتطوير الاقتصاد في المملكة العربية السعودية.
زين العابدين بري 2001	المملكة العربية السعودية للفترة 1998 - 1970	1998 - 1970	الإنفاق العمومي في المملكة العربية السعودية منتج، كما أن حجمه مقارب لمتوسط الحجم الأمثل العالمي.
Xiangjie Wu 2001	الصين للفترة 2000-1952	2000-1952	لإنفاق العمومي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.
Abdullah H Albatel 2002	المملكة العربية السعودية للفترة 1998-1964	1998-1964	وجود علاقة معنوية موجبة بين الإنفاق العمومي والنتائج المحلي الإجمالي، وانطباق قانون وانجر على اقتصاد المملكة السعودية.
Wu, Tang, Lin 2010	182 دولة للفترة 1950-2004	1950-2004	الانفاق العمومي تأثير إيجابي على للنمو الاقتصادي، والعلاقة بين المتغيرين هي من الإنفاق العمومي نحو النمو الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على عدد من المراجع السابقة.

II. الأدلة التي تشير نحو علاقة سلبية:

خلافا للدراسات التجريبية السابقة والتي أظهرت ارتباطا إيجابيا بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، هناك عدد من الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، ومن بينها اخترنا الدراسات التالية:

1. دراسة (Landau*) بعنوان الحكومة والنمو الاقتصادي¹:

اعتمد لاندو في دراسته على بيانات 65 دولة نامية وعدة أنواع من النفقات العمومية لدراسة العلاقة بين كل نوع من هذه الأنواع من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى للفترة (1960-1980) وقد استخدم معادلات الانحدار المتعدد في إطار بيانات مقطعية لجميع هذه الدول، وذلك لمعرفة أثر العديد من متغيرات أنواع النفقات العمومية على النمو الاقتصادي كمتغير تابع. واستخدم بعض المحددات السياسية وكذا بعض المحددات الأخرى مثل رأس المال البشري إلى جانب استخدام العديد من متغيرات أنواع الإنفاق العمومي. وأظهرت النتائج التي توصل إليها أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق العمومي الاستهلاك والنمو الاقتصادي ماعدا الإنفاق على التعليم، حيث كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وأن النفقات التحويلية والعسكرية لم يكن لهما أثر ملموس على النمو الاقتصادي.

2. دراسة (Baroo) بعنوان: النمو الاقتصادي في بيانات مقطعية لعدد من الدول:

دراسة مقطعية لـ 98 بلد لفترة تمتد 1960-1985، وذلك باستخدام متوسط معدلات النمو السنوية المقدره بالنتائج المحلي الحقيقي الفردي، و معدل الاستهلاك الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الحقيقي؛ توصل الباحث إلى أن العلاقة بين الإنفاق العمومي والاستهلاك الحكومي هي علاقة معنوية وسلبية، كما أكد بارو على أن معدلات النمو الاقتصادي مرتبطة مع تدابير الاستقرار السياسي طرديا واختلالات السوق عكسيا.

* - Landau Danil: اقتصادي بريطاني.

¹- Landau Daniel, **Government and Economic Growth in the less Developed Countries: An Empirical Study for 1960-1980**, Economic Development and Cultural Changes, Vol. 35, 1986, p 35-37.

3. دراسة (Karras*) بعنوان حجم الحكومة الأمثل: دليل دولي أكثر على إنتاجية الخدمات الحكومية¹:

استخدم الباحث لدراسة العلاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي سلسلة زمنية للفترة (1960-1985) في 118 دولة متقدمة ونامية . وقد اعتمد في تحليله للنتائج على "قانون بارو" نسبة إلى المعايير التي وضعها بارو، والذي ينص على أن الحجم المناسب للانفاق العمومي يصبح عند حده الأمثل عندما تكون قيمة الانتاج الحدي لهذا الانفاق مساوية للواحد الصحيح.

النتائج التجريبية تشير إلى أن الخدمات الحكومية منتجة: على أنه يتم تقديمها بشكل مبالغ فيه في الدول الإفريقية، تحت ما هو متوجب في الدول الآسيوية، وعلى نحو أمثل في بقية الدول الأخرى. كما وجد أن معدل حجم الحكومة الأمثل هو 23 %، وأن الإنتاجية الحدية لخدمات الحكومة مرتبط سلبيا مع حجم الحكومة.

4. دراسة (Guseh*) بعنوان: حجم الحكومة والنمو الاقتصادي في البلدان النامية²:

استخدم الباحث دالة إنتاج من نوع كوب دوجلاس، مع نموذج التأثيرات الثابتة على 59 دولة من الدول ذات الدخل المتوسطة وذلك للفترة 1960 - 1980. وقد أدخل بعض المحددات السياسية مثل الديمقراطية كأحد العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي. وكان من أهم النتائج التي توصل إليها أن لدرجة التقدم الديمقراطي أثرا تميز بالمعنوية الاحصائية في تحديد درجة النمو الاقتصادي. وكان هناك أثر معنوي سلبى لنمو الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في جميع الدول المشمولة في الدراسة. ويزداد هذا الأثر السلبى كلما انتقلنا إلى الدول الأكثر تطبيقا لمبادئ الديمقراطية.

* - Karras Gedrgios: أستاذ بقسم الاقتصاد بجامعة إلينوي.

¹ -Karras Gedrgios, **The Optimal Government Size: Further International Evidence on The Productivity of Government Services**, Economic Inquiry, Vol.44, April 1996, p 193-203.

* -James S. Guseh: أستاذ بقسم الاقتصاد بجامعة شاو، بالولايات المتحدة الأمريكية.

² - James S. Guseh., **Government Size and Economic Growth in Developing Countries: A Political-Economy Framework**, Journal of Macroeconomics, Vol.19, N° 1, 1997, p 175-192.

5. دراسة (Abu Nurudeen ,AbdullahiUsman) بعنوان: الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في نيجيريا، تحليل مفصل للفترة 1970-2008¹:

من أجل دراسة تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في نيجيريا قام الباحثان ببناء نموذج اعتمادا على النموذج الكينزي ونماذج النمو الداخلي: حيث أن النمو هو دالة لمختلف مستويات ومكونات الإنفاق العمومي والتي تشمل كلا من: النفقات الرأسمالية، النفقات الجارية، نفقات الدفاع، الزراعة، النقل، الاتصالات، التعليم والصحة. كما تم إضافة التضخم والتوازن المالي العام كونهما يؤثران على النمو الاقتصادي. النتائج المتوصل إليها كشفت أن النفقات العمومية الرأسمالية والجارية والنفقات على القطاع التعليمي له لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، والعكس من ذلك الإنفاق على النقل والاتصالات والصحة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة زيادة الأنفاق الرأسمالي والجاري وقطاع التعليم لأحداث تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والتأكد من أن هذه النفقات تدار بشكل صحيح. كما أنه يتعين على السلطات تطوير القطاع الصحي كون أن من شأنه تعزيز إنتاجية العمل والنمو الاقتصادي، وأيضا يتوجب زيادة تمويل الأجهزة المتخصصة بمحاربة الفساد في المناصب العامة حتى تؤدي النفقات العمومية وظائفها.

ويوضح الجدول التالي ملخصا بسيطا عن الدراسات التجريبية السابقة.

¹ - Abu Nurudeen, Abdullahi Usman, **Government Expenditure And Economic Growth In Nigeria, 1970-2008: A Disaggregated Analysis**, Business and Economics Journal, Volume, BEJ-4 , June, 2010.

جدول رقم (6): ملخص لدراسات تجريبية مختارة حول العلاقة السلبية للإنفاق العمومي والنمو

الإقتصادي

الباحث	العينة	فترة الدراسة	النتائج
Landau 1986	65 دولة نامية	1960-1980	علاقة سلبية بين الإنفاق العمومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي ما عدا الإنفاق على التعليم الذي له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي، أما النفقات التحويلية والعسكرية لم يكن لهما أثر ملموس على النمو الاقتصادي.
Baroo 1990	98 دولة	1960-1985	النتاج المحلي الإجمالي يرتبط بشكل ايجابي برأس المال البشري ويؤثر سلبا على مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد.
Karras 1996	في 118 دولة متقدمة ونامية	1960 - 1985	في دراسته للعلاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي وجد يعتقد أنه كلما يصغر حجم القطاع الحكومي يكون أكثر إنتاجية.
Guseh 1997	59 دولة نامية ذات الدخل المتوسط	1960 - 1980	زيادة حجم الإنفاق العمومي له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، ولكن وجد أن هذه الآثار ثلاث مرات أكثر سلبية في المجتمعات الاشتراكية والغير ديمقراطية من الدول الديمقراطية ذات الاقتصاد الحر .
Adeyemi A. Ogundipe 2013	نيجيريا	1970 - 2009	كل مكونات إجمالي الإنفاق العمومي (باستثناء الإنفاق على التعليم والصحة) إما هي غير معنوية أو لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع سابقة.

II. الأدلة التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي أو أحد مكونات الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي:

إضافة للدراسات التطبيقية السابقة التي خلصت وجود إلى ارتباط إيجابي أو سلبي بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، توصل عدد من الاقتصاديون إلى عدم وجود علاقة أصلا بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي أو بين أحد مكوناته. ومن أهم هذه الدراسات:

1. دراسة (Sattar) * الإنفاق العمومي والأداء الاقتصادي: مقارنة بين الاقتصاديات المتقدمة والنامية ذات الدخل المنخفض¹:

استخدم (Sattar) في 1993 سلسلة من البيانات للفترة (1950-1985) لـ 24 دولة من منظمة التعاون والتنمية و 31 دولة أقل نموا ذات دخل منخفض، حيث أنه وقد استبعد في دراسته الدول ذات الدخل المتوسط. وقد اعتمد على المقاربة النيوكلاسيكية التي وضعها سولو (1957) وخضعت للاختبار من قبل دينيسون (1962، 1967)، والتي تتفق مع أعمال فيدر (1983) ورام (1986). ويمثل الإنفاق العمومي مدخل يرتبط نمو الناتج بالدرجة الأولى من خلال مساهمته في تراكم رأس المال و/أو إنتاجية عوامل الإنتاج.

وقد توصل إلى أن للإنفاق العمومي تأثير معنوي إيجابي على النمو الاقتصادي في 80% من الدول الأقل نموا محل الدراسة، وغير معنوي في معظم الدول المتقدمة مهما ازدادت معدلات النمو الاقتصادي (غير معنوي في الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، الدنمارك، النمسا، بلجيكا، سويسرا، هولندا، نيوزيلندا و معنوي إيجابي في فرنسا وسليبي في أستراليا). وقد برر عدم وجود علاقة معنوية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في كون أنه في الاقتصاديات المتقدمة يكون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في حدوده الدنيا كونه حكر على القطاع الخاص. وبالتالي وبناء على النتائج التي توصل إليها فإن التوسع في الإنفاق العمومي مطلوب بحسب مراحل التنمية الاقتصادية حيث أنه مطلوب بشدة في الدول ذات الدخل المنخفض، وعكس ذلك في الدول المتقدمة.

* - Zaidi Sattar: اقتصادي من البنغلاديش مختص في قضايا النمو الاقتصادي .

¹ - Zaidi Sattar, **Public Expenditure And Economic Performance: A Comparison Of Developed And Economies Low-Income Developing**, Journal Of International Development: Vol. 5, No. 1, 1993, p 27-49.

2. دراسة (Adeyemi) بعنوان الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في نيجيريا أدلة من تحليل مفصل¹:

في دراسة لتأثير مكونات الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة 1970 - 2009، قام الباحث باستخدام تحليل التكامل المشترك لجوهانسن. الأدلة التي توصل إليها تدل على أن كل مكونات إجمالي الإنفاق العمومي (باستثناء الإنفاق على التعليم والصحة) إما هي غير معنوية أو لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وقدمت الدراسة عدد من التوصيات الهامة تمثلت في التأكيد على الإدارة السليمة للنفقات الرأسمالية والنفقات الجارية، ومراقبة حجم الإنفاق الرأسمالي المناسب من أجل تعزيز رأس المال الاجتماعي والبشري، إضافة إلى تطوير مؤسسات سليمة خالية من التأثيرات السياسية من أجل تحفيز النمو الاقتصادي.

3. دراسة (Conte, Darrat) بعنوان النمو الاقتصادي والتوسع في القطاع العام: إعادة الفحص²:

باعتماد منهج السببية لجرانجر، قام كونتي ودارت (1988)، بالتحقيق في العلاقة السببية بين النمو في القطاع العام ومعدلات النمو الاقتصادي الحقيقي لدول منظمة التعاون الاقتصادي. وقد جرى التركيز بشكل خاص على اتجاه العلاقة من النمو الاقتصادي نحو الزيادة في حجم الحكومة التي نتجت عن سياسات الاقتصاد الكلي. أظهرت النتائج أن نمو الحكومة آثار متباينة على معدلات النمو الاقتصادي، حيث أنها كانت إيجابية بالنسبة لبعض البلدان وسلبية لبعضها الآخر، كما أن عددا هاما من دول منظمة التعاون والتنمية لم يظهر فيها أي تأثير ملحوظ لنمو الحكومة على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

¹- Adeyemi A. Ogundipe , **Stephen Oluwatobi, Government Spending and Economic Growth in Nigeria: Evidence from Disaggregated Analysis**, Journal of Business Management and Applied Economics, Vol. II, Issue 4, July 2013, p 1- 10.

²- M.A. Conte ,A.F. Darrat, **Economic Growth and the Expanding Public Sector: A Re-examination, Review** of Economics and Statistics, Vol.70, N°3, 1988, p22-30.

4. دراسة (Kormendi , Meguire) بعنوان¹ المحددات الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي: دراسة مقطعية:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القياسية الهامة²، حيث قام الباحثان بدراسة العلاقة بين معدل النمو المتوسط من الناتج الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي وعدد من المتغيرات الاقتصادية التي يقترحها الأدب النظري والتي من بينها معدل نمو متوسط الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1950-1977).

وكما تقترح نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة، أكدا على أن النمو الاقتصادي يرتبط بشكل إيجابي في معدل نمو السكان (وان لم يكن متجانسا من درجة واحدة)، ويؤثر سلبا على الدخل الحقيقي للفرد بالدولار الأمريكي للسنة الأولى من فترة عينة كل بلد (أي الشروط الأولية). وتمشيا مع بارو (1976، 1980) تم التوصل إلى تأثير سلبي هام للتباين النقدي على النمو الاقتصادي. كما وجد الباحثان دليلا إيجابيا ضعيف على أن البلدان التي أصبحت على نحو متزايد منفتحة حققت معدلات نمو أهم. ولكن لم يتم العثور على أي دليل على أن النمو في نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج يؤثر سلبا أو إيجابا على النمو الاقتصادي، وبالتالي خلاصا إلى عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الحكومي والنمو الاقتصادي. كما لم يتم العثور على أي دليل على وجود تأثير إيجابي لنمو التضخم على النمو الاقتصادي، ولكن بدلا من ذلك وجدا أدلة تثبت وجود تأثير سلبي كما تتبأ ستوكمان (1981).

وقد أكدا في دراستهما على أن نسبة الاستثمار إلى الدخل لديها تأثير هام على النمو الاقتصادي، وأظهرها كيف أن المتغيرات السابقة والتي تؤثر على النمو الاقتصادي تعمل من خلال قناة أو قنوات استثمارية. إضافة إلى تأكيدهما على آثار الحرية المدنية والتي بالرغم من أن لها تأثير هامشي على النمو لكن تأثير كبير على الاستثمار.

¹ R.C. Kormendi, P.G. Meguire, **Macroeconomic Determinants of Growth: Cross-Country Evidence**, Journal of Monetary Economics, Vol. 16, 1985, p 141-163.

² - International Monetary Fund, **Unproductive Public Expenditures A Pragmatic Approach To Policy Analysis**, Pamphlet Series, N°48, 1995, p 6.

5. دراسة (Zou, Gong) بعنوان آثار النمو والتقلبات في الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي: النظرية والأدلة¹:

على عكس كثير العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي عرض الباحثان رؤية تجريبية جديدة على العلاقة بين نمو الناتج ونمو الإنفاق العمومي. حيث أنه من المستغرب أن نجد أن النمو في الإنفاق الرأسمالي ليس له أي ارتباط مع نمو الناتج، في حين أن النمو في النفقات الجارية تحفز نمو الناتج.

ولاختبار آثار النمو وتقلب الإنفاق العمومي على معدل نمو الاقتصاد، استخدم بيانات لأكثر من 90 دولة على مدى فترة 1970-1994، وقد صنف النفقات العامة على أساس معيارين هما: المعيار الاقتصادي والوظيفي. وبذلك فقد قسم النفقات العامة بحسب المعيار الاقتصادي إلى: نفقات جارية (بما في ذلك السلع والخدمات والأجور والمرتببات، والإعانات)، والنفقات الرأسمالية بما في ذلك الاستثمار في الأسهم والأراضي والأصول الرأسمالية، والتحويلات الرأسمالية). كما قسم النفقات العامة بحسب المعيار الوظيفي إلى ست فئات: خدمة الجمهور، الدفاع (بما في ذلك الدفاع الوطني والنظام العام والسلامة)، التعليم، خدمات رفاهية الإنسان (بما في ذلك الصحة والاجتماعية الأمن والإسكان والمرافق الاجتماعية الثقافية، المنشآت الدينية)، النقل (الطرق والنقل المائي والنقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي)، الشؤون الاقتصادية والخدمات (بما في ذلك الإنفاق العمومي على الوقود والطاقة والزراعة وصيد الأسماك والتعدين، والصناعة التحويلية، والبناء).

وقد توصلنا للناتج التالية: بتصنيف النفقات العامة حسب نوع الاقتصادي، فإن علاقة الإنفاق الجاري معنوية وإيجابية مع النمو الاقتصادي في حين، والمدهش أن نمو متوسط في النفقات الرأسمالية ليس لديه علاقة مع النمو الاقتصادي.

أما بتصنيف النفقات العامة من خلال المعيار الوظيفي فقد توصل على وجه الخصوص إلى أن نمو الإنفاق العمومي على النقل والاتصالات أن لها تأثير سلبي على نمو الناتج، في حين أن المعاملات المقدره لمعدلات النمو في الإنفاق على الدفاع والتعليم ورفاهية الإنسان، والخدمات الاقتصادية كلها إيجابية، إلا أن معامل للإنفاق الخدمات الاقتصادية غير دالة إحصائياً.

¹ - Heng-fu Zou, Liutang Gong, **Effects of Growth and Volatility in Public Expenditures on Economic Growth: Theory and Evidence**, Annals Of Economics And Finance 3, 2002, p 379-406

وقد خلاصا إلى أن الاستثمار السريع والمفرط في البنية التحتية قد يكون ضارة للنمو الاقتصادي إذا ما تم إهمال الإنفاق على الإدارة والتعليم، والخدمات الاقتصادية الأساسية .

6. دراسة (Muhlis, haka) بعنوان: العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي دراسة حالة تركيا¹:

قام الباحثان باستخدام قانون وانجر لاختبار العلاقة بين الإنفاق العمومي والنتائج المحلي الإجمالي لتركيا خلال الفترة (1965-2000)، حيث تم اختبار أشكال الستة لهذا القانون. وعلى أساس نتائج اختبار التكامل المشترك لم يتوصل إلى أي تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العمومي وهو ما يعني أنه ليست هناك علاقة على المدى الطويل بين الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي للحالة التركيبية. وعلى أساس الاختبارات السببية لجرانجر، تم التوصل أيضا إلى ليس لكل من النمو في الدخل تأثير على حجم الإنفاق العمومي ولا أن الإنفاق العمومي له أي تأثير على النمو الاقتصادي.

7. دراسة (Gisore وآخرون) بعنوان أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في شرق إفريقيا: نموذج قطاعي²:

حاول هؤلاء الباحثون التحقق تجريبيا في كيفية مساهمة الإنفاق العمومي في النمو الاقتصادي في شرق أفريقيا. وقد ركزت هذه الدراسة على النفقات المصنفة بحسب القطاع خلال الفترة 1980-2010. وأظهرت النتائج أن الإنفاق على الصحة والدفاع ذو دلالة إحصائية وأثر إيجابي على النمو. في المقابل الإنفاق على التعليم والزراعة ليسا ذو دلالة إحصائية.

وقد استخلص الباحثون أن النتائج أن الإنفاق على الصحة والدفاع يجب أن يكون أولوية للحكومة المعنية في تعزيز النمو الاقتصادي، وفي المقابل الإنفاق العمومي على التعليم والزراعة قد لا يترجم إلى نمو اقتصادي مستدام لأن ذلك يؤثر بشكل رئيسي على جانب الطلب في الاقتصاد. ومع ذلك، وكون أن العديد من الدراسات قد توصلت لأن التعليم هو عامل مهم في النمو الاقتصادي، فقد تم تبرير النتيجة

¹-Muhlis, B,Hakan, **Causality between public expenditure and economic growth: The Turkish case**, Journal of Economic and Social Research Vol 6, N°1,2003, p 53-72.

² - Naftaly Gisore, And Others, **Effect Of Government Expenditure On Economic Growth In East Africa: A Disaggregated Model**, European Journal Of Business And Social Sciences, Vol. 3, No. 8 , November 2014, p 289 – 304.

المتوصل إليها بانتشار مستويات عالية من الفساد وغياب الحريات الفردية وهي الميزات التي تميل إلى أن تكون أكثر شيوعا في البلدان الأقل نموا (عكس البلدان المتقدمة) كالعينة التي شملتها الدراسة. ويوضح الجدول الموالي ملخصا للدراسات التجريبية السابقة الذكر.

الجدول رقم (7):

ملخص لدراسات تجريبية مختارة حول الأدلة التي تشير نحو عدم وجود علاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي أو أحد مكونات الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي

الباحث	العينة	فترة الدراسة	النتائج
Sattar 1993	24 دولة من منظمة التعاون والتنمية 31 دولة أقل نموا (ذات دخل منخفض)	1985-1950	للإنفاق العمومي تأثير معنوي إيجابي على النمو الاقتصادي في 80% من الدول النامية محل الدراسة، وغير معنوي في معظم الدول المتقدمة مهما ازدادت معدلات النمو الاقتصادي.
Conte , Darrat 1988	دول منظمة التعاون والتنمية	1965-1980	بالنسبة لغالبية دول منظمة التعاون والتنمية، لم يكن هناك تأثير ملحوظ من الزيادة في حجم الدولة على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.
Adeyemi A. Ogundipe 2013	نيجيريا	2009 - 1970	كل مكونات إجمالي الإنفاق العمومي (باستثناء الإنفاق على التعليم والصحة) إما هي غير معنوية أو لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.
Kormendi Meguire 1985	47 دولة	1977-1950	لا توجد علاقة بين نسبة الاستهلاك الحكومي والنمو الاقتصادي
Gong Zou, 2002	90 دولة	1994-1970	النمو في الإنفاق الرأسمالي ليس له أي تأثير على النمو الاقتصادي، في حين أن النمو في النفقات الجارية مرتبط إيجابيا مع النمو الاقتصادي.

ليست هناك علاقة على المدى الطويل بين الإنفاق العمومي والنواتج المحلي الإجمالي للحالة التركية. وليس لكل من النمو في الدخل تأثير على حجم النفقات العمومية ولا للإنفاق العمومي له أي تأثير على النمو الاقتصادي	2000-1965	تركيا	Muhlis, Hakan 2003
الإنفاق العمومي على الصحة والدفاع ذو دلالة إحصائية وأثر إيجابي على النمو. والإنفاق على التعليم والزراعة ليس له أي أثر على النمو الاقتصادي.	2010-1980	دول شرق إفريقيا	Gisore وآخرون 2014

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على عدة مصادر سابقة.

وبالتالي نستخلص أن الدراسات التجريبية لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي لعدد من الأسباب منها:

- الاختلافات في مواصفات النماذج المستخدمة، وتعدد أساليب قياس النفقات العامة واختلاف مكونات مختلفة للدراسة، (أحيانا يتم استخدام إجمالي النفقات كليا، وأحيانا أخرى أجزاء فقط)؛
- تفاوت مستويات البلدان المستخدمة في عينات الدراسة؛
- صعوبة تقييم مخرجات القطاع العام (كيفية تقدير درجة وكيفية تأثير النفقات العامة) بما في ذلك مزاحمة الاستثمار الخاص وصعوبة قياس تأثير مختلف العوامل الأخرى (خاصة العوامل الغير اقتصادية) على النمو الاقتصادي؛
- العديد من النفقات التي لا تعطي نتائج إلا على المدى الطويل كالإنفاق على التعليم الابتدائي والبنى التحتية المادية، وبالتالي تظهر صعوبة تقدير تأثيرها؛
- من الصعب استخدام بيانات متزامنة لربط النفقات العامة بالنمو الاقتصادي في الدراسات المقطعية وهو ما قد يؤدي إلى الحصول على نتائج مظلمة.

خلاصة الفصل:

إن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل¹ هو الهدف الرئيسي لسياسة الإنفاق العمومي، فقد لعبت النفقات العامة ولا زالت تلعب دورا هاما في تكوين رأس المال المادي والبشري عبر الزمن، كما أنه يمكن للنفقات العامة المناسبة أن تكون عاملا فعالا في تعزيز النمو الاقتصادي حتى في المدى القصير في حالة ما إذا كانت البنى التحتية أو القوى العاملة الماهرة عقبة لتحقيق فعالية الإنتاج. ولذلك، فإن تأثير الإنفاق العمومي على تحفيز النمو الاقتصادي قد يكون مؤشرا شاملا للإنتاجية الإنفاق العمومي.

وعموما تستخدم الحكومات سياسة الإنفاق العمومي من أجل الوفاء بالأدوار الاقتصادية التالية : تصحيح التشوهات أو إخفاقات السوق، تنظيم نشاط القطاع الخاص التي قد تضر المجتمع، توفير السلع والخدمات العامة (أي البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية) وفي كثير من الأحيان الانخراط في النشاط الإنتاجي. وبالرغم من تعدد التجارب التاريخية التي أثبتت عدم كفاءة القطاع العام وتوفير مختلف السلع والخدمات العامة، فإن المنظرين الاقتصاديين يجادلون في طبيعة ومدى وجوب تدخل الحكومة في الاقتصاد، خصوصا أن هذا التدخل يختلف بشكل كبير بين اقتصاديات السوق الصناعية المتقدمة والدول النامية وخصوصا الدول ذات الدخل المنخفض.

تاريخيا، مارست الحكومات دورا أكبر في الاقتصاديات النامية، في حين أن مشاركة القطاع العام في الاقتصاديات المتقدمة قد ظل محصورة إلى حد كبير في توفير السلع والخدمات العامة والوظائف التنظيمية الأساسية. ونقلا عن الأدلة التاريخية، يعتقد عدد من الخبراء الاقتصاديين أن حجم الحكومة لم يكن لها تأثير بطريقة أو بأخرى على الأداء الاقتصادي للاقتصاديات السوق الصناعية. أما بالنسبة للاقتصاديات النامية فبالرغم من الأدبيات الاقتصادية المتضاربة، فإنه يبرز وبوضوح التوجه أكثر نحو التأثير العام الإيجابي للإنفاق العمومي على أداء النمو.

وبناء على هذا ومن أجل تقدير مساهمة الإنفاق العمومي في مدى تعزيز النمو الاقتصادي برزت مجموعة متنوعة من الدراسات التجريبية وذلك استنادا إلى بيانات من السلاسل الزمنية أو الدراسات المقطعية، كما بحثت بعض الدراسات في العلاقة بين النفقات العامة الإجمالية والنمو الاقتصادي، بينما ركزت بعضها على العلاقة بين مكونات معينة من الإنفاق مثل الاستثمار العام أو التعليم أو النفقات

¹ - Sustained and equitable economic growth.

الصحية أو البنى التحتية والنمو الاقتصادي. كما تضاربت النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسات التجريبية لعدد من الأسباب أهمها الاختلافات في مواصفات النماذج المستخدمة، صعوبة تقييم مخرجات القطاع العام ، صعوبة قياس آثار بعض النفقات إلا على المدى الطويل (كالإنفاق على التعليم الابتدائي والبنى التحتية المادية)، وصعوبة استخدام بيانات متزامنة لربط النفقات العامة بالنمو الاقتصادي في الدراسات المقطعية وهو ما قد يؤدي إلى الحصول على نتائج مظلمة.

لكن بالرغم من أنه لا النظرية الاقتصادية أو الأدلة التجريبية قد حسمتا طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين الاقتصاديين، وبالرغم من أن ليس كل زيادة في الإنفاق العمومي هو تعزيز للنمو الاقتصادي، فإن الإنفاق العمومي لا يزال مطلوباً وخصوصاً في الدول النامية أو الدول الأقل نمواً من أجل تحفيز النمو الاقتصادي. والحجج المقدمة في ذلك مبنية حول البنية الهشة وانتشار عيوب السوق في معظم هذا النوع من الاقتصاديات، إضافة إلى ضرورة دعم الإنفاق على بعض السلع العامة أو الشبه عامة لما لها من أثر على تحفيز النمو الاقتصادي. يضاف إلى هذا ضرورة محاربة الفساد وتعزيز التركيبة المؤسسية الوطنية من أجل تحقيق التأثير الإيجابي المطلوب من الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع:

سياسة التنمية الجزائرية: من التخطيط
المركزي نحو الانفتاح الاقتصادي

تمهيد:

أنشئ النموذج الاقتصادي الجزائري على أساس التنمية المخططة المركزية منذ 1967، حيث غذي الاقتصاد الجزائري في "حربه من أجل التنمية" بنمو اقتصادي سريع وشامل، نتيجة للرغبة السياسية القوية والعائدات النفطية المميزة. غير أنه وبعد إثبات عجز هذا النظام عن تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، عملت الجزائر في وقت مبكر من التسعينيات للانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، حيث انسحبت الدولة من المجال الاقتصادي وخاصة خلال تنفيذ برامج التكيف الهيكلي بالشراكة مع المؤسسات النقدية الدولية حتى سنة 1999 في ظل ظروف اقتصادية، اجتماعية وأمنية صعبة.

في بداية الألفينيات وبعد عقد من النزاع الداخلي والظروف الاقتصادية الصعبة قررت الدولة العودة إلى الواجهة والاستفادة من الأوضاع المالية الملائمة الصعبة حيث أصبحت الجزائر مستعدة لاستئناف العملية التنموية من جديد، حيث وفرت الإيرادات المرتفعة والمتأنتية من قطاع المحروقات فرصة فريدة لملاؤ التآخر الكبير في البنية التحتية الأساسية وتخفيض العجز المزمّن في الخدمات العامة وتحسين ظروف معيشة السكان. ولهذه الغاية وباستخدام سياسة الإنفاق العمومي تم اطلاق برامج تستهدف على وجه الخصوص إنعاش الاقتصاد وإجراء تغييرات هيكلية، التي يجب أن تقود البلاد من الاعتماد على النفط نحو إنشاء اقتصاد متنوع ومنتج يقوده الاستثمار المنتج، وتحقيق نمو مستدام والحد من مستويات البطالة المنتشرة خصوصا بين أوساط الشباب.

ومن أجل تحليل مختلف تطورات السياسة الاقتصادية في الجزائر سنبحث أولا في مختلف برامج التنمية في ظل الاقتصاد الموجه، والأسباب التي أدت للتخلي عن هذا النظام، بعدها نتطرق إلى محتوى برامج الإصلاحات الاقتصادية الخارجية في الجزائر بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وأهم النتائج المترتبة عنها، ومن ثم الظروف التي أدت إلى تطبيق برامج الإنعاش ومضامينها، وأخيرا نتناول تطور أداء عدد من المؤشرات الاقتصادية في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المبحث الأول :

برامج التنمية في ظل الاقتصاد الموجه

سادت الفوضى السياسية والمالية وانعدام الاستقرار السياسي الجزائري مما أدى إلى تأخر تبني إستراتيجية تنموية واضحة غداة الاستقلال. وأخذ صناع القرار في حساباتهم حالة التخلف التي ميزت الاقتصاد الجزائري آنذاك كنتيجة لإفرازات الحقبة الاستعمارية (اقتصاد مفكك، اقتصاد المدن الكبرى) في اختيار الإستراتيجية التنموية المناسبة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

من هذا المنظور، فإن إطلاق برامج التنمية الاقتصادية استوجب أن يشمل إصلاحات هيكلية للتشوهات الهيكلية العميقة التي يعانيها الاقتصاد الجزائري وتعزيز الاستقلال الوطني والترويج للإنسان وتطويره وإلغاء كافة أشكال التبعية الاقتصادية، وقد مثل التوجه الاشتراكي أفضل خيار لتحقيق هذه الأهداف.

I. الوضع الاقتصادي العام:

أنشئ النموذج الاقتصادي التنموي الجزائري منذ 1967 باسم التنمية الاقتصادية وتحقيق المساواة الاجتماعية والوطنية، واختيرت إستراتيجية "الصناعات المصنعة" والتي تتمثل وظيفتها الاقتصادية الأساسية في زيادة حجم القالب الصناعي الوطني عن طريق تزويد كل الاقتصاد بمجموعات جديدة من المكائن والآلات التي تسمح بزيادة إنتاجية العامل وإعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية بما يهدف لإزالة التبعية نحو الخارج أو محاولة التقليل منها، وتوجيه المنتجات الوطنية من أجل تغطية حاجات السوق الداخلية لتوفير وتلبية الحاجيات الأساسية للمواطن الجزائري، بينما يكون التوجه نحو الخارج محصورا وقليلًا. ويعتمد في تمويل هذه الصناعات على عائدات المحروقات بهدف جعل الاقتصاد الجزائري قادرا على لعب دور كامل في مضاعفة فرص العمل وتحقيق التقدم التقني والصناعي والتخلي تدريجيا عن الاستيراد وتحقيق اقتصاد مستدام. ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية سعت الدولة إلى توسيع القطاع العمومي: فقد أصبح التوسع في القطاع العمومي فلسفة صناع القرار في الجزائر، واعتبر وسيلة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1987 عرف السياسة التنموية في الجزائر تطبيق عدد من المخططات التنموية وسيطرة القطاع العمومي على معظم أوجه النشاط الاقتصادي، وقد تميزت مرحلة

الاقتصاد المخطط بحجم الاستثمارات العمومية الكبير، والتي مثلت في السبعينيات 30% من الناتج الداخلي الخام وقد بلغت ذروتها سنة 1978 بـ 49% من إجمالي الناتج الداخلي الخام. وتشير كافة المعطيات المتوفرة إلى أن النمو الاقتصادي قد تزايد بمعدلات مطردة، فقد ارتفع الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1970-1982 بـ 7% سنويا، كما بلغ معدل نمو القطاع الصناعي 7% سنويا ومعدل نمو الصناعات التحويلية 9.3%. هذه الأرقام صنفت الجزائر من البلدان القليلة التي استطاعت أن تحقق ولمدة عشرية كاملة نموا في الصناعات التحويلية بنسبة 10% سنويا. كما تضاعف حجم العمالة خلال الفترة 1967-1982 خاصة في قطاعي البناء والصناعة، وارتفع دخل الفرد بمعدل 5% سنويا.

II. المخططات التنموية في ظل الاقتصاد المخطط:

شهدت الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه فترة تصنيع وتخطيط مركزي، وذلك من أجل تحقيق عدد من الأهداف أهمها تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد نام، وتدعيم القاعدة الصناعية والوصول إلى نمو اقتصادي ذاتي معتمد على المصادر الداخلية والتخلص من التبعية الأجنبية. وقد تجسدت هذه الأهداف في مجموعة من المخططات التنموية هي المخطط الثلاثي، المخططين الرباعي الأول والثاني، والمخططين الخماسي الأول والثاني.

1. المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

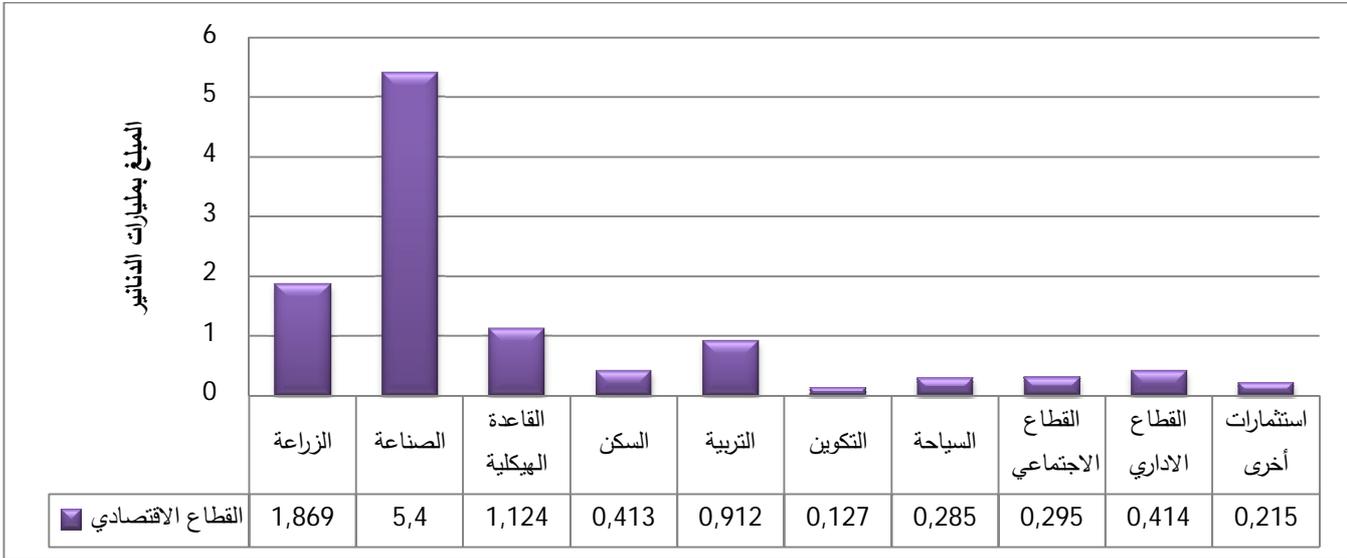
هو عبارة عن مجموعة استثمارات كبيرة وضخمة أكثر منه مخطط تنموي وجهت لإرساء الأسس الصناعية التي يفنقر إليها الاقتصاد الجزائري، حيث احتل فيها القطاع الصناعي الحصة الأكبر من الاستثمارات بنسبة 49% وخاصة صناعات الحديد والصلب*، بما يؤكد أن الخيار السياسي للإستراتيجية التنموية منحاز نحو الصناعة الثقيلة كما ذكرنا¹.

* - لم يوجد اهتمام يذكر للصناعات البتروكيميائية كونها لم تؤم حينها.

¹ - محمد زعلاني، محاضرات في الاقتصاد الجزائري، السنة الثانية اقتصاد، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2006-2007.

الشكل البياني رقم (24):

توزيع استثمارات الخطة الثلاثية بحسب القطاعات الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 66.

نلاحظ من الشكل البياني أنه وكما ذكرنا سابقا فإن التركيز كان على القطاع الصناعي والذي خصص له 5.4 مليار دينار جزائري على حساب القطاعات الأخرى، يليه قطاع الأشغال العمومية لإنشاء القاعدة الهيكلية اللازمة للاقتصاد والذي خصص له 1.124 مليار دينار بسبب افتقار البلاد للبنى القاعدية اللازمة غداة الاستقلال .

2. المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

مثل أول مخطط اقتصادي حقيقي في تاريخ الجزائر المستقلة، تضمن إنشاء أقطاب صناعية ذات كثافة عالية لعنصر رأس المال، وحدد المخطط عدة أهداف طموحة أهمها: تحقيق معدل نمو سنوي قدره 9%، القضاء على البطالة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وقد خصص لتحقيق هذه الأهداف اعتمادات مالية قدرها 27.740 مليار دينار أي ثلاث مرات المخطط الثلاثي، كما ركز المخطط على القطاع الصناعي الذي استحوذ لوحده على 45% من المجموع الكلي للاستثمارات، أين احتل قطاع المحروقات الاهتمام الأكبر بـ 36% كونه المصدر الوحيد للإيرادات تليها صناعة الحديد والصلب بـ 15% فالصناعات الميكانيكية والكهربائية بـ 11%. ونلاحظ أنها فروع تنتمي بطبيعتها إلى صناعات إنتاج وسائل الإنتاج

الكثيفة الرأس المال. ولا تزال القاعدة الهيكلية تستفيد من استثمارات ضخمة بالرغم مما تم انجازه في المخطط السابق نتيجة لما تتطلبه الخيار الصناعي من قاعدة هيكلية ضخمة، كما أظهر هذا المخطط اهتماما بالتربية والتكوين قصد محاربة الأمية والجهل السائدان آنذاك في المجتمع الجزائري. ويوضح الشكل البياني التالي توزيع استثمارات المخطط الرباعي الأول بحسب القطاعات الاقتصادية.

الشكل البياني رقم (25):

توزيع استثمارات الخطة الرباعية الأولى بحسب القطاعات الاقتصادية



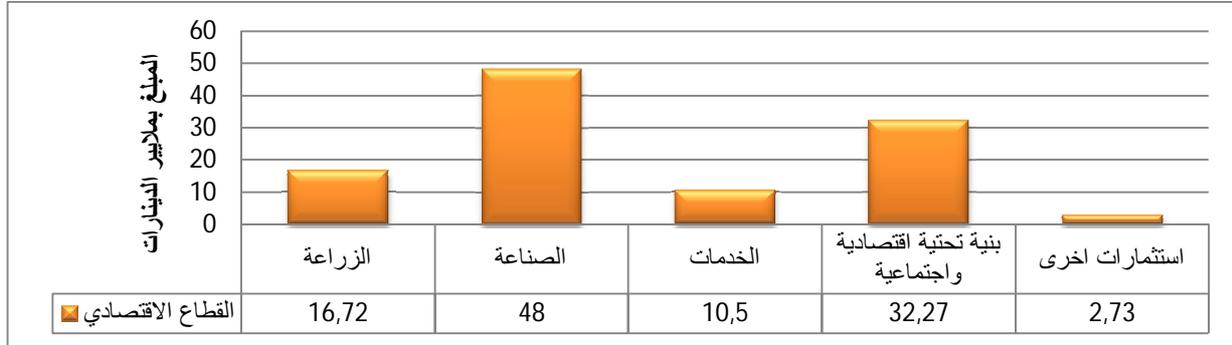
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 246.

3. المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

جاء هذا المخطط في نفس اتجاه المخطط الرباعي الأول حيث يعتبر استمرارا لما سبقه، وقد خصصت له اعتمادات هامة قدرت بـ 110.217 مليار دينار وهو ما يمثل أربع مرات المخطط الرباعي الأول تقريبا. وقد احتل القطاع الصناعي بطبيعة الحال الحصة الكبرى بـ نسبة 43.5% من إجمالي الاعتمادات الكلية، تليه القاعدة الهيكلية بـ 14%. كما أظهر أيضا جانبا بسيطا للاهتمام بالإطار المعيشي والاستهلاكي للسكان، كما يوضح الشكل البياني التالي.

الشكل البياني رقم (26):

التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الرابعة الثانية

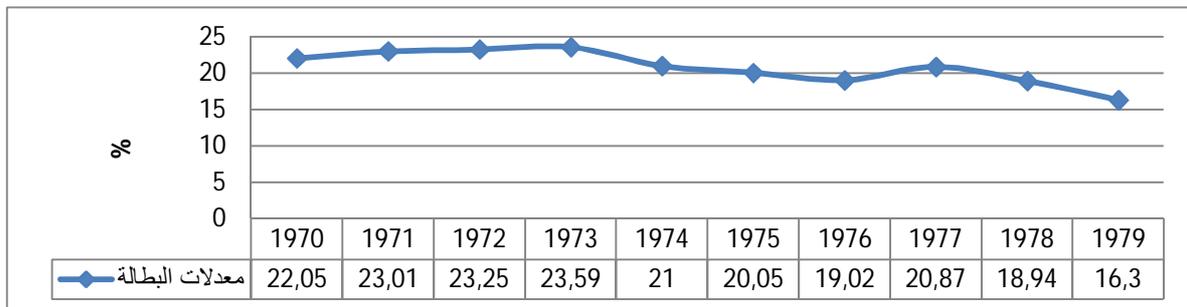


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 275.

ولقد سمح هذا المستوى من الاستثمارات خلال فترة المخططات السابقة، بالتقدم بشكل محسوس في ميدان التشغيل، حيث ارتفعت نسبة التشغيل بمتوسط 4.4 % سنويا وتم إحداث 100 ألف منصب شغل سنويا أي 800 ألف منصب شغل خلال الفترة 1970-1977. كما ساهمت قطاعات: الصناعة، البناء والأشغال العمومية على التوالي بـ 30%، 28% و 26% بينما عرفت الفلاحة انخفاضا في حجم العمالة وهذا يعني انتقال السكان النشطين فيه نحو القطاعات الأخرى والمتمثلة أساسا في الصناعة، الأشغال العمومية والبناء. إن هذه الوتيرة المرتفعة من التشغيل جعلت البطالة تستقر عند معدل متوسط يقدر بـ: 21.27% من 1970 إلى 1977، مقابل معدل 33% سنة 1966 كما يوضح الشكل البياني التالي.

الشكل البياني رقم (27):

تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1970-1979



Source : Rétrospective Statistique 1962-2011: Emploi, ONS, p 54.

<http://www.ons.dz/-Retrospective-1962-2011-.html>, vue le 24/1/2015

إلا أنه قد تم تسجيل عدة نقائص تمثلت في ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية الصناعية والفلاحية، وهو ما سبب نقص في إنتاج هذين القطاعين، كما أن أكثر من 50% من هذه البرامج لم يتم إنجازها ضمن إطارها الزمني وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى أن قدرات الانجاز الفعلي في الجزائر آنذاك لم تستوعب تلك الاستثمارات الضخمة، بالإضافة إلى غياب التجربة اللازمة لتسيير هذا النوع من المشاريع الضخمة¹.

4. المخطط الخماسي الأول 1980-1985:

في بداية الثمانينيات تم الدخول في مرحلة الاقتصاد اللامركزي وذلك بإتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتقادي التأخر في إنجازها، بهدف التقليل من التبعية للخارج وخلق التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارات. وقد مثل هذا المخطط نقطة تحول في السياسة التنموية الجزائرية، فقد اتجه نحو تطبيق سياسة النمو المتوازن بين مختلف القطاعات وحتى القطاعات الغير منتجة، إذ حظي القطاع الخدماتي لوحده باعتمادات مالية قدرها 37.828 مليار دينار مقابل 1.87 مليار دينار في المخطط الرباعي الأول، و10.5 مليار دينار في المخطط الرباعي الثاني. كما خصص للبنى التحتية 188.47 مليار دينار مقابل 7.4 مليار دينار في المخطط الرباعي الأول و32.7 مليار دينار في المخطط الرباعي الثاني.

وتزامنا مع ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية تم خلق 561000 منصب شغل بين 1980 و1984، أي بمتوسط 140 ألف منصب شغل سنويا. وبالتالي فقد عرف معدل البطالة انخفاضا ملحوظا حيث وصل إلى معدل متوسط يقدر بـ: 13.67%².

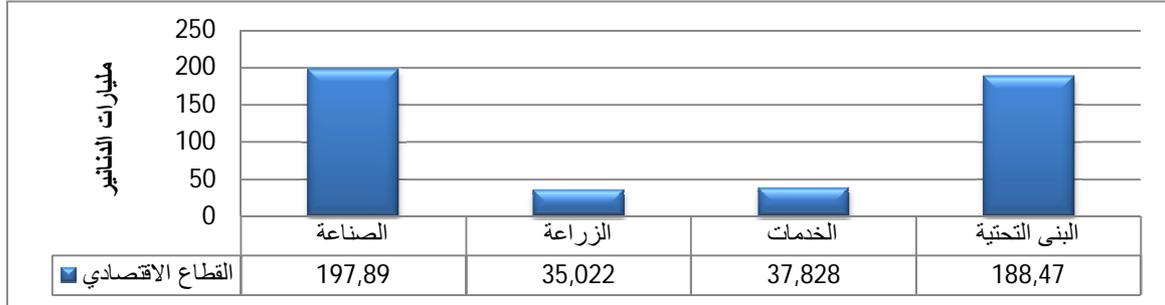
ويوضح الشكل البياني التالي حجم الاعتمادات المالية التي خصصت للخماسي الأول.

¹ - محمد زعلاني، مرجع سابق.

² - التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 50.

الشكل البياني رقم (28):

التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الخماسي الأول



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 50.

5. المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

اتجه هذا المخطط لتدعيم توجه الخماسي الأول، غير أن هذا المخطط توقف انجازه سنة 1986 بسبب الانخفاض الحاد لإيرادات البلاد المتأتية من المحروقات بسبب الأزمة النفطية لسنة 1986، أين انخفضت أسعار البترول من 27.01 دولار إلى 13.35 دولار للبرميل، فبلغت الاستثمارات العمومية حدها الأدنى إلى أن توقف انجازها نهائيا. وقد سبب هذا تدهور كبيرا في ميزان المدفوعات الخارجية الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج من الواردات وخدمات الدين. إن تمويل هذا العجز استوجب اللجوء السنوي إلى الاقتراض الخارجي القصير الأجل، مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد، فانتقلت من 18.37 مليار دولار سنة 1985 إلى 27.7 مليار دولار سنة 1989¹.

ونستخلص مما سبق، أنه بالرغم من الإرادة السياسية القوية لتحقيق مشروع التصنيع وتحقيق التنمية الشاملة فإن هذه التجربة الطموحة قد عرفت مجموعة من السلبيات أهمها: ضعف أدوات التسيير والتخطيط المعتمدة على الأوامر الإدارية، إضافة إلى عدم التوازن بين القطاعات والذي خلق تبعية خارجية. كما أن الجزائر لم تتخلى عن النهج الاشتراكي إلى غاية اضطرارها للالتجاء إلى الهيئات المالية الدولية وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية الخارجية والمتمثلة أساسا في برامج التعديل والتصحيح

¹ - Zakan Ahme, *Dépenses Publiques Productive, Croissance à Long terme et Politique économique, Essais d'analyse Econométrique Appliquée au cas de L'Algérie*, Thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état en science Economique, Université D'Alger, faculté de science économique et science de gestion, 2002-2003, p 120.

الهيكلين. لكن يجدر بنا الذكر أنه وقبل تنفيذ هذه الإصلاحات الخارجية قد طبقت الدولة مجموعة من الإصلاحات الداخلية أو الذاتية وذلك أساسا من أجل تحسين وتطوير الطرق التسييرية للمؤسسات العمومية والتي نتناولها في العنصر الموالي.

II. الإصلاحات الاقتصادية الذاتية ونتائجها:

نجم عن السياسة الاقتصادية المطبقة خلال فترة السبعينيات من مخططات تنمية مركزية اختلالات اقتصادية وضعت البلاد في وضعية اقتصادية صعبة، دفعت بالسلطات العمومية إلى تطبيق عدد من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والتي تمثلت أساسا في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية واستقلالية المؤسسات. وتمثل الإصلاحات الاقتصادية "مجموعة من الإجراءات المتخذة من السلطات العمومية من أجل تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفقا لقواعد معيارية محددة، ويتراوح المدى الذي يمكن أن تمتد له هذه الإجراءات تبعا للمشكلات والاختلالات التي يعانها الاقتصاد"¹.

1. إعادة هيكلة المؤسسات العمومية:

إن مبدأ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية المقرر ضمن مهام المخطط الخماسي الأول (1980-1984) قد جاء لتقسيم المؤسسات العمومية الكبرى وتجزئتها إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا من أجل التخلص من المركزية والبيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسات العمومية نتيجة لتركز كل الوظائف في جهة واحدة². وبالتالي جاء المرسوم 240/80 الصادر في 14/10/1980 والمتعلق بإعادة هيكلة الشركات الوطنية. وقد تمثلت أهم أسباب هيكلة المؤسسات العمومية فيما يلي:

- **ضخامة حجم الشركات الوطنية:** مما نتج عنه صعوبة التحكم في تسيير هته المؤسسات، وغياب سياسة اجتماعية فعالة وظروف ملائمة للعمل، إضافة إلى ما تسببه مركزية اتخاذ القرارات من تباطؤ في سير العمل³؛

¹ - غسان محمود إبراهيم، الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري، جمعية العلوم الاقتصادية السوري، كلية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2008/02/24، ص 6.

² - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 62.

³ - محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 46.

- تعدد مهام الشركات الوطنية: بحيث كانت الشركات قبل إعادة الهيكلة العضوية متعددة الوظائف مما أدى إلى تراكم بعض المشاكل مثل نقص الفعالية نتيجة لعدم الاستفادة من مبدأ تخصيص العمل ونقص معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج¹؛
- النتائج السيئة المحققة من الوحدات التابعة للشركات الوطنية بسبب التخطيط المركزي، كما أن العدد الكبير من الوحدات التابعة لشركة وطنية واحدة صعب من إمكانية تحديد الوحدة ذات المرودية عن غيرها؛
- ضخامة الاستثمارات العمومية وطول فترات انجازها؛
- صعوبة انتقال المعلومات بين الوحدات في المؤسسة؛
- انتشار ظاهرة البطالة المقنعة نتيجة سياسة التوظيف المتبعة من قبل الدولة.

وقد برر الخطاب السياسي أنه وبالنظر إلى هذه العوامل يمكننا القول أن إعادة الهيكلة هي تغيير عقائلي لطرق تنظيم وسائل المؤسسات الاقتصادية بغية القضاء على المشاكل الهيكلية والتنظيمية المتولدة عن الهيكل التنظيمي القديم.

أ. إعادة الهيكلة العضوية:

تم إعادة هيكلة المؤسسات العمومية إلى مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة الحجم، وقد أطلق على هذه العملية اسم "إعادة الهيكلة العضوية". وقد تمت عمليات إعادة الهيكلة على أساس التخصص والتقسيم الجغرافي².

وتهدف إعادة الهيكلة العضوية إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها³:

- تحسين الإنتاجية والإنتاج كما ونوعا؛
- تقسيم المؤسسات الكبرى وإعادة ترتيب الجهاز الاقتصادي بتجزئتها إلى وحدات صغيرة يسهل تسييرها وذلك حسب مبدأ التخصص؛

¹ - علاوي لعلاوي وآخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994، ص 19.

² - محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 46.

³ - علاوي لعلاوي وآخرون، مرجع سابق، ص 19.

- تلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين عن طريق تحسين ظروف سير الاقتصاد الوطني وتوفير سيطرة أكبر على جهاز الانتاج بزيادة فاعليته وإدخال بعض مقاييس تقييم عوامل الإنتاج وتحسين إنتاجيتها.

ب. إعادة الهيكلة المالية:

كتدعيم للإجراءات السابقة حتى تتطرق المؤسسات العمومية على أسس مالية سليمة ومن أجل تحسين الوضعية السيئة التي آلت إليها المؤسسات العمومية والتي عجزت عجزا كبيرا (على مستوى المؤسسة) خصوصا ما يتعلق بتراكم الخسائر وتضخم حجم القروض وعدم قدرتها على تسديدها، قامت السلطات العمومية بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية¹. والهدف من هذه العملية هو تخصيص رأسمال المؤسسات الوطنية والذي سيستعمل لتغطية العجز المالي المتكرر كما تشتمل على تحويل الديون طويلة الأجل إلى ديون قصيرة الأجل، حيث يتم تعديل هيكل هذه الديون وليس قيمتها².

ج. نتائج إعادة الهيكلة العضوية والمالية:

تعتبر السياسة التي طبقت بها إعادة الهيكلة العضوية تجربة قامت بها السلطات في فترة زمنية قصيرة، حيث أدت إلى تقسيم المؤسسات الوطنية من 150 مؤسسة سنة 1980 إلى 450 مؤسسة سنة 1982 وهو عدد مبالغ فيه، والدليل على ذلك هو حجم الشركات المتعددة الجنسيات والتي يفوق رقم أعمالها الناتج الداخلي لبعض الدول بعدة مرات³.

وبالتالي نستطيع القول أن تدني مستويات الإنتاجية وفعالية المؤسسات وتردي طرق التسيير والتي تتجلى في عدة نقاط أهمها الاستغلال السيئ لموارد وطاقات المؤسسات العمومية. كما أن عملية إعادة الهيكلة العضوية كانت تهدف إلى التخفيف من التخطيط المركزي لكنها في الحقيقة بقيت تتلقى مخططات إنتاجية مهيكلة ومنظمة من صناعات القرار مما أدى إلى سوء التسيير، والتي كانت عواقبها المزيد من التكاليف. يضاف إلى هذا تنفيذ هذه الإصلاحات في ظروف اقتصادية صعبة حيث ظهر خلالها تداعيات انخفاض أسعار البترول إضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للدولار والذي نتج عنه ركود اقتصادي ونتائج اجتماعية

¹ - دي عيسى بن صالح، ملامح هيكلية المؤسسات الشبكية، مجلة الباحث، عدد 3، 2004، ص 10.

² - رشيد وضاح، المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2002، ص 123.

³ - الطيب داودي، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، العدد 3، 2004، ص 140.

سلبية كانخفاض ارتفاع أسعار الموارد الأساسية والاختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية واستفحال السوق السوداء ...

فإن نخلص لأن إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لم تنجح في تحقيق الأهداف المنتظرة منها ولهذا فقد تم التفكير في إصلاح اقتصادي جديد تمثل في سياسة منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية.

2. استقلالية المؤسسات العمومية:

تميز النصف الثاني من الثمانينيات بوضعية اقتصادية صعبة نتيجة لفشل الإصلاحات الاقتصادية السابقة وانخفاض مداخيل الدولة من العملة الأجنبية، ولهذا فقد تجسدت فكرة إصلاحات اقتصادية جديدة تتمثل في منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الوطنية والذي صدر بشأنه المرسوم 01/88 المؤرخ في جانفي 1988¹ والمتعلق باستقلالية المؤسسات.

وتعني استقلالية المؤسسات منحها الحرية والمبادرة في إطار العمل من أجل تجسيد اللامركزية، وبدخول المؤسسة العمومية إلى الاستقلالية يطبق عليها القانون التجاري وتعامل على أساس القوانين الاقتصادية والمالية وبالتالي تصبح معرضة للإفلاس والتصفية في حالة عجزها.

أ. مجال تطبيق الاستقلالية:

تتمثل المجالات التي تطبق فيها الاستقلالية كما يلي²:

- **الاستقلالية في اتخاذ القرارات:** أصبحت المؤسسات العمومية مسؤولة عن اتخاذ القرارات بدل الوزارة الوصية؛

- **التحكم في الأمور المالية:** يتوجب على المسير أن يحمل على عاتقه المسؤولية الكاملة لعملية التمويل والتحكم في تكاليف الإنتاج بأفضل نجاعة بما يضمن تحقيق مستوى معين من الأرباح لتستعمله المؤسسة في إعادة الإنتاج وبما يسمح للمقرضين بضمان حق المقرضين ضد الأخطار المالية التي تنجر عن العجز المالي؛

¹ - الجريدة الرسمية، العدد 2، السنة الخامسة والعشرون، 13 جانفي 1988.

² - الطيب داودي، مرجع سابق، ص 143.

- المراقبة وتقييم الأداء: إن أحد أوجه تحقيق اللامركزية في القرار هو مراقبة تنفيذ القرارات المتخذة والأهداف المقررة من طرف المؤسسة.

ب. نتائج استقلالية المؤسسات:

تم تطبيق استقلالية المؤسسات في ظروف اقتصادية صعبة، إضافة لأن معظم المؤسسات تحولت إلى النظام الجديد دون توفير الإجراءات اللازمة كعدم استكمال العمليات الخاصة بتوزيع ذمم المؤسسات المهيكلة والتأخر في إعداد الإجراءات القانونية المدعمة للاستقلالية وعدم وضوح الآليات الاقتصادية للجهاز المالي للمؤسسات. كما أن عدد المؤسسات التي طلبت القروض بدأ يتزايد من ثلاثي لآخر حيث بلغت 66.5% خلال الثلاثي الأول ثم 80.9% خلال الثلاثي الثاني من سنة 1989، كما بلغ متوسط معدل نمو للنتائج الداخلي للسنوات 1989-1991 حوالي 1.4% وهو معدل نمو ضعيف دلالة على ضعف الجهاز الإنتاجي للمؤسسات الوطنية، وبالتالي لم تتحقق الأهداف المنتظرة من استقلالية المؤسسات بصفة مرضية من ناحية تحسن المردودية والنتائج المالية أو تحسين الطاقات الإنتاجية.

وقد زامن عجز الجهاز الإنتاجي تدهور في المؤشرات الاقتصادية الكلية: حيث تضاعف عجز ميزان المدفوعات الخارجية عن تغطية المستحقات للخارج من الواردات وخدمات الدين، الأمر الذي استوجب تمويل هذا العجز عن طريق اللجوء السنوي إلى الاقتراض الخارجي القصير الأجل مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد، فانتقلت من 18.37 مليار دولار سنة 1985 إلى 26.74 مليار دولار سنة 1989، كما سجل رصيد الحساب الجاري عجزا خلال سنتي 1986 و 1988، وارتفعت معدلات البطالة إلى 21.4 سنة 1987.

والجدول التالي تطور لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي عرفت اختلالا واضحا خلال الفترة 1985-1988.

¹ - الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 260.

الجدول رقم (8):

تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1985-1988)

1988	1987	1986	1985	المؤشرات الاقتصادية الكلية
26.74	25.02	22.9	18.37	حجم المديونية (مليار دولار أمريكي)
2.044-	0.141	2.230 -	1.038	رصيد الحساب الجاري (مليار دولار أمريكي)
5.9	7.5	12.3	10.5	معدل التضخم
-	21.4	-	9.7	معدل البطالة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير أولي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، 1999، ص 8.

- Zakan Ahme, *Dépenses Publiques Productive, Croissance à Long terme et Politique économique, Essais d'analyse Econométrique Appliquée au cas de L'Algérie*, Thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état en science Economique, Université D'Alger, faculté de science économique et science de gestion, 2002-2003, p 124.

كما شهدت الجزائر سنة 1987 صعوبات في الحصول على قروض جديدة إضافة إلى انخفاض مداخل الصادرات بصفة معتبرة، وبالتالي أصبحت الجزائر أمام خيارين: إما تسديد مستحقات الديون أو الإيفاء بمتطلبات الاقتصاد الوطني.

وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم والعجز المتواصل في الميزانية العامة الذي صاحبه انخفاض المقدرة الاقتراضية للبلاد، لجأت السلطات العمومية لإجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة تحت وصاية صندوق النقد والبنك الدوليين والتحول نحو اقتصاد السوق.

المبحث الثاني:

الاختلال الاقتصادي الكلي والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

لم تُجد الإصلاحات الاقتصادية الذاتية التي قامت بها الجزائر قبل 1988 نفعا وتبعاً لذلك تدهورت الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر. وفي ظل انخفاض المقدرة الاقتراضية للجزائر ومن أجل محاولة لتصحيح الأوضاع الاقتصادية على المستوى الكلي لجأت الجزائر إلى تطبيق برنامج إصلاحات جذرية تمثلت أساساً في البرامج التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية¹. وقد تميزت هذه الفترة بتبني السلطات العمومية لسياسة الانفتاح الاقتصادي، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكليين بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

وتُعرف برامج الإصلاحات الاقتصادية وفقاً لصندوق النقد والبنك الدوليين على أنها: "مجموعة من السياسات والإجراءات المشروطة من قبل منظمتي بريتون وودز، الهادفة لإيصال الاقتصاد إلى حالة من الاستقرار، بمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتحقيق نمو اقتصادي مستمر من خلال إجراء تعديلات على بنية الاقتصاد الوطني"².

و تتألف برامج الإصلاحات الاقتصادية من جزأين هما:

- برنامج الاستقرار (التثبيت) الاقتصادي: هو جملة من السياسات الاقتصادية قصيرة المدى، تهدف إلى خفض التضخم وتجديد خدمات المديونية، كما تتضمن إجراءات لتقليل النفقات، فضلاً عن تطبيق سياسات مالية وائتمانية ونقدية انكماشية من أجل إصلاح الاختلالات الكلية³.
- برنامج التكيف (التصحيح) الهيكلي: هو مجموعة من السياسات الاقتصادية متوسطة أو طويلة المدى، تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع سيطرة الدولة وإجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد وتطبيق برامج الخصخصة¹.

¹ - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 35.

² - نفس المرجع، ص 36.

³ - يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكيف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية و آثارها على الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، سلسلة العلوم الاقتصادية، و القانونية، سوريا، المجلد 27، العدد الثاني، 2005، ص 47.

I. اتفاقيات الاستعداد الائتماني*:

تُوجت المفاوضات بين الجزائر والمؤسسات المالية الدولية في إطار سياسات الاستعداد الائتماني بانفائيتين: الأولى في 31 ماي 1989 و الثانية 03 جوان 1991.

1. اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول (31 ماي 1989-30 ماي 1990):

حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه الفترة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية حيث أنه يعتبر أول اتفاق أبرمته السلطات الجزائرية مع صندوق النقد الدولي، تعتمد من خلالها الجزائر على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وتطبيق إجراءات تحرير التجارة وتعديلات على تسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل. وقد سميت هذه الفترة بمرحلة الإصلاحات المحتشمة². و تحصلت الجزائر في إطار هذا الإنفاق على قرض قدر ب 300 مليون وحدة للسحب الخاصة.

أ. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الاتفاقية:

- تمثلت أهم الإجراءات التي قانت بها الجزائر قصد تنفيذ الاتفاق فيما يلي:
- إصدار القانون رقم 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 والمتعلق بتحرير الأسعار؛
 - إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري وخاصة ما يتعلق بالسجل التجاري؛
 - إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية: وذلك بإصدار قانون النقد والقرض³؛
 - التراجع عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1990؛
 - استحداث الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

¹ - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 37.

* - اتفاقيات الاستعداد الائتماني: تمثل جوهر سياسات الاقتراض من صندوق النقد الدولي، حيث تعتبر بمثابة تأكيد للعضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، وعلى مدى فترة تتراوح بين 12-18 شهر غالبا لمعالجة المشاكل قصيرة الأجل.

² - الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 196.

³ - القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 18 أبريل 1990.

- منح رخص الاسترداد للمتعاملين الخواص تمهيدا للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية¹.

ب. النتائج المحققة من تنفيذ الاتفاقية:

- يمكن إبراز أهم النتائج المترتبة عن اتفاقية الاستعداد الائتماني الأولى كما يلي:
- تقلص الطلب الإجمالي بعد فرض القيود على الواردات؛
- تراجع حجم الاستثمارات العمومية، نتيجة تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات العمومية²؛
- استهلاك احتياطات الصرف، التي انتقلت من 8.6 مليار دولار إلى 0.73 مليار دولار خلال 1989 - 1990، نتيجة لتخفيض خدمة الديون الخارجية، مع ارتفاع المديونية الخارجية بحيث انتقلت من 26.859 مليار دولار سنة 1989 إلى 28.379 مليار دولار سنة 1990؛
- تقليص عجز الموازنة العامة سنة 1989 إلى 7.4 مليار دينار جزائري بعد أن سجلت عجزا قدره 47.4 مليار دج سنة 1988؛
- انخفاض عجز الحساب الجاري بقيمة 1 مليار دينار جزائري مقارنة مع سنة 1988³.

2. اتفاقية الاستعداد الائتماني الثاني (3 جوان 1991 - 30 مارس 1992):

يعتبر ثاني اتفاق أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي، و قد التزم الصندوق بموجبه بمنح قرض قيمته 300 مليون وحدة سحب خاصة، تحرر على أربع دفعات بناء على مدى تحقيق الأهداف المتفق عليها. حيث يلتزم البنك الدولي بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار⁴، وحددت أهم أهداف هذه الاتفاقية كما يلي⁵:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي؛
- تخفيض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري؛
- تحرير التجارة الخارجية وكذا الداخلية، والعمل على رفع صادرات النفط؛

¹ مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 132.

² الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 196.

³ مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 132.

⁴ - عبد السلام مخلوفي، أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي ، الملتقى الوطني للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الممارسة التسويقية، جامعة بشار، 2004، ص 7.

⁵ مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 132-133.

- تحرير أسعار السلع والخدمات، والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

أ. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الاتفاقية:

- قامت السلطات العمومية بالعديد من الإجراءات قصد تنفيذ الاتفاق ومن أبرزها:
- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي، وخاصة المواد الغذائية إلى جانب السلع الوسيطة والكمالية وقد امتد هذا إلى غاية جويلية 1992؛
 - إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة¹.
 - إصدار مراسيم² تخص النظام المالي، كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكل السوق المالي؛
 - إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية، وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة؛
 - تشجيع الاستثمار الأجنبي³ وفتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات.

ب. النتائج المحققة من تنفيذ الاتفاقية:

ترتب عن تنفيذ هذه الاتفاقية النتائج التالية:

- انخفاض المديونية الخارجية بنسبة 4.3% ، حيث تراجعت الديون الخارجية من 27.875 مليار دولار سنة 1991 إلى 26.678 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع خدمات المديونية حيث انتقلت من 73.9% في سنة 1991 إلى 76.5% سنة 1992؛

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 90-145 المؤرخ في 22 ماي 1990 المتضمن تطبيق المادة 125 من القانون رقم 89-26، المؤرخ في 31 ديسمبر 1989.

² - المرسوم التنفيذي رقم 91-169 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتضمن تنظيم المعاملات الخاصة بالقيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26 الصادرة في 1 جويلية 1991.

³ - القانون رقم 91-21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991 المعدل و المتمم للقانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بالأنشطة والبحث والاستغلال مع الشريك الأجنبي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، الصادرة في 7 ديسمبر 1991.

- بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار جزائري كفائض، نتيجة لتطبيق سياسة ترشيد النفقات العامة ولارتفاع حجم الإيرادات؛
- بلغ فائض الميزان التجاري 4.70 دولار (بلغ حجم الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات 8.03 مليار دولار)¹؛
- تم رفع معدل الخصم من 10.5% سنة 1991 إلى 11.5% سنة 1992، كما رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% خلال نفس الفترة؛ مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية ب 17%. و كان الهدف من هذا الإجراء تحقيق سعر فائدة حقيقي موجب وبالتالي رفع سعر المدخرات².

ومع هذا، فإن الجزائر قد عادت للاقتصاد الإداري خلال الفترة 1992-1993 حيث حاولت الدولة تغطية النقص في الطلب الكلي للعائلات بزيادة الإنفاق العمومي (اتباع سياسة كينزية) والذي تم تمويله عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، غير أن النتيجة كانت معاكسة تماما لطموحات السلطات العمومية حيث أن قيمة الدينار كان مبالغ في تقييمها مما قلص الإيرادات وشجع المستوردين عوض المنتجين³ كما ظهرت اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري مع بداية سنة 1992، تجلت أهم ملامحها فيما يلي:

- ارتفاع الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك نتيجة للدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي (خلال الفترة 1992-1993)، مما أدى بالسلطات إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز في ميزانية الدولة، والذي ترتب عنه ارتفاع الكتلة النقدية بنسبة 21.2%⁴؛

¹ - عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري: حدود السياسة الظرفية، ترجمة جريب أم حسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 20.

² - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 134.

³ - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 221.

⁴ - بلعزوز علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 190.

- سجلت الإيرادات العامة انخفاضا قدره 9794.10 مليار دولار سنة 1992 إلى 8796.9 مليار دولار سنة 1993 بسبب انخفاض أسعار البترول من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 17.65 دولار سنة 1993؛

- سجل ميزان المدفوعات عجزا قدره 30.4 مليار دولار تم تمويله باستهلاك احتياطات الصرف؛
- عرفت الخزينة العمومية عجزا قدره 100 مليار دينار جزائري سنة 1993 (أي بنسبة 7.4% من إجمالي الناتج الداخلي) و يعود هذا إلى¹:

➤ إقرار الحكومة الجزائرية رفع رواتب وأجور العمال (سبتمبر 1991)؛

➤ المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري 1992؛

➤ ارتفاع النفقات التحويلية بنسبة 50% (بالأسعار الحقيقية) خلال الفترة 1992-1993.

ونتيجة لهذه السياسة المالية التوسعية قام صندوق النقد الدولي (وفقا لشروطه الصادرة في ميثاقه) بمنع الجزائر من سحب القسط الأخير المقدر بـ 75 مليون دولار من قيمة القرض الممنوح لها في تلك الفترة. وهكذا شرعت الجزائر نهاية سنة 1993 في سلسلة مفاوضات جديدة مع المؤسسات المالية الدولية بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبغية إعادة جدولة ديونها الخارجية*، وقد ترتب عن هذه المفاوضات إبرام الجزائر لاتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي تمثلتا في برنامجي الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التسهيل الموسع.

II. برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994 - مارس 1995):

يمثل هذا الاتفاق مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت الجزائر بتطبيقها من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى التحول نحو اقتصاد السوق، والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن²، و تتلخص هذه الإستراتيجية فيما يلي³:

1- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 136.

* قبل هذا التاريخ، رفضت الجزائر إعادة جدولة ديونها.

2- عبد الله بدعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر، مركز دراسات الوحدة والعربية، بيروت، 1999، ص 360.

3- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 137.

- تحقيق التوازنات المالية الكلية، ورفع معدل النمو الداخلي الخام بين 3% و6% (خلال الفترة 1994-1995)؛
 - تخفيض معدل التضخم ومراجعة هيكل الأسعار ورفع الدعم عنها؛
 - ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
 - إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية؛
 - تحرير التجارة الخارجية؛
 - المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، والحد من أزمة السكن من خلال منح الأولوية لقطاع البناء والأشغال العمومية.
- ولقد وافق صندوق النقد الدولي على هذه الإستراتيجية، ومنح الجزائر مساعدة مالية قدرها 731.5 مليون وحدة سحب خاصة.

1. الإمكانيات المستخدمة لتحقيق أهداف البرنامج:

قصد تحقيق أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي، قامت السلطات العمومية بإجراءات عديدة منها:

أ. فيما يخص تقليص عجز الميزانية العمومية:

قامت السلطات العمومية بما يلي¹:

- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي؛
- تحرير أسعار معظم المنتجات المدعمة، وتخفيض الدعم لبعض المنتجات الأخرى كالسميد والحليب؛
- تحسين إيرادات الخزينة العمومية عن طريق تحسين المردود الضريبي.
- بالنسبة لمراقبة السياسة النقدية فقد قامت السلطات بمراجعة سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار، ورفع معدلات الفائدة لتقريبها من المستوى الحقيقي وتأطير القروض المصرفية الموجهة إلى المؤسسات العمومية غير المستقلة.

¹ - عبد الله بدعيدة، مرجع سابق، ص 29.

ب. تحرير التجارة الخارجية:

- لجأت السلطات إلى تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف، وقد اعتُمدت في ذلك على:
- الحد من القيود المفروضة على الاستيراد والتدخل المباشر للسلطات العمومية؛
 - العمل على جعل الدينار قابلاً للتحويل بالنسبة للمعاملات التجارية، وهذا بعد تعديل سعر الصرف.

ج. فيما يخص إعادة التوازن لميزان المدفوعات:

لجأت الدولة إلى التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف، كما قامت بإبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة الديون كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (9):

إعادة جدولة الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1994-1995)

البلدان الدائنة	الفترة
هولندا - النمسا - كندا - فرنسا	سبتمبر 1994
بلجيكا - فنلندا - اسبانيا - البرتغال	أكتوبر 1994
دانيمارك - ألمانيا - سويسرا	نوفمبر 1994
السويد - الولايات المتحدة الأمريكية - اليابان - بريطانيا - النرويج	ديسمبر 1994
إيطاليا	مارس 1995

المصدر: مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 138.

2. نتائج البرنامج:

على الرغم من الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية الصعبة التي واجهتها الجزائر آنذاك، فقد تم تطبيق هذا البرنامج، وبشهادة خبراء صندوق النقد الدولي بصراحة تامة. و يمكن إبراز النتائج المترتبة عنه كما يلي:

أ. بالنسبة للاستقرار الاقتصادي الكلي:

- تم تخفيض قيمة العملة المحلية بـ 40.17% من قيمتها في أبريل 1994¹؛
- ارتفعت الأسعار المحررة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك، حيث²:
- تم رفع أسعار الخدمات (في مجال النقل والهاتف والخدمات البريدية) بنسب تراوحت بين 20% إلى 30%؛
- تم تعديل أسعار الكهرباء والحليب كل ثلاثة أشهر؛
- ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة قدرها 40%.
- لم يتحقق معدل النمو المتوقع (3% - 6%)، بل حقق الناتج الداخلي الحقيقي معدل نمو سلبي بلغ 0.2%، و يعود هذا إلى:
- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية السيئة التي واجهت البلاد؛
- انخفاض الإنتاج الزراعي بـ 5%؛
- انخفاض الإنتاج في قطاع المحروقات بنسبة قدرها 2.5%، نتيجة لمواجهة بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة.
- انخفاض عجز الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 4.4% مقابل 5.7% المقدرة حسب البرنامج؛
- بلغ معدل التضخم في هذه الفترة 29% مقابل 38% المتوقعة حسب البرنامج؛
- تم فرض نسبة 2.5% كاحتياطي إلزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية، كما طرحت الخزينة سندات بأسعار فائدة مقدرة بـ 16.5% سنويا³؛
- تخفيض مديونية الحكومة تجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليون دينار؛
- ارتفاع حجم الكتلة النقدية (M_2) من 15.7% فقط من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 مقابل 21% سنة 1993.

¹ - عبد الله بدعيدة، مرجع سابق، ص 363.

² - عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص 31.

ب . على المستوى الخارجي:

- أدى تحسن ميزان المدفوعات إلى ازدياد احتياطي العملات الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار سنة 1994 مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993³؛
- وصل إجمالي الديون المعاد جدولتها إلى غاية مارس 1995 إلى 5.3 مليار دولار، أي 15.4% من إجمالي الديون الخارجية¹. و الجدول التالي يوضح أثر إعادة الجدولة على المديونية خلال الفترة 1994-1995.

الجدول رقم (10):

أثر إعادة الجدولة على المديونية في الجزائر خلال الفترة (1994-1995)

الوحدة: مليار دولار

البيان	القسط	الفائدة	المجموع	خدمات الدين إلى الصادرات%
1994	7.120	1.840	8.960	93.4
	3.310	1.390	4.520	47.1
1995	7.114	1.779	8.893	70.6
	2.570	1.796	4.366	37.8

المصدر: بغداد كبرالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، سبتمبر 2005، ص 59.

نلاحظ أنه وقبل إعادة جدولة الديون سنة 1994 و 1995 قد مثلت خدمات الدين العمومي 93.4% و 70.6% من إجمالي الصادرات على الترتيب، بما يمثل عبئا شديدا على ميزانية الدولة، لكن بعد إعادة الجدولة مثلت خدمات الدين العمومي 47.1% و 37.8% من إجمالي الصادرات لسنتي 1994 و 1995 على الترتيب، بما يخفف العبء على ميزانية الدولة ويمنح مجالا لتنفيذ النفقات العامة.

³- عبد السلام مخلوفي، مرجع سابق، ص 145.

¹- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 346.

III. برنامج التعديل الهيكلي (31 مارس 1995 - 1 أبريل 1998)

تتمينا للنتائج التي حققتها الجزائر في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي، وافق صندوق النقد الدولي وبدعم من المجموعة الأوروبية على تقديم قرض للجزائر قدره 1169280 وحدة سحب خاصة (وهو ما يعادل 127.8% من حصة الجزائر في الصندوق)¹، وذلك من أجل استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية. وتم تحديد أهداف البرنامج تبعا للآفاق المستقبلية التي تطمح لها السلطات الجزائرية، حيث تمثلت هذه الأهداف فيما يلي¹:

- تحقيق معدل نمو سنوي قدره 5% من الناتج المحلي خارج المحروقات قصد استيعاب الزيادة السكانية للسكان النشطين التي تقارب 4%؛
- تخفيض معدلات التضخم لتقارب المعدلات السائدة في الدول الشريكة للجزائر؛
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية؛
- مواصلة عملية التحرير الاقتصادي مع ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من ذلك.

1. الإجراءات المستخدمة لتنفيذ البرنامج:

كون أن الهدف الرئيسي للبرنامج هو تخفيض معدلات التضخم من خلال إدارة الطلب الكلي وتخفيضه وتوفير الشروط اللازمة لزيادة العرض الكلي اتبعت السلطات العمومية العديد من الإجراءات أهمها:

أ. الإجراءات ذات الطابع الاستقراري:

تتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

- مواصلة تحرير الأسعار في إطار تشريع جديد يرمي إلى إنهاء تأميم الأنشطة الإنتاجية؛
- تحرير أسعار الصرف و تحديدها وفقا لقواعد السوق؛
- تحرير أسعار الفائدة، و منح استقلالية أكبر للبنوك التجارية فيما يخص منح القروض²؛
- القضاء على عجز الموازنة وتنمية الادخار العمومي عن طريق³:

¹ - عبد السلام مخلوفي، مرجع سابق، ص 13.

¹ - عبد الباقي روابح، شريف غياط، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2001، ص 04.

² - عبد الله بدعيدة، مرجع سابق، ص 365.

- زيادة الموارد المالية: من خلال توسيع الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي وبإجراء إصلاحات ضريبية شاملة؛
- تقليص النفقات وذلك من خلال:
 - تخفيض النفقات الإدارية ونفقات التجهيز؛
 - رفع الدعم عن المنتجات ذات الاستهلاك الواسع وعن منتجات الطاقة (الوقود) والكهرباء؛
 - تقليص المساعدات الموجهة إلى المؤسسات العمومية.

ب. الإجراءات ذات الطابع الهيكلي:

- تهدف إلى تنسيق الإطار المؤسسي مع متطلبات اقتصاد السوق وترقية الاستثمارات الإنتاجية، ويمكن ذكر أهم هذه الإجراءات كما يلي:
- العمل على خصصة المؤسسات العمومية للمستثمرين الوطنيين والأجانب، وفي هذا السياق حدد الأمر 22-95 الفروع التي يمكن أن يستهدفها برنامج الخصصة، كما تم وضع قائمة بالمؤسسات العمومية المعدة لذلك؛
 - العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات (إنشاء صندوق لدعم ترقية الصادرات)؛
 - إنشاء سوق مالية لتسهيل عمليات خصصة المؤسسات العمومية، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل الاستثمارات¹؛
 - تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات من أجل تسيير أسهم المؤسسات العمومية لحساب الدولة².
 - إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخصصة مستقبلاً، مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة؛

³ - بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، سبتمبر 2005، ص 60.

¹ - عبد السلام مخلوفي، مرجع سابق، ص 13.

² - الأمر 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995، المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، الصادرة في 27 سبتمبر 1995.

² - عبد الله بدعيدة، مرجع سابق، ص 365.

- طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبدأ المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي سنة 1997 لوضع الإطار العام للشراكة والوصول إلى منطقة التبادل الحر¹.

2. نتائج برنامج التعديل الهيكلي:

بصفة عامة فقد نجح برنامج التعديل الهيكلي في تخفيض الطلب الكلي ودعم الملاءة المالية للدولة دون تحقيق زيادة في العرض الكلي، ويمكن إبراز النتائج المحققة من البرنامج من خلال دراسة أهم انعكاساته على المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى الجانب الاجتماعي.

أ. الانعكاسات على المؤشرات الاقتصادية الكلية:

تبرز نتائج البرنامج تحسنا واضحا في معظم المؤشرات الكلية.

أ. **النمو الاقتصادي:** بعد الركود الاقتصادي الذي دام فترة طويلة نسبيا، حقق الاقتصاد الوطني معدلات نمو إيجابية خلال فترة البرنامج كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (11):

معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1993-1998)

النسبة: %

1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنوات
4.6	1.2	3.3	3.8	0.9 -	2.1 -	معدل النمو الاقتصادي
5.1	0.9 -	2.6	3.7	0.4 -	2.5 -	معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات
5.3	2.5	7	1	2.5-	0.8-	المحروقات

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري: حدود السياسة الظرفية، ترجمة: جريب أم حسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 41.

لقد نجح الاقتصاد الجزائري وابتداء من سنة 1995 بتحقيق معدلات نمو إيجابية ويرجع الفضل في ذلك إلى جملة من الأسباب تختلف باختلاف القطاع¹:

- **القطاع الزراعي**: عرف نموا ملحوظا خلال سنتي 1995 و 1996 بمعدلي نمو قدرهما 15% و 19.5% على التوالي وذلك بسبب العوامل المناخية المناسبة؛

- **قطاع المحروقات**: شهد تطورا من ناحية الأسعار والكميات، فمن حيث ناحية الكمية المصدرة فقد تجاوزت 800 ألف برميل نهاية التسعينيات مقابل 767 ألف برميل سنة 1995، أما بالنسبة للأسعار فقد عرفت انتعاشا واضحا سنتي 1996 و 1997 حيث بلغ السعر المتوسط للبرميل 21.7 و 19.8 دولار للبرميل على التوالي رغم التراجع النسبي للسنتين اللاحقتين.

ويجدر بنا الذكر أن القطاع الصناعي قد عرف تدهورا ملحوظا نتيجة نقص التموين اللازم وحل المؤسسات العمومية ..

2. أ. الميزانية العامة: مثل تقليص العجز في الميزانية العامة أهم الأهداف المخطط لها في إطار برنامج التعديل الهيكلي، حيث اتخذت السلطات جملة من التدابير والإجراءات الانكماشية كما ذكرنا.

¹ عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006، ص 233.

وقد حققت الميزانية العامة نتائج مرضية حيث انخفضت نسبة عجزها إلى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995 مقابل 4.4% في سنة 1994، لتسجل فائضا قدره 3%، 2.4%، 2.9% خلال السنوات 1996، 1997، 1998 على التوالي، وتدل هذه النتائج على الأداء الجيد لسياسة الميزانية¹.

أ.3. التضخم: لقد أدى التسيير الصارم لكل من الميزانية والنقد إلى انخفاض معدلات التضخم خاصة مع نهاية فترة البرنامج ، كما أن الرقم البياني لأسعار الاستهلاك قد بلغ 7.4% في مارس 1997 مقابل 38.4% في ديسمبر 1994². و يمكن توضيح تطور معدلات التضخم حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (12):

تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1993 - 1998)

النسبة: %

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التضخم	32	20.5	29	29.8	18.5	5.7	5

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص40.

نلاحظ من الجدول أن السلطات العمومية قد نجحت في خفض معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة حيث بلغت نسبته 32% سنة 1992 وذلك قبل البدء بتنفيذ البرنامج ليتراجع إلى 5.7% و 5% في سنتي 1996 و 1997 على التوالي. ويفسر هذا التراجع في مستويات التضخم إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية في إطار البرنامج كتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994 و 1995 وتقليص العجز في الميزانية إلى مستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية³.

¹ كمال رزيق، بوزعور عمار مرجع سابق ص09.

² عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص38.

³ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 207.

أ.4. ميزان المدفوعات:

سجل هو الآخر نتائج مرضية، وذلك نتيجة لانخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر عقب إعادة جدولة ديونها الخارجية، إضافة إلى تطور جاري الديون الخارجية بوتيرة يمكن التحكم فيها بفضل اللجوء الحذر للقروض الخارجية. كما أن تشكيل احتياطي الصرف تم بصفة حسنة رغم انخفاضه النسبي سنة 1998 بسبب تراجع أسعار البترول¹. و يمكن توضيح تطور مؤشرات الدين الخارجي والاحتياطات الدولية والميزان التجاري حسب الجدول التالي.

الجدول رقم (13):

تطور مؤشرات الدين الخارجي، الاحتياطات الدولية وحساب الميزان التجاري خلال الفترة

(1993-1998)

الوحدة: مليار دينار

1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنوات البيان
30.473	31.22	32.09	31.32	29.65	25.65	رصيد الدين الخارجي
5.18	4.465	4.281	4.244	4.244	9.05	خدمة الدين الخارجي
6.8	8	4.2	2.1	2.6	1.5	الاحتياطات الدولية
0.839	5.79	3.439	0.179	-0.259	2.728	حساب الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص 38.

- بغداد كريالي، مرجع سابق، ص 60.

قدر متوسط حجم الديون الخارجية خلال الفترة 1993-1998 بحوالي 30.06 مليار دينار جزائري، ونلاحظ من الجدول انخفاض حجم خدمة الدين الخارجي مع بداية تطبيق الإصلاحات وذلك بسبب إعادة الجدولة كما ذكرنا سابقا، حيث بلغ حجم خدمة الدين الخارجي سنة 1993 ما يقدر بـ 9.5 مليار دينار

¹ - عبد الحق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية "حالة الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 11، 2006، ص 46.

لتنخفض إلى 4.244 مليار دينار على إثر إعادة الجدولة، وقد حافظت على هذا المستوى المعقول طيلة فترة البرنامج عدا سنة 1998 حيث سجلت ارتفاعا بسيطا قدره 5.18 مليار دينار بسبب انخفاض أسعار المحروقات والتي بلغت 13 دولار للبرميل بعدما فاقت 18 دولار للبرميل سنة 1997.

بالنسبة للاحتياجات الخارجية والتي شكلت في بداية التسعينيات تهديدا حقيقيا للاقتصاد الوطني والذي عكس الوضعية الصعبة التي عاشها الاقتصاد الجزائري فقد عرفت ابتداءا من سنة 1996 تحسنا ملحوظا قدر بـ 4.2 مليار دينار سنة 1996 و 8 مليار سنة 1998 مقابل 1.5 مليار دينار سنة 1993، ويفسر هذا التحسن بارتفاع أسعار البترول كما ذكرنا سابقا، والتي عادت لتسجل انخفاضا نسبيا سنة 1998 وبالتالي انخفضت الاحتياجات الدولية إلى 6.8 مليار دينار.

أما حساب الميزان التجاري فقد ارتبط رصيده بتطور أسعار النفط والتسيير الصارم للطلب المحلي، وقد عرف هذا الأخير تذبذبا خلال هذه الفترة حيث سجل أدنى قيمة له سنة 1994 بعجز قدره 0.259 مليار دينار وأعلى قيمة له سنة 1997 بـ 5.79 مليار دينار.

وبناء على ما سبق، نستطيع القول أن نتائج برنامج التصحيح الهيكلي كانت في مجملها ايجابية رغم المساهمة السلبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن تطبيق هذا البرنامج لم يحسن من بنية الاقتصاد الجزائري الهشة تجاه الصدمات الخارجية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات والذي يمثل 95% من الصادرات ويساهم في تشكيل 60% من إيرادات الميزانية العامة ويمثل 25 إلى 40% من الإنتاج الكلي¹. يضاف إلى هذا كون أنه قد ترتب على تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي تكلفة اجتماعية مرتفعة. ومع حلول سنة 2001 وتحت تأثير الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي باشرت الجزائر بتطبيق إصلاحات اقتصادية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، وفق سياسة إنفاق عمومي توسعية ذات طابع كينزي وذلك من أجل استئناف العملية التنموية في البلاد.

¹ - وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 229.

المبحث الثالث :

موضوع الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الدراسة

أدت الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وحتى بداية الألفية الثالثة، والتي تميزت بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والفقر، واستعداد التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري إضافة إلى ارتفاع مستوى الاحتياطات الرسمية إلى تبنى سياسة اقتصادية جديدة مرتكزة على التوجه الكينزي والذي يهدف إلى رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العمومي. وقد تجسدت هذه السياسة الجديدة في سلسلة من الاستثمارات العامة الضخمة المبرمجة ضمن برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين. وبناء على هذا يمكن تفسير انتهاج الجزائر لهذه السياسة بالمحددات التالية:

- **المحدد الاجتماعي:** يتمثل في ضغط المواطنين لتحسين المستوى المعيشي من خلال زيادة الطلب على الخدمات العمومية وزيادة الأجور...؛
- **المحدد الأمني والسياسي:** عقب عشرية تميزت باضطرابات أمنية شديدة؛ تحسنت الأوضاع الأمنية والسياسة في البلاد؛
- **المحدد المالي:** ويتمثل في اليسر المالي الناتج عن انتعاش سوق المحروقات*.

وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ البرامج التنموية التالية:

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي*** أو ما يعرف بالمخطط الثلاثي للفترة (2001-2004): والذي خصص له غلاف مالي إجمالي قدره 1216 مليار دينار؛
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو**** أو ما يعرف بالمخطط الخماسي الأول للفترة (2005-2009): والذي خصصت له اعتمادات مالية أولية قدرها 8705 مليار دينار، إضافة لمختلف البرامج الإضافية كبرنامج الجنوب والهضاب العليا، البرنامج التكميلي لامتنعاص السكن الهش والبرامج التكميلية الولائية. وقد بلغ الغلاف المالي الإجمالي المخصص لهذا البرنامج عند

* - سنتظر لتطور الإيرادات العامة في ظل تحسن أسعار المحروقات بالتفصيل في الفصل الموالي.

* - Programme de soutien à la croissance (PSRE)

** - Programme complémentaire de soutien à la croissance (PCSC)

اختتامه نهاية 2009 وبعد عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الأخرى ما يقدر بـ 9680 مليار دينار؛

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي^{***} أو ما يعرف بالمخطط الخماسي الثاني (2010-2014): والذي خصص له 21214 مليار دينار جزائري، وهو يشمل شقين هما: استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار، وإطلاق مشاريع جديدة بقيمة 11534 مليار دينار جزائري.

I. دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي:

إن سياسة الإنعاش الاقتصادي هي محصلة لمجموعة من العوامل التي دفعت السلطات العمومية إلى انتهاجها، ومن أهم هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية: انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

أ. ضعف معدلات النمو الاقتصادي:

تميزت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1986-2000) بالضعف وعدم الاستقرار كون أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتأثر بالصدمات الخارجية مثل أحوال الطقس بالنسبة للقطاع الزراعي، وتقلبات أسعار برميل النفط بالنسبة للقطاعات التي تعتمد في تطورها على القدرة الاستيرادية للبلاد والتي عرفت انخفاضا محسوسا خلال الفترة (1986-1993). ولفهم تطور معدلات النمو الاقتصادي نتناول الجدول التالي والذي يوضح عددا من مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1986-2000).

^{***} - Programme de consolidation de la croissance économique (PCCE)

الجدول رقم (14):

مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1986-2000)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار جزائري)	معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي %	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار جزائري)
1986	13008.773	-0.2	13008.773
1987	3299.524	-0.7	13363.249
1988	3236.833	-1.9	14427.386
1989	3392.201	4.8	17086.761
1990	3434,663	1,252	22156,502
1991	3393,448	-1,2	33620,559
1992	3447,743	1,6	40908,035
1993	3375,254	-2,102	44237,525
1994	3344,877	-0,9	54095,141
1995	3473,578	3,848	71453,671
1996	3605,574	3,8	89967,094
1997	3645,235	1,1	95720,434
1998	3831,051	5,098	95926,075
1999	3953,645	3,2	108399,716
2000	4103,883	3,8	135170,13

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي:

World Economic Outlook Database, October 2014

من خلال الجدول نلاحظ أنه:

- بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.53% ، أدناها سجل سنة 1993 بمعدل قدره (-2,102) بـ 3375,254 دولار وأعلاها سنة 1998 بمعدل (+5,098) بـ 3831,051 مليار دينار. ونلاحظ انه وابتداء من سنة 1995 قد سجل معدل نمو الناتج معدلات ايجابية وذلك في ظل تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي؛

- سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تزيادا متباطئا خلال هذه الفترة حيث تضاعف حوالي تسعة مرات: انتقل من 13008.773 سنة 1986 إلى 135170,13 سنة 2000، ويبقى نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي غير كاف؛
- بناء على تقسيم الاقتصاد إلى خمسة قطاعات (الزراعة، المحروقات، الأشغال العمومية، الخدمات) نلاحظ أن: قطاع النفط والغاز هو المهيمن خلال الفترة 1986-2000 حتى في أوقات انخفاض أسعار النفط، يليه قطاع الخدمات في المركز الثاني، ويأتي قطاع التشييد والبناء ثالثا، وأخيرا يتناوب قطاعي الزراعة والصناعة على المركز الرابع وذلك بحسب التقلبات المناخية. وبالتالي نستطيع القول أنه يتناوب على المركز الرابع قطاعي الزراعة والصناعة وذلك بحسب التغير في العوامل المناخية والتي تؤثر مباشرة على القطاع الزراعي، أما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد عانى خلال هذه الفترة من أزمة هيكلية ومالية وهو ما أثر سلبا على معدل استخدام الطاقات الإنتاجية لهذا القطاع¹.
- وبالتالي نستطيع القول أن ضعف معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1986-2000) والمصحوبة بانخفاض في معدل استخدام الموارد والطاقات المتاحة للجهاز الإنتاجي قد أوجبت تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال التوسع في الإنفاق العمومي الاستثماري بهدف رفع الطلب الداخلي ومن ثم رفع طاقات التشغيل المتاحة والتي من المفترض أنها معطلة بسبب توقف الاستثمارات العمومية منذ نهاية الثمانينيات، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

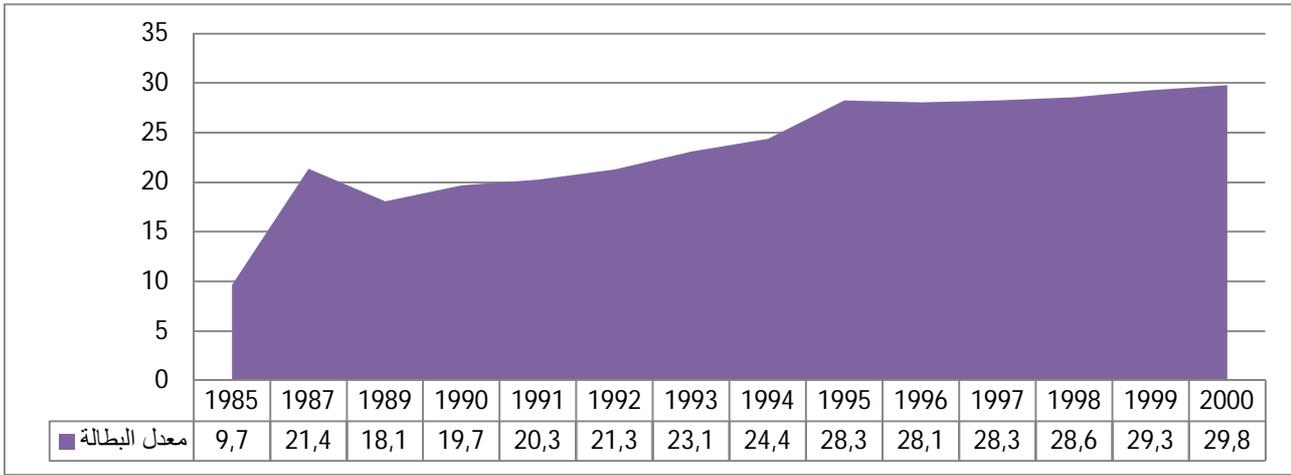
ب. ارتفاع معدلات البطالة:

إن البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة حيث أنها ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، وظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع. وتعتبر مواجهة أزمة البطالة في الجزائر من أهم التحديات التي تواجه السلطات العمومية كون أن هذه الظاهرة هي السبب الأول في نقشي ظاهرة الفقر خصوصا كون البطال في الجزائر لا يستفيد من تعويضات أو حماية اجتماعية. ويبين الشكل التالي تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1985-2000).

¹ - Ministre des finance, **Projet de loi de finance pour 2001**, Rapport de présentation, Octobre 2000, p2.

الشكل البياني رقم (29):

تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1985-2000)



Source : Rétrospective Statistique 1962-2011: Emploi, Op.cit, p 54.

نلاحظ من الشكل البياني ارتفاع نسبة البطالة تزامنا مع الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر حيث تطورت من 9.7% سنة 1985 إلى 21.4 سنة 1989 أي بزيادة قدرها 11.7 نقطة، بعدها وابتداءً من سنة 1990 عرفت معدلات البطالة تطورا منتظما حيث أعلى معدل لها سنة 2000 بـ 29.8% ويمكن تفسير هذه المعدلات المرتفعة بعدد من الأسباب:

- تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 حيث توقفت الاستثمارات العمومية والتي تعتبر المصدر الأساسي لمناصب العمل في ظل التزايد المستمر لعروض العمل، كما أن عدد المناصب الموفرة خلال الفترة (1985-1989) لم يتعد 75000 منصب شغل كمتوسط سنوي بعدما كان 140000 منصب خلال الفترة (1980-1984)¹.
- العامل الديموغرافي²: الذي هو أحد الأسباب التي تؤثر على البطالة، حيث تمتلك الجزائر نموا ديموغرافيا مرتقعا تطور من 3.39 % سنة 1962-1963 إلى 3.11 % سنة 1985، لينخفض بعد ذلك إلى 2.5 % سنة 1990، ثم إلى 2.1 % سنة 1995 وإلى 1.9 % سنة 1996. ورغم

¹ - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 248.

² - نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011، ص 8.

هذا الانخفاض في وتيرة التزايد السكاني، إلا أن الجزائر تعتبر من البلدان ذات الزيادة السكانية المرتفعة (550.000 نسمة سنويا)، حيث تحتل فئة الشباب نسبة كبيرة (60 % أقل من 25 سنة، و50 % أقل من 20 سنة)، وهذا يعني أن عدد السكان النشطين يتزايد بوتيرة عالية أيضا، إذ قدر سنة 1999 بـ 8.5 مليون بزيادة سنوية في العشر سنوات الأخيرة قدرها 3.9 %، وهو الشيء الذي يولد زيادة سنوية في طلبات العمل قدرت خلال العشرية 1987-1988 بـ 257000 طلب عمل في المتوسط سنويا. فإذا أخذنا سنة 1996 كمثال فقد دخل سوق العمل 300000 عرض غير أن الاقتصاد الجزائري لم يوفر سوى 15000 منصب لنفس السنة وهذا يبيّن صعوبة الحصول على منصب عمل؛

- الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من 1989 والتي توجت بتطبيق التعديل الهيكلي خلال الفترة (1994-1999) قد ساهمت في رفع معدلات البطالة وذلك من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية والتي عانت من عجز هيكلية ومالية، حيث بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة (1994-1996) حوالي 300 ألف عامل¹ حسب أرقام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل التقليل من حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات وصناديق خاصة لدعم التشغيل: كوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بهدف تعويض العمال المسرحين وإعادة تأهيلهم لإدماجهم وفق متطلبات سوق العمل. بالرغم من هذه الجهود فإن مستويات البطالة لم تعرف انخفاضا بل على العكس (بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية) مما دعا السلطات الحكومية إلى انتهاج سياسة الانتعاش الاقتصادي على فرض أن رفع معدلات النمو الاقتصادي سيؤدي إلى تخفيض البطالة*.

¹ - نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 249

* - اعتمدت السلطات العمومية من أجل التخفيض في معدلات البطالة على المقاربات التي تنطلق افتراض أن البطالة ترتبط ارتباطا مباشرا مع النمو حيث أن كل زيادة في معدلات النمو لا بد أن تتوافق مع انخفاض نسب البطالة، وهو تحليل اقتصادي صحيح في حالات معينة و يستلزم جود شروط مبدئية بالنسبة للنمو وبالنسبة لطبيعة البطالة نفسها. وبالتالي فإن المقاربة التي اعتمدها السلطات العمومية لن تحدث بالضرورة تأثيرا مخفضا لمعدلات البطالة حتى لو تحققت معدلات نمو مرتفعة، حيث يؤكد التحليل القياسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة إلى عدم وجود اتجاه عام وموحد، كما أنه لا يمكن إيجاد علاقة ذات اتجاه واحد بين النمو والبطالة، أي أن زيادة النمو يؤدي إلى تخفيض في نسب البطالة بطريقة آلية.

II. سياسة الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر:

اعتمدت السلطات العمومية ابتداء من سنة 2001 سياسة الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي ذات التوجه الكينزي والتي تهدف أساس إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق الزيادة في حجم الإنفاق العمومي الاستثماري، بالتركيز على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

في ظل الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر وعقب انتهاء تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي والتي تزامنت مع تحسن أسعار النفط (الشئ الذي انعكس ايجابا على مؤشرات الاقتصاد الكلي) قامت السلطات العمومية بإنشاء أول برنامج استثمارات هامة هو البرنامج التكميلي لدعم النمو¹ والذي هو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار. وقد تم الشروع فعليا من خلال التكفل بالشرط الأول للبرنامج وفقا لقانون المالية لسنة 2001.

أ. خصائص وأهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

تتمثل خصائص برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) أساسا في النقاط التالية²:

- هو عبارة عن مجموعة واسعة من الاستثمارات العمومية يتم تنفيذها على أساس مشاريع قطاعية مركزية من خلال هيئات وزارية لا مركزية وهيئات المجتمع المحلي التي تتلقى التحويلات المالية، حيث أنه لا يمكن اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا شبيها بما عهدته الجزائر فترة الاقتصاد الموجه والذي تخلت عنه نهائيا لصالح اقتصاد السوق، وبالتالي فإن هذا البرنامج يتتافى مع فكرة التخطيط المركزي؛
- احتلت المشاريع الكبرى ذات العمالة المرتفعة خيارا بارزا في نوع الاستثمارات المخطط لها؛

¹ - Ministère Des Finances, **Rapport De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2005 : Année Une Du Programme De Consolidation De La Croissance 2005 - 2009**, Septembre 2004, p 6.

² -La Banque mondiale , **République Algérienne Démocratique et Populaire A la recherche d'un investissement public de qualité : Une Revue des dépenses publiques**, Document de la Banque mondiale, Rapport N° 36270 – DZ , Le 15 août 2007, p 40.

- تم تكييف وتحجيم البرنامج وفقا للظروف الاقتصادية السائدة، حيث أنه تم إعداد البرنامج وفقا للقدرات التمويلية التي تمتلكها الجزائر.
- ووفقا للخطاب الرسمي، أقرت الجزائر أهداف برامج الإنعاش الاقتصادي أساسا في¹:
- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- وبالتالي نستخلص أن الهدف الرئيسي للبرنامج يتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي، تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستويات معيشة المواطنين.

ب. مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع محاور رئيسية، كل محور يخص قطاع رئيسي معين، وكل قطاع رئيسي يتكون من مجموعة من القطاعات الفرعية كما يوضح الجدول التالي:

¹ - Ministre des finance, **Projet de loi de finance pour 2001**, Op.cit, p 9, 10, 11, 12.

الجدول رقم (15):

التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دينار

القطاع	السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية		100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية		71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري		10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات		30	15	-	-	45	8.6
المجموع		205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

يتضح من الجدول السابق أن¹:

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: خصص له أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث استفاد بـ 210.5 مليار دينار على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1%. وتدل هذه النسبة المرتفعة على الإرادة السياسية لتدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية والأمنية منذ أواخر عقد الثمانينيات؛
- قطاع التنمية المحلية والبشرية: خصصت السلطات العمومية في إطار برنامج دعم الإنعاش ما يقارب 204.2 مليار دينار، أي ما يقدر بـ 38.8% من إجمالي الاعتمادات الكلية. ويترجم هذا في سعي الحكومة لتحقيق واحد من أهداف البرامج والمتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن خاصة المعزولة منها، والعمل تحسين التنمية البشرية والتخفيض من معدلات الفقر؛
- قطاع الفلاحة والصيد البحري: خصص له حوالي 65.4 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 12.4% من إجمالي المبلغ الاجمالي المخصص للبرنامج، ويعزى هذا لكون أن هذا القطاع قد

¹ - نبيل بوفليح مرجع سابق، ص 253.

استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، وبالتالي فإن هذا الغلاف المخصص لقطاع الفلاحة والصيد البحري يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق.

- دعم الإصلاحات: يقدر بـ 45 مليار دينار جزائري أي نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج. وقد وجه أساسا لتمويل الاجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية تنافسية المؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

وفيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فنلاحظ أن الجزء الأكبر قد تركز في السنوات الأولى للبرنامج بما يدل على الإرادة السياسية للتعجيل بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية عقب توفر الإيرادات المالية المواتية.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

في إطار ديناميكية إعادة إعمار الاقتصاد الوطني والتي ابتدأت منذ سنة 2001، عرفت الفترة الممتدة بين (2005-2009) استخداما لجزء من الحيز المالي الناتج عن الزيادة في مداخيل المحروقات حيث ارتفعت أسعار النفط سنة 2004 إلى حدود 39 دولار مما نجم عنه تراكم في احتياطي الصرف إلى ما يقدر بـ 43.1 مليار دينار في نفس السنة، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع الحصول عليها والوضعية المالية المستقبلية، أطلقت الحكومة برنامجا استثماريا ضخما تمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بقيمة 17500 مليار دينار للفترة (2005-2009)¹.

أ. خصائص وأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

بالمقارنة مع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي فإن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج استثمارات متواضع، حيث أنه وبغض النظر عن الزاوية التي ينظر بها للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي فإنه برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر، حيث ارتفع معدل الاستثمار بأكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي لعدة سنوات متتالية وهو ما لم يحصل منذ الثمانينيات، وبمقارنة هذا المعدل

¹ - Font Monétaire Internationale, **Rapport des services du FMI pour les consultations de 2005 au titre de l'Article IV**, N° 06/93 , 9 janvier 2006, p 14.

- بتوسط معدل الاستثمار ببلدان منظمة التعاون والتنمية نجد أنه لم يتجاوز 4% من الناتج المحلي الإجمالي. وعموما يمكن حصر خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في النقاط التالية:
- تمت الموافقة على نسبة عالية من الاستثمارات العمومية¹؛
 - الموارد الوفيرة من البرنامج السابق والتي وُحِدت مع البرنامج الجديد حيث اعتمدت السلطات منذ 2005 طريقة تراكمية لمختلف برامج الاستثمار العمومي أي أن كل برنامج جديد يعتبر امتدادا لسابقه ويحتوي قوامه المالي والمادي²؛
 - تم نقل موارد هامة إلى الولايات منذ تفعيل برنامج النمو الاقتصادي، وقد أظهرت هذه الكيانات اللامركزية نسب أداء أعلى من بعض الكيانات المركزية، ولكن مع ذلك أظهرت مشاكل كبيرة في قدرتها على رصد ومراقبة الاستثمارات³.
 - وتوسعى السلطات العمومية من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لتوفير الاحتياجات الأكثر إلحاحا في البلاد وتحديث وتوسيع نطاق تغطية الخدمات العامة، إضافة إلى إعادة تأهيل البنى التحتية. وبالتالي فقد حدد البرنامج عددا من الأهداف هي⁴:
 - تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
 - تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
 - رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

¹ - La Banque Mondiale , République Algérienne Démocratique et Populaire A la recherche d'un investissement public de qualité : Une Revue des dépenses publiques, Document de la Banque mondiale, Rapport N° 36270 – DZ , 15 août 2007, p V.

² - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص 147.

³ - La Banque Mondiale, République Algérienne Démocratique et Populaire A la recherche d'un investissement public de qualité : Une Revue des dépenses publiques, Op. Cit , p V.

⁴ - Fonds Monétaire International, Algérie : Consultations de 2004 au titre de l'article IV, Rapport des services, Note d'information au public sur la discussion du Conseil d'administration et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie, N° 05/50, Février 2005, p 19.

ب. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

قدرت قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في شكله الأصلي 4203 مليار دينار جزائري، وقد أضيف له وبعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما متعلق بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار والثاني بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار. يضاف لهذه المبالغ الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دينار جزائري والاعتمادات الموجهة للصناديق الخاصة المقدرة بـ 1191 مليار دينار، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار كما يوضح الجدول الموالي.

الجدول رقم (16):

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والمخصصات الإضافية

الوحدة: مليار دينار

المخطط	السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	1071	-	-	-	-	-	-	1071
البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	-	1273	3341	260	260	260	260	5394
برنامج الجنوب	-	-	250	182	-	-	-	432
برنامج الهضاب العليا	-	-	277	391	-	-	-	668
تحويلات حسابات الخزينة	-	227	304	244	205	160	-	1140
المجموع العام	1071	1500	4172	1077	465	420	1071	8705
اعتمادات دفع الميزانية الابتدائية	-	862	1972	2288	2299	1327	-	8705

Source : la Banque Mondiale, République Algérienne Démocratique et Populaire A la recherche d'un investissement public de qualité : Une Revue des dépenses publiques, Document de la Banque mondiale, Rapport N° 36270 – DZ, 15 Août 2007, p 36.

وقد قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي إلى خمسة محاور رئيسية هي: تحسين ظروف معيشة السكان، تطوير الهياكل القاعدية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال. وكل محور قسم إلى مجموعة من المشاريع كما يوضح الدول التالي:

الجدول رقم (17):

التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة: مليار دينار جزائري

النسبة من إجمالي البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	المحور
%45.5	1908.5	1. تحسين ظروف معيشة السكان
	555	السكن
	399.5	التربية، التعليم العالي والتكوين المهني
	200	البرامج البلدية للتنمية
	250	تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية
	192.5	تزويد السكان بالكهرباء والماء والغاز
	311.5	باقي القطاعات
%40.5	1703.1	2. تطوير الهياكل القاعدية
	1300	قطاع الأشغال العمومية والنقل
	393	قطاع المياه
	10.15	قطاع التهيئة المصرفية
%8	337.2	3. دعم التنمية الاقتصادية
	312	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
	18	الصناعة وترقية الاستثمار
4.8	7.2	السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
	203.9	4. تطوير الخدمة العمومية
	99	العدالة والداخلية
4.8	88.6	المالية والتجارة وبقية الإدارات العمومية
	88.6	البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال
%1.2	50	5. تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية

للدراستات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص 47.

نلاحظ من الجدول أن البرنامج التكميلي لدعم النمو يعكس إرادة السلطات العمومية خلق ديناميكية اقتصادية فعالة وتحسين رفاهية المجتمع. ويمكن توضيح ذلك بحسب المحاور المدرجة ضمنه كما يلي:

- **المحور الأول: تحسين ظروف معيشة السكان:** يحتل هذا المحور النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 45.5%، ويعتبر تكملة لما جاء به برنامج دعم الانعاش الاقتصادي بهدف تحسين ظروف معيشة السكان نظرا لكونه من العوامل الهامة لتطوير الأداء الاقتصادي وذلك من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي.

- **المحور الثاني: تطوير المنشآت الأساسية:** ويمثل 40.5% من قيمة البرنامج الإجمالية وتعكس هذه النسبة مدى الأهمية التي يوليها البرنامج لتطوير البنى التحتية والمنشآت القاعدية نظرا لأهميتها في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج.

- **المحور الثالث: دعم التنمية الاقتصادية:** ويتضمن هذا المحور مجموعة من القطاعات رئيسية هي:

- الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له ما يقدر بـ 300 مليار دينار وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، كونه يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج المحروقات بعد قطاع الخدمات؛

- الصناعة: وقد خصص لها ما يقدر بـ 13.5 مليار دينار جزائري وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية؛

- ترقية الاستثمار: وقد خصص له حوالي 4.5 مليار دينار جزائري بهدف تهيئة المناخ الاستثماري؛

- الصيد البحري: خصص له ما يقدر بـ 3.2 مليار دينار بهدف دعم عمليات الصيد البحري والاستفادة من الثروة السمكية التي تمتلكها البلاد؛

- السياحة: خص لهذا القطاع ما يقدر بـ 3.2 مليار دينار جزائري للأجل إنشاء 42 منطقة توسع سياحي؛

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: نظرا لأهمية هذا القطاع من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة وتوفير مناصب العمل ومن أجل دعم وترقية هذا القطاع فقد خصص له ما يقدر بـ 4 مليار دينار جزائري.

- **المحور الرابع: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:** خصص لهذا القطاع ما يقدر بـ 203.9 مليار دينار وذلك من أجل تدارك التأخر المسجل في هذا القطاع وترقيته ليحاري التغيرات العالمية.

- المحور الخامس: تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال: استجابة للمتغيرات التي يشهدها هذا العصر ومن أجل تطوير وترقية سبل الإعلام والاتصال خصصت الدولة لهذا الغرض 50 مليار دينار أي ما يشكل 1.2% من إجمالي برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

يندرج برنامج توطيد دعم النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014) ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني والتي انطلقت بداية هذه العشرية نتيجة للوضعية المالية القوية التي عرفتها البلاد. ويعتبر هذا البرنامج سابقة لن تشهدها الجزائر من قبل حيث تم تخصيص غلاف مالي قدره 21214 مليار دينار جزائري والذي يشمل شقين اثنين يتعلق الأول باستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه والذي رصد له ظرف بقيمة 9680 مليار دينار جزائري إلى جانب إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11354 مليار دينار جزائري وتمثل الاعتمادات المخصصة لسنتي 2010-2011 وحدها ما يقدر بـ 6583 مليار دينار وهو ما يمثل 57% من تكلفة هذا البرنامج.

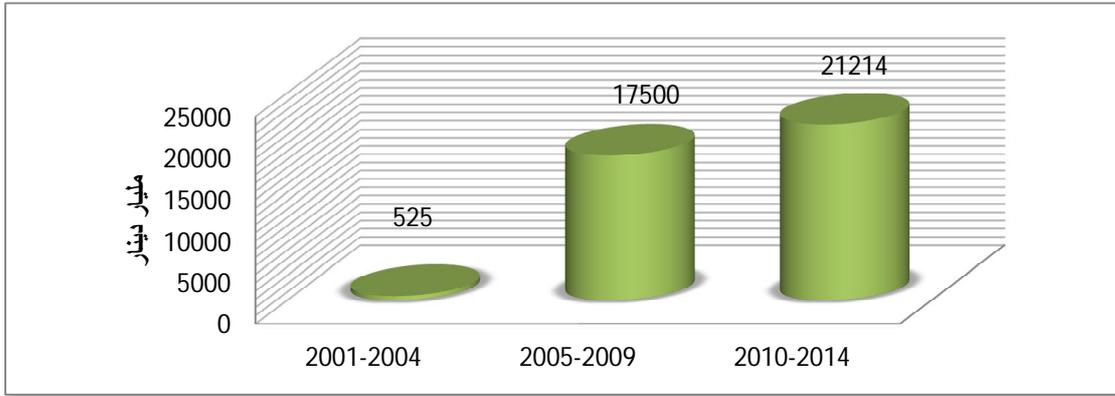
أ. أهداف وخصائص برنامج مواصلة دعم النمو:

يمثل برنامج مواصلة دعم النمو للفترة (2010-2004) برنامجا استثماريا ضخما مكمل للبرامج التي سبقته والتي انطلقت سنة 2001. ومن مميزات هذا البرنامج:

- الأهمية من حيث الغلاف المالي الغير مسبوق والذي يشكل حوالي أربعين مرة برنامج الإنعاش الاقتصادي وحوالي مرة ونصف البرنامج التكميلي لدعم النمو كما يوضح الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (30):

حجم الاعتمادات المالية المخصصة حسب البرنامج للفترة (2014-2001)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مراجع سابقة.

- الانطلاقة القوية، حيث خصص لسنتي 2010-2011 وحدها ما يقدر بـ 6583 مليار دينار وهو ما يمثل 57% من تكلفة البرنامج ككل؛
- إعطاءه أهمية مميزة (مقارنة بالبرامجيين السابقين) لتحسين التنمية البشرية والتي خصص لها 40% من موارد البرنامج.
- وتتمثل الأهداف المقررة لهذا البرنامج في:
 - تحسين التنمية البشرية؛
 - مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
 - دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
 - التنمية الصناعية؛
 - تشجيع إنشاء مناصب الشغل؛
 - تطوير اقتصاد المعرفة.

ب. مضمون برنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي:

يتكون برنامج توطيد النمو الاقتصادي من أربعة محاور أساسية هي: تحسين ظروف معيشة السكان، تطوير الهياكل القاعدية ودعم التنمية الاقتصادية كما يوضح الجدول التالي.

الجدول رقم (18):

المحاور الأساسية لبرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي

النسبة من إجمالي البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	المحور
%45.42	9903	1. تحسين ظروف معيشة السكان
	3700	السكن
	1898	التربية، التعليم العالي والتكوين المهني
	619	الصحة
	1800	تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية
	1886	باقي القطاعات
%38.52	8400	2. تطوير الهياكل القاعدية
	5900	قطاع الأشغال العمومية والنقل
	2000	قطاع المياه
	500	التهيئة العمرانية
%16.05	3500	3. دعم التنمية الاقتصادية
	1000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
	2000	القطاع الصناعي العمومي
	500	التشغيل

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بيان مجلس الوزارة الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 والتضمن برنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي 2001-2014
- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص 47

نلاحظ من الجدول أن برنامج توظيف النمو يعكس إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخرينة العمومية من أجل مواصلة العمل على تفعيل ديناميكية اقتصادية فعالة وتحقيق التنمية البشرية. ويمكن توضيح ذلك بحسب المحاور المدرجة ضمنه كما يلي¹:

- **المحور الأول: تحسين ظروف معيشية السكان:** تم تخصيص 9903 مليار دينار من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان، وذلك وفقا للشكل التالي:

➤ **السكن:** خصصت 3700 مليار دينار من أجل انجاز مليوني وحدة سكنية مليون وحدة خلال الفترة الخماسية، وللشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014؛

➤ **الصحة:** خصصت 1898 مليار دينار جزائري من أجل إنشاء 1500 منشأة قاعدة صحية؛

➤ **التربية والتعليم العالي والتكوين المهني:** خصصت 1898 مليار دينار من أجل إنشاء:

☞ 500 منشأة للتربية الوطنية منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية؛

☞ 600.000 مكان بيداغوجي جامعي،

☞ 400.000 مكان إيواء للطلبة،

☞ أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين .

➤ **تحسين وسائل وخدمات الإدارات العامة:** خصصت 1800 مليار لتحسين إمكانيات وخدمات

الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل؛

➤ **القطاعات الأخرى:** خصصت 1886 مليار دينار من أجل انجاز عدد من المشاريع الهادفة إلى

تحسين الظروف المعيشية للسكان نذكر من بينها:

☞ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 250 ألف سكن ريفي بالكهرباء؛

☞ تحسين التزود بالماء الشروب؛

☞ إنشاء أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة.

¹ - الوكالة الوطنية للاستثمار، برنامج الاستثمارات العمومية 2010 - 2014، متوفر على الموقع: www.andi.dz، تاريخ الزيارة: 2014/03/04.

إضافة إلى برامج أخرى هامة متعلقة بقطاعات الشؤون الدينية، المجاهدين والاتصالات.

- **المحور الثاني: تطوير الهياكل القاعدية:** خصصت 8400 مليار دينار من أجل انجاز جملة من

المشاريع والتي تهدف إلى تطوير الهياكل القاعدية ومن بينها:

➤ مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات؛

➤ زيادة قدرات الموانئ؛

➤ تحديث ومد شبكة السكك الحديدية؛

➤ تحسين النقل الحضري؛

➤ تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

- **المحور الثالث: دعم التنمية الاقتصادية:** رصد ما يقدر بـ 3500 مليار دينار من أجل دعم عملية

التنمية الاقتصادية في البلاد من خلال:

➤ دعم التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري : أكثر من 1000 مليار دينار لهذا الغرض؛

➤ تشجيع إنشاء مناصب الشغل: يهدف الخماسي إلى انشاء حوالي 3 ملايين منصب عمل وذلك عبر

ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم آليات إدماج خرجي الجامعات وترايب التشغيل

المؤقت؛

➤ ترقية القطاع الصناعي العمومي: تم تخصيص 200 مليار دينار من أجل دعم القطاع الصناعي

العمومي وذلك من خلال:

☞ إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء؛

☞ تحديث المؤسسات العمومية؛

☞ تطوير الصناعة البتروكيمياوية.

يتضح مما سبق أنه مع زيادة الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتوفر الظروف المواتية، قررت السلطات

العمومية استخدام مواردها المالية الهامة (المحققة نتيجة لزيادة الإيرادات المتأتية من صادرات

المحروقات) وفي خطوة غير مسبوقة في تاريخ البلاد حيث خصصت إمكانيات مالية هامة وغير

مسبوقة لأغراض الاستثمار العام في القطاعات الرئيسية والتي تتمثل في: البنية التحتية، الإسكان، التعليم

والرعاية الصحية، هذا مع استمرارها في تنفيذ سياسة اقتصاد كلي تهدف إلى تحقيق نمو مستدام وقوي،

والحد من البطالة مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وبالتالي فإن هذه البرامج تمثل خطوة طموحة وغير مسبوقة في تاريخ الجزائر.

إلا أن هذه الاستثمارات الضخمة تفرض تحديات ضخمة على الجزائر: من حيث استدامة وتوجيه الإنفاق العمومي، كيفية تصميم الاستراتيجيات القطاعية المناسبة وكيفية برمجة التطورات المستقبلية، كيفية ضمان إدارة المشاريع وحسن تنفيذ مختلف بنود الميزانية بما في ذلك كيفية رصد وتقييم وكيفية تحسين فعالية المشاريع والتكاليف والمنافع بشكل عام.

وبالرغم من أنه لا يمكننا الحكم بعد على مدى نجاعة هذه الاستثمارات الضخمة أو تقييم الإنجازات كون أن هذا لن يكون عملية دقيقة لغياب قاعدة بيانات مركزية تسمح بالرصد المادي والمالي المفصل للمشاريع التي وجهت إليها هذه الموارد الضخمة، ولكن سنحاول إعطاء حكم عام على التأثير الذي أحدثته برامج الإنعاش الاقتصادي على عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية عموماً، وعلى النمو الاقتصادي خصوصاً وذلك في الأجزاء اللاحقة من دراستنا.

III. تطور المؤشرات الاقتصادية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي:

يعتمد مدى نجاح أي سياسة اقتصادية على توفر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها طبيعة الظروف الاقتصادية المواكبة لهذه السياسة سواء خلال الفترة إعدادها أو تنفيذها¹، وعلى هذا الأساس اخترنا تحليل تطور عدد محدد من المؤشرات الكلية للإحاطة بظروف إعداد وتنفيذ البرنامج وتقييم جهود السلطات العمومية من أجل تحقيقها للأهداف الأساسية للبرنامج المبني على الرؤية الكينزية والتي تعتمد على تحفيز الطلب الكلي الفعال الزيادة في الإنفاق العمومي بمختلف أشكاله قصد تحفيز الإنتاج بتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة في ظل تحسن المؤشرات المالية للاقتصاد الجزائري.

1. تطور مؤشرات التوازن المالي في الاقتصاد الجزائري:

تؤكد المقاييس الرئيسية للوضع المالية الخارجية للجزائر صلابتها وقدرتها على مقاومة الصدمات الخارجية (على الأقل على المدى القصير)، حيث استفادت الدولة من تحسن أسعار المحروقات في

¹ - نبيل فليح، مرجع سابق، ص 249.

الأسواق العالمية لتدعيم قدرتها المالية. ولتحليل تطور التوازن المالي في الاقتصاد الجزائري نتناول تطور عدد من المؤشرات المالية كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (19):

تطور المؤشرات المالية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	الاحتياطات الوطنية الأجنبية (مليار دولار)	نسبة الصرف المتوسطي دج/دولار	نسبة الصرف المتوسطي دج/أورو
2001	7.060	9.912	48,929	77,2647	69.2002
2002	4.359	6.816	48,738	79,685	75,3573
2003	8.808	11.078	53,513	77,3683	87,4644
2004	11.116	77.513	57,091	72,0653	89,6425
2005	21.183	25.644	64,477	73,3669	91,3211
2006	28.950	33.157	66,436	72,6459	91,2447
2007	30.600	32.532	65,321	69,3644	95,0012
2008	34.449	39.819	64,972	64,581	94,8548
2009	0.411	5.9	56,087	72,6467	101,2979
2010	12.157	16.580	56,028	74,3199	103,4953
2011	19.802	26.39	54,751	72,8537	102,2154

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.
- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz>، تاريخ الزيارة في 2014/4/18

يتضح لنا من الجدول تحسن الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري وخصوصا الوضعية المالية الخارجية، فبالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ 2008 سمحت التراكبات المالية المحققة منذ 2011 يتحمل أثر الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير. وهو ما يثبت الأداء المالي الجيد للفترة 2001-2008 والتي سمحت للاقتصاد الجزائري أن يبرز قدرته على المقاومة ودرجة استقراره النقدي¹. ويتضح ذلك من خلال تحليل المؤشرات التالية:

أ. الاحتياطات الرسمية وأسعار الصرف:

يكتسي مستوى الاحتياطات الرسمية أهمية خاصة إذ تمثل المرتكز الأساسي ضد الصدمات الخارجية المحتملة، والتي بلغت أقصاها سنة 2008 بـ 64,972 مليار دولار. ويشدد بنك الجزائر على التسيير الحذر لاحتياطات الصرف، وعليه تتمثل الأهداف المتبعة في هذا المجال في²:

- الحفاظ على قيمة رأس المال: التقليل من خسارة القيمة السوقية للأصول وذلك بالاحتفاظ بمحفظة متنوعة الأصول ذات النوعية الرفيعة (فيما يخص بتنقيط الفرض ونوعية المصدر) وتطبيق ممارسات ملائمة لتخفيف المخاطر؛
- الاحتفاظ بمستوى عال من السيولة: توظيف الاحتياطات في أصول بتاريخ استحقاق قريب أو التي يمكن إعادة بيعها بسرعة دون فقدان القيمة؛
- الحصول على المردود الأمثل: الحصول على أفضل مردود ممكن مع احترام الأهداف المتعلقة بالأمن والسيولة.

وعليه كانت الإيداعات تتم خصوصا لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية منذ 2007، حيث استثمرت محافظ الأوراق المالية والتي تزايدت حصتها منذ ذلك الوقت حيث بلغت 98% كمتوسط إجمالي الاحتياطات في أدوات تحصل على أفضل تنقيط وبالتالي أقل مخاطرة وهي أساسا السندات السيادية. كما ساهمت سياسة الصرف من طرق البنك المركزي بطريقة فعالة في الاستقرار المالي الخارجي وذلك من خلال تدخلات بنك الجزائر من أجل تحسين سعر صرف الدينار مقابل أسعار صرف

¹ - محمد لكاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010، عرض التقرير السنوي لـ 2010 من طرف محافظ بنك الجزائر، الجزائر، 25 أوت 2010، ص 2.

² - نفس المرجع، ص 2،3.

العملات الارتكازية¹ حيث بلغ معدل التغير في نسبة الصرف المتوسطي للدينار مقابل الدولار 5.7% ، أما بالنسبة لنسبة الصرف المتوسطي للدينار مقابل الأورو فقد بلغت 47.7% وهي معدلات مقبولة نتيجة للتقلبات المتزايدة لأسعار صرف العملات الارتكازية.

ب. رصيد ميزان المدفوعات:

يظهر تطور رصيد ميزان المدفوعات تحسنا مستمرا خلال الفترة 2001-2008، حيث سجل رصيذا موجبا ومتزايدا بلغ أقصاه سنة 2008 بـ 34.449 مليار دولار وهو أعلى فائض تم تحقيقه منذ الاستقلال. غير أنه وفي سنة 2009 ونتيجة لتقلص إيرادات الصادرات الجزائرية المتمثل معظمها دائما في المحروقات بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، تقلص حجم رصيد المدفوعات إلى 0.411 مليار دولار، ليعود سنة 2010 للتحسن المتباطئ نتيجة لانتعاش الاقتصاد العالمي (ولو أن هذا الانتعاش هش نتيجة للركود الشديد الذي عرفه الاقتصاد العالمي).

ج. رصيد الميزان التجاري:

لقد حقق الميزان التجاري رصيذا موجبا خلال فترة الدراسة والذي بلغ أقصاه سنة 2008 بما يقدر بـ 39.819 مليار دولار أي بنسبة تجاوزت 2000% مقارنة بسنة 2001، وهي أكبر قيمة تم تسجيلها. ويفسر الانخفاض الذي شهده رصيد الميزان التجاري سنة 2002 بانخفاض حجم الصادرات بنسبة 10% نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على المحروقات وانخفاض أسعارها أيضا وذلك بسبب أحداث ديسمبر 2001، مقابل زيادة حجم الواردات خاصة المتعلقة بالنشاطات الصناعية وذلك في إطار المخطط الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي. أما خلال الفترة (2009-2011) فقد عرف رصيد الميزان التجاري تراجعاً بلغ أدناه سنة 2009 بقيمة 5.9 مليار دولار أي بانخفاض قدره 85% مقارنة بسنة 2008² ومرد ذلك إلى التراجع في قيمة الصادرات التي انخفض حجمها تجاه جميع الشركاء الاقتصاديين للجزائر بفعل الركود في الاقتصاد العالمي مقابل استقرار قيمة الواردات.

¹ - محمد لكسائي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 9.

² - عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص 201.

2. تطور معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري:

تهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي نظريا إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال الرفع من حجم الإنفاق الاستثماري خلال فترة زمنية محددة، ومنه زيادة الطلب الكلي الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. ولتحقيق هذه العلاقة النظرية لا بد من توفر جهاز عرض مرن متجاوب مع الزيادة المسجلة في العرض الكلي. وبالتالي فإن القطاعات المحتملة تؤثرها إيجابيا بسياسة الإنعاش الاقتصادي هي قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي. ومن أجل دراسة تطور مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2011) نستعرض المؤشرات التالية:

الجدول رقم (20):

تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للفترة (2001-2011)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الإجمالي الفردي بالأسعار الثابتة	تطور الناتج الداخلي الإجمالي (%)	تطور الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات (%)
2001	4227	136557,472	2,1	4,6
2002	4463,712	142093,08	4,9	5,4
2003	4785,099	150073,679	6,9	6
2004	4990,859	160868,032	5,4	6,7
2005	5285,319	154200,659	5,4	5,3
2006	5374,35	161145,086	5,8	5,6
2007	5555,62	164085,885	5,2	6,3
2008	5686,74	164399,41	5,8	7,8
2009	5779,561	163875,509	3,9	9,3
2010	5988,556	166450,51	4	6
2011	6157,911	167712,805	4	6

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Ministère Des Finances ,**Projet De Loi De Finances Pour 2011**, Rapport De Présentation, Septembre 2010, p 9, 11.
- Ministère Des Finances, **Projet De Loi De Finances Pour 2010**, Rapport De Présentation, , 28 Septembre 2009, p 9.
- Ministère Des Finances, **Rapport de présentation de l'avant projet de la Loi de finances pour 2003**, 26 Août 2002, p 10..

نلاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي قد عرف منحى إيجابيا خلال الفترة (2001-2011) حيث تطور من 4227 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 6157.911 مليار دينار أي أنه تزايد بـ 68.6% خلال هذه الفترة. كما سجلت معدلات النمو الاقتصادي والمعبر عنها بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تحسنا مقارنة بفترة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية (أين سجل الاقتصاد معدلات نمو سالبة أو صفرية) حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي المتوسط خلال هذه الفترة 4.85%. ويظهر تطور معدل النمو الاقتصادي والمعبر عنه بمعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي تحسنا ملحوظا ابتداء منذ

سنة 2001 حتى سنة 2009، وقد وصل أقصاه سنة 2003 بمعدل 6.9 % ويرجع ذلك أساسا لارتفاع مساهمة القطاع الزراعي بـ 17% مقارنة بـ 2002 نتيجة للظروف المناخية المواتية والنتائج الحسنة للخطة الوطنية للتنمية الزراعية، إضافة إلى ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات بسبب زيادة إنتاج النفط الخام وتسييل الغاز الطبيعي بزيادة قدرها 33% و 5.3% على التوالي مقارنة بسنة 2002. وبالرغم من الانخفاض النسبي في معدل الناتج الداخلي الإجمالي في السنوات التالية إلا أنه بقي ضمن الأهداف التي حددتها السلطات العمومية (5%) نتيجة لانتعاش النمو الاقتصادي المفسر أساسا الطلب الداخلي المدعم بزيادة الموارد.

ويفسر انخفاض معدلات تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2009-2011 بالتطور السلبي الذي سجله قطاع المحروقات نتيجة لانخفاض الطلب على المحروقات بسبب الأزمة المالية العالمية والتباطؤ والحذر الاقتصادي العالمي الذي أبقى بظلاله على مختلف القطاعات. وللتوضيح أكثر، نستعرض الجدول الموالي والذي يوضح حجم النمو القطاعي خلال الفترة 2001-2011.

الجدول رقم (21):

حجم النمو القطاعي للفترة (2001-2011)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	-2001 2011
الزراعة	412,1	417,2	515,3	578,9	577	639,7	708,1	727,4	931,3	1015,3	1173,7	7696
الصناعة	312,7	325,9	344,9	368,8	393	426	479,8	519,5	577	616,7	663,3	5027,6
البناء والأشغال العمومية	358,9	409,9	445,2	503,9	599	674,3	825,1	956,7	1094,8	1257,4	1333,3	8458,5
الخدمات الحكومية	472,2	499,1	553,2	607	646	677,2	798,6	1074,8	1197,2	1587,1	2371,5	10483,9
المحروقات	1443,9	14770	1868,9	2329,3	3394	3882,2	4089,3	49997,6	3109,1	4180,4	5242,1	94306,8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report N° 13/49, February 2013, p 4.

-International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report N° 06/101, 2006, p 5.

-International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report N° 04/31, February 2004, p 42.

يتبين لنا أن مختلف القطاعات الاقتصادية قد عرفت نموا غير متساوٍ، إضافة لكون كل القطاعات قد سجلت معدلات نمو إيجابية ماعدا قطاع المحروقات. غير أن الأمر الملاحظ هو الدور الرئيسي الذي يلعبه قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات والذان قد حققا معدلات مرتفعة مقارنة ببقية القطاعات. كما نلاحظ أيضا تحسنا في نمو قطاع المحروقات نتيجة لارتفاع أسعار صادرات هذا القطاع وزيادة حجم الإنتاج ابتداء من سنة 2002 خلال الفترة (2001-2005). أما ابتداء من سنة 2006 فقد سجل هذا القطاع معدلات نمو سالبة نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية كما ذكرنا سابقا. وبالنسبة للقطاعات الأخرى سجلت نموا إيجابيا مع أداء متواضع لقطاعي الصناعة والزراعة. وانطلاقا من الجدول السابق يمكننا ترتيب القطاعات المهيمنة على الناتج المحلي الإجمالي والمؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر كما يلي:

- قطاع المحروقات: حيث يعتبر هذا القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الجزائري، وقدرت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2011) بـ 94306.8 مليار دينار، حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي بانخفاض الإيرادات المتأتية من هذا القطاع نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات في الفترة (2007-2011)؛
- قطاع الخدمات: وقدرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بـ 10483.9 مليار دينار؛
- قطاع البناء والأشغال العمومية: وهو القطاع الذي استفاد بصفة مباشرة من برنامج الإنعاش الاقتصادي نتيجة للاستثمارات الضخمة التي برمجت خلال هذه الفترة؛
- قطاع الزراعة الذي سجل مساهمة ضعيفة مقارنة بالقطاعات السابقة قدرها 7696 مليار دينار؛
- خامسا وأخيرا القطاع الصناعي الذي سجل آخر مساهمة بما يقدر بـ 5017.6 مليار دينار وهو الأمر الذي لا يرقى لطموحات البرنامج التنموي الذي تعتمده الجزائر لما لهذا القطاع من دور في تحقيق التنمية كون أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يعتمد على القطاع الصناعي بدرجة كبيرة.

3. تطور معدلات البطالة والتشغيل:

استهدفت سياسة الإنعاش الاقتصادي تخفيض معدلات البطالة والتي ارتفعت إلى معدلات قياسية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية كما تناولنا من قبل. وقد نجحت السلطات العمومية بتخفيض معدلات البطالة نسبيا بـ 17.33 نقطة مئوية. ويوضح الجدول الموالي تطور مؤشرات البطالة السنوية إضافة لحجم القوى العاملة والقوى العاطلة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (22):

التشغيل والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)

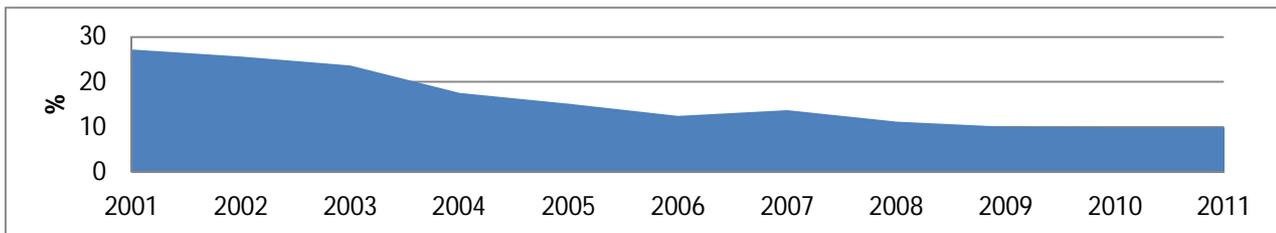
السنوات	معدلات البطالة السنوية (%)	القوة النشيطة (مليون نسمة)	القوى العاطلة (مليون نسمة)
2001	27,306	9,074	2,413
2002	25,664	9,303	2,413
2003	23,716	9,54	2,262
2004	17,656	9,78	1,727
2005	15,265	10,027	1,53
2006	12,512	10,267	1,265
2007	13,793	10,514	1,245
2008	11,333	10,801	12,22
2009	10,167	10,544	1,072
2010	9,961	10,812	1,076
2011	9,971	10,661	1,063

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report N° 13/49, Op.cit, p 4.
- International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report N° 06/101, Op.cit, p 5.
- International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report N° 04/31, Op.cit, p 42.

الشكل البياني رقم (31):

تطور معدلات البطالة السنوية للفترة (2001-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (23).

يظهر الجدول السابق تطور القوى العاملة النشطة والتي انتقلت من 9.0704 مليون نسمة سنة 2001 إلى 10667 مليون نسمة سنة 2011 أي بزيادة قدرها 17.48% وهو ما يمثل العدد المتزايد من السكان القادرين على العمل (عنصر العمل) والذي يشكل أحد المحددات الهامة لعملية النمو الاقتصادي. وتظهر معدلات البطالة السنوية خلال الفترة (2001-2011) انخفاضا ملحوظا حيث انخفض المعدل من 27,306% سنة 2001 إلى 9,971% سنة 2011. ويفسر هذا بمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي والتي تمكنت من احتواء جزء هام من اليد العاملة النشطة إضافة إلى إتباع السلطات الحكومية فيما يخص المفاضلة بين المشاريع سياسة تقتضي باختيار المشاريع التي تستوعب عمالة أكبر. ومن أجل توضيح أثر البرنامج على احتواء اليد العاملة النشطة وتخفيض معدلات البطالة نتناول الجدول الموالي والذي يوضح التوزيع القطاعي لليد العاملة النشطة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (23):

التوزيع القطاعي لليد العاملة النشطة في الفترة (2001-2011)

السنوات	الزراعة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	قطاعات أخرى*
2001	1328	502	803	1456
2002	502	504	860	1476
2003	1565	510	907	1490
2004	1617	523	980	1512
2005	1683	523	1050	1527
2006	1780	525	1160	1542
2007	1842	522	1261	1589
2008	1841	530	1371	1688
2009	1242	1194	1718	5318
2010	1136	1337	1886	5337
2011	1034	1967	1595	5003

* - التجارة، الإدارة العمومية والخدمات.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report N° 13/49, Op.cit, p 4.
- International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report N° 06/101, Op.cit, p 5.
- International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report N° 04/31, Op.cit, p 42.

يتضح من خلال الجدول تطور اليد العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية بشكل ملحوظ، حيث ساهمت المشاريع والعمليات الاستثمارية المدرجة ضمنه برفع عدد العمال في هذا القطاع من 803 ألف عامل سنة 2001 إلى 1886 عامل سنة 2011 أي بنسبة زيادة قدرها 50.34%. أما بالنسبة للعمالة في القطاع الزراعي فقد عرفت انخفاضا قدره 28.34% ويعزى هذا لكون القطاع الزراعي قطاع غير جذاب لليد العاملة لانخفاض مردوديته وصعوبة نوع العمل به، على عكس بعض القطاعات الأخرى كالخدمات مثلا، إضافة إلى غياب الحوافز المثبتة والجاذبة للعمالة بهذا القطاع الهام.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي وبالرغم من تضاعف عدد العمال به (291,8%) فإنه لم يبلغ ما يوظفه قطاع البناء والأشغال العمومية: إذ بلغ عدد العمال في القطاع الصناعي سنة 2011 حوالي 1034 ألف عامل مقابل 1595 ألف عامل بقطاع البناء والأشغال العمومية.

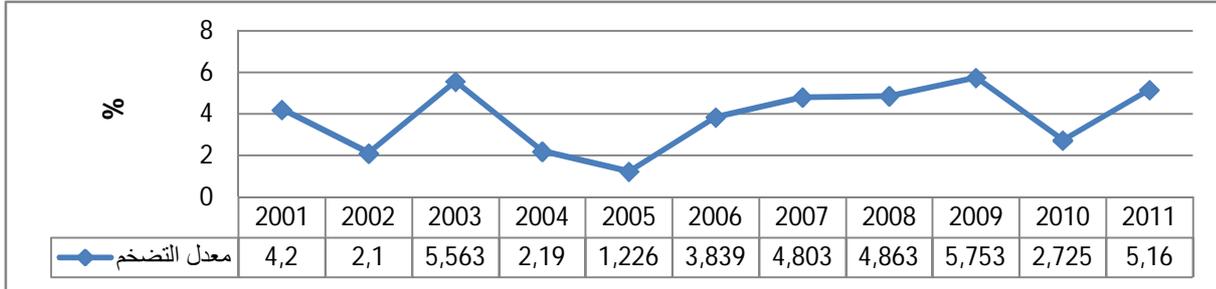
و بالرغم من تمكن السلطات العمومية من تخفيض معدلات البطالة من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي إلا أنه يعاب على هذه السياسة المتبعة أن جزء كبير من هذه المناصب هي مناصب مؤقتة كون أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو القطاع الذي استفاد بشكل كبير من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وبالتالي فإن فرص العمل التي يقدمها هذا القطاع مرتبطة بحجم الاستثمار العام وحجم الإنفاق الاستثماري فإن انخفاض مؤشر البطالة هو انخفاض ظرفي وغير مستدام.

4. تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري:

سجل التضخم في الجزائر منحنى متذبذبا خلال الفترة (2001-2011) حيث حاولت السلطات النقدية وبالأخص خلال السنوات المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية والذي تزامن مع انخفاض في أسعار البترول تبني سياسة نقدية فعالة لمواجهة التضخم. من أجل التخفيف من الصعوبات المالية التي تواجه الاقتصاد وضعت السلطات النقدية تخفيض معدلات التضخم كأولوية لها، مرتكزة في ذلك على تسيير اقتصادي كلي جيد مع حماية القدرة الشرائية للمواطنين. وفقد بلغ متوسط التضخم السنوي خلال فترة الدراسة 3.58%، حيث سجل أدنى معدل له سنة 2002 بـ 5.16% وأقصاها سنة 2009 بـ 5.75% كما يوضح الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (32):

تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.

وقد صدر في تقرير بنك الجزائر أن معدلات التضخم في الجزائر قد تقلصت بين الجزائر ومنطقة الأورو - وإن بقيت مرتفعة - نتيجة لتحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار والذي ساهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار، وخاصة وأن أسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد القوي قد سجلت ارتفاعا قويا منذ 2010.

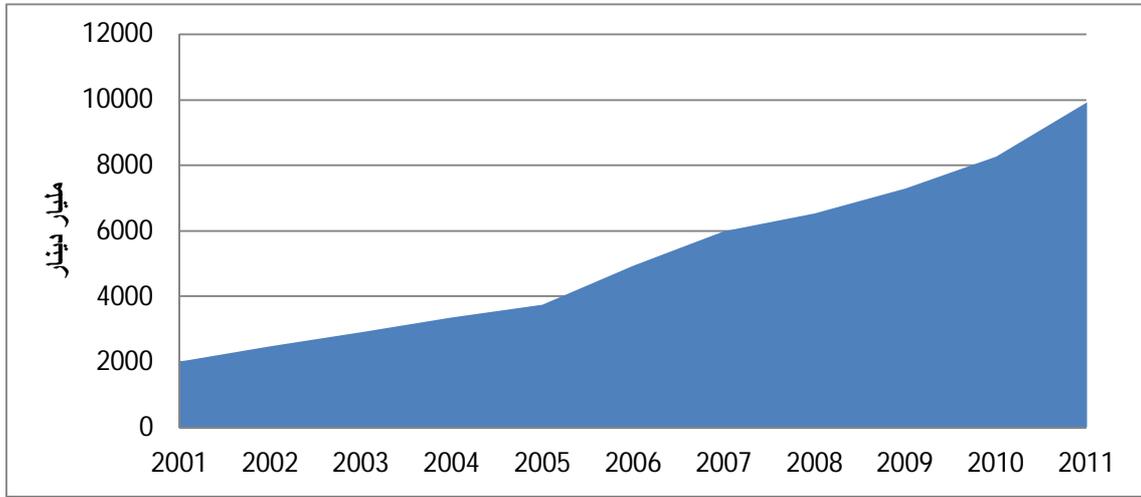
وفي تقرير قدمه البنك المركزي أظهر أن زيادة الأسعار الدولية للمواد الزراعية الأساسية المستوردة (حبوب ومواد استوائية) وكذا زيادة الأسعار بالجملة للفواكه والخضر العوامل الرئيسية المفسرة والمحددة للتضخم بمساهمات تقدر بـ 31% و 62% و 7% كمتوسط في العشرية الأخيرة¹. مما يثبت أن جزءاً هاماً من الأثر التضخمي الحاصل في الجزائر هو نتيجة لسوء تسيير السوق الداخلية.

يضاف إلى هذا الأثر التضخمي المتولد عن الإصدار النقدي والتوسع في الإنفاق العمومي بمختلف مكوناته، حيث يلاحظ الاتجاه العام المتزايد للكتلة النقدية بمعناها الواسع M₂ خلال فترة الدراسة، التي تضاعفت إلى ما يقارب خمس مرات خلال بينما تضاعف الناتج المحلي الإجمالي بحوالي مرة ونصف وهو ما يثبت أن تضاعف الكتلة النقدية مسئول عن تزايد الأثر التضخمي في الجزائر. ويوضح الشكل البياني الموالي مستويات تطور الكتلة النقدية.

¹ - محمد لكاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010، ص 4.

الشكل البياني رقم (33):

تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report N° 13/49, Op.cit, p 15

-International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report N° 06/101, Op.cit, p 25.

-International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report N° 04/31, Op.cit, p 42.

نلاحظ من الشكل البياني أن حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري قد عرف منحى متزايدا حيث تطور من 2025 مليار دينار سنة 2001 إلى 9929 مليار دينار سنة 2011. ويعزى هذا بصفة أساسية للتوسع في نفقات التسيير خصوصا النفقات التحويلية قد أثر تصاعديا على الأسعار ومن ثم صعب إدارة السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر المتضمنة صراحة هدف التضخم.

خلاصة الفصل

بتتبع مختلف النماذج التنموية التي انتهجتها الجزائر نلاحظ الدور الذي تلعبه الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي: فبالنظر إلى نموذج التنمية المركزي الذي اختارته الجزائر عقب استقلالها الوطني استخدمت السلطات الإنفاق العمومي كأداة أساسية لبناء نموذج تنموي يعتمد على إستراتيجية الصناعات المصنعة كثيفة رأس المال؛ وبعد فشل هذه السياسة التنموية دخلت الجزائر في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية. وفعلا نجحت الجزائر في تحقيق استقرار عدد من المؤشرات الكلية لكن صاحب هذا احتقان اجتماعي كبير.

مع بداية الألفية الثالثة أصبحت الجزائر مستعدة لاستئناف العملية التنموية بفضل التوسع القوي لإيراداتها من العملة الأجنبية والمتأتية أساسا من صادرات قطاع المحروقات والذي عرف انتعاشا ابتداء من 1999، فقد وفرت هذه الإيرادات فرصة استثنائية وفريدة لاستئناف العملية التنموية، وبالتالي دخلت الجزائر في سلسلة من الاستثمارات العامة الضخمة التي ركزت أساسا على إعادة تأهيل البنى الاقتصادية والاجتماعية والإدارية الوطنية. وبغض النظر عن الزاوية التي ينظر فيها لهذه البرامج فهي برامج غير مسبوقه في تاريخ الجزائر الحديث نظرا لضخامة الاعتمادات المالية التي خصصت لها والأهداف المتوخاة منها. وقد سجل معامل الاستثمار العام خلال الفترة (2001-2011) أكثر من 11% من الناتج المحلي الإجمالي وهو معامل لم يتم تحقيقه حتى في سنوات السبعينيات أو الثمانينيات في ظل الاقتصاد المخطط.

وبالنسبة لتطور مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (2001-2011)، تؤكد المقاييس الرئيسية للوضع المالية الخارجية للجزائر قدرتها على مقاومة الصدمات الخارجية (على الأقل على المدى القصير)، حيث استفادت الدولة من تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية لتدعيم قدرتها المالية وسمحت التراكمات المالية المحققة منذ 1999 بتحمل أثر الصدمة الخارجية سنة 2008 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وعدم تأثر مسار البرامج التنموية (كما حدث في 1986). أما فيما يخص معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات فنلاحظ المساهمة الرئيسية لقطاع البناء والأشغال العمومية، وبالتالي فقد غابت مساهمة القطاعات الإنتاجية والتي تخلق الثروة الحقيقية، وهو ما يقودنا للحكم على

النمو الهش للاقتصاد الجزائري المرتبط بقطاع المحروقات، وبالنسبة للقطاعات الأخرى فهو لا يعتمد على القطاعات المنتجة والتي تضمن ضمان استدامة العملية التنموية.

وقد سجلت معدلات البطالة السنوية انخفاضا ملحوظا حيث انخفض من 27,3% سنة 2001 إلى 9,97% سنة 2011. وقد خلصنا إلى أن جزء كبيرا من هذا الانخفاض هو بسبب مشاريع المبرمجة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والتي تمكنت من احتواء جزء هام من اليد العاملة النشطة، وبالتالي فإن هذا الانخفاض هو انخفاض مؤقت ومرهون بانتهاء هذه المشاريع الاستثمارية.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم في الجزائر فقد سجلت منحنى متذبذبا خلال الفترة (2001-2011) حيث حاولت السلطات النقدية وبالأخص خلال السنوات المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية والذي تزامن مع انخفاض في أسعار البترول تبنى سياسة نقدية فعالة لمواجهة التضخم. وقد وجدنا أن الضغوط التضخمية الحاصلة خلال هذه الفترة هي بسبب سوء تسيير السوق الداخلية والزيادة المعتمدة في الكتلة النقدية M_2 المتداولة في الاقتصاد.

وبالنظر إلى تطور المؤشرات الاقتصادية للفترة (2011-2011) سواء الوضعية الخارجية، معدلات النمو، البطالة، التضخم،.. نلاحظ بأنها تدل على هشاشة الوضع الاقتصادي الجزائري برغم الموارد المالية الضخمة الموظفة، مما يعكس أداء اقتصاديا غير فعال: حيث أن التطور الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية الكلية يعكس مدى ارتباطها الوثيق بالزيادة في الإيرادات الخارجية الاستثنائية والمحقة من نتيجة انتعاش قطاع الصادرات والذي يشكل فيه قطاع المحروقات أهم جزء، والتي تم حقنها في الاقتصاد عن طريق سياسة الإنفاق العمومي. وبالتالي فإن هذه النتائج المحققة تبقى بعيدا عن مستوى طموحات التنمية الشاملة المتوازنة والمستدامة، كما تبقى مرهونة بالتغيرات الخارجية الحاصلة في سوق المحروقات، والذي أنه قد أثبت تاريخيا خطورة الاعتماد عليه لوحده وما انجر من تبعات نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات سنة 1986.

الفصل الخامس:

سياسة الانفاق العمومي في الجزائر: قياس
الأثر على النمو الاقتصادي

تمهيد:

تستخدم سياسة الإنفاق العمومي وخصوصا في الدول النامية لتحفيز ودعم النشاط الاقتصادي وإزالة مختلف العثرات أمام النمو الاقتصادي، فباتباع الفكر الكينزي نجد أنه يؤكد على أن النفقات العامة هي إحدى أهم عناصر الطلب الكلي والتي من شأنها التأثير على حجم الناتج ومن ثم حجم الدخل والعمالة انطلاقا من قانون "الطلب يخلق العرض"، حيث أنه يشير إلى أنه وفي ظل وجود جهاز إنتاجي مرن، فإن الزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسع في الإنفاق العمومي تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

إتباعا لهذا الفكر الاقتصادي، شرعت الجزائر ومنذ سنة 2001 معتمدة على الوضعية المالية القوية التي تشهدها البلاد إتباع سياسة إنفاق عمومي توسعي ترتكز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، والتي تجسدت بالخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014). غير أن قرارات الإنفاق العمومي تتأثر وبشدة بمختلف العوامل السياسية والاجتماعية التي تختلف بحسب كل بلد. وبالتالي فإن أي إخفاق في تصميم سياسة إنفاق عمومي بشكل جيد لئلا يتناسب وطبيعة الاقتصاد سيشكل تكاليف وأعباء إضافية على الاقتصاد.

وعلى هذا الأساس سنقوم في هذا الفصل بالإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بسياسة الإنفاق العمومي في الجزائر، وذلك من خلال تحليل ظاهرة نمو الإنفاق العمومي في الجزائر بإتباع عدد من النظريات الاقتصادية (قانون وانجر، نظرية التنمية لموسغراف...)، وبيان علاقة التطور في حجم الإنفاق العمومي بالتطورات الحاصلة في قطاع المحروقات، ومن ثم التعرف على الاتجاه العام ومختلف مكونات النفقات العامة وذلك تبعا لمختلف مراحل السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر. وأخيرا سنقوم ببحث طبيعة أثر سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر على أحد أهم الأهداف التي تسعى هذه السياسة لتحقيقها وهو النمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة (2001-2011)، وذلك اعتمادا على الإطار النظري لنموذج رام (1986) المعدل.

المبحث الأول:

النفقات العامة في الجزائر: دراسة تحليلية نظرية

إن دراسة النفقات العامة في الجزائر يعطي انطبعا عن الدور الذي تقوم به الدولة لإنجاز الوظائف المنوطة بها وحجم الأعباء المترتبة عليها وذلك من خلال إلقاء الضوء على تقسيمات النفقات العامة المتبعة وأساليب تخصيصها بين أوجه الإنفاق وطبيعته.

I. الإطار التنظيمي للنفقات العامة في الجزائر:

يقصد بالإطار التنظيمي للنفقات العامة في الجزائر كافة القواعد والترتيبات المتعلقة بالنفقات العامة بما في ذلك القواعد والنصوص القانونية التي تحكمها إضافة إلى مختلف التصنيفات والتبويبات المتعلقة بالنفقات العامة بحسب ما جاء به المشرع الجزائري. وتحتل النفقات العامة أهمية خاصة بالنسبة للميزانية العامة كون أن هذه الأخيرة تتشكل "من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"¹.

ويعتبر القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الركيزة الأساسية والقانون العضوي لقوانين المالية والأصل الذي يعطي التوجيهات ويحدد الأحكام التي من خلالها يتم إعداد القوانين المالية السنوية. ووفقا له يعرف المشرع الجزائري النفقات العامة: "مجموع أعباء الميزانية العامة"². وتتقيد النفقات العامة بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة بهدف تحقيق السير المتوازن لمختلف المصالح.

وتصنف الجزائر النفقات العامة (كغيرها من الدول) تصنيفا خاصا بنظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وتبعاً لهذا تصنف النفقات العامة في الجزائر بحسب معيار الغرض من النفقة والذي تبنته المادة 23 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، حيث جاء فيه "تشمل الأعباء الدائمة للدولة

¹ - المادة (6) من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية.

² - المادة رقم (04) من القانون 21/90، المؤرخ في 15 أوت 1990.

على ما يلي: نفقات التسيير، نفقات الاستثمار والقروض والتسيقات¹. فإذا كان الهدف من النفقة الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة فيتم إدراجها ضمن نفقات التسيير، أما إذا كان الهدف من النفقة العامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال الحصول على التجهيزات المختلفة أو تكوين رأس المال فإن هذه النفقات تندرج ضمن نفقات التجهيز.

II. تقسيم النفقات العامة في الجزائر بحسب المشرع الجزائري:

تقسم النفقات العامة بحسب معيار الغرض من النفقة والذي تبنته المادة 23 من القانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية، حيث جاء فيه " تشمل الأعباء الدائمة للدولة على ما يلي: نفقات التسيير، نفقات الاستثمار...². وبالتالي فإن النفقات العامة في الجزائر تقسم إلى:

1. نفقات التسيير:

تتضمن نفقات التسيير تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة، وتعتبر "الوزارة" الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في الميزانية العمومية الجزائرية. وتصدر نفقات التسيير في قانون المالية بالجريدة الرسمية في الجدول (ب). ويوضح الجدول التالي مثالا عن نفقات التسيير الصادرة بقانون المالية لسنة 2011.

¹ - المادة رقم (23) من القانون 17-84، مرجع سابق.

² - القانون 17-84 مرجع سابق.

الجدول رقم (24): نموذج لتوزيع نفقات التسيير بحسب قانون المالية

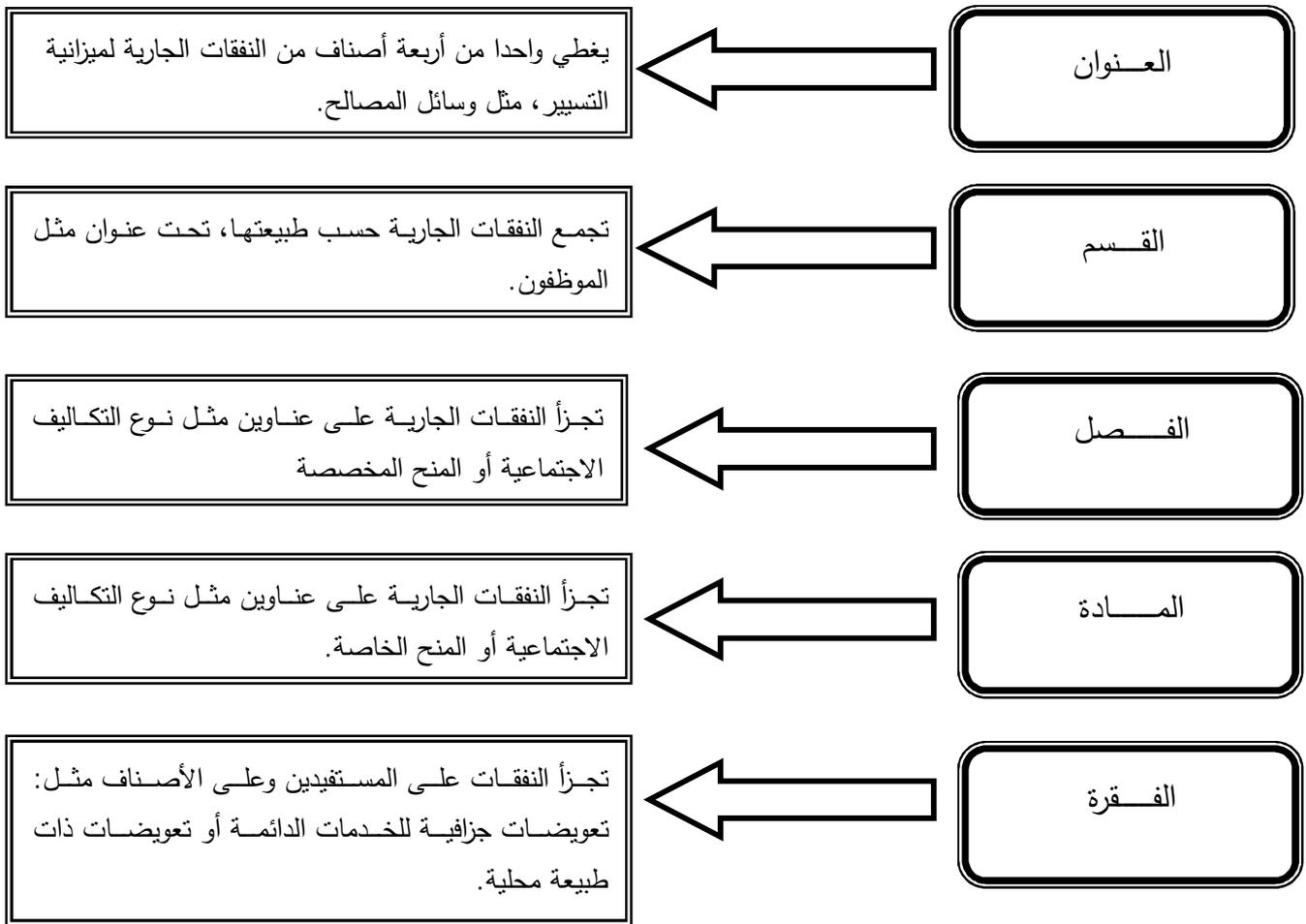
المبلغ.....(دج)	الوزارات
8 329 601 000	رئاسة الجمهورية.....
1 774 314 000	مصالح الوزير الأول.....
631 076 546 000	الدفاع الوطني.....
425 960 422 000	الداخلية والجماعات المحلية.....
30 125 652 000	الشؤون الخارجية.....
66 851 302 000	العدل.....
61 382 220 000	المالية.....
31 916 135 000	الطاقة والمناجم.....
12 258 443 000	الموارد المائية.....
939 109 000	الاستشراف والإحصائيات.....
4 135 439 000	الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.....
17 761 594 000	التجارة.....
16 480 327 000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
169 614 694 000	المجاهدين.....
3 266 759 000	التهيئة العمرانية والبيئة.....
28 874 103 000	النقل.....
569 317 554 000	التربية الوطنية.....
296 931 209 000	الزراعة والتنمية الريفية.....
6 912 595 000	الأشغال العمومية.....
227 859 541 000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
23 173 218 000	الثقافة.....
8 158 012 000	الاتصال.....
3 992 419 000	السياحة والصناعة التقليدية.....
291 441 690 000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
3 306 639 000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
241 660 000	العلاقات مع البرلمان.....
50 124 762 000	التكوين والتعليم المهني.....
13 181 921 000	السكن والعمران.....
123 058 041 000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
154 578 698 000	التضامن الوطني والأسرة.....
2 015 997 000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
34 042 021 000	الشباب والرياضة.....
3 319 082 637 000	المجموع الفرعي
972 098 543 000	التكاليف المشتركة
4 291 181 180 000	المجموع العام

المصدر: القانون رقم 11-11 مؤرخ في 18 جويلية 2011 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011.

وبعد توزيع الاعتمادات المالية بحسب الحاجة لكل وزارة وصدر قانون المالية المتضمن ميزانية الدولة، يتم توزيع كل اعتماد خاص بكل وزارة وفق تنظيم معين، بحيث يتم توزيع هذه النفقات بحسب "عناوين" والتي تنفرع إلى "أقسام" التي تنفرع إلى "فصول" التي تنقسم إلى "مواد" والتي تقسم بدورها إلى "فقرات" بحسب ما يحدده القانون، وتصدر في مراسيم تنفيذية يطلق عليها "مراسيم توزيع الاعتمادات"¹.

الشكل البياني رقم (34):

مدونة ميزانية التسيير



المصدر: لعامرة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 57.

¹ - علي زغود، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 34.

وقد حدد القانون هذه العناوين كما يلي¹:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

ويقسم كل عنوان من هذه العناوين إلى مجموعة من الأقسام التي تختلف بين الوزارات كما يلي:

- العنوان الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة:

القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)

القسم الثاني: دين داخلي - الديون العامة (فوائد سندات الخزينة)

القسم الثالث: دين خارجي

القسم الرابع: ضمانات

القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات.

- العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: هذا العنوان غير مقسم إلى أقسام وإنما يحتوي على

نفقات المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الوطني الشعبي، المجلس الدستوري، مجلس الأمة،

مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الدولة، المجلس

الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية)

- العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح: ويتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

القسم الأول: الموظفون - مرتبات العمال

القسم الثاني: الموظفون - المعاشات والمنح

القسم الثالث: الموظفون - التكاليف الاجتماعية

القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح

القسم الخامس: أشغال الصيانة

القسم السادس: إعانات التسيير

¹ - المادة (24) من القانون 84 / 17، مرجع سابق.

القسم السابع: مصاريف مختلفة.

- العنوان الرابع: التدخلات العمومية: ويتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية..

القسم الثاني: النشاطات الدولي

القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي

القسم الرابع: النشاط الاقتصادي - التشجيعات والتدخلات

القسم الخامس: النشاط الاقتصادي - تدخلات ومساعدات

القسم السادس: النشاط الاجتماعي - المساعدة والتضامن

القسم السابع: النشاط الاجتماعي - الوقاية.

2. نفقات التجهيز:

هي النفقات التي لها طابع استثماري والذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتخصص للقطاعات الاقتصادية العمومية¹، حيث يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة من أجل تجهيز هذه القطاعات بالوسائل الضرورية بما يتماشى والأهداف الإنمائية الوطنية²، وفي هذا الخصوص يجدر بنا الذكر أن نفقات الاستثمار تشكل خطرا على الجانب النقدي إذا كانت هناك ضغوط تضخمية، لذا وجب تقييدها ومراقبتها بشكل مباشر من طرف الحكومة.

ويسمح تقسيم النفقات الاستثمارية بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري، حيث تقسم إلى "أبواب"، "قطاعات"، "قطاعات فرعية"، "فصول"، "قمواد".

¹ - لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 58.

² - محرز جمال، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 68.

أ. تقسيم ميزانية التجهيز حسب الأبواب¹:

توزع نفقات التجهيز حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، ووفقا للمادة 35 من القانون 17-84 "تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب هي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى المتعلقة بالعمليات الرأسمالية".

ب. تقسيم ميزانية التجهيز إلى قطاعات:

يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية، وتجمع نفقات التجهيز حسب القطاعات المحددة وهي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات. ويحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية². وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية بعنوان الجدول (ج) كما يوضح الجدول الموالي الخاص بميزانية التجهيز لسنة 2011 .

¹ - القانون 17-84، مرجع سابق.

² - نفس المرجع.

الجدول رقم (25):

نموذج لميزانية التجهيز: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2011 بحسب القطاعات.

اعتمادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات
15772000	15166000	الصناعة
394550200	293842760	الزراعة والري
40830000	20485000	دعم الخدمات المنتجة
982705260	89245000	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
542168000	43006000	التربية والتكوين
363931800	179875800	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
520113000	1298352000	دعم الحصول على سكن
202157494	302157494	مواضيع مختلفة
86075000	65736012	المخططات البلدية للتنمية
3148302754	3498091605	المجموع الفرعي للاستثمار
581777000	-	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيص لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)
200000000	300000000	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات
51300987	95115087	احتياطي النفقات الغير متوقعة
833077987	395115087	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال
3981380741	389206692	مجموع ميزانية التجهيز

المصدر: القانون رقم 11 - 11 ، مرجع سابق، ص 20.

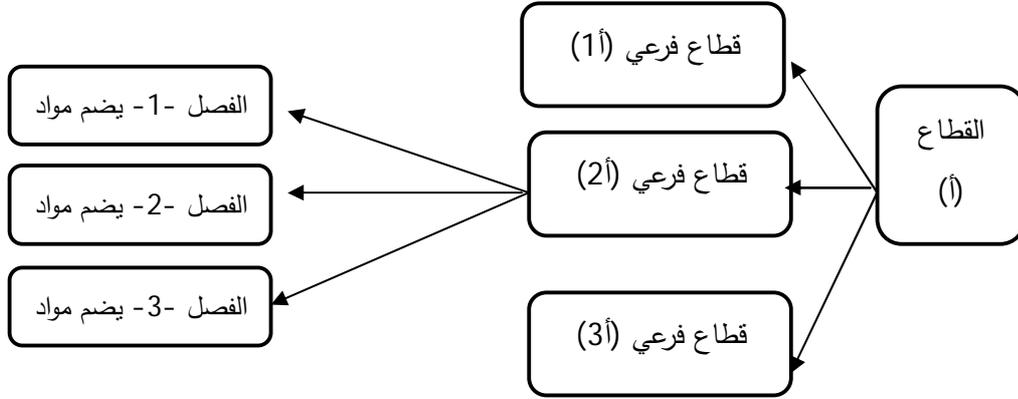
ج. القطاعات الفرعية، الفصول والمواد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تصور

بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية المقررة.

ويوضح الشكل البياني الموالي مدونة ميزانية التجهيز.

الشكل البياني رقم (35):

مدونة ميزانية التجهيز



المصدر: محرز جمال، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 68.

III. تحليل ظاهرة تطور الإنفاق العمومي في الجزائر:

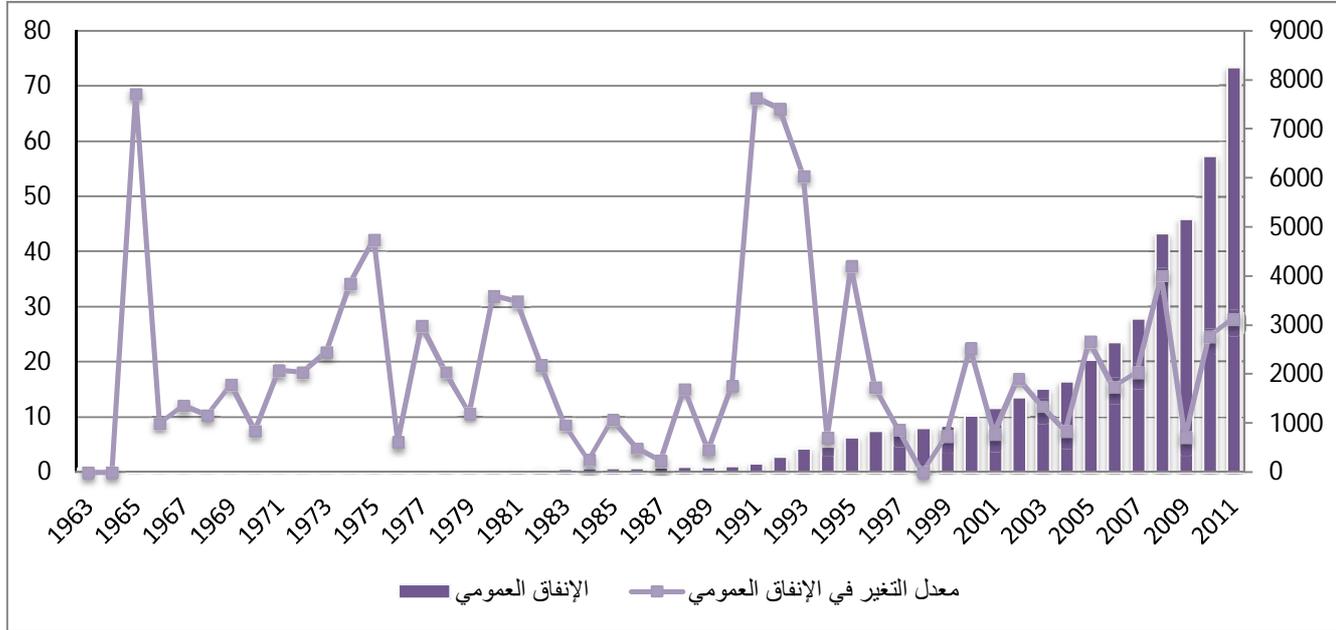
إن تحليل تطور حجم الإنفاق العمومي لأي دولة يكشف عن اتجاهها إلى التزايد عبر الزمن والذي اعتبره بعض الاقتصاديين على أنه قانون في المدى الطويل. غير أنه وكما رأينا من خلال الجزء النظري أن تحليل تطور ظاهرة الإنفاق العمومي بالقيم المطلقة لا يكفي للحكم عليه، وبالتالي ستعتمد على نسب حجم النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم دراسة ظاهرة تطور الإنفاق العمومي تبعا لكل من قانون وانجر ونظرية التنمية لـ Musgrave.

1. تزايد الإنفاق العمومي وحجم تدخل الدولة:

تعتمد السلطات العامة في الجزائر ومنذ الاستقلال أساسا على الإنفاق العمومي لتطوير الاقتصاد وخلق فرص عمل للسكان المتزايد عددهم، وعلى هذا الأساس عرفت القيم المطلقة للنفقات العامة تزايدا كبيرا كما يوضح الشكل الموالي.

الشكل البياني رقم (36):

تطور حجم الإنفاق العمومي ومعدل التغير في الإنفاق العمومي خلال الفترة (1963-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق (1).

نلاحظ من الشكل البياني المنحى المتصاعد للنفقات العامة، فقد تطورت من 2.24 مليار دينار سنة 1963 إلى 8272.01 مليار جزائري. حيث تم استخدام الإنفاق العمومي كأداة لتحقيق مختلف أغراض السياسة الاقتصادية، وعلى اختلاف المناهج الاقتصادية المتبعة. ويمكن تقسيم التحليل بحسب إلى ثلاثة مراحل رئيسية:

- **المرحلة الأولى (1963-1989):** وهي المرحلة التي اعتمدت فيها السلطات العمومية على النهج الاشتراكي من أجل تحقيق التنمية الشاملة، حيث أصبح التوسع في القطاع العمومي الفلسفة الاقتصادية الجزائرية التي ينظر إليها على أنها وسيلة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. يضاف إلى هذا وتبعاً لهذا تم توجيه الإنفاق العمومي لتحقيق هذا التوجه حتى سنة 1986 أين توقفت الاستثمارات العامة بسبب انخفاض عائدات البلاد وعجزها عن تغطية المستلزمات الاستثمارية. وقد بلغ معدل التغير في النفقات العمومي خلال هذه الفترة 17.9%. ويجدر بنا الذكر أنه في هذه المرحلة من مسار الاقتصاد الجزائري وعلى الرغم من الانخفاض في الإيرادات الذي بدأ في 1981،

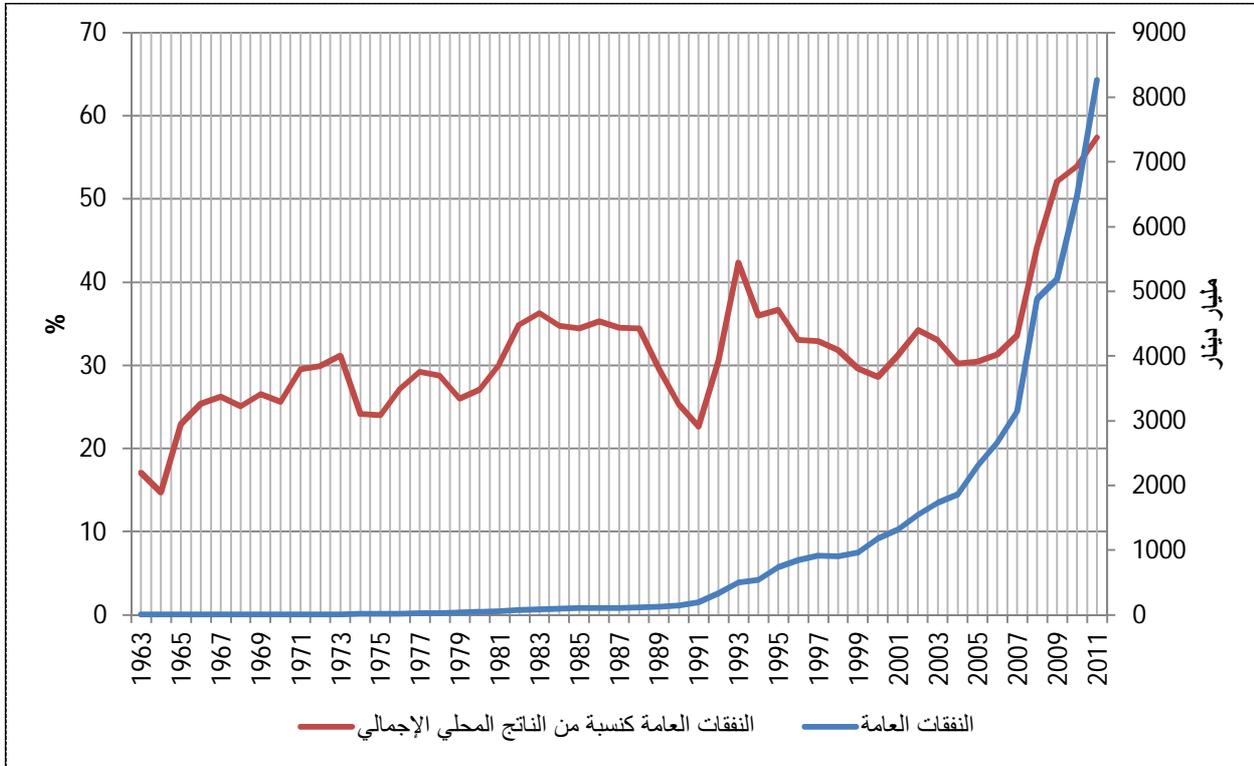
حافظ الإنفاق العمومي على منحاه التصاعدي (نسبة 30% من الناتج الإجمالي) والتي تم تمويلها عن طريق الاقتراض على نحو متزايد من الخارج.

- **المرحلة الثانية (1990-2000):** خلال هذه المرحلة عقدت الجزائر اتفاقيات الاستعداد الائتماني من (1990-1995) وقد عرف معدل نزايد الإنفاق العمومي 37% وقد وجه أساسا للإنفاق على الرواتب وتسديد المديونية العمومية، أما خلال الفترة (1995-1998) فكما يظهر من الشكل البياني لمعدل التغير في الإنفاق العمومي أنه قد تقلص وذلك بسبب التزام الدولة بجملة من الإصلاحات الهيكلية وتقليص حجم الإنفاق العمومي، وقد بلغ معدل التغير في الإنفاق 16.79%. وحتى سنة 2000 ارتفع حجم الإنفاق العمومي بـ 22.5% نتيجة لانتهاؤ مشروعيات اتفاق الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية..

- **المرحلة الثالثة (2001-2011):** وتمثل مرحلة برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، ونلاحظ في هذه المرحلة زيادة متسارعة في حجم الإنفاق العمومي الذي انتقل من 1321 مليار دينار إلى 8272,01 مليار دينار أي أنه قد تضاعف بستة مرات خلال 11 عشر سنة فقط. وما يفسر هذا هو إتباع السلطات لسياسة إنفاقية توسعية تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد. نستخلص مما سبق أن تحليل تطور الإنفاق العمومي بالأرقام المطلقة يظهر تزيادا عبر الزمن، غير أنه وكما ذكرنا في الجزء النظري فإن هذا التحليل لا يكفي للحكم على ظاهرة نمو النفقات، ولهذا سنقوم بنسب الإنفاق العمومي إلى أهم مؤشرات التطور الاقتصادي لحجم للدولة، وهو مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. ومن أجل هذا نتناول الشكل الموالي والذي يوضح منحى تطور كل من النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والنفقات العامة خلال الفترة (1963-2011).

الشكل البياني رقم (37):

تطور النفقات العامة والنفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة
(2011-1963)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق (1)

كملاحظة أولية للشكل يتبين لنا أن المنحنيين لا يتحركان في نفس الاتجاه إذ أن منحني (النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) لا يتحرك بشكل متناسق مع منحني (النفقات العامة الإجمالية)، حيث أن هذا الأخير يأخذ منحى تصاعديا على طول الفترة، لكن بشكل متباطئ خلال الفترة (1963-1991)، ومن ثم متسارع خلال الفترة (1992-1999)، ومن ثم بشكل جد متسارع خلال الفترة (2000-2011) وخصوصا خلال السنوات 2009، 2010 و2011 أين تحرك المنحني بشكل تصاعدي حاد نحو الأعلى. أما بالنسبة لمنحني (النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) فيظهر تذبذبا في حركته عبر الزمن فعلى سبيل المثال نلاحظ أنه وبالرغم من الارتفاع الكبير في الحجم المطلق للنفقات خلال سنة 2011 والتي بلغت 8272,01 مليار دينار فقد بلغت النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي 39.85% مقابل سنة 2008 والتي سجلت ما يقدر بـ 47.01% من الناتج المحلي الإجمالي بينما بلغ

حجم الإنفاق العمومي 2303 مليار دينار وهو ما يدعم الطرح الذي قدمه بيكوك - وايزمان حول أن الإنفاق العمومي يتزايد على شكل قفزات، وليس بشكل مستمر مثلما ما جاء به وانجر .

2. اختبار تحليلي لقانون وانجر على الاقتصاد الجزائري:

يعتبر أدولف وانجر أول من لاحظ وجود علاقة ايجابية بين مستوى التطور الاقتصادي وحجم النفقات العامة، حيث أورد في بحثه حول أنشطة الدولة أن هناك اتجاه مستمر نحو توسيع وتكثيف في وظائف الدولة عبر الزمن، حيث أنها تهتم بوظائف جديدة، إضافة إلى ما كانت تضطلع به من قبل. وكما ذكرنا في الجزء النظري فإنه قد صدرت لهذا القانون عدد من الأطروحات الرياضية، اخترنا منها الصيغة التي قدمها (Pryor)¹. وبالتالي فنستخدم في اختبارنا لقانون وانجر اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق العمومي الاستهلاكي كمؤشر على تطور حجم النفقات العامة، واللوغاريتم الطبيعي للناتج الداخلي الإجمالي كمؤشر على التطور في حجم أنشطة الدولة.

$$\text{Ln GCE} = a + b \text{Ln GDP} + u_t$$

$$Y = a + b X + u_t$$

أ. الدلالة الإحصائية للقانون:

باستخدام الحزم الإحصائية لإكسل قدرت معاملات معادلة الانحدار لـ (b,a) بـ (7,37، 0,41) على التوالي (كما هو مبين في الملحق 3) ، وبالتالي تكون معادلة الانحدار على الشكل:

$$Y = 0,4168X + 7,3733$$

ويعكس النموذج علاقة ارتباطية قوية بين الإنفاق العمومي الاستهلاكي كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل، (قيمة معامل التحديد $R^2=85\%$) أي أن حوالي 85% من التغير في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، مفسر من الناتج الداخلي الإجمالي أما 14.8% المتبقية فهي مفسرة من أسباب عشوائية غير واضحة.

كما يتضح لنا من اختبار الاحتمالات Probabilité، خصوصا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث قيمته ضئيلة جدا (2.5784×10^{-9}) أي أنها أقل من 0.05، وبالتالي نستطيع الحكم أن لهذا المتغير

¹ - استخدمنا هذه الصيغة لصلاحية النموذج القياسي، وذلك للفترة (1990-2011) لتوفر البيانات الضرورية.

دلالة إحصائية كما أن ميل خط الانحدار سيختلف عن الصفر وبالتالي هناك علاقة خطية معبرة بين احتمال التغيير في الإنفاق الاستهلاكي العمومي والناتج الداخلي الإجمالي.

ب. التفسير الاقتصادي للقانون:

تبين معادلة الانحدار أنه إذا ارتفع حجم الناتج الداخلي الإجمالي بمليار دينار فإن حجم النفقات العمومية بـ 0.416 مليار دينار جزائري، وهو ما يتنافى مع قانون وانجر الذي ينص على أن الزيادة في الناتج بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة أكبر في حجم الإنفاق العمومي. ويمكن أن نفسر هذا؛ بالرغم من انطباق هذا القانون على العديد من الاقتصاديات خاصة المتقدمة منها، أن النمو الاقتصادي هو عملية معقدة، وأن التغيير في حجم النفقات العامة في الجزائر لا تعكس لوحدها التغيير في مستوى التطور الاقتصادي.

3. تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي باستخدام نموذج التنمية لـ (Musgrave):

من أجل تحليل ظاهرة النفقات العامة، أكد (Musgrave) أن المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد تحتل أهمية كبيرة في تحديد حجم الإنفاق العمومي كون أن الدولة هي من تحدد ذلك، فمراحل التنمية الأولى تجعل الحاجة ملحة إلى الخدمات الاجتماعية العامة (مثل الصحة، التعليم، البنى التحتية) هذا في غياب قطاع خاص رائد، مما يضطر الدولة لتوفيرها وبالتالي يكون معدل استثمارات القطاع العمومي إلى إجمالي الاستثمارات مرتفع جدا، وفي المراحل الوسطى يصبح دور القطاع العام مكملًا لدور القطاع الخاص حيث يبدأ دور الدولة بالانخفاض مقابل ارتفاع مساهمة القطاع الخاص بالتدريج. أما في مراحل النضج فيزداد الطلب على التعليم والصحة ومختلف خدمات الرفاهية مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الإنفاق العمومي مرة أخرى.

وبإسقاط هذا المنحى لنظرية التنمية على مسيرة الاقتصاد الجزائري نجد أنه قد عرف اضطرابا واضحا، حيث أنه غداة الاستقلال وحتى سنة 1967، عاشت الجزائر مرحلة "انتقالية" بسبب التشوه الذي ميز الاقتصاد الجزائري، وغياب مفهوم حقيقي للدولة ودورها الاقتصادي حيث سادت الفوضى الاقتصادية

والمالية وعدم الاستقرار السياسي. وهكذا فإن معالم السياسة التنموية لم تتبين حتى سنة 1967 أين تم اعتماد نموذج تنموي يعتمد أساسا على إستراتيجيتين هما¹:

- إستراتيجية الصناعات المصنعة: محور هذه الاستراتيجية هو إعطاء أولوية للصناعات الثقيلة، حيث تتمثل الوظيفة الاقتصادية للصناعات المصنعة في زيادة المصفوفة الصناعية (القالب الصناعي) ووظائف الإنتاج عن طريق تزويد كل الاقتصاد بمجموعات جديدة من المكائن والآلات التي تسمح بزيادة إنتاجية العامل وتؤدي إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وبالتالي نستطيع القول أن للصناعات المصنعة أربعة خصائص وهي أنها صناعات ذات حجم كبير، تنتمي إلى قطاع وسائل الإنتاج، كثيفة رأس المال وصناعات تتطلب إمكانيات تمويل هامة.
- إستراتيجية إحلال الواردات: حيث أن الهدف الرئيسي من إستراتيجية الصناعات المصنعة هو إزالة التبعية نحو الخارج (أو محاولة التقليل منها على الأقل) حيث أن كل ما يتم إنتاجه يتجه نحو الداخل وذلك لتغطية حاجات السوق الداخلية لتوفير احتياجات المواطن الجزائري. أما التوجه نحو الخارج فيكون محصور وقليل.

وبالتالي فإن نموذج التنمية الجزائرية لم يعط الأولوية للخدمات الاجتماعية العامة بل منحها لقطاع الصناعة على حساب القطاعات الأخرى كما سبق ووضحنا سابقا، حيث ركزت جهود الدولة على بناء المجمعات الاقتصادية الكبرى من أجل إنتاج وسائل الإنتاج (ماعدا بعض الاستثناءات القليلة لبعض الصناعات الخفيفة كتعليب السلع الغذائية). والجدول الموالي يدعم هذا الطرح.

¹ - زوزي محمد، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 8، 2010، 167، 169.

الجدول رقم (26):

الاستثمارات العمومية وألوية المسار التنموي في الجزائر خلال الفترة (1977-1967)

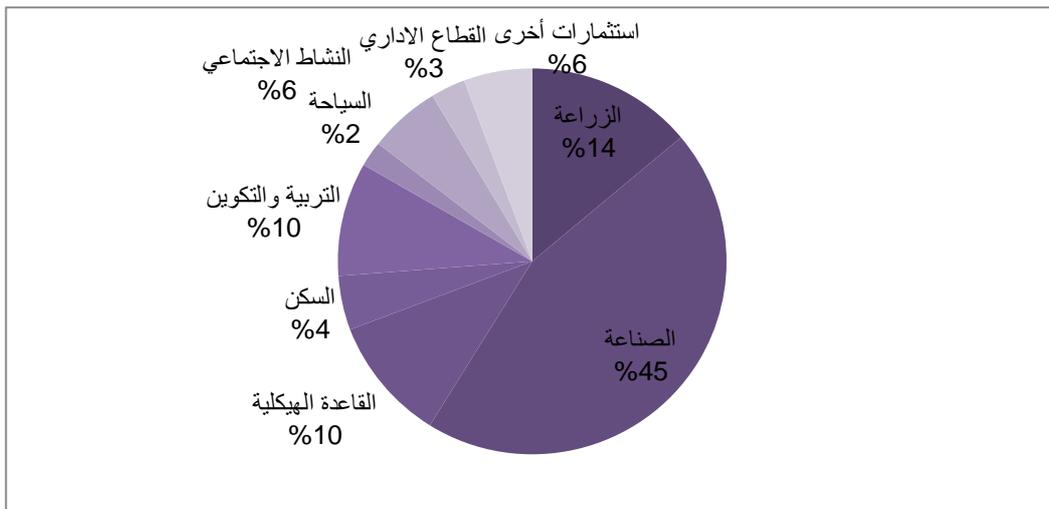
الوحدة: (%)

الفترة الكلية (1977-1967)	الخطة الرباعية الثانية (1977-1974)	الخطة الرباعية الأولى (1973-1970)	الخطة الثلاثية الأولى (1969-1967)	القطاع
14,17	10,5	15	17	الزراعة
45,83	43,5	45	49	الصناعة
10,67	14	8	10	القاعدة الهيكلية
4,60	5,1	5	3,7	السكن
9,77	9	11	9,3	التربية والتكوين
2,13	1,4	2,5	2,5	السياحة
6,13	13,3	2,5	2,6	النشاط الاجتماعي
2,93	1,3	3,5	4	التجهيزات الإدارية
5,80	1,9	6,5	9	استثمارات أخرى

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على عدد من المراجع السابقة الذكر.

الشكل البياني رقم (38):

توزيع الاستثمارات العمومية خلال الفترة (1977-1967)



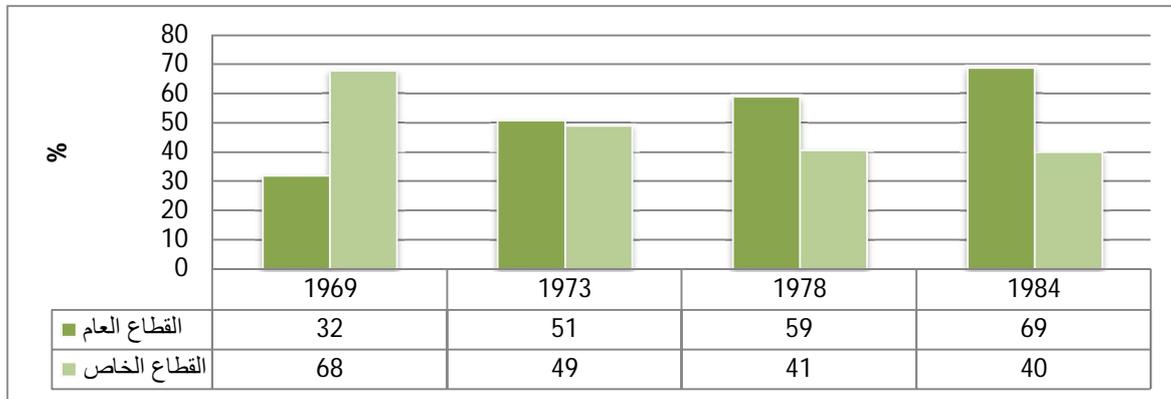
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (26)

إذن فإن الشيء الهام الذي نلاحظه في النموذج الجزائري بإسقاطه على نموذج التنمية لـ (Musgrave)، أن الجزائر قد تجاهلت مراحل التنمية الأولى وقفزت مباشرة للمراحل التي تليها، فقد تم إهمال الإنفاق على الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع كالتعليم والتربية والتكوين ومختلف مشاريع البنية التحتية (رأس المال الاجتماعي للنفقات العامة) في مقابل إقامة قطاع صناعي رائد حيث أننا نلاحظ من الجدول احتلال قطاع الصناعة الجزء الأكبر من الاستثمارات العمومية (45%) على حساب القطاعات الأخرى (التربية والتكوين 10%، القاعدة الهيكلية 10%، السكن 4%).

يضاف لهذا أن آخر خطوة لمراحل النمو الوسطى والتي يصبح فيها الاستثمار العام مكملا للاستثمار الخاص، والتي من المفترض أن تشهدها الجزائر خلال نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات لم تتحقق، بسبب عدم توفر المحيط الملائم والظروف المشجعة (الترسانة القانونية الملائمة، التحفيزات...) لقيام قطاع خاص قوي بسبب النهج الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر والذي يقصي دور القطاع الخاص في الاقتصاد كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم (39):

المساهمة بحسب الطبيعة القانونية في القيمة المضافة الحقيقية خلال الفترة (1969-1984)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية: 1963-2001، متوفر على الموقع <http://www.ons.dz>، تاريخ الزيارة: 2014/05/01.

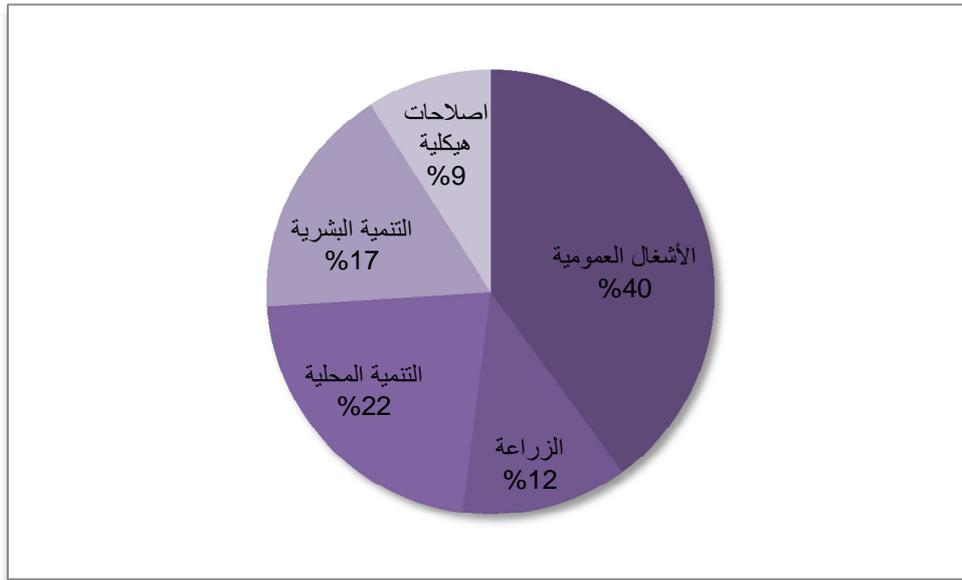
- A.Benachenhou, l'expérience Algérienne de planification et de développement (1962-1982), OPU, Algérie, 1982, p 16.

نلاحظ من الشكل تطور مساهمة القطاع العام على حساب القطاع الخاص، حيث أن مساهمة القطاع العام كانت سنة 1969 أكبر من القطاع العام: 68% مقابل 32%، لتتناقص تدريجيا وليأخذ القطاع العام الحصة الأكبر سنة 1978 وذلك بـ 59% مقابل 41% وللتطور سنة 1984 لتبلغ 69% للقطاع العام مقابل 40% للقطاع الخاص. ويفسر هذا بكون الجزائر قد اعتمدت على القطاع العام ليقود التنمية الاقتصادية في الجزائر كما سبق لنا الذكر في الأجزاء السابقة للرسالة.

وبعد حدوث الأزمة الاقتصادية سنة 1986 وقيامها بالإصلاحات الاقتصادية برعاية المؤسسات المالية الدولية، عادت الجزائر إلى النقطة الأولى من المراحل الأولى للتنمية سنة 1999، وذلك لتتبنى سنة 2001 سياسة تنموية جديدة تعطي الأولوية لتشكيل بنى تحتية قوية وتعطي المجال للقطاع الخاص ليقوم إلى جانب القطاع العام (في المراحل التالية) بدوره الاقتصادي.

الشكل البياني رقم (40):

تخصيص الموارد ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2008)



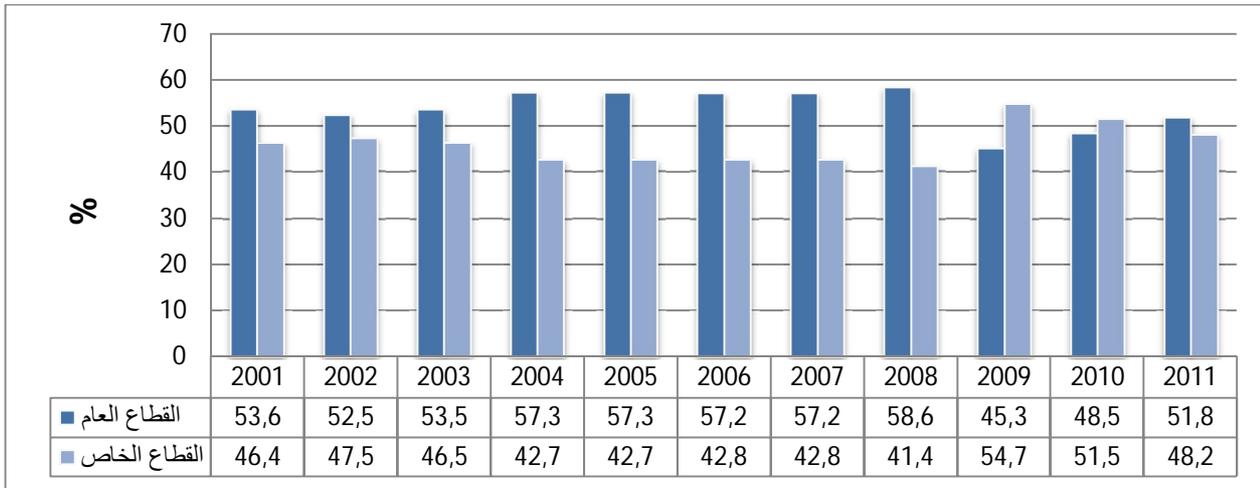
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على عدد من المراجع السابقة الذكر.

نلاحظ من الشكل البياني أن الجزائر قد أعطت الأولوية لقطاع الأشغال العمومية من أجل انجاز البنى التحتية اللازمة وذلك بنسبة بلغت 40%، يليها التنمية المحلية بنسبة قدرها 22% والتنمية البشرية بـ 17% وذلك بهدف توفير المتطلبات الأساسية لبناء قطاع خاص قوي، وبالتالي فإن الجزائر وخلال هذه

الفترة وبحسب نموذج التنمية لـ (Musgrave) قد خطت مراحل التطور الأولى، وانطلاقا من سنة 2004 دخلت الجزائر الجزء الثاني من مراحل التنمية لـ (Musgrave) وهي مراحل النمو الوسطى، حيث أننا نلاحظ ارتفاع حجم المساهمة الاقتصادية للقطاع الخاص بحيث يصبح الاستثمار العمومي مكملا للقطاع الخاص كما يوضح الشكل البياني الموالي.

الشكل البياني رقم (41):

المساهمة بحسب الطبيعة القانونية في القيمة المضافة الحقيقية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-Office National des Statistiques, **Présentation Des Principales Activités de L'ONS**, Forum Journal Liberté, Alger, 25 Mars 2013, p 63.

نلاحظ من الشكل البياني أن مساهمة القطاع الخاص ما فتأت تتطور خلال الفترة (2001 - 2008) حيث تجاوز معدل مساهمة القطاع الخاص 40% من إجمالي القيمة المضافة الحقيقية. وفي سنة 2009 نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص قد تجاوزت 50%، وهو ما يدل على نمو القطاع الخاص تدريجيا خلال الأولى من نموذج التنمية الذي قدمه (Musgrave)، ليدخل خلال المراحل الثانية (مراحل النمو الوسطى) التي تبتدئ من سنة 2009 حيث أصبح القطاع العام مكملا لنمو إنتاج القطاع الخاص.

وبالتالي نستخلص أنه وبإسقاط نموذج التنمية لـ (Musgrave) على الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال أن الاقتصاد الجزائري قد تخطى مراحل التطور الأولى للنموذج والتي تهدف إلى توفير البنى التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية ومختلف الاحتياجات الاجتماعية، نتيجة لاعتماد الجزائر على سياسة الصناعات المصنعة وإعطاء القطاع الصناعي الأولوية مقابل إهمال متطلبات مراحل التطور الأولى.

وبعد أزمة 1986 ودخول الاقتصاد الجزائري فيما بعد في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، عادت الجزائر إلى النقطة الأولى وبداية مراحل التطور الأولى في نموذج التنمية من خلال تخصيص إمكانيات هامة للاستثمار في البنية التحتية إضافة لزيادة الإنفاق على التنمية المحلية، لتنتقل في 2008 إلى بداية مراحل النمو الوسطى كون أن الإنفاق العمومي الاستثماري من خلال القطاع العام أصبح مكملا للقطاع الخاص.

ومن المفترض نظريا أن تنتقل الجزائر فيما بعد إلى المراحل الأخيرة للتطور وهي مراحل النضج، أين يعرف الإنفاق الاستثماري العام انخفاضا كبيرا لصاح القطاع الخاص، وينصب اهتمام الدولة على الإنفاق العمومي من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وبالتالي يتوجب على السلطات العمومية أن تتبع سياسة مالية ثابتة ومصممة بحكمة وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومنح المجال للقطاع الخاص من أجل تنمية اقتصاد غير نفطي مستقبلا.

4. ظاهرة نمو الإنفاق العمومي في الجزائر: مؤشري المرونة والميل الحدي للإنفاق العمومي نسبة إلى الناتج الداخلي عند (Musgrave):

استخدم (Musgrave) أيضا لدراسة ظاهرة نمو الإنفاق العمومي مؤشري: المرونة والميل الحدي للإنفاق العمومي نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي. وكما سبق ووضحنا في الفصل الأول إذا كان مقياس المرونة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن النفقات العامة تزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي؛ أما بالنسبة لمؤشر الميل الحدي فيمثل الجزء من الزيادة في الناتج المحلي والتي تذهب كإنفاق عمومي، حيث أنه كلما ارتفع الميل الحدي للإنفاق العمومي دل ذلك على زيادة الإنفاق بمعدل أكبر من زيادة الناتج المحلي. وبالنسبة للجزائر فقد عرفت العلاقة بين نمو النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا واضحا، كمل يبين الجدول الموالي.

الجدول رقم (27):

مؤشري مرونة الإنفاق العمومي والميل الحدي له نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1967-2011)

المؤشر	1969-1967	1970-1979	1984-1980	1989-1985	1998-1990	2000-1999	2011-2001
مرونة الإنفاق العمومي نسبة الناتج	1,25	1,01	1,73	0,53	1,32	0,83	2,18
الميل الحدي للإنفاق العمومي نسبة الناتج	0,28	0,26	0,67	0,18	0,33	0,24	0,68

المصدر: من إعداد الطالبة.

لقد اعتمدنا في وضعنا لهذا الجدول تقسيم الفترات الزمنية بحسب صيرورة السياسة الاقتصادية في الجزائر. ونلاحظ أن معامل المرونة قد تجاوز الواحد الصحيح خلال معظم الفترات، حيث أنه خلال الفترة (1969-1967) معامل المرونة يساوي 1.25 والذي معناه أنه كلما زاد حجم الناتج بـ 1% فإن الإنفاق العمومي يزداد بـ 1.25%، أما بالنسبة للميل الحدي للإنفاق العمومي فقد بلغ 0.28 أي أنه إذا زاد الناتج بدينار واحد سيزداد الإنفاق بـ 0.28. وفي الفترة (1979-1970) فيدل مؤشر المرونة على أن الإنفاق ازداد بـ 1.01% فقط، أما الميل الحدي للإنفاق والذي بلغ 0.26 فيظهر أن الإنفاق يزداد بـ 0.26 دج. أما خلال الفترة (1984-1980) فكلما يزداد الناتج بـ 1% يرتفع حجم الإنفاق العمومي بـ 1.73% مما يدل على حساسية مرتفعة للإنفاق العمومي في هذه الفترة، وبالنسبة للميل الحدي للإنفاق والذي بلغ 0.67 فيظهر أنه بزيادة 1 دج من الناتج يرتفع حجم الإنفاق بـ 67 دج. غير أنه وفي الفترة (1985-1989) سجل كلا من معامل المرونة والميل الحدي أدنى قيمة لهما بـ 0.53 و 0.18 على وهو دليل على الإجراءات المالية الصارمة وخصوصا ما يخص نفقات التجهيز نتيجة للأزمة الاقتصادية آنذاك. وارتفع كل من معامل المرونة والميل الحدي للإنفاق مرة أخرى إلى 1.32 و 0.33 على التوالي خلال الفترة (1998-1990) بالرغم من تطبيق الجزائر خلال هذه الفترة إصلاحات اقتصادية هيكلية، وهو دلالة على ارتفاع حجم الإنفاق العمومي وخصوصا نفقات التسيير. وقد انخفض معامل المرونة والميل الحدي مجددا في الفترة (2000-1999) ويفسر هذا بكون أن هذه الفترة خرجت البلاد من إصلاحات

اقتصادية هيكلية ولم تستعد الدولة دورها الاقتصادي بعد. أما وفي الفترة (2001-2011) فقد بلغ معامل المرونة والميل الحدي للإنفاق أعلى قيمة لهما وهي 2.18 و 0.68 على التوالي ويعزى هذا للتوسع الكبير الذي عرفه الإنفاق العمومي وخصوصا النفقات الاستثمارية في إطار برامج إعادة الإنعاش الاقتصادي.

IV. النفقات العامة وقطاع المحروقات في الجزائر:

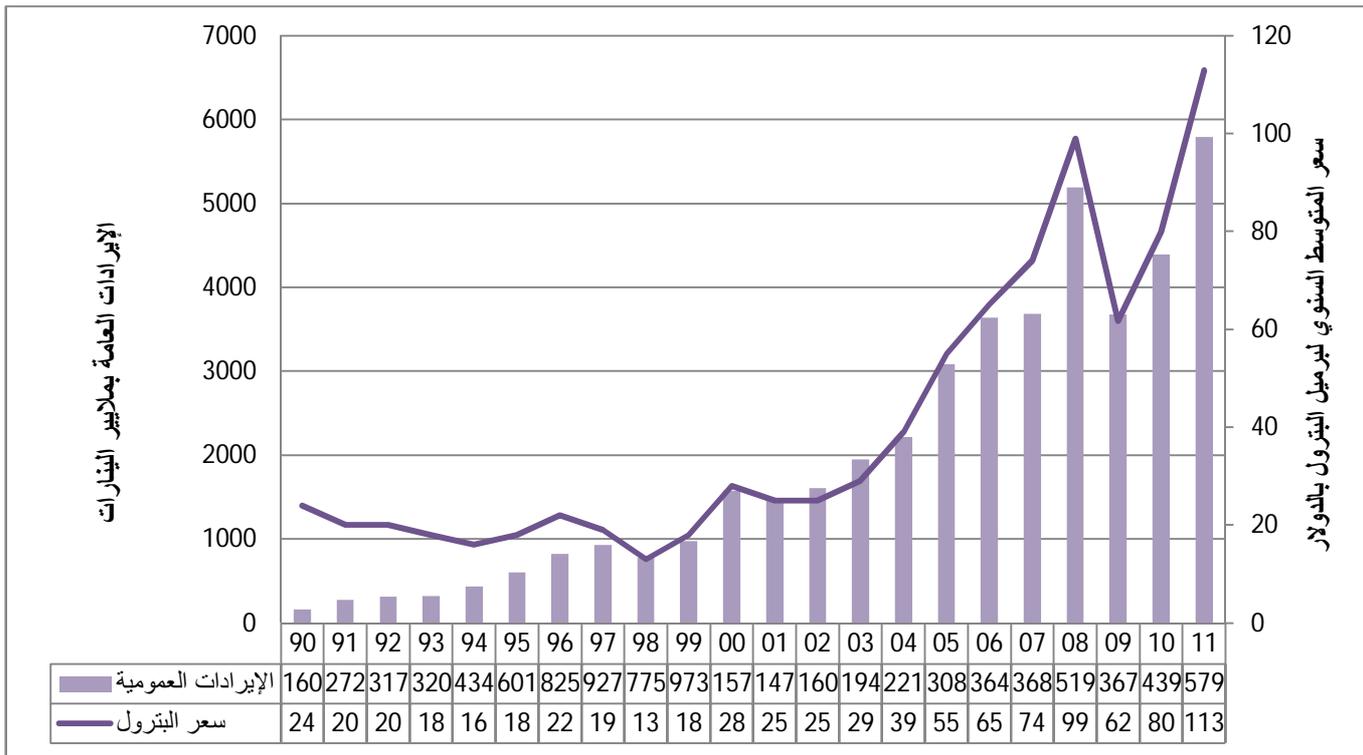
يعتمد الاقتصاد الجزائري في جلبه للإيرادات من العملة الصعبة على الموارد الطبيعية المتمثلة أساسا في المحروقات، فالجزائر هي مصدر رئيسي للمحروقات، حيث تحتل المرتبة الرابعة عشر عالميا في تصدير النفط وتوفر ما يقارب 20% من الغاز الطبيعي في أوروبا. وبلغت الاحتياطات النفطية المؤكدة من النفط الخام بـ 11.8 مليار برميل، ولا تزال الجزائر تستكشف احتياطاتها، حيث أن احتياطات النفط القابل للاستخراج قد تصل إلى 28 مليار برميل وفقا لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية لسنة 2005. وثبت أن للجزائر احتياطات من الغاز الطبيعي تقدر بـ 4500 مليار متر مكعب، وبالتالي فهي تحتل المرتبة السابعة عالميا في حين أنه من المتوقع العددي من الاكتشافات الهامة للاحتياطات الإضافية المستقبلية. ويهيمن قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل 60% من عائدات الميزانية الإجمالية و 36% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 97% من أرباح صادراتها سنة 2011. حققت الجزائر دخلا بلغ نحو 70 مليار دولار من عائدات النفط والغاز في 2011. وتعتبر الجزائر رابع أكبر منتج للنفط الخام في إفريقيا بعد نيجيريا وأنجولا وليبيا (سنة 2011).

في الفترة 1989-2011 بلغ متوسط إيرادات الميزانية العامة من عائدات المحروقات ثلثي إجمالي إيرادات الميزانية العامة، ولمدة عشرين سنة ازداد حجم عائدات النفط والغاز من إجمالي الإيرادات بشكل كبير، حيث سجلت أسعار النفط مستويات قياسية وغير مسبوقة، كما أن لزيادة حجم صادرات الغاز عامل أساسي في زيادة حجم هذه الإيرادات. غير أن أسعار النفط تتميز بعدم استقرارها نتيجة لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية (عكس أسعار الغاز الطبيعي الذي تحدد أسعاره بعقود طويلة الأجل)، وهو ما يؤدي إلى تعرض الاقتصاديات التي تعتمد على النفط إلى صدمات إيجابية أو

سلبية، بحسب مستوى الأسعار في الأسواق العالمية¹. وقد أثبت التغيير التاريخي لحجم الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات أنها أكثر تذبذبا من الإيرادات المتأتية من القطاع خارج المحروقات، خاصة بسبب التغيرات الهامة في الطلب العالمي، كما هو الحال مع الاقتصاد الجزائري حيث تتأثر الإيرادات العمومية مباشرة مع تحركات أسعار البرميل الواحد من البترول، كما يوضح الشكل الموالي.

الشكل البياني رقم (42):

تطور حجم الإيرادات العمومية وأسعار البترول خلال الفترة (1990-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.

نلاحظ من الشكل أن الإيرادات العمومية تتحرك بنفس اتجاه أسعار البرميل الواحد من البترول (محددا بسعر المتوسط السنوي)، فمثلا بارتفاعها سنة 1996 إلى 22 دولار للبرميل الواحد مقابل 18 دولار سنة 1995 تحرك حجم الإيرادات العمومية من 601 مليار دينار نحو 825 مليار، أو في سنة 2008 أين

¹ - Fonds monétaire international, **Algérie : Consultations de 2004 au titre de l'article IV, Rapport des services**, Note d'information au public sur la discussion du Conseil d'administration et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie, N° 05/50, Février 2005, p 19.

سجل سعر البرميل الواحد 99 دولار فقد بلغ حجم الإيرادات 5191 مليار دينار، لتتخفص إلى 3676 مليار دينار سنة 2009 بسبب انخفاض سعر البرميل الواحد إلى 61.6 دولار.

وقصد الحد من آثار التقلبات النفطية والاستفادة من الارتفاع الغير مسبوق الذي عرفته أسعار البترول وضبط فوائض الربح البترولي و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، ومن أجل تمويل البرامج التنموية القائمة بما يضمن عدم تكرار سيناريو الثمانينيات أين اضطرت السلطات إلى إيقاف المخططات التنموية، أنشأت السلطات العمومية بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000¹ "صندوق ضبط الإيرادات".

ولهذا الصندوق أدوار مزدوجة: فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل "صندوق ضبط أو تثبيت"، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و هنا يسمى "صندوق ادخار" من أجل ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المستقبلية. ويقوم صندوق ضبط الإيرادات بامتصاص الفارق بين مداخيل الجباية البترولية الحقيقية الناتجة عن أسعار برميل البترول المقدر ومداخيل الجباية البترولية الخاضعة للميزانية على أساس محدد لسعر البرميل الواحد.

وقد بلغ رصيد الصندوق نهاية سنة 2000 حوالي 232 مليار دج، وقفز إلى 5500 مليار دينار جزائري سنة 2011، كما أنه ومنذ إنشائه قد سجل 10588.8 مليار دينار كمداخيل والتي وظفت على الشكل التالي:

- تسديد الدين العام : بما يقدر بـ 2600.2 مليار دينار؛
- تسديد تسبيقات لبنك الجزائر: بما يقدر بـ 608 مليار دينار؛
- تمويل العجز في الخزينة: بما يقدر بـ 2537.9 مليار دينار.

ويوضح الجدول التالي ملخصا للتوظيفات المالية التي قام بها الصندوق من سنة 2000 وحتى 2011.

¹ - إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد والأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من القانون 23-2002 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، المعدلة للمادة 10 من القانون رقم 2000 -02 المؤرخ في 27 جوان 2000.

الجدول رقم (28):

التوظيفات المالية لصندوق ضبط الإيرادات

الوحدة: مليار دينار

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2001	2000	السنة نوع التوظيف
-	0	0	465437	314455	618111	247838	184647	222100	تسديد أصل الدين العام
-	0	0	0	607956	0	0	0	0	تعويض تسبيقات بنك الجزائر
39943	0	364282	758180	531758	91530	0	0	0	تمويل عجز الخزينة

Source : Ministère Des Finances , **Rapport De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2012: Année**, Septembre 2011, p17.

نلاحظ أنه وخلال الفترة 2000-2011 فإن 56% من توظيفات الصندوق وجهت نحو تغطية النفقات العامة، وباستطاعته الاستمرار في هذه التغطية حتى بعد عدة سنوات مقبلة بعد 2015، غير أنه لا يمكن أن يكون مصدرا مستداما لتغطية العجز في الميزانية العمومية لسببين رئيسيين أولهما يتمثل في تقلبات سوق النفط، وثانيهما صعوبة عكس الزيادة في نفقات التسيير والتي يشكل الجزء الأكبر رواتب وأجور العمال إضافة إلى التحويلات الاجتماعية.

وبالتالي نخلص إلى كون النفقات العامة في الجزائر تتأثر مباشرة بتقلبات أسعار النفط، وبالرغم من فكرة صندوق ضبط الموارد كأداة مالية هامة لإدارة الفائض من العائدات المتأتية من الصادرات النفطية فإنه لا يعتبر مصدر مستدام لتغطية التوسع في الإنفاق العمومي مما يظهر هشاشة الخطط المتفائلة السلطات العمومية ويبرهن مستقبل الخطط التنموية الجارية.

المبحث الثاني:

الإنفاق العمومي في الجزائر أداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

أدت النفقات العامة دورا محوريا في تنفيذ مختلف البرامج الاقتصادية الجزائرية، إذ اعتمدت السلطات العمومية باختلاف مناهجها الاقتصادية المتبعة على هذه الأداة لتحقيق مختلف أهدافها التنموية كما سنوضح ذلك من خلال هذا المبحث معتمدين على تحليل تطور النفقات العامة تبعا لمختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري (كما تناولنا في الفصل الرابع)، كون أن تطور سياسة الإنفاق العمومي متعلقة بمجموعة من الأسباب ذات العلاقة الوثيقة بمسار الاقتصاد الجزائري وأهم التطورات التي طرأت عليه.

I. الإنفاق العمومي في ظل الاقتصاد المخطط:

من أجل تمويل المخططات التنموية الطموحة سجلت النفقات العامة وتحديد النفقات التجهيز تزايد مطردا وخصوصا النفقات المتعلقة بالاستثمارات العامة، حيث أنه وعلى الرغم من الانخفاض في أسعار المحروقات الذي بدأ سنة 1981 ظلت النفقات التجهيزية محافظة على منحى متزايد حتى سنة 1987 حيث تم تمويل هذه النفقات عن طريق الاقتراض بنحو متزايد من الخارج.

غير أنه وفي النصف الثاني من الثمانينيات اتسم الوضع الاقتصادي العالمي بالتأزم نتيجة لاختلال معدلات الفائدة، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار البترول، حيث انخفضت الإيرادات من العملة الأجنبية وانخفضت عمليات الاستيراد وبالتالي تقلصت عمليات الاستيراد ومنه حجم الاستثمارات العمومية إلى أن توقفت مخططات التنمية نهائيا سنة 1985.

الجدول رقم (29):

تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (1963-1989)

نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التغير في النفقات العامة	نفقات التجهيز	نفقات التشغيل	النفقات العامة الكلية	السنوات
17,04	-	-	2,24	2,24	1963
14,68	-7.74	-	2,07	2,07	1964
22,88	68,59	0,73	2,76	3,49	1965
25,39	8,88	0,95	2,85	3,8	1966
26,25	12,1	0,86	3,4	4,26	1967
25,09	10,32	1,3	3,41	4,7	1968
26,56	15,95	1,88	3,58	5,45	1969
25,58	7,52	1,62	4,24	5,86	1970
29,51	18,43	2,25	4,69	6,94	1971
29,88	18,15	2,83	5,37	8,2	1972
31,12	21,86	3,72	6,27	9,99	1973
24,13	34,22	4	9,41	13,41	1974
23,1	42,21	5,41	13,66	19,07	1975
27,16	5,5	6,95	13,17	20,12	1976
29,2	26,61	10,19	15,28	25,47	1977
28,27	18,18	12,53	17,58	30,11	1978
26,02	10,74	13,25	20,09	33,34	1979
27,09	32,02	17,23	26,79	44,02	1980
30,11	30,98	23,45	34,21	57,66	1981
34,9	19,5	34,45	38	72,45	1982
36,3	8,68	40,43	44,39	84,83	1983
43.86	2,2	41,33	50,27	91,6	1984
46.6	9,52	45,66	54,66	100,32	1985
42.3	4,31	43,5	61,15	104,65	1986
34,54	2,07	44,3	63,72	108,02	1987
34,43	15,17	43,5	76,2	119,7	1988
29,5	4,01	44,3	80,2	124,5	1989

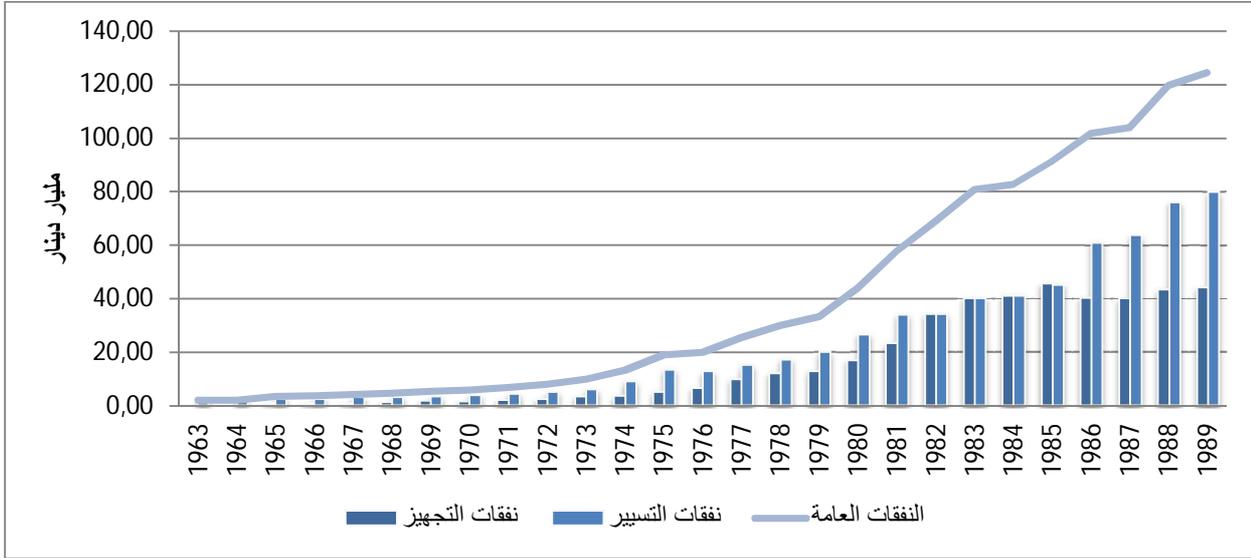
* - السنوات قبل 1965، كانت ميزانية التجهيز مدمجة مع ميزانية التشغيل.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقعين التاليين:

<http://www.joradp.dz> / تاريخ الزيارة: 2014/12/11<http://www.dgpp-mf.gov.dz> تاريخ الزيارة: 2014/12/11

الشكل البياني رقم (43)

تطور هيكل النفقات العامة خلال فترة التسيير المركزي



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول (30).

نلاحظ من الشكل أن النفقات العامة تشكل منحى متصاعد على طول الفترة الزمنية حيث عرفت هذه المرحلة ارتفاعا ملحوظا في مستوى الإنفاق العمومي حيث انتقل من 17.04% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1963 إلى 46.4% سنة 1985 أين بلغت النسبة أقصى قيمة لها. مع ملاحظة تفوق نفقات التسيير على نفقات التجهيز بالرغم من الاعتماد على النفقات العامة من أجل تنفيذ المخططات التنموية. وبالنسبة لنفقات التجهيز وتبعاً لطموحات السلطات العمومية للذهاب بعيدا وتحقيق التنمية الاقتصادية فقد وجهت النفقات التجهيزية لاستيراد التجهيزات ذات الطابع الاستثماري والتصنيع، حيث يشير مؤشر (الواردات/الإنتاج الإجمالي) والذي يقيس درجة تبعية قطاع معين بالنسبة للاستيراد، نجد أنه يساوي ¹76.3% سنة 1976 لمجموع سلع التجهيز وهي نسبة عالية جدا.

وحتى فترة الأزمة الاقتصادية سنة 1986 أين سجلت نفقات التجهيز انخفاضا وذلك بسبب الانخفاض الحاد لإيرادات البلاد المتأتية من المحروقات بسبب الأزمة النفطية لسنة 1986 حيث انخفضت أسعار

¹ - عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز السياسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 51.

البتروال إلى 13.35 دولار للبرميل بعدما كان 27.01 دولار للبرميل، وبالتالي بلغت الاستثمارات العمومية المسجلة في المخططات التنموية حدها الأدنى إلى أن توقف انجازها نهائيا.

وقد صاحب هذه الأزمة الاقتصادية تفشي اضطرابات اجتماعية (أزمة 5 أكتوبر 1988) حيث طالب التكنوقراطيون والاقتصاديون والسياسيون في الجزائر بإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة؛ مما أدى إلى ظهور ظهرت فلسفة جديدة من صانعي القرار وهي التخلص من النظام القديم والذي أدى إلى الإضرار بكل المجتمع بسبب عدم ملاءمته للاحتياجات الإصلاحات والتطورات الاقتصادية الوطنية والعالمية. وتبعاً لهذا فإن حصة النفقات التسييرية سنة 1989 شهدت ارتفاعاً قدره 8.33 مليار مقارنة بسنة 1988 في ظل التحسن الطفيف لأسعار النفط، غير أن الزيادة في النفقات العامة صعب عكسها عندما ثبت أن الزيادة في الإيرادات النفطية كانت مؤقتة: فبدلاً من التعديل التدريجي لحجم النفقات العامة بسبب تآكل عائدات الصادرات، حافظت السلطات العمومية على نفس مستوى التوسع المالي والنقدي مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أعباء الديون الخارجية وزيادة القيود على الواردات.

وبالرغم من محاولة السلطات لإجراء إصلاحات اقتصادية ذاتية إلا أن تزايد النفقات العامة وارتفاع معدلات التضخم والعجز المتواصل في الميزانية وانخفاض المقدرة الاقتراضية للبلاد في ظل انخفاض أسعار المحروقات قد دفع بالسلطات العمومية لإجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تحت وصاية صندوق النقد والبنك الدوليين والتحول نحو اقتصاد السوق.

II. سياسة الإنفاق العمومي في ظل الإصلاحات الهيكلية والتحول نحو اقتصاد السوق:

تنص المدرسة النقدية على أن سياستي التثبيت والتعديل تستوجبان تقليص العرض في مجال النقد، وبالتالي تقليص النفقات العامة بإلغاء المعونات، تجميد أجور الموظفين والحد من العمالة، والاستثمارات العمومية. نتيجة لهذا عرفت الفترة (1990-1999) جهوداً لترشيد النفقات العامة في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكليين. ويوضح تحليل هيكل النفقات العامة خلال فترة الإصلاحات اختلالاً بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز حيث أن نفقات التسيير تمثل الجزء الأكبر من هيكل النفقات العامة بنسب مرتفعة (سجلت نسب تتراوح بين 58% سنة 1994 كحد أدنى و 80.55% كحد أقصى سنة 1999)، وبالمقابل انخفضت حصة النفقات التجهيزية كنسبة من الإنفاق العمومي الكلي (انتقلت من 41% سنة

1994 إلى 23% سنة 1997 وإلى 19% سنة 1999) وهذا راجع إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من صندوق النقد الدولي والذي اشترط تقليص حجم النشاطات الاقتصادية للدولة كما ذكرنا.

1. النفقات العامة خلال الفترة 1990-1994:

خلال هذه الفترة عانى الاقتصاد الجزائري من تسديد الديون الخارجية والتي استحوذت على 67% من المداخيل الخارجية، وبالنسبة للباقي من المداخيل وزعت على واردات غير قابلة للتقليص كأدوية، القمح... ونلاحظ أن نفقات التسيير قد شكلت الحيز الأكبر من هيكل النفقات العامة، حيث تم تخفيض حجم الاستثمار العمومي إلى حدوده الدنيا حيث أنها لم تتجاوز 6.2% من إجمالي النفقات العامة سنة 1991.

ويوضح الجدول التالي تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (1990-1994)

الجدول رقم (30):

تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (1990-1995)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	النفقات الكلية	معدل التغير %	نفقات التسيير	معدل التغير %	نفقات التجهيز	معدل التغير %	نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي
1990	140,01	15,70	84,00	16,83	56,01	13,16	25,25
1991	195,30	67,90	118,30	40,83	77,00	27,26	22,65
1992	327,90	65,90	203,90	72,36	124,00	61,04	30,51
1993	503,95	53,69	303,90	49,04	200,00	61,29	42,36
1994	535,27	06,21	323,27	6,37	212,00	0,03	35,99

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع:

- <http://www.joradp.dz> ، مرجع سابق.

- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.

نلاحظ من الجدول أنه بالرغم من تميز هذه الفترة بإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكليين بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، لم يكن هذا حائلا أمام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما يوضحه تطور

منحى النفقات العامة. حيث أنه وخلال الفترة 1992-1993 ارتفعت النفقات العامة بنسبة 67.9% و 53.69% فبسبب التحسن النسبي لأسعار البترول وقصد التعامل مع الاضطرابات الاجتماعية ومناخ عدم اليقين، تبنت الحكومة سياسة مالية توسعية لتحفيز النمو الاقتصادي حيث:

- ارتفع الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، و ذلك نتيجة للدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي (خلال الفترة 1992-1993)، مما أدى بالسلطات إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز في ميزانية الدولة، والذي ترتب عنه ارتفاع الكتلة النقدية بنسبة 21.2%¹؛
- تم منح مساعدات إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري 1992؛
- ارتفعت النفقات التحويلية بنسبة 50% (بالأسعار الحقيقية) خلال الفترة 1992-1993؛
- ارتفع حجم الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، و ذلك نتيجة للدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي (خلال الفترة 1992-1993)²؛
- ارتفع حجم صادرات وأسعار النفط: حيث تجاوزت حصة الجزائر سنة 1996 أكثر من 800 ألف برميل مقابل 767 ألف برميل سنة 1995، كما شهدت أسعار النفط هي الأخرى ارتفاعا محسوسا في الأسواق المالية العالمية، الأمر الذي سمح للجزائر بتحقيق عوائد مالية هامة خاصة سنتي 1996 و 1997؛
- ارتفعت كتلة الأجور بسبب إقرار الحكومة الجزائرية رفع الأجر الوطني المضمون من 1000 دينار إلى 2500 دينار كما يوضح الجدول التالي:

¹ - بلعزوز علي، مرجع سابق، ص 190

² - نفس المرجع، نفس الصفحة.

الجدول رقم (31):

تطور الأجر القاعدي المضمون خلال الفترة (1990-1992)

الوحدة: دينار جزائري

السنة	الأجر الوطني القاعدي المضمون	النسبة المئوية
جانفي 1990	1000	25
جانفي 1991	1800	80
جويلية 1991	2000	25
أفريل 1992	2500	25

Source : Office National des Statistique , **L'Algérie En Quelques chiffres Résultats : 2009-2011**, N° 42 , 2012, Alger, p 21 .

نتيجة لهذه السياسة التوسعية، قام صندوق النقد الدولي (وفقا لشروطه الصادرة في ميثاقه) بمنع الجزائر من سحب القسط الأخير المقدر بـ 75 مليون دولار من قيمة القرض الممنوح لها في تلك الفترة¹. وهكذا شرعت الجزائر نهاية 1993 في سلسلة مفاوضات جديدة مع المؤسسات المالية الدولية بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبغية إعادة جدولة ديونها الخارجية*، وقد ترتب عن هذه المفاوضات إبرام الجزائر لاتفاقيتين مع المؤسسات المالية الدولية تمثلتا في برنامجي الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التسهيل الموسع.

2. النفقات العامة خلال الفترة 1995-2000:

عند فحصنا للنفقات العامة خلال هذه الفترة من حيث الزيادة المطلقة لحجم النفقات، نلاحظ أنها قد سجلت تزايد ملحوظا، حيث عرفت زيادة مطلقة قدرها 443.22 مليار دينار. كما نلاحظ أيضا الهيكل الغير متكافئ للنفقات حيث تشكل النفقات التسييرية الجزء الأكبر من النفقات الإجمالية كون أن هذا النوع من النفقات يصعب عكسها، أما بالنسبة لنفقات التجهيز مما يبرز تراجع الدور الاستثماري للدولة والتزامها

¹ - عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص 20.

* - قبل هذا التاريخ، رفضت الجزائر إعادة جدولة ديونها.

بمهامها الأساسية في ظل برامج الإصلاحات الهيكلية. وقد عرف هيكل النفقات العامة تغيرا لصالح نفقات التجهيز بانتهاء تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية.

الجدول رقم (32):

تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (1995-2000)

السنوات	النفقات الكلية (مليار دينار)	معدل التغير %	نفقات التسيير (مليار دينار)	معدل التغير %	نفقات التجهيز (مليار دينار)	معدل التغير %	نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي
1995	734.88	-	437.97	-	40.05	-	36,65
1996	848,60	15,48	547,01	24,89	301,60	1,58	33,02
1997	914,10	07,72	640,60	17,11	273,50	-9,32	32,88
1998	901,50	-1.42	675,70	05,48	225,00	-17,73	31,85
1999	961,70	06,68	774,70	14,65	187	-16,80	29,61
2000	1 178,10	22,50	856,20	10,52	321,90	72,01	28,57

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع:

- <http://www.joradp.dz> ، مرجع سابق.

- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.

أ. نفقات التسيير:

من أهم الأسباب التي أدت إلى تطور نفقات التسيير:

- ارتفاع كتلة الأجور كنتيجة مباشرة لارتفاع الأجر المضمنون القاعدي من 4000 ألف في جانفي 1994 إلى 4800 في ماي 1997 ثم 5400 في جانفي 1998 ومن ثم 6000 في سبتمبر 1998؛

- تكاليف عمليات التطهير المالي لبعض المؤسسات العمومية، والتي بلغت 124.4 مليار دينار جزائري سنة 1996، يضاف إلى هذا تكاليف عمليات الخصخصة (تكاليف تقييم الخبراء الأجانب، المزايدات...)، ويضاف لهذا تكاليف إعادة جدولة الديون الخارجية.

كما وأنه من أجل ترشيد النفقات العامة قامت السلطات بـ:

- تخفيض النفقات الإدارية؛
- رفع الدعم عن المنتجات ذات الاستهلاك الواسع و عن منتجات الطاقة (الوقود) والكهرباء؛
- تقليص المساعدات الموجهة إلى المؤسسات العمومية.

ب. نفقات التجهيز:

بقيت النفقات التجهيزية في حدودها الدنيا نتيجة للتدابير السياسية التي اتخذت من أجل ترشيد النفقات، غير أنها عرفت ارتفاعا سنة 1996 نتيجة لارتفاع حجم الصادرات من أسعار النفط: حيث تجاوزت حصة الجزائر سنة 1996 أكثر من 800 ألف برميل مقابل 767 ألف برميل سنة 1995، كما شهدت أسعار النفط هي الأخرى ارتفاعا محسوسا في الأسواق المالية العالمية، الأمر الذي سمح للجزائر بتحقيق عوائد مالية هامة خاصة ولهذا فقد عمدت الدولة إلى تشجيع الاستثمار ولاسيما في القطاعات الحساسة مثل الري، التربية... غير أن الأزمة المالية التي عصفت بجنوب شرق آسيا والتي أثرت على الأسواق المالية العالمية والتي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وبالتالي انخفاض أسعاره، وهكذا سجلت النفقات التجهيزية سنة 1999 أدنى قيمة لها خلال هذه الفترة نتيجة للإجراءات الحذرة المتخذة بعد هذه الأحداث.

III. الإنفاق العمومي وسياسة الإنعاش الاقتصادية:

نتناول في هذا الجزء تطور سياسة الإنفاق العمومي من الجانب المالي بشيء من التفصيل كون أنه يمثل فترة دراستنا القياسية، ولهذا فإننا سنقوم بإعطاء نظرة تحليلية عامة عن الاتجاه العام للإنفاق العمومي كمرحلة أولى، ومن ثم تحليل المكونات القطاعية للنفقات العامة تبعا للمعيار الوظيفي كمرحلة ثانية.

1. الاتجاه العام للنفقات العامة خلال فترة الدراسة:

عرفت النفقات العامة تطورا هاما خلال الفترة 2001-2011 حيث أخذت منحى تصاعديا تزايد من 1321 مليار دينار نحو 8272.01 مليار دينار، أي أن الحجم المطلق للنفقات العامة قد تضاعف تقريبا خمس مرات. كما نلاحظ أنه وبالرغم من الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية، وتبعاتها على حجم الإيرادات العمومية ابتداء من سنة 2008، فإن السلطات العامة على الموقف المالي التوسعي وخصوصا ما يتعلق بنفقات التجهيز ويفسر هذا باستخدام السلطات

العمومية سياسة الإنفاق العمومي كأداة لدعم النمو الاقتصادي والتغلب على آثار الأزمة المالية العالمية مستعينة بالتغطية المالية لنفقات التجهيز من خلال الوفرة الادخارية المتراكمة منذ سنة 2000 بسبب انتعاش أسعار المحروقات وانخفاض الضغط المالي الناجم عن انخفاض حجم الديون الخارجية منذ عام 2004. وهو ما سمح حافظ للسلطات الحفاظ على مستويات إنفاق مرتفعة نسبيا. ويوضح الجدول الموالي التطور السنوي لحجم وهيكل النفقات العامة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (33):

تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (2001-2011)

السنوات	النفقات العامة (مليار دينار)	نسبة التغير في النفقات العامة (%)	نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي	نفقات التسيير (مليار دينار)	نسبة التغير في نفقات التسيير (%)	نفقات التجهيز (مليار دينار)	نسبة التغير في نفقات التجهيز (%)
2001	1321	-	31,25	963,6	-	357,4	-
2002	1546,25	17,05	34,8	1053,366	9,31	492,88435	37,9
2003	1730,9	11,94	32,24	1163,4	10,44	567,5	15,13
2004	1860	7,45	30,89	1241,2	6,68	618,8	9,03
2005	2303	23,81	28,2	1255,3	1,13	1047,7	69,31
2006	2660,6	15,52	29	1443,4	14,98	1217,6	16,21
2007	3143,4	18,15	33,4	1662,8	15,2	1480,6	21,59
2008	4882,2	35,61	37,95	2363,2	42,12	2519	70,133
2009	5191,5	6,34	42,15	2593,7	9,75	2597,7	3,12
2010	6468,851	24,6	40,58	3445,99	32,86	3022,861	16,36
2011	8272,01	27,87	56,3	4291,18	24,52	3981,83	31,72

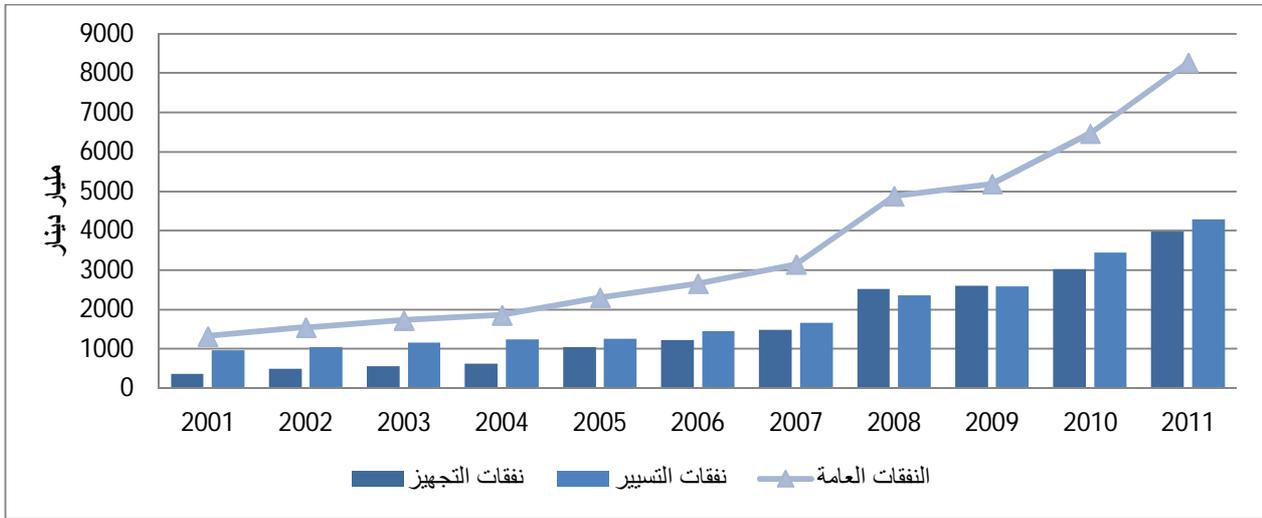
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقعين التاليين:

- <http://www.joradp.dz> : مرجع سابق.

- <http://www.dgpp-mf.gov.dz>، مرجع سابق.

الشكل رقم (44):

تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (2001-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (33).

يفسر المنحى المتصاعد للنفقات العامة التوجه الاقتصادي العام للدولة، فبالنسبة لنفقات التشغيل يتضح التوجه الاجتماعي للنفقات العامة وذلك من خلال الرفع في الأجور والمرتبات ودعم السلع بعض السلع الاستهلاكية الأساسية والرفع من قيمة التعويضات الاجتماعية.. وبالنسبة للنفقات التجهيزية فيفسر التزايد المطرد لها في انتهاج السلطات العمومية لسياسة مالية توسعية من أجل تمويل برامج الاستثمارات العمومية.

كما يتوضح لنا من مكونات الإنفاق العمومي أن نفقات التشغيل تتجاوز نفقات التجهيز خلال هذه الفترة بالرغم من الارتفاع الذي عرفته نفقات التجهيز، باستثناء سنتي 2008 و 2009 لتعود نفقات التشغيل لتتجاوز نفقات التجهيز بنسبة بسيطة. ويمكن تفسير الزيادة في نفقات التجهيز لتتجاوز نفقات التشغيل لأول مرة في تاريخ الجزائر نتيجة لديناميكية إعادة الإعمار التي انطلقت في الجزائر سنة 2001 والتي ابتدأت بقدر من الموارد المتاحة آنذاك وتطورت مع تطور الموارد. غير أن النظرية الاقتصادية تحبذ أن تتجاوز نفقات التجهيز نفقات التشغيل كون أن لهذه الأخيرة تأثير دائم على الاقتصاد وتساعد على خلق اقتصاد أكثر كفاءة، ففي دراسة (Dimond (1965 أثبت أن الإنفاق العمومي المخصص للاستثمار بدل من الاستهلاك يؤدي إلى الزيادة في تكوين رأس المال الثابت، في حين أن الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى تخفيضه.

ومن أجل تحليل اتجاه تطور النفقات العامة لفترة الدراسة نتتبع سياسة الإنفاق العمومي لهذه الفترة بحسب تطور برنامج السياسة الاقتصادية وذلك بتقسيمها إلى ثلاثة مراحل:

أ. سياسة الإنفاق العمومي خلال الفترة 2001-2004:

أدت سياسة الإنفاق العمومي المعمول بها منذ 2001 إلى زيادة ملحوظة في النفقات العامة حيث شهدت الفترة 2001-2004 ارتفاعا هاما في حجم النفقات العامة قدر معدله السنوي بـ 12.4% أي 37.4% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط سنوي¹. وأهم ما يميز هذه الفترة هو تنفيذ مجموعة واسعة من الاستثمارات العامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) وبالتالي فإن أهداف هذا النهج تتفق مع برنامج الحكومة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية المستدامة ومكافحة الفقر من خلال تحسين البيئة المعيشية وتنمية الموارد البشرية². وبالنسبة لنفقات التسيير فقد عملت السلطات العامة على إيجاد بنية أكثر توازنا من النفقات التسييرية من أجل تحديث مختلف مؤسسات الدولة، إصلاح الرواتب الوظيفية وتعزيز الخدمات الأساسية (التعليم والصحة على وجه الخصوص).

ب. سياسة الإنفاق العمومي خلال الفترة 2005-2009:

شهدت الفترة الممتدة بين 2005-2009 استخداما لجزء من الحيز المالي الناتج عن الزيادة في مداخل المحروقات من أجل رفع معدلات الاستثمار، حيث أطلقت الحكومة برنامجا استثماريا هاما تمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ببرامج ولايات الهضاب العليا والجنوب بقيمة 13610 مليار دينار للفترة (2005-2009)، أي ما يمثل 55% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2005³. إن توجه السياسة العامة لهذه الفترة قد انطوى على زيادة معتبرة في النفقات العامة حيث تجاوز حجم نفقات التجهيز نفقات التسيير لأول مرة في تاريخ السياسة الاقتصادية في الجزائر سنتي 2008، 2009 كما تجاوز معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي معدل نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 36.5% مقابل 24.8%، ليعود بعدها لتجاوز نفقات التسيير نفقات التجهيز ولو أنها بنسبة

¹ - Ministère Des Finances, **Rapport De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2005 : Année Une Du Programme De Consolidation De La Croissance 2005 - 2009**, Septembre 2004, p 6.

² - Ministère Des Finances **Rapport de présentation de l'avant projet de la Loi de finances pour 2003**, N° 29023/MF , 26 août 2002, p 16.

³ - Fond Monétaire International, **Rapport des services du FMI pour les consultations de 2005 au titre de l'Article IV** ,N° 06/93 , 9 janvier 2006, p 14.

بسيطة. ويفسر هذا التجاوز بتقلص حجم نفقات التسيير نتيجة لانخفاض في عبء الدين العام بنسبة 12.3% وتراجع رصيد الدين العام الخارجي بسبب التسديد المسبق للديون الخارجية في 2004 من جهة والزيادة الهامة في حجم المخصصات المتعلقة ببرامج الاستثمار المقررة لسنتي 2008 و2009 التي بلغ حجمها 1 906 مليار دينار و 2136.4 مليار دينار على التوالي من جهة أخرى.

ج. سياسة الإنفاق العمومي خلال الفترة 2010-2011:

إن أهم ما يميز سياسة الإنفاق العمومي لهته الفترة هو تنفيذ برنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014)*، بقيمة 21214 مليار دينار والذي يشمل شقين اثنين يتعلق الأول باستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه والذي رصد له ظرف بقيمة 9680 مليار دينار جزائري إلى جانب إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11354 مليار دج. وتمثل الاعتمادات المخصصة لسنتي 2010-2011 وحدها ما يقدر بـ 6583 مليار دينار وهو ما يمثل 57% من تكلفة البرنامج الجديد. وبالنسبة لنفقات التسيير فإن أهم ما يميز هذه الفترة هو عدد من التدخلات المالية الجديدة التي تهدف إلى الحفاظ على القوة الشرائية للأسر المعيشية من خلال زيادة أسعار الدعم للمنتجات المدعومة من قبل سنة (القمح والحليب المجفف) وتوسيع هذا الدعم على السلع الغذائية الجديدة (السكر والزيت الغذائي)، والزيادة في عروض العمل من خلال فتح فرص عمل جديدة من خلال خطط العمل المختلفة وإصلاح سلم الأجور.

ونستنتج من تحليل سياسة الإنفاق العمومي للفترة (2001-2011) أن السلطات العامة قد استخدمت هذه الأداة من أجل تحقيق أهداف برنامج الحكومة والمتمثلة في تعزيز النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر من خلال تحسين الوضعية المعيشية للمواطنين وتنمية الموارد البشرية، حيث قامت باستخدام سياسة إنفاق عمومي موسع من أجل تحريك الطلب الكلي وذلك عن طريق تحريك الطلب الاستهلاكي وذلك بإصلاح الرواتب الوظيفية والزيادة في النفقات التحويلية مع تحريك الطلب الاستثماري العام من خلال زيادة حجم الاستثمارات العامة.

* - سنكتفي بدراسة النفقات العامة لسنتي 2010 و 2011 كون أن الحدود الزمنية لدراستنا تنتهي عند سنة 2011.

2. التحليل القطاعي للنفقات العامة في الجزائر:

من أجل تبويب كل من نفقات التسيير والتجهيز من أجل التحليل القطاعي، نستند إلى المعيار الوظيفي وذلك بهدف تصنيف الأنشطة التي تقوم بها السلطات وتصنيفها وفقا لأغراضها بكيفية مستقلة عن التنظيم الحكومي المحدد في قوانين المالية لتبيين أهمية تخصيص الموارد المالية بين مختلف القطاعات كما سبق وأشرنا في الجزء النظري.

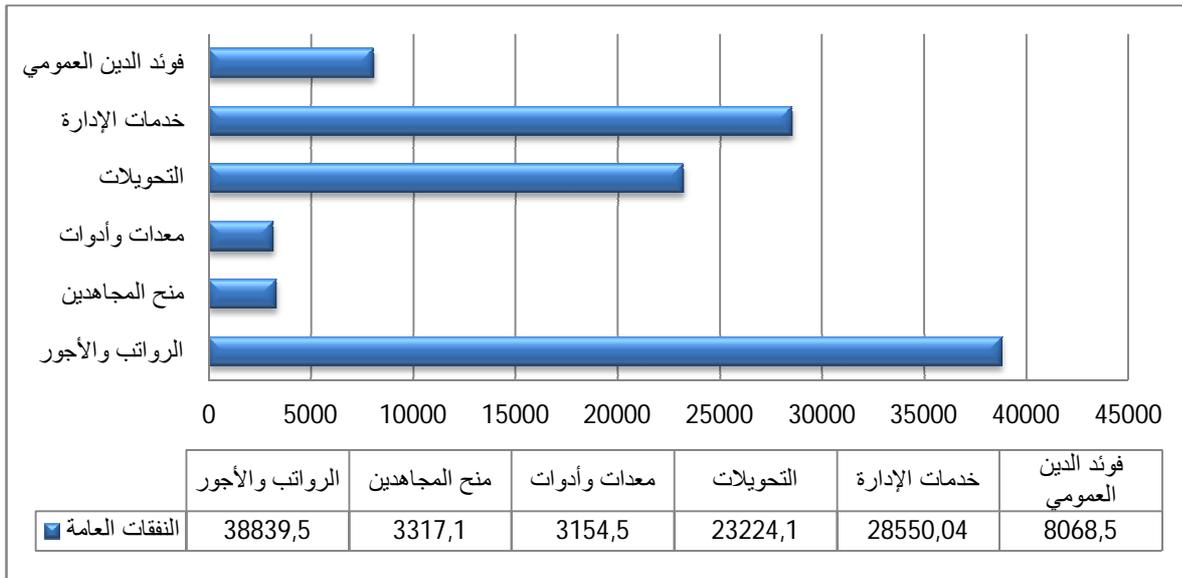
أ. التحليل القطاعي لنفقات التسيير:

يوضح الشكل الموالي التقسيم القطاعي لنفقات التسيير في الجزائر للفترة (2001-2011).

الشكل البياني رقم (45):

التوزيع القطاعي لنفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)

الوحدة: مليون دينار



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- International Monetary Fund, **Algeria Statistical Appendix**, IMF Country Report N° 08/102 , March 2008, p 22.
- International Monetary Fund, **Algeria Statistical Appendix**, IMF Country Report N° 07/95 , March 2007, p 21.
- International Monetary Fund, **Algeria Statistical Appendix**, IMF Country Report N° 08/102 , March 2008, p 22.
- International Monetary, **Fund, Algeria: Statistical Appendix**, IMF Country Report , N° 13/49, February 2013, p 24.

نلاحظ أن التقسيم القطاعي لنفقات التسيير خلال الفترة (2001-2011) يوضح أنها مركزة على القطاعات الرئيسية التالية:

أ. الرواتب والأجور: تحتل هذه النفقات الجزء الأكبر حيث بلغت 38839.5 مليون دينار أي أنها شكلت 37% من إجمالي نفقات التسيير نتيجة للزيادة في حجم التوظيف في هذه الفترة، والزيادة في كتلة الأجور نتيجة للرفع في الحد الأدنى للأجور المضمونة كما يلي:

الجدول رقم (34):

تطور الأجر الوطني القاعدي المضمون للفترة (2001-2010)

السنة	الأجر الوطني القاعدي المضمون
جانفي 2001	8000
جانفي 2004	10000
جانفي 2007	12000
جانفي 2010	15000

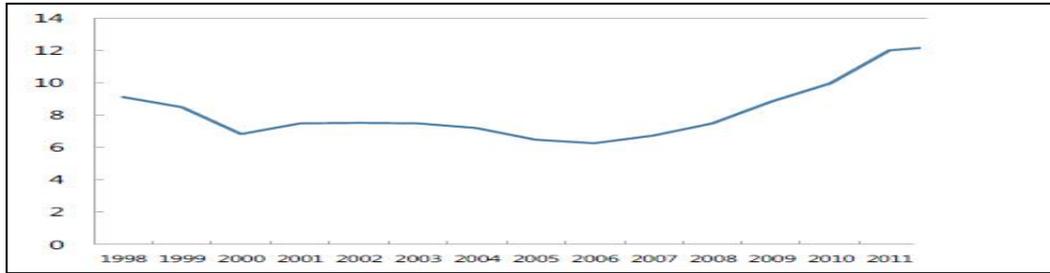
Source : Office National des Statistique , **L'Algérie En Quelques chiffres Résultats : 2009-2011**, Op.cit, Alger, p 21

لقد عرفت فاتورة الأجور والرواتب في الجزائر تزايدا مقلقا، ففي الفترة 2007-2011 فقط تضاعف حجم الإنفاق على الأجور (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) نتيجة لارتفاع حجم التوظيف، زيادة الأجور والمدفوعات بأثر رجعي لعمال القطاع العام. وبالرغم من أن هذا الإنفاق قد ساعد في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، ولكنه أيضا أدى إلى زيادة معدلات التضخم وقدم إجراءات تجميد الزيادة في حجم الإنفاق العمومي مستقبلا.

ويوضح الشكل البياني المالي تطور منحى الإنفاق العمومي على المرتبات والأجور في الجزائر.

الشكل البياني رقم (46):

تطور حجم الإنفاق على المرتبات والأجور في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

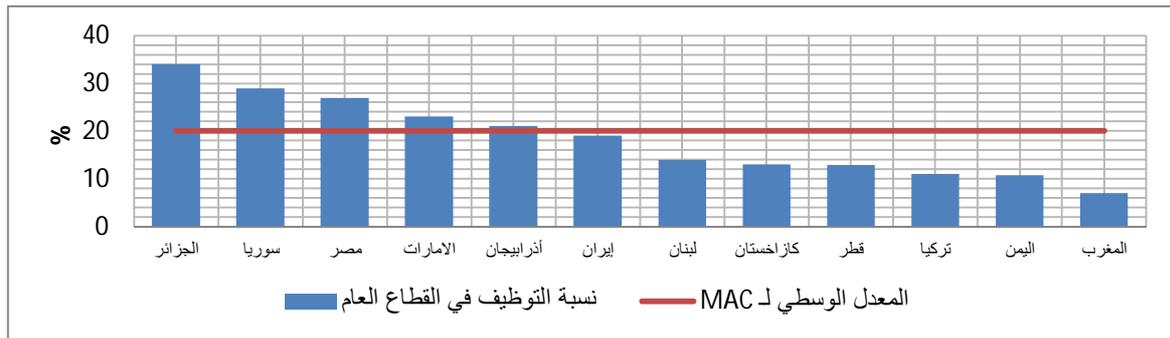


Source : International Monetary Fund, **Algeria Selected Issues**, IMF Country Report N° 14/342, December 2014, p 17

يضاف إلى هذا أن التوسع في التوظيف العام قد جعل الجزائر تمتلك أعلى نسبة من الموظفين في القطاع العام مقارنة بمنطقة MAC (الشرق الأوسط، شمال إفريقيا ووسط آسيا)، حيث أن الجزائر توظف 113 موظف في القطاع العام لكل ألف نسمة، مقارنة مع 70 موظف لكل ألف في دول المنطقة، وهو ما يدل على التوسع الكبير لحجم القطاع العام في الجزائر*، وبالتالي تبرز ضرورة بذل الجهود من أجل ضبط هذا التوسع.

الشكل البياني رقم (47):

نسبة التوظيف في القطاع العام في الجزائر مقارنة بدول من منطقة MAC



Source : International Monetary Fund, **Algeria Selected Issues**, Op.cit, p 16.

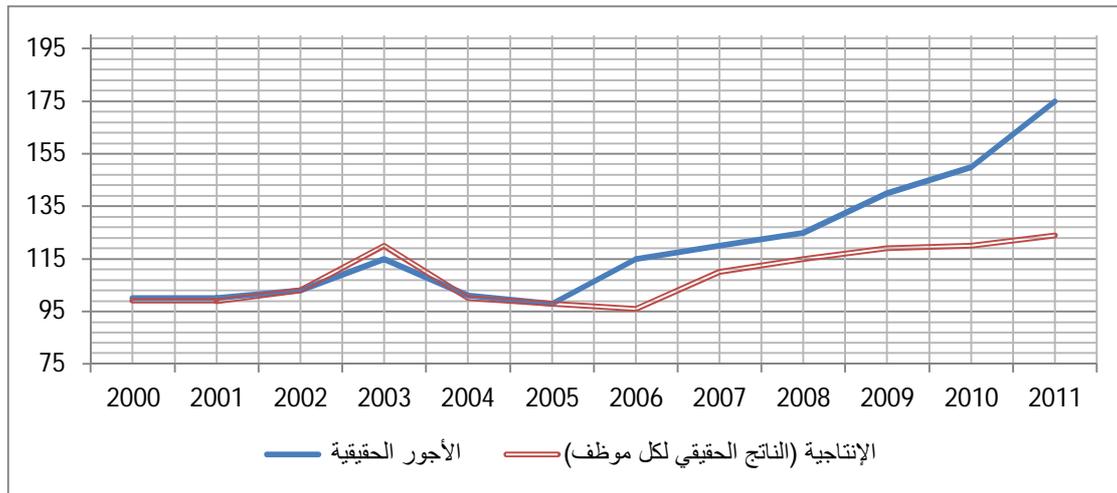
* - في دراسة لصندوق النقد الدولي جاء فيها أنه إذا تم ضبط حجم القطاع العام في الجزائر ليتماشى مع الحجم المتوسط العالمي لدول MAC (التي توفرت بياناتها من أجل الدراسة) فإن فاتورة الأجور ستتخفض من 11.5% إلى 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يتعلق بالأجور في الجزائر فإنه وحسب دراسة لصندوق النقد الدولي لسنة 2013 فإنها لا تزال أقل من المعدل العالمي، وبالرغم من ذلك فإن الزيادات في الأجور في الجزائر يجب ألا تتم بطريقة اعتباطية بل يجب أن تكون مرتبطة وبشكل صارم مع معايير تحقيق الإنتاجية وهو عكس ما حدث في السنوات الأخيرة، حيث أنه ومنذ سنة 2006 تجاوز معدل نمو الأجور الحقيقية مكاسب تحقيق الإنتاجية (كما هو موضح في الشكل الموالي) وهو ما قد يؤثر سلبا على القدرة التنافسية في الجزائر. وبالتالي فإن الدولة مطالبة تضمن تثبيت فاتورة الأجور عن طريق تثبيت حجم الخدمة العمومية ونمو حجم الأجور ليتماشى مع مؤشرات الإنتاجية.

الشكل البياني رقم (48):

تطور الأجور الحقيقية مقابل الإنتاجية في الجزائر

المؤشر (2000=100)



Source : International Monetary Fund, *Algeria Selected Issues*, Op.cit, p 17.

يضاف إلى ما سبق أن ارتفاع حجم الإنفاق العمومي على المرتبات والأجور قد أدى إلى مزاحمة هذا النوع من النفقات للنفقات التجهيزية، إضافة إلى أن ارتفاع الأجور في القطاع العام قد أدى إلى تفاقم عدم المساواة بين موظفي القطاع العمومي وموظفي القطاع الخاص، وهو ما يقلل جاذبية طلبات العمل لدى هذا القطاع مقارنة بالقطاع العام وهو ما يترتب عنه خلق العملية التنموية في القطاع الخاص.

أ.2. النفقات التحويلية: تشكل نفقات التحويلية 22% من إجمالي نفقات التسيير لهذه الفترة، نتيجة لعدد من الإجراءات أهمها:

- زيادة في التعويضات والمنح العائلية بنسبة 10.4% مقارنة بسنة 2001؛
 - ارتفاع قيمة نفقات التعويض نتيجة لعمليات إعادة تدريب الموظفين وإتمام إجراءات عمليات التوظيف الكثيفة التي شهدتها سنة 2001؛
 - الرفع في حجم الدعم المخصص لعدد من السلع الاستهلاكية الأساسية (القمح والحليب حيث بلغ حجم الدعم سنة 2011 ما يقدر بـ 270 مليون دينار، و تعويض فارق السعر للسكر الأبيض وزيت الطهي للحفاظ على سعر استهلاكي قدره 90 دينار لكلوغرام السكر الأبيض و 600 دينار لخمس لترات من زيت الطهي، ويقدر الأثر المالي للتعويض بخمس مليارات دينار).
- إن ارتفاع الإنفاق على الإعانات والتحويلات وخصوصا سنة 2011 قد أدى إلى تضاعف النفقات التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وتزايدها إلى حوالي ثلث النفقات الجارية. وبلغ الدعم المباشر للأغذية الأساسية والمياه والكهرباء والغاز الطبيعي، الإسكان، والتعليم إلى حوالي 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011. وبأخذ الاعتبار الدعم الضمني (بما في ذلك المنتجات النفطية)، فإن التكلفة الإجمالية لهذا الدعم تزيد عن 17.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن الدعم الضمني لا يكون له تأثير مباشر على الميزانية، إلا أنه يمثل مصدرا رئيسيا للإيرادات الضائعة، كونه يؤدي إلى عمليات إنقاذ عرضية ومكلفة للشركات العامة التي تقدم خدمات بأسعار أقل من أسعار السوق. وبالتالي فإن هذه الإعانات تكلف مبالغ مالية هامة مقابل إعانات غير منصفة وغير فعالة.
- وتتظر الحكومة الجزائرية لسياسة الدعم على أنه جزء لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية، ولكنها في الحقيقة تعود بالنفع على الطبقات الغنية أكثر من الطبقات الفقيرة، حيث أن استهلاك المواد المدعمة كالوقود والمياه والكهرباء، والغاز الطبيعي تستهلك أكثر من قبل الميسورين بشكل خاص.
- كما أدت سياسة الدعم إلى تشوه مختلف القطاعات المدعومة، فعلى سبيل المثال ما يتعلق بقطاع المحروقات نلاحظ أن أسعار البنزين ووقود الديزل في الجزائر هي من بين أدنى المعدلات في العالم، وأقل بكثير من السعر المتوسط في المنطقة. وهو ما أدى إلى النمو السريع في الاستهلاك المحلي مقابل تخفيض الجزائر لصادرات النفط والغاز، كما أدى هذا إلى تشجيع التهريب على نطاق واسع إلى دول الجوار، نظرا لكون هذه الأنواع من الوقود هي من ثلاث إلى خمس مرات أكثر تكلفة. كما نلاحظ أيضا

ارتفاع حجم واردات الحليب، حيث أن نسبة الاستهلاك الفردي للحليب المجفف هي أكبر بعدة مرات من مستويات إنتاجه (على الرغم ارتفاع الإنتاج الفردي للحليب المجفف في الجزائر)، وهو ما يشير إلى أن الاستهلاك المحلي لهذه المادة المدعمة مرتفع بشكل غير عادي أو أن أرقام الصادرات الغير مسجلة لمادة الحليب هي جد كبيرة.

أ.3. فوائد الدين العمومي: انخفاض خدمات الدين العمومي والذي شكل 3% فقط من نفقات التشغيل خلال فترة الدراسة مقارنة بفترة التسعينيات نتيجة لتسديد الجزائر لمعظم مستحقات الدين العمومي، حيث انخفاض في عبء الدين العام تكثيف الجهود للتخلص من الدين العام والذي بلغ سنة 2000 حوالي 25.26 مليون دولار ليبلغ سنة 2011 ما يقدر بـ 6.179 مليون دولار.

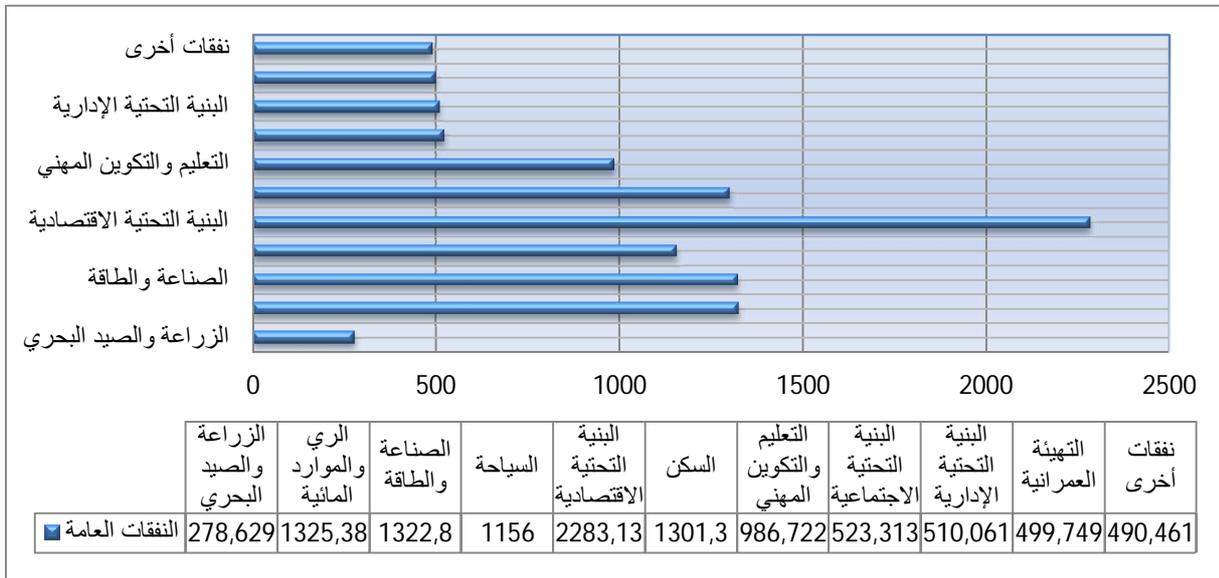
ب. التقسيم القطاعي لنفقات التجهيز:

يوضح الشكل الموالي التقسيم القطاعي لنفقات التجهيز خلال فترة الدراسة.

الشكل البياني رقم (49):

التقسيم القطاعي لنفقات التجهيز خلال الفترة (2001-2011)

الوحدة: مليون دينار



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Algeria Statistical Appendix, IMF Country Report N° 08/102 , Op, cit, p 22.
- Algeria Statistical Appendix, IMF Country Report N° 07/95 ,Op.cit, p 21.
- Algeria Statistical Appendix, IMF Country Report N° 08/102 Op.cit, p 22.
- Algeria Statistical Appendix, IMF Country Report N° N° 13/49,Op.cit, p 24.

يتضح من الشكل أنه وخلال فترة الدراسة فإن الإنفاق على البنى التحتية سواء الاقتصادية، الإدارية، الاجتماعية قد شكل الجزء الأكبر من نفقات التجهيز حيث بلغ 3316,504 مليون دينار أي بنسبة تعادل 35.52% من إجمالي الإنفاق الاستثماري مما يثبت توجه سياسة الدولة نحو رفع حجم الإنفاق الاستثماري من أجل مواجهة التأخر في هيكل البنى التحتية الوطنية. بعدها تأتي النفقات الموجهة لقطاع الصناعة والطاقة بـ 12.38% والموجهة أساسا من أجل إعادة تأهيل البنية التحتية للقطاع الصناعي. يليها السكن بـ 12.81% من إجمالي نفقات التجهيز وهي نسبة معتبرة نتيجة لجهود الدولة من أجل مواجهة الطلب المتزايد على السكن. يليها قطاع التعليم والتكوين المهني بنسبة متواضعة قدرها 9.24%.

أما بقية القطاعات كالزراعة والصيد البحري والسياحة والتهيئة العمرانية فقد كانت حصتها ضعيفة خلال هذه الفترة مقارنة ببقية القطاعات، كون أن هذا التقسيم تماشيا مع طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة وتلبية لاحتياجات الجزائر من مشاريع الإسكان والبنى التحتية وتحديث المرافق العامة. ونلاحظ أن سياسة الإنفاق العمومي التجهيزي للفترة 2001-2011 موجه لتجسيد الاستثمارات العامة المبرمجة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي بإمكانيات جد الضخمة، وهو الأمر الذي يطرح تساؤلا حول قدرة هذه البرامج على تعزيز النمو الاقتصادي أو سيؤدي إلى خلق فرص الهدر والفساد.

نستخلص من هذا الجزء أن تحليل تطور حجم الإنفاق العمومي في الجزائر يكشف عن اتجاه قيمها المطلقة إلى التزايد عبر الزمن، وخصوصا خلال الفترة (2001-2011) فقد أدت السياسة الاقتصادية المعمول بها منذ 2001 إلى تسارع في منحى الزيادة في النفقات العامة، حيث ساعد الاستقرار السياسي وتعزز المركز المالي الجزائري على استخدام النفقات العامة كأداة لإطلاق مجموعة من البرامج الاستثمارية الضخمة والتي تهدف إلى إنشاء بنية تحتية اقتصادية واجتماعية هامة وتطوير رأس المال البشري وتحسين الخدمات العامة بما في ذلك السلطات القضائية ودعم النشاط الاقتصادي. وتبعاً لمعظم الأدبيات الاقتصادية فإن التدخل الحكومي لإنعاش الاقتصاد وخلق الظروف الملائمة لتحقيق نمو دائم هو ضرورة حتمية. فما هو تأثير هذه الزيادة في الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ هذا ما سنحيط عليه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث:

قياس أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي: النموذج القياسي وتحليل بيانات الدراسة

مستفيدة من حجم الإيرادات الهامة وتداركا للعملية التنموية التي توقفت لحوالي عقد من الزمن، وتحت تأثير الضغوطات الاجتماعية، تبنت الجزائر إستراتيجية تنموية جديدة مبنية على الفكر الكينزي والتي تنص على التوسع في النفقات العامة وخصوصا منها التجهيزية من أجل الرفع في معدلات النمو الاقتصادي. وقد أقرت الجزائر سلسلة هامة من الاستثمارات العمومية القادرة على تحقيق أثر ملموس في الاقتصاد الكلي وعلى الجانب الاجتماعي في المستقبل القريب.

من هذا المنطق، فإنه من الهام فحص نجاعة هذا الفكر التنموي على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال قياس أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من سنة 2001 وهي السنة التي شرعت فيها البلاد بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي لغاية سنة 2011.

I . الإطار النظري للتحليل القياسي المتبع:

لقد تعددت الدراسات التجريبية التي اهتمت ببحث أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، إلا أن هناك القليل من الدراسات التي اهتمت بالاقتصاد الجزائري وخصوصا باللغة العربية، وخصوصا اختبار "نموذج رام" أو أحد صيغته المعدلة لبحث أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي.

ولقد اخترنا فترة الدراسة (2001-2001) على اعتبار أن سنة 2001 تعتبر السنة التي انطلقت فيها ديناميكية لإعادة الإعمار الوطني في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي. ونظرا لكون أن البيانات المستخدمة خاصة بالفترة الزمنية 2001-2011 حيث أنها بيانات سلاسل زمنية، فسنتطرق في البداية إلى تقديم بعض المفاهيم الأساسية المستخدمة بمفهوم النمذجة القياسية وأهم القضايا المتعلقة بها.

1. النمذجة الاقتصادية القياسية:

تمثل النمذجة الاقتصادية الكلية وسيلة لجمع الأبحاث الاقتصادية والسياسات ذات الصلة بطريقة منهجية. عادة ما تكون هذه النماذج مصممة لدراسة حركية وديناميكية كميات تجميعية مثل الإيراد الإجمالي من السلع والخدمات المنتجة، مجموع الإيرادات المكتسبة، ومستوى العمالة من الموارد الإنتاجية، ومستويات الأسعار¹...

فهي إذن أداة تستخدم لتقديم نظرة شاملة لمختلف الظواهر الاقتصادية، تكون عادة في شكل نظام قائم بذاته مبرمج في الحاسوب.

أ. مفهوم النمذجة الاقتصادية الكلية:

إن نماذج الاقتصاد الكلي هي أدوات تحليلية تهدف إلى وصف المنهج الاقتصادي الكلي المتبع لكيان ما، قد يكون بلد معين أو مجموعة من البلدان (مثل الاتحاد الأوروبي، الخليج العربي، دول شرق إفريقيا...) أو منطقة معينة. والشرط الوحيد هو أن هذه الكيانات هي مناطق خاضعة لاقتصاد كلي. وترتكز النماذج الاقتصادية الكلية على تحليل بيانات السلاسل الزمنية التجميعية للاقتصاد في شكل نموذج متعدد المعادلات. كما يتواجد مع هذه النماذج مجموعة أخرى من النماذج والمنهجيات نذكر منها: نماذج الانحدار الذاتي المختلفة، النماذج الحاسبة للتوازن العام، نماذج الدورة التجارية الحقيقية وغير ذلك². وهناك عدة أنواع من نماذج الاقتصاد الكلي كل واحدة منها تخدم أغراضا مختلفة ولكل منها لها مزايا وعيوب مختلفة. فيمكن مثلا استخدام نماذج الاقتصاد الكلي لتوضيح مبادئ نظرية معينة واستخدامها لاختبار معين بهدف تحديد نظريات الاقتصاد الكلي المختلفة، كما يمكن استخدامها من أجل دراسة الآثار المستقبلية للتغيرات في السياسات النقدية، المالية، أو غيرها من سياسات الاقتصاد الكلي؛ ويمكن استخدامها أيضا في التنبؤات الاقتصادية أو حتى لإعطاء وصفات اقتصادية سياسية.

¹ - Evaluating Socio Economic Development: Methods & Techniques macroeconomic Models, paper available in:

http://ec.europa.eu/regional_policy/sources/docgener/evaluation/evalsed/sourcebooks/method_techniques/modelling/macroeconomic_models/index_en.htm , Seen at 03/06/2013.

² - بلقاسم العباس، النمذجة الاقتصادية الكلية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 40، أبريل 2005، ص2.

كما تستخدم نماذج الاقتصاد الكلي على نطاق واسع في التدريس، والأوساط الأكاديمية والبحثية، وكذا من قبل مستشارين الاقتصاد والفكر وأيضاً تستخدم بشكل كبير من قبل المنظمات الدولية والحكومات الوطنية ومختلف الشركات الكبرى...

ب. تطور النمذجة الاقتصادية الكلية:

بدأ استخدام النماذج الاقتصادية الكلية منذ أكثر من خمسين سنة بهدف تحليل وتقييم السياسات الاقتصادية. وترجع أولى المحاولات الأولى "لنتبرغن" سنة 1937 والذي استوحى نموذجاً لاقتصاد هولندا بناء على أعمال "جون ماينار كينز" (1929) حول النظرية العامة. وسرعان ما تطورت العملية بفضل أبحاث "كيلن وغولدبارغ" وأعمال "مدرسة الوارتون" والمعهد الوطني للأبحاث الاقتصادية الأمريكي. وقد أدى هذا النجاح إلى انتشار حركة النمذجة في كافة أنحاء العالم عموماً، وأوروبا الغربية خصوصاً، حتى أنه تم إحصاء حوالي 3000 نموذج عبر العالم سنة 1992.

تاريخياً، نلاحظ أنه قد تم تطوير العديد من النماذج عقب الحرب العالمية الثانية، وكان معظمها مستوحى من النظرية الكينزية الاقتصادية وبالتالي فقد ركزت هذه النماذج على جانب الطلب مع أخذ العرض كجانب معطى، وقد تم تطوير هذه النماذج انطلاقاً من نموذج IS/LM - "هيكس" (1937) المستند على معادلات الدخل - الإنفاق. لكن عجز هذه النماذج عن التنبؤ بالعديد من الأزمات الاقتصادية خاصة بعد إثبات عدم مقدرتها على التنبؤ بالعديد من الأزمات الاقتصادية إضافة إلى عجزها تفسير ظاهري البطالة والتضخم، بما أدى إلى تعرضها إلى العديد من الانتقادات، وبالتالي ظهرت نماذج أخرى منافسة للنماذج الكينزية بهدف إعطاء تفسيرات مغايرة لتطورات الاقتصاد الكلي أين تكون فيه الأهمية لدور الأسعار النسبية في تفسير التعديلات التي تحدث في العوامل الاقتصادية¹.

إن تفاعل أفكار مختلف المدارس الاقتصادية قد أدى إلى تطوير النماذج الاقتصادية الكلية وإدخال تقنيات جديدة خاصة في مجال التوصيف حيث أصبح الاعتماد على النظريات الاقتصادية كبيراً، كما تم أيضاً تطوير نماذج معيارية تستعمل بهدف النمذجة، وأصبح من الممكن تقديم نموذج يتوفر على

¹ - بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص2.

اقتصاد أكثر من دولة واحدة، أو عدة نماذج مختلفة من حيث الحجم (عدد المعادلات) والتدقيق وطبيعة التحليل (أجل قصير، متوسط، طويل) أو من ناحية التركيز على التذبذب في المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير، النمو في الأجل الطويل، التركيز على الجانب الحقيقي للاقتصاد أو الجانب المالي وتدققاته.

ولقد تنوعت أهداف النماذج الاقتصادية الكلية حيث أن بعض النماذج تكون مبنية بهدف التنبؤ بينما تكون أخرى مبنية لأغراض تخطيطية وتحليلية (تحليل السياسات الاقتصادية^{*}). إضافة إلى هذا فقد تم تطوير نماذج اقتصادية تختلف من دولة إلى أخرى بحسب مقتضيات كل دولة وحسب طبيعتها الاقتصادية. وبالتالي فإن الهدف الأساسي للتحليل القياسي الاقتصادي هو توفير الأساليب التي يمكن على أساسها قبول أو رفض النظريات الاقتصادية، وكذا إعطاء تقدير كمي للقيم التي تقيس العلاقات الاقتصادية وقوانينها،¹ ويكون ذلك من خلال تشكيل نموذج قياسي اقتصادي يهدف إلى تقديم أبرز ملامح الواقع الذي نريد نمذجته، وبالتالي فهو الوسيلة التي يستخدمها الاقتصادي عندما يبحث عن فهم وتفسير الظواهر، من أجل ذلك فإنه يضع الفروض ويوضح العلاقات².

وبجدر بنا الذكر أن التقدم الذي حصل في تكنولوجيا المعلومات والإعلام الآلي قد أحدث نقلة نوعية في النمذجة الاقتصادية الكلية، لكونه ساهم بشكل كبير في انخفاض تكاليف وكيفيات التطبيق سواء في الدول المتقدمة أو النامية. والمتتبع للتطور التاريخي لعمليات النمذجة يجد أن غالبية التطورات التي حصلت قد سجلت بالولايات المتحدة الأمريكية، أما في بريطانيا فإن أغلب النماذج طورت في إطار المشاريع البحثية في الجامعات، وبالنسبة لفرنسا فقد تم تطوير النماذج في إطار تقييم الخطط الاقتصادية المستخدمة في رسم السياسات الاقتصادية. كما تمتلك بعض المؤسسات الدولية نماذج شمولية لغرض تفسير النشاط الاقتصادي العالمي عبر نماذج وطنية بمصفوفة تجارة دولية لتوصيف آليات انتقال آثار السياسات الوطنية و التنبؤ بالأداء الاقتصادي على المستوى العالمي. كما أن هناك نماذج مرتبطة

* - كاستخدام المضاعفات وطرق التحكم الأمثل.

¹ - رينيه جيرو، نيكول شي، الاقتصاد القياسي، ترجمة عامر لطفي، دار طلاس، دمشق، 1996، ص.15.

² - Régis Bourbonais, Michel Terreza, *Econometrie*, 7 édition, Dunod, Paris, 1998, p.3.

بأسماء أصحابها، وهي تعكس جهدهم الخاص مثل نموذج "Fair"¹، ونموذج بولوك الذي استخدمه صندوق النقد الدولي الذي وُضع بهدف تبين التدابير السياسية التي يستطيع الصندوق أن يوصي بها البلدان كي تصح اختلالاتها التوازنية الكلية، ونموذج رام لبحث أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي.

2. مراحل اختبار النماذج الاقتصادية الكلية:

إن الاختبار القياسي لظاهرة اقتصادية معينة يتم عن طريق صياغة العلاقة الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية. ويتم ذلك من خلال إتباع منهجية محددة يمكن تلخيصها في المراحل التالية:

أ. تعيين النموذج:

يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية تسمح بقياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية. وتتطوي هذه المرحلة على عدد من خطوات أهمها²:

1. **تحديد متغيرات النموذج:** يتم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر متعددة، أهمها: النظرية الاقتصادية، مختلف المعلومات المتاحة من مختلف الدراسات القياسية السابقة عن المجال الذي يتم البحث فيه، والمعلومات المتاحة عن الظاهرة قيد الدراسة بوجه خاص.

2. **تحديد الشكل الرياضي للنموذج:** يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها (فقد تكون معادلة واحدة أو عدد من المعادلات)، ودرجة خطية النموذج (قد يكون متجانس خطي أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (قد تكون غير متجانسة أو متجانسة من أي درجة).

¹ - بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص 4، 3.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 16-22.

والنظرية الاقتصادية كثيرا ما لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج، فعلى سبيل المثال لا توضح نظرية الطلب هل يتم دراسة الطلب على سلعة معينة من خلال نموذج مكون من معادلة واحدة أم نموذج مكون من عدد من المعادلات، كما لا يوجد فيها ما يشير إلى ما إذا كانت دالة الطلب خطية أم غير خطية. ولكن وبالرغم من ذلك فإن النظرية الاقتصادية قد تقدم لنا بعض المعلومات التي تقيد (ولو إلى حد ما) في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي للنموذج. فعلى سبيل المثال تقوم نظرية الطلب على أساس افتراض هام وهو أن المستهلك رشيد (أي أنه لا يخضع لظاهرة الخداع النقدي)، فإذا تغيرت الدخل النقدي للمستهلكين بنسبة معينة وتغيرت أسعار جميع السلع والخدمات بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه فإن المستهلكين الرشيدين يدركون أن الدخل الحقيقي ظل ثابتا ولن يندفعوا بالتغير في الدخل النقدي، ومن ثم فلن يغيروا من الطلب على أي سلعة. وهذا يعني رياضيا أن دالة الطلب لا بد أن تكون متجانسة من الدرجة الصفرية بالنسبة لكل من الأسعار والدخل.

ولا شك أن الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عنه أخطاء جسيمة فيما يتعلق بالقياس وتفسير العلاقة محل البحث، وهذا يرجع إلى أن نتائج القياس تعتمد بدرجة كبيرة على صيغة الشكل الرياضي المختار لتفسير الظاهرة قيد الدراسة. ولهذا يتم الاسترشاد عند تحديد المعادلات التي يحتوي عليها النموذج بعدد من العوامل من أهمها:

- **درجة تعقيد الظاهرة:** فكلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة ويؤثر بعضها كلما كان من الأفضل استخدام نموذج ذو معادلات متعددة، حتى يأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان. وبالتالي فإن استخدام نموذج من معادلة واحدة في مثل هذه الحالة قد يؤدي إلى خطأ في تقدير المعلمات نظرا لكونه يحتوي على قدر كبير من التبسيط.

- **الهدف من تقدير النموذج:** يعتبر الهدف من تقدير النموذج أحد العوامل التي تحدد حجم النموذج، فهناك بعض المتغيرات التي يمكن اسقاطها من النموذج نظرا لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.

- **مدى توفر البيانات:** قد يتم إهمال بعض العلاقات من النموذج نظرا لعدم توافر بيانات عنها أو نتيجة لعدم إمكانية قياسها.

وتعتبر مرحلة التعيين من أهم وأصعب مراحل القياس، كون أنه قد يحدث وأن يتم اغفال أحد المتغيرات المفسرة من النموذج أو لافتراض الشكل الرياضي الغير مناسب لقياس الظاهرة.

أ.3. تحديد التوقعات القبلية: يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس وذلك من خلال تحديد إشارة وقيمة المعلمات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والمصادر المذكورة سابقا، والذي يساعدنا على عملية الاختبار.

وللتوقعات القبلية لإشارة وحجم المعلمات أهمية بالغة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها.

ب. تقدير معلمات النموذج:

يتم الانتقال من مرحلة القياس أو تقدير المعلمات بعد الانتهاء من صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين. ويتم الاعتماد أساسا في تقدير المعلمات على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وعلى أساليب قياسية تسمى "مقترحات"¹. وتتطوي هذه المرحلة على الخطوات التالية:

ب.1. تجميع البيانات: يتم جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات المدرجة بالنموذج القياسي قيد الدراسة بالاعتماد على بيانات واقعية حيث يجب أن تخضع هذه البيانات للطرق القياسية الملائمة. وتتمثل أهم أنواع البيانات التي من الممكن مصادفتها في:

- **بيانات السلاسل الزمنية:** تختلف التعاريف المقدمة للسلاسل الزمنية بحسب نوع الدراسة والغرض منها، حيث يعرفها البعض على أنها "مجموع مشاهدات حول ظاهرة معينة أخذت بترتيب زمني معين عادة ما يكون فيه تساوي للفترات الزمنية مثل: الساعات، الأيام، الأشهر أو السنوات"². كما تعرف أيضا على أنها "سلسلة من المشاهدات المتتالية خلال الزمن تمثل ظاهرة اقتصادية معينة (أسعار،

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 21.

² - عوض منصور، عزام صبري، مبادئ الإحصاء، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 239.

مبيعات...)، بفرض اعتبار ثبات خطوة الزمن: الساعة، اليوم، الشهر، السنة، كما تفترض كذلك أن لا تحتوي السلسلة على مشاهدات شاذة أو عرضية أو ضائعة خلال الفترة¹.

انطلاقاً مما سبق نستطيع القول أن السلسلة الزمنية هي عبارة عن مجموع من المشاهدات المتعلقة بظاهرة معينة، تبوب خلال فترات زمنية متتالية، حيث تمثل سجلاً تاريخياً متتالياً يصف سلوك المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن من أجل بناء توقعات مستقبلية.

- **البيانات القطاعية²**: توضح البيانات القطاعية القياسية التي يأخذها متغير ما بالنسبة لمفردات عينة ما عند نقطة زمنية معينة، حيث أن البيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة. مثال على ذلك بيانات خاصة بدخول عينة من المستهلكين عند نقطة زمنية معينة، أو الدخل الوطني لمجموعة من الدول العالم في سنة معينة. وتوضح البيانات المقطعية بذلك مدى تغير قيمة متغير ما من مفردة أخرى عند نفس النقطة من الزمن.

- **بيانات السلاسل الزمنية المقطعية³**: هي مجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة وعلية فبيانات السلاسل الزمنية المقطعية تجمع بين ثلاثة حدود مع بعض:

➤ **الحد الموضوعي**: ويمثل الهدف المدروس (المتغير التابع) ومحدداته (المتغيرات المستقلة).

➤ **الحد الزمني**: الفترة الزمنية المدروسة.

➤ **الحد المقطعي**: والذي قد يكون مجموعة من الدول، مؤسسات، أسر، سلع... الخ، وهنا تكمن

أهمية استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة.

¹ - نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 37.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 24.

³ - إسماعيل بن قانة، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام برنامج EVIEWS، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، 2014 - 2015.

- البيانات التجريبية¹: يتم الحصول على البيانات التجريبية عن طريق القياس، الاختبار، التصميم التجريبي أو شبه التصميم التجريبي. وقد تكون هذه البيانات التجريبية نوعية أو كمية حيث يمكن استنتاج البيانات التجريبية عن طريق مجموعة متنوعة من التحقيقات والتحليلات الرياضية.

الشكل البياني رقم (50):

أنواع البيانات القياسية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مراجع سابقة الذكر.

ج. اختبار المعلمات المقدرة بالنموذج:

بعد الانتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعاملات النموذج؛ يجب القيام بتقييم للمعاملات المقدرة، والمقصود بذلك هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كان لها دلالة من الناحية الإحصائية. وتنقسم معايير التقييم إلى²:

ج.1. المعايير الإحصائية (اختبارات الرتبة الأولى): تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج. ومن أهم هذه الاختبارات معامل التحديد واختبارات المعنوية.

¹ - Catherine A. Peters, **Statistics for Analysis of Experimental Data**, Department of Civil and Environmental Engineering Princeton University, Princeton University, 2001, p 2.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 42، 43.

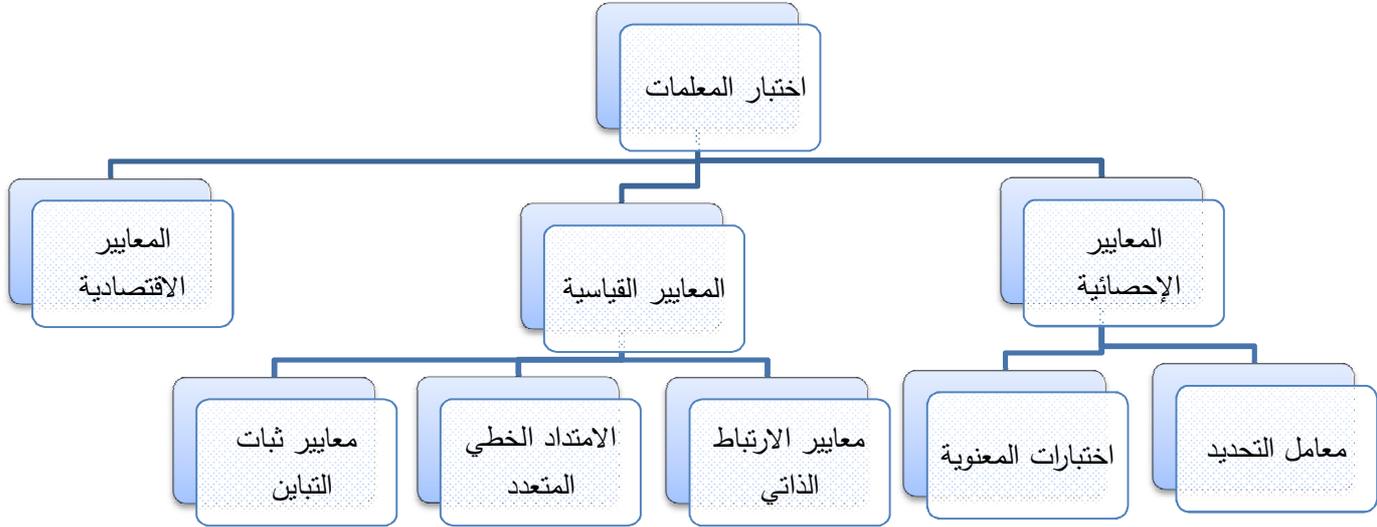
ج.2. المعايير القياسية (اختبارات الرتبة الثانية): تهدف هذه المعايير إلى التأكد من الافتراضات التي تقوم عليها المعلمات المقدرة تتطابق مع الواقع، فإذا كانت هذه الافتراضات متوافرة في الواقع فإن هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز والاتساق. أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات فإن هذا يؤدي إلى فقدان المعلمات المقدرة بعض الصفات السابقة الذكر، ويؤدي أيضا إلى عدم صلاحية المعايير القياسية التي تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، ولهذا سميت باختبارات الرتبة الثانية. ومن بين هذه المعايير: معايير الارتباط الذاتي، معايير الامتداد الخطي المتعدد، معايير ثبات التباين وغيرها.

ج.3. المعايير الاقتصادية: تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعاملات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية. وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدمة، حيث أن النظرية الاقتصادية قد تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين، فإذا ما جاءت المعلمات المقدرة عكس ما تقره النظرية مسبقا فإن هذا يمكن أن يكون مبررا لرفض هذه المعلمات المقدرة ما لم يوجد هناك من المبررات المنطقية ما يؤدي للتسليم بصحة التقديرات ورفض ما تقره النظرية الاقتصادية. وقد نصطدم أحيانا بمبررات منطقية أخرى لهذا التعارض وهو وما يطلق عليه بـ "النماذج غير المتجانسة" وهو كثير الحدوث في الدول النامية.

ويوضح الشكل الموالي ملخصا بسيطا للمعايير السابقة.

الشكل البياني رقم (51):

الخطوات المتبعة لاختبار المعلمات المقدرة بالنموذج القياسي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 42-44.

د. تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ¹:

بما أن أهم أهداف الاقتصاد القياسي التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل، ولهذا يتعين اختبار مدى مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل استخدامه، فمن الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة يبقى ولكن غير صالح للتنبؤ.

والعملية التنبؤية قائمة على أساس افتراض أن المستقبل القريب امتداد للماضي القريب، ولكن إن حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية للمجتمع، فإن النموذج القياسي ربما لا يكون قادرا على التنبؤ بهذه التغيرات. واختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لا بد من اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن، واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة.

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 44، 45.

انطلاقاً مما سبق نستخلص أنه كي تكون النماذج الاقتصادية متطابقة وطبيعة العلاقة الاقتصادية، يجب أن تتميز ب¹:

- التعبير الصادق لمتغيراتها عن طبيعة العناصر الحقيقية للظاهرة محل الدراسة؛
- تطابق معاملات متغيراتها مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية؛
- أن تتبع وتتطابق تقديراتها المنطق الاقتصادي؛
- أن تضم ذلك العدد من المعادلات التي تساوي عدد المعلمات والمجاهيل المطلوب تقديرها من أجل الحصول على قيمة واحدة لكل معلمة؛
- أن تكون التقديرات والتفسيرات الاقتصادية مطابقة للنظرية والمنطق الاقتصادي، وإلا سوف يصعب استخدام هذه النماذج ونتائجها.
- أن تفيد هذه النماذج في استشراف المستقبل.

II. النموذج القياسي وبيانات الدراسة:

بناء على نموذج رام (1986) سنبحث في أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية في الجزائر خلال الفترة (2001-2011). واستناداً إلى الفهم النظري، نبرر أن نموذج رام قد يكون ملائماً لأي اقتصاد بما في ذلك الاقتصاد الجزائري. ويعتبر هذا النموذج واحد من أهم وأعرق النماذج الموضوعية من أجل دراسة العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، كما استخدم العديد من الباحثون الصيغة الأصلية للنموذج أو أحد صيغته المعدلة بإضافة عدد من المتغيرات المفسرة تبعاً لأهداف كل دراسة ومن بينهم : دراسة (Khan and Reinhart) في 1990، دراسة (Albatel) في 2000، دراسة (cheen , lee) في 2005، دراسة (Saad A. Alshahrani, Ali J. Alsadiq) في 2014... وبالتالي فإن دراستنا سنتدرج ضمن الدراسات التي استخدمت الإطار النموذجي الذي وضعه رام سنة (1986) مع إدخال بعض التعديلات عليه، أي نموذج رام معدل.

¹ - وليد اسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص.45.

1. الإطار النظري للدراسة:

من أجل الاختبار التجريبي تأثير الإنفاق العمومي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، سنستخدم نسخة واحدة من المعدلات التي اعتمدها نموذج رام (1986)¹ المكون من قطاعي إنتاج هما القطاع العام (G) والقطاع الغير عام (N).

يفترض النموذج أن:

- كل قطاع يعتمد على مدخلات العمل L ورأس المال K؛
- مخرجات القطاع العام ممثلة بالإنفاق العمومي تمارس تأثيرا خارجيا على إنتاج القطاع الغير عام.

وبالتالي فإن دالة الإنتاج لهذين القطاعين تكون على النحو التالي:

$$G = G(L_g, K_g) \quad (1)$$

$$N = N(L_p, K_p, G) \quad (2)$$

حيث تشير الرموز السفلية إلى المدخلات القطاعية، والنواتج الإجمالي Y يعطى من خلال مجموع نواتج القطاعين:

$$Y = N + G \quad (3a)$$

ومجموع مدخلات القطاعين معبر عليها كما يلي:

$$L = L_g + L_n \quad (3a)$$

$$K = K_g + K_n \quad (3b)$$

¹ - Rati Ram, Op.cit, p 193-199.

يفترض النموذج أن هامشية إنتاجية العومل في كلا القطاعين، أي مشتقاتها الجزئية مختلفة ويرمز لهذا الافتراض كما يلي:

و يشير δ إلى الاختلاف في الإنتاجية الحدية بين عوامل الإنتاج في هذين القطاعين، فعلى سبيل المثال إذا كان:

$$\frac{G_L}{N_L} = \frac{G_K}{N_K} = 1 + \delta \quad (4)$$

- $\delta > 0$ الإنتاجية الحدية للقطاع العام أعلى من القطاع الغير عام.
- $\delta < 0$ العكس من ذلك.

كما أن:

$$G_L = \frac{\partial G}{\partial L} \quad \text{الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في القطاع العام}$$

$$N_L = \frac{\partial N}{\partial L} \quad \text{الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في القطاع الغير عام}$$

$$G_K = \frac{\partial G}{\partial K} \quad \text{الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال في القطاع العام}$$

$$N_K = \frac{\partial N}{\partial K} \quad \text{الإنتاجية الحدية لرأس المال في القطاع الغير عام}$$

بأخذ تفاضل المعادلة (1) و(2) نجد:

$$\dot{G} = G_L \dot{L}_g + G_K \dot{I}_g \quad (*1)$$

$$\dot{N} = N_L \dot{L}_p + N_K \dot{I}_p + N_G \dot{G} \quad (*2)$$

حيث أن:

- I_g, I_p الاستثمارات القطاعية، ويفترض أن يساوي dK

• \dot{L}_g, \dot{L}_p : هي التغيرات القطاعية في القوى العاملة

N_G : التأثير الحدي للعوامل الخارجية المتأتية من القطاع العام المفروض على إنتاج القطاع الغير عام.

يفترض النموذج أن المرونة $N_G(G/N)$ هي معلمة ثابتة، وباستخدام المعادلات أعلاه فإن المعادلة التالية لإجمالي معدل نمو الناتج تكون:

$$\dot{Y}/Y = \alpha(I/Y) + \beta(\dot{L}/L) + \left(\frac{\delta}{1+\delta} - \theta\right) \frac{G}{Y} (\dot{G}/G) + \theta(\dot{G}/G) \quad (R5)$$

وتمثل هذه المعادلة أول معادلة اختبارها رام تجريبيا حيث:

- α : الناتج الحدي لـ K في القطاع الخاص؛
- β : مرونة مخرجات القطاع الخاص فيما يخص القوى العاملة L؛
- θ : مرونة مخرجات القطاع الخاص فيما يتعلق G، وتساوي $N_G(G/N)$ التي تقترض كمعلمة ثابتة،
- I: الاستثمار، ويفترض أن يساوي dK

وبالتالي فإن θ يعكس التأثير الخارجي لمدخلات القطاع العام على القطاع الغير عام، وبالتالي على الاقتصاد ككل.

حالة خاصة بالمعادلة (R5): عندما يكون $\frac{\delta}{1+\delta}$ مساو لـ θ حيث تصبح:

$$\dot{Y}/Y = \alpha(I/Y) + \beta(\dot{L}/L) + \theta(\dot{G}/G) \quad (R6)$$

وعلى النقيض من افتراض أن $N_G(G/N)$ ثابتة، لو افترضنا N_G هو الثابت، يمكن إعادة كتابة (R5) المعادلة كما يلي:

$$\dot{Y}/Y = \alpha(I/Y) + \beta(\dot{L}/L) + \left(\frac{\delta}{1+\delta} + N_G\right) \frac{G}{Y} (\dot{G}/G) \quad (R7)$$

وستكون هذه المعادلة أساس المنهجية التجريبية التي سنتبعها في دراستنا.

2. الدراسة القياسية :

اعتمدنا في تحديد متغيرات النموذج على نموذج رام (1986) والأدبيات الاقتصادية ذات الصلة وكذا العديد من الدراسات القياسية التي تدخل في إطار الدراسات التي تبحث في العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي وحسب هذه الأعمال فإن هناك متغيرات مقترحة تستعمل كمحددات يتم عادة استخدامها كأداة تحكم في التقديرات ومن بينها نستخدم الانفتاح الاقتصادي¹ (Alshahrani, Alsadiq في 2014)، الاستثمار الأجنبي، (Akpan , Abang في 2013)².

أ. متغيرات الدراسة:

تبعاً للدراسات القياسية ومدى توفر الإحصائيات لكل السنوات فقد كانت متغيرات الدراسة كما يلي:

أ.1. المتغير التابع: وهو المتغير الذي نريد تفسير سلوكه خلال فترة الدراسة ويتمثل في النمو الاقتصادي، ونعبر عنه بـ معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أ.2. المتغيرات المفسرة: وهي المتغيرات التي اعتمدنا عليها في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهي:

- الاستثمار المحلي الإجمالي: إجمالي الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث يمثل إجمالي الاستثمار تكوين رأس المال الثابت زائد التغير في المخزون³:

➤ إجمالي تكوين رأس المال الثابت: هو الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، زائداً الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة زائداً قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء.

¹ - Saad A. Alshahrani, Ali J. Alsadiq, **Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia: an Empirical Investigation**, IMF working paper, WP/14/3, January 2014, p 9,10.

² - Usenobong F. Akpan, Dominic E. Abang, **Does Government Spending Spur Economic Growth? Evidence from Nigeria**, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.4, N° 9, 2013, p 42-44.

³ - صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص 297.

➤ **التغير في المخزون:** هو صافي التغير في كمية المخزون من المواد الأولية والبضائع تامة الصنع وغير تامة الصنع الموجودة بالمخازن أو أماكن العمل في نهاية العام. ويعتبر من المؤشرات المهمة في تفسير التغير في النمو الاقتصادي. وقد أكدت العديد من الدراسات ايجابية تأثير الاستثمار الإجمالي على النمو.

- **الإنفاق العمومي:** ويمثل أهم متغير تحكمي يمكن أن تتحكم الدولة بواسطته في النشاط الاقتصادي للبلاد. وتظهر أهميته كأهم متغير تحكمي بالنسبة لاقتصاد الدول الثلاث في غياب الوسائل الفعالة الأخرى مثل الضرائب. كذلك تظهر أهمية هذا المتغير من كونه أداة هامة لإعادة حقن عائدات المحروقات في الاقتصاد وتحريك كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وبحسب ما يقترحه رام فإن للإنفاق العمومي تأثير إيجابي مزدوج على النمو الاقتصادي: تأثير مباشر من خلال مختلف أوجه الإنفاق العمومي، وآخر غير مباشر من خلال الإنفاق على البنى التحتية والهياكل الأساسية التي يستفيد منها القطاع الخاص.

- **التغير في العمل:** ويتم قياسه بدلالة حجم السكان النشطين في الاقتصاد، وبحسب ما جاء في نظرية النمو النيوكلاسيكية حول أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يعتمد على إنتاجية عنصر العمال وبالتالي، فإنه من المفترض أن يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب. ومن المفترض أن يكون تأثيره إيجابيا على النمو الاقتصادي.

- **الانفتاح التجاري:** يمثل مجموع الصادرات والواردات مقسومة على قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومن المفترض أن يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

ب. نموذج الدراسة:

اعتمادا على الإطار النظري الذي وضعه رام، نقوم بدراسة أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي حسب النموذج التالي:

$$\dot{Y}_t = \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{I}{Y} \right)_t + \beta_2 \dot{L}_t + \beta_3 \dot{G} \left(\frac{G}{Y} \right)_t + \beta_4 O_t + \beta_5 D_t + \zeta_t$$

حيث:

• \dot{Y}_t : معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الزمن t؛

• $\frac{I}{Y}$: الاستثمار الكلي إلى الناتج الإجمالي الحقيقي؛

• \dot{L}_t : معدل نمو العمالة عند الزمن t؛

• \dot{G} : معدل نمو الإنفاق العمومي؛

• $\frac{G}{Y}$: الإنفاق العمومي إلى الناتج الإجمالي الحقيقي؛

• O_t : الانفتاح الاقتصادي عند الزمن t؛

• D_t : الاستثمار الأجنبي المباشر عند الزمن t؛

• ζ_t : الخطأ العشوائي.

• ويتوقع أن تكون:

$$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5 > 0$$

ج. تقدير معاملات النموذج:

نظرا لكون السلاسل الزمنية التي سنقوم بدراسةها تتكون من 11 مشاهدة، فلا يتوجب علينا اختبار الاستقرارية.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، وبالاعتماد على الحزم الإحصائية (برنامج Eviews 8)، كانت النتائج كما هو موضح في الملحق (5).

ولقد كانت نتائج التقدير كما يلي:

$$Y = -1.32 - 0.112 I + 0.11 L + 0.037 GG/Y + 0.021 O - 0.227 DT$$

t	(-1.23)	(1.553)	(0.84)	(1.55)	(0.84)	(-4.43)
prob	(0.27)	(0.07)	(0.43)	(0.18)	(0.09)	(0.00)
$R^2 = 0.84$	$\bar{R}^2 = 0.68$	(المعدل)	$F = 0.04$	$DW = 3.06$		

د. تقييم معاملات النموذج:

بعد الحصول على القيم الرقمية لمعاملات النموذج، يجب القيام بعملية تقييم لها وذلك لاختبار مدلولها من حيث الناحية الإحصائية والقياسية والاقتصادية كما يلي:

د.1. المعايير الإحصائية:

- اختبار **P value**: يساعد هذا الاختبار على التعرف على مدى معنوية معاملات النموذج، حيث أنه وبما أننا قمنا بتقدير النموذج عند مستوى ثقة 95% وبالتالي تكون نسبة الخطأ المسموح به 5%. وعليه حتى تتمتع المعلمة المقدرة بمعنوية إحصائية يجب أن تكون أقل من 5%. وبالتالي نعتبر أن كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الانفتاح الاقتصادي (درجة الانفتاح معنوية عند 10%) هي متغيرات لها معنوية إحصائية في تفسير سلوك معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2001-2011. بينما نجد باقي المتغيرات ليست لها معنوية إحصائية في تفسير سلوك معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- **معامل التحديد**: تكمن أهميته في بيان القدرة التفسيرية للنموذج: أي مساهمة المتغيرات المفسرة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع. وتبعا لمخرجات البرنامج نجد أن معامل التحديد يساوي

0.84 والذي يعني أن 84% من التغيرات الحاصلة في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سببها المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

- اختبار **Prob(F-stat)**: تكمن أهمية توزيع فيشر في اختبار صحة الشكل الرياضي للنموذج، ويجب أن تكون القيمة المحسوبة أقل من نسبة الخطأ المسموح به وهو 5% ليتحقق شرط معنوية معادلة الانحدار، أي سلامة المعادلة من مشكل التخصيص. وتبعاً لمخرجات البرنامج نجد أن الاختبار يساوي 4% وهي أقل من 5% وبالتالي فإن معادلة الانحدار تتمتع بالمعنوية الإحصائية.

د.2. المعايير القياسية:

- اختبار الارتباط الذاتي: من أهم الاختبارات المستخدمة في التأكد من سلامة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي هو اختبار (Drbin-Watson)، والذي يشير إلى الارتباط الذاتي بين القيم المشاهدة لنفس المتغير، وفي نماذج الانحدار فإنها تشير إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة للقيم المتتالية للحد العشوائي.

ويقوم اختبار DW على حساب d والتي تقارن مع القيم الجدولية d_U و d_L المتحصل عليهما من الجدول الإحصائي (حسب عدد المتغيرات التفسيرية وبمستوى معنوية 5%). ويكون النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي إذا تحقق الشرط: $4 - d_U < d < d_L$

في هذا النموذج فإنه لدينا $n=11$ وبمستوى معنوية 5% ولدينا 5 متغيرات تفسيرية، نجد من خلال الجدول الإحصائي لـ DW أن $d_U = 0.315$ و $d_L = 2.645$. وبما أنه:

$2.64 < 3.68 < 4 - 0.315$ ، وبالتالي فإننا من خلال اختبار DW نقع في منطقة عدم القرار. في هذه الحالة فإننا نلجأ إلى (correlograme) الخاص بسلسلة البواقي كما هو مبين في الملحق رقم (6)، وبالتالي سلامة النموذج من الارتباط الذاتي.

- اختبار عدم ثبات التباين: تعني مشكلة عدم ثبات التباين تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري، مما يعني الإخلال بافتراض أساسي من افتراضات طريقة المربعات الصغرى العادية. وهو ما يؤثر على عدم كفاءة المعلمات المقدرة في التقدير والتنبؤ. ومن الاختبارات الموجودة

نستخدم اختبار (Pagan & Breush)، والذي يوضح من خلال الملحق رقم (7) عدم وجود علاقة بين الحد العشوائي والمتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: من أجل هذا الاختبار نستخدم اختبار (Jarque-Bera) حيث أن فرضية العدم تتمثل في أن سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي، ومن خلال الملحق (8) نلاحظ أن النتائج نجد أن القيم الاحتمالية أكبر من 5% وهو ما يعني أن سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي. إن الاختبارات الإحصائية والقياسية التي خضع لها النموذج تؤكد صلاحيته من الناحيتين الإحصائية والقياسية.

3.د. المعايير الاقتصادية:

نستد في تحديد المعايير الاقتصادية على النظرية الاقتصادية التي تعطينا فكرة مسبقة عن حجم وإشارة المعلمات، والتي يتم استخدامها في اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة، فإذا كان هناك تعارضا بين قيم المعلمات المقدرة وما تقضي به النظرية الاقتصادية فإننا نقوم برفضها. وفي حالة وجود مبررات منطقية أخرى لهذا التعارض وهو ما يطلق عليه بـ "النماذج غير المتجانسة" وهو كثير الحدوث في الدول النامية.

بتطبيق المعايير الاقتصادية يمكن تقييم النموذج بالشكل التالي:

- إن العلاقة السلبية بين نسبة الاستثمار الكلي والنمو الاقتصادي لا تتوافق مع ما تقره النظرية الاقتصادية، لكن ومن خلالنا دراستنا النظرية لبعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري وجدنا أن القطاع الإنتاجي في الجزائر لا يتمتع بالفعالية أو المرونة اللازمة، إضافة إلى تركيز الجزء الأكبر من الاستثمارات العمومية المبرمجة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي في الهياكل والمشاريع القاعدية والإسكان، وهي استثمارات لن تعطي ثمارها إلا على المدى الطويل*. كما أنه قد أكد تقرير لصندوق البنك الدولي¹ على أن الاستثمارات العمومية قد أظهرت أن كفاءة منخفضة وخصوصا في السنوات التي عرفت زيادة كبيرة في الإنفاق العمومي.

* - have long gestation period.

¹ - International Monetary Fund, **Algeria Selected Issues**, Imf Country Report N° 05, February 2005, p 64.

يضاف إلى هذا أن الجزائر خلال فترة الدراسة شهدت تقييما سلبيا لمناخ الاستثمار والأعمال، حيث اعتبر البنك العالمي الجزائر أنها من الوجهات الاستثمارية الصعبة بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع، إلى حد يشبه القيام بالمشاريع الاستثمارية في الجزائر "بمسار المقاتل". وبناء على ذلك تم تصنيف الجزائر في المرتبة 136 من مجموع 168 بلدا سنة 2011، وهو ما يؤكد صعوبة قيام قطاع خاص منتج وقوي ليقود العملية التنموية.

- بالرغم من المعامل الإيجابي لنمو العمالة، إلا أن كونه غير معنوي لا يمكننا من الاعتماد عليه في تفسير محددات النمو الاقتصادي. وفي الواقع فإن عدم معنوية عنصر العمل في الاقتصاد الجزائري، نتيجة جد مقبولة، حيث أن فترة الدراسة قد عرفت توسعا في حجم التوظيف العام لأغراض اجتماعية مما أثر سلبا على إنتاجية عنصر العمل وفتح مجالا لتطور ظاهرة البطالة المقنعة (وهو تكرار لسيناريو فترة التسيير المخطط). يضاف إلى هذا استقطاب قطاع البناء والأشغال العمومية الجزء الأهم من اليد العاملة الموظفة بأكثر من 50%، حيث أن السلطات العمومية لم تعتمد على معايير الإنتاجية في انتقائها للمشاريع العمومية بل على "المشاريع التي تستوعب أكبر عمالة". كما أن هذه العمالة الموظفة تفتقر للمهارة اللازمة بدليل أن عددا كبيرا من المشاريع المنجزة أو التي هي قيد الإنجاز تعاني من حيث التأخر الفادح في آجال التسليم وعدم المطابقة للمواصفات اللازمة.

- بالرغم من المعامل الإيجابي الذي يظهره الإنفاق العمومي والمتوافق مع ما تقره النظرية الاقتصادية في حالة الاقتصاديات النامية وخصوصا المدرسة الكينزية التي اعتمد عليها واضعو السياسة الاقتصادية في الجزائر والقاضية برفع النفقات العامة لتحفيز النمو الاقتصادي، فإن عدم معنويته يجعلنا لا نعتد عليه في تفسير التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2011. ويفسر عدم تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر بعدد من الأسباب من بينها :

➤ تجاوز حجم نفقات التسيير نفقات التجهيز في معظم سنوات الدراسة، وهو عكس ما تنص عليه معظم المدارس الاقتصادية، كون أن النفقات التسييرية تأثيرها حيني فقط عكس نفقات التجهيز، كما أن الزيادة المطردة في حجم نفقات التسيير والتي في معظمها زيادة ذات طابع اجتماعي

(59% من نفقات التسيير هي النفقات على الأجور والتحويلات فقط) جعل نفقات التسيير تزامن نفقات التجهيز والتي تمثل المصدر الحقيقي لتحقيق النمو الاقتصادي.

➤ ارتفاع الإنفاق على الإعانات والتحويلات خلال فترة الدراسة وإعادة دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع (التي كانت قد جمدت سابقا لفترات تراوحت بين 5-10 سنوات) حيث أصبحت هذه الإعانات والتحويلات تمثل ثلث نفقات التسيير، وبالتالي فإن هذه النفقات ذات الطابع الاجتماعي أصبحت تزامن النفقات الأخرى ذات الطابع الإنتاجي. كما أدت سياسة الدعم إلى تشوه مختلف القطاعات المدعومة، وتسببت في إنقاذ غير مباشر ومكلف لعدد من المؤسسات العمومية. ويضاف إلى هذا فإن توفير عدد من السلع واسعة الاستهلاك بأسعار مدعومة قد أدى إلى ارتفاع كبير وغير مبرر في الاستهلاك الداخلي لعدد من هذه السلع، وفتح مجالا لمختلف طرق الفساد. وبالتالي فإن الإنفاق العمومي على الإعانات والتجهيزات يقوض من النمو الاقتصادي في الجزائر.

➤ إن إتباع الجزائر لسياسة اقتصادية كينزية تعتمد نظريا على التوسع في الإنفاق العمومي من خلال رفع نفقات التسيير والتجهيز وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يملك جهازا إنتاجيا مرنا وقادرا على مواجهة هذه الزيادة في الطلب (سواء الطلب على السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية) وبالتالي عدم قدرته على إيفاء الاحتياجات الداخلية للاقتصاد مما ترتب عنه تغطية هذا الطلب عن طريق الاستيراد المتزايد من الخارج.

➤ عدم كفاءة الإنفاق التجهيزي، حيث أنه في دراسة للبنك الدولي حول كفاءة الإنفاق التجهيزي في الجزائر أظهرت أن مضاعف الإنفاق الرأسمالي أقل من المتوسط الإقليمي، إضافة إلى تزايد العلاقة بين مؤشر (ICOR)¹ والاستثمارات العامة في الجزائر، حيث أنه كلما تزايدت الاستثمارات العامة يتزايد (ICOR) مشيرا إلى تناقص العلة من حيث الإنتاج، وبالتالي فإن هذان المؤشران يظهران عدم الكفاءة النسبية لنفقات التجهيز.

* - Capital-Output Ratio: نسبة رأس المال - الناتج.

¹ - International Monetary Fund, **Algeria Selected Issues**, IMF Country Report N° 14/342, 13 Novembre, 2014, p 11.

- يفسر المعامل السلبي والمعنوي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2011 باستحواذ القطاع الصناعي على ما نسبته من 53% إلى 55% من هذه الاستثمارات، وتوجهها بنسبة عالية إلى قطاع المحروقات الذي تعرف معدلات نموه انخفاضا بل تكون سالبة في بعض الحالات.

- إن التأثير المعنوي والسلبي للانفتاح التجاري على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2011 يمكن تفسيره بطبيعة الاقتصاد الجزائري حيث أنه ارتفاع الحجم الكبير لواردات الجزائر من أجل مواجهة التزايد في الطلب الداخلي مقابل 98% من إجمالي الصادرات في الجزائر تنتمي لقطاع المحروقات. وبالتالي فإن الجزائر لم تستفد من سياسة الانفتاح الاقتصادي لدعم النمو الاقتصادي بل على العكس تماما.

كما يبين الاتجاه السالب للنموذج بكون المتغيرات المستقلة تؤثر سلبا على المتغير التابع (النمو الاقتصادي). ونفسر هذا بكون مختلف هذه العوامل تساهم في زيادة الحجم وليس الإنتاجية، وهو ما يفسر جزئيا معدلات النمو الموجبة ولكن الضعيفة.

خلاصة الفصل:

تعتمد السلطات العامة في الجزائر ومنذ الاستقلال أساسا على الإنفاق العمومي لتحقيق مختلف أغراض السياسة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فقد عرفت ظاهرة تزايد النفقات العامة بالقيم المطلقة تزايدا كبيرا عبر الزمن. واعتمادا على قانون وانجر لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة عبر الزمن وجدنا أن هذا القانون لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري بالرغم من انطباق هذا القانون على العديد من الاقتصاديات كون أن النمو الاقتصادي هو عملية معقدة، وأن التغير في حجم النفقات العامة في الجزائر لا تعكس لوحدها التغير في مستوى التطور الاقتصادي. أما بإسقاط نموذج التنمية لـ (Musgrave) على الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال نلاحظ أنه قد تخطى مراحل التطور الأولى بحسب النموذج والتي تهدف إلى توفير البنى التحتية الضرورية للتنمية الاقتصادية ومختلف الاحتياجات الاجتماعية، نتيجة لاعتماد الجزائر في بداية على سياسة الصناعات المصنعة وإعطاء القطاع الصناعي الأولوية مقابل إهمال متطلبات مراحل التطور الأولى. وبعد أزمة 1986 ودخول الاقتصاد الجزائري في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، عادت الجزائر إلى النقطة الأولى لتشهد سنة 2001 من خلال سياسة إنعاش ودعم النمو الاقتصاديين بداية مراحل التطور الأولى في نموذج التنمية، حيث تم تخصيص إمكانيات هامة للاستثمار في البنية التحتية إضافة لزيادة الإنفاق على التنمية المحلية. لتنتقل في 2008 إلى بداية مراحل النمو الوسطى كون أن الإنفاق العمومي الاستثماري من خلال القطاع العام أصبح مكتملا للقطاع الخاص.

وقد تطورت سياسة الإنفاق العمومي بتطور مسار النشاط الاقتصادي الجزائري، حيث أنه وخلال مرحلة التسيير الاشتراكي تم استخدام النفقات العامة كأداة بالرغم لتنفيذ المخططات التنموية مع ملاحظة توفيق نفقات التسيير على نفقات التجهيز بالرغم من الاعتماد على النفقات العامة من أجل تنفيذ المخططات التنموية، ومع انهيار هذا النموذج التنموي وتبني الجزائر سياستي التثبيت والتعديل التي تستوجب تقليص العرض في مجال النقد، وبالتالي تقليص النفقات العامة بإلغاء المعونات، تجميد أجور الموظفين والحد من العمالة، والاستثمارات العمومية، نتيجة لهذا عرفت الفترة (1990-1999) جهودا لترشيد النفقات العامة في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكليين. وخلال الفترة (2001-2011) فقد سجلت النفقات العامة تطورا هاما حيث تضاعف الحجم المطلق للنفقات العامة تقريبا خمس مرات. كما أنه وبالرغم من

الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية، وتبعاتها على حجم الإيرادات العمومية ابتداء من سنة 2008 فإن السلطات العامة حافظت على الموقف المالي التوسعي وخصوصا ما يتعلق بنفقات التجهيز، ويفسر هذا باستخدام السلطات العمومية لسياسة الإنفاق العمومي كأداة لدعم النمو الاقتصادي والتغلب على آثار الأزمة المالية العالمية مستعينة بالتغطية المالية لنفقات التجهيز من خلال الوفرة الادخارية المتراكمة منذ سنة 2000 بسبب انتعاش أسعار المحروقات وانخفاض الضغط المالي الناجم عن انخفاض حجم الديون الخارجية منذ عام 2004.

ومن أجل قياس أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي اعتمدنا على نموذج رام (1986) والأدبيات الاقتصادية ذات الصلة، وقد توصلنا إلى كون سياسة الإنفاق العمومي لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر مما يعني أثر الإنفاق العمومي لا يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أي قناة، وأن السياسة الاقتصادية الكينزية التي تبنتها الجزائر لا تتماشى وطبيعة الاقتصاد الجزائري لعدم امتلاكه اقتصاد ذو جهاز إنتاجي مرن يستجيب للتغير في الطلب الكلي، مما دفع بالسلطات العامة إلى تغطية الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية والاستثمارية عن طريق الاستيراد من الخارج.

إن هذه الزيادة الضخمة في حجم الإنفاق العمومي في الجزائر لم تمكن من قيادة البلاد لبناء اقتصاد متنوع ومنتج، بل على العكس حيث أن الجزائر مازالت تعتمد على قطاع تصديري رئيسي واحد وهو قطاع المحروقات، كما أظهرت الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 هشاشة الاستقرار المحقق، وأن أي اضطراب في سوق المحروقات لأجل طويل سيؤدي إلى انهيار النظام الاقتصادي، وبالتالي فإن الزيادة المطردة في النفقات العامة خلال فترة الدراسة لم تترجم إلى تنمية حقيقية.

وبالتالي فإنه يتوجب على السلطات أن تضع في أولويتها وقف الاتجاه التصاعدي للنفقات العامة ووضع الترشيد المالي كأولوية قصوى لها، واتباع سياسات توجيه أفضل لنفقات التسيير من أجل كبحها خصوصا أن مختلف التجارب التاريخية قد أثبتت صعوبة عكس نفقات التسيير في حالة حدوث أزمات اقتصادية، وبالتالي لا بد من تخفيض حجم النفقات التحويلية، وإصلاح هيكل الأجور والرواتب في القطاع العام، والابتعاد عن سياسة التوظيف الاجتماعي الذي يخلق ظاهرة البطالة المقنعة، وبالتالي يؤثر سلبا على الإنتاجية الاقتصادية. كما ينبغي تعزيز فعالية الرقابة على النفقات الرأسمالية للتقليل من أثرها على

الطلب الكلي والتأكد أن هذه النفقات تدار بشكل فعال، ولضمان جودة التجسيد وتجنب إهدار الموارد العمومية.

الخاتمة العامة

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة والتي تصب في إطار الدراسات الاقتصادية الكلية إلى دراسة أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، حيث قمنا ومن خلال الجانب النظري في الفصول الثلاثة الأولى إلى تحليل كلا من ظاهرتي الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى أهم النظريات والمقاربات التي تناولتهما. ومن ثم ومن خلال الفصلين الأخيرين والمتعلقان بالجزء التطبيقي تطرقنا إلى مختلف الجوانب المتعلقة بسياسة الإنفاق العمومي في الجزائر، ثم ومن خلال التحليل القياسي قمنا بدراسة أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة 2001-2011. وقد خلصنا إلى النتائج التالية:

فيما يخص الجزء النظري:

- تعكس النفقات العامة مختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة، حيث تطور حجم النفقات العامة مع تطور دور الدولة (من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة فالمنتجة)، كما أصبحت النفقات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، وبهذا فقد تطور مفهوم النفقات العامة مع تطور دورها وتعددت وتزايدت تقسيماتها مع اتساع واختلاف نطق وأوجه استخداماتها.
- إن أهم ما يميز تطور نظرية الإنفاق العمومي هو العدد المذهل لتصنيفات النفقات العامة، فمحاولة تصنيف النفقات العامة هي عملية قديمة قدم الموضوع نفسه، حيث تظهر أهميتها نظرا لكونها أول خطوة في البحث العلمي، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين تطور نظرية الإنفاق العمومي وتصنيف النفقات العامة. ويسمح لنا هذا العدد الكبير من التصنيفات المختلفة بمعرفة وفهم حدود ومكونات النفقات ومدى ترابطها وتداخلها مع بعضها البعض، حيث أن كل تصنيف جديد يضيف إلى فهمنا طبيعة الوظائف الهيكلية والأساسية للنفقات العامة وآثارها المختلفة.
- إن التطور التاريخي للنفقات العامة منذ أواخر القرن التاسع عشر يظهر اتجاهها نحو التزايد والتنوع، كما أنها قد عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال حقتين زمنيتين أولهما: هي خلال الحربين العالميتين وثانيهما من بداية الستينيات إلى غاية نهاية ثمانينيات القرن العشرين، أين عرفت النفقات العامة توسعا ملحوظا على الرغم من خلو هذه الفترة من الحروب والأزمات الكبرى. وهو ما يبين أن الاتجاه العام لتزايد النفقات على المدى الطويل، يشكل ظاهرة عامة ومؤكدة.

الذاتمة العامة

- انقسم المنظرون الاقتصاديون بحسب المدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها حول ما إذا كان التوسع في الإنفاق العمومي يساعد أو يعوق النمو الاقتصادي، فالمدرسة الكلاسيكية تنفي فعالية التدخل الحكومي في الاقتصاد وتعتقد بسلبية تأثير أي زيادة في النفقات العامة على النمو الاقتصادي، أما الكينزية فتعتقد أن أي زيادة الإنفاق العمومي لتحفيز الطب الكلي سيحقق نموا اقتصاديا. وبحسب المدرسة النيوكلاسيكية فإنه قد يحدث وأن تساعد السياسة المالية للحكومة على تحسين حالة الفشل التي قد تنشأ من عدم الكفاءة في السوق، لكن ليس لسياسة الإنفاق العمومي أي أثر على النمو الاقتصادي. وبالنسبة للمدرسة النقدية فقد شددت على ضرورة إحجام الدولة في النشاط الاقتصادي، واعتبرت أن أي زيادة في الإنفاق العمومي هو تدخل غير فعال بالنسبة للنمو الاقتصادي. أما مدرسة التوقعات الرشيدة فتتظر إلى مسألة فعالية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مرتبطة بمدى صحة توقعات الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي فإن الأثر الذي تحدثه النفقات العامة على النمو الاقتصادي يعتمد على الأمر ذاته. أما المدرسة المؤسسية فهي تؤكد على أن تأثير الإنفاق العمومي لن يحقق الأثر المرجو إلا إذا ما تم في ظل نظام مؤسسي فعال يقوم على التعاون المستمر والشامل بين الأجزاء المختلفة المكونة للكيان الاقتصادي.
- تضاربت الأدلة التجريبية التي بحثت العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، فمنها ما أثبت وجود علاقة إيجابية، ومنها ما توصل إلى علاقة سلبية، ومنها ما أقر بعدم وجود علاقة بينهما أصلا. ولم تتوصل الدراسات التجريبية إلى توافق في الآراء بشأن العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي لعدد من الأسباب منها: الاختلافات في مواصفات النماذج المستخدمة، تعدد أساليب قياس النفقات العامة واختيار مكونات مختلفة للدراسة، إضافة إلى تفاوت مستويات البلدان المستخدمة في عينات الدراسة.
- بالرغم من أنه لا النظرية الاقتصادية أو الأدلة التجريبية قد حسمتا طبيعة العلاقة بين هذان المتغيران الاقتصاديان، وبالرغم من أن ليس كل زيادة في الإنفاق العمومي هو تعزيز للنمو الاقتصادي، فإن الإنفاق العمومي لا يزال مطلوبا وخصوصا في الدول النامية أو الدول الأقل نموا من أجل تحفيز النمو الاقتصادي. والحجج المقدمة في ذلك مبنية حول البنية الهشة وانتشار عيوب السوق في معظم هذا النوع من الاقتصاديات، ضعف المساهمة الاقتصادية للقطاع الخاص إضافة إلى ضرورة دعم الإنفاق على بعض السلع العامة أو الشبه عامة لما لها من أثر على تحفيز النمو الاقتصادي.

الخلاصة العامة

- إن تأثير الإنفاق العمومي على تحفيز النمو الاقتصادي قد يكون مؤشرا شاملا للإنتاجية الإنفاق العمومي.
- منذ الاستقلال الوطني والسياسة الاقتصادية الجزائرية تعتمد أساسا على الإنفاق العمومي كأداة لتطوير الاقتصاد وتحقيق الرفاه الاجتماعي، فبنتبع مختلف النماذج التنموية التي انتهجتها البلاد نلاحظ الدور الذي يلعبه الإنفاق العمومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- بعد الانتهاء من تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية والذي تم تنفيذها في ظل صراع داخلي (أمني وسياسي) أصبحت الجزائر مستعدة لاستئناف العملية التنموية وذلك بفضل التوسع القوي لإيراداتها من العملة الأجنبية والمتأتية أساسا من صادرات قطاع المحروقات والذي عرف انتعاشا ابتداء من 1999، وبالتالي فقد وفرت فرصة استثنائية وفريدة لاستئناف العملية التنموية.
- فيما يخص الجزء التطبيقي:
- انتهجت الجزائر سنة 2001 سياسة الإنعاش الاقتصادي مستهدفة الرفع في معدلات الإنفاق العمومي، حيث وفرت الموارد المالية الاستثنائية، فرصة هامة من أجل ملأ التأخر الكبير في البنى التحتية الأساسية وتخفيض العجز المزمن في الخدمات العامة وتحسين ظروف المعيشية للسكان، ولهذه الغاية أطلقت برامج تستهدف على وجه الخصوص إنعاش الاقتصاد وتحقيق تغييرات هيكلية، وهي التغييرات التي يجب أن تقود البلاد من الاعتماد على النفط وبالتالي تساعد على تنويع الاقتصاد وبناء اقتصاد منتج.
- أظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 الضعف المالي للجزائر خلال فترات طويلة من انخفاض أسعار المحروقات. ولذلك من الضروري أن تبقى السلطات العمومية متيقظة للمخاطر المحتملة من تقلبات أسعار المحروقات.
- يفسر ارتفاع أسعار المحروقات عموما بزيادة في الإيرادات العامة ومنه النفقات العامة.
- أثرت هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري بشكل عميقا في بنية الاقتصاد وأضعفت الحوافز لضمان إنتاج سلع وخدمات قابلة للتداول خارج قطاع المحروقات.

الذاتمة العامة

- الزيادة في رواتب موظفي الوظيف العمومي في ظل إصلاح الرواتب خطوة ضرورية للتعويض عن انخفاض القدرة الشرائية نتيجة لعدم وجود تعديلات في السنوات الأخيرة، حيث تعتبر السلطات العمومية أن هذه الزيادة أقرب إلى متوسط الأجور العامة في المنطقة، إلا أن هذه الزيادات قد أثرت سلبا على إنتاجية عنصر العمل ابتداء من سنة 2006.

- أظهر التحليل التجريبي أن سياسة الإنفاق العمومي لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، ونفسر ذلك بمجموعة من الأسباب:

➤ تجاوز حجم نفقات التسيير نفقات التجهيز في معظم سنوات الدراسة، وهو عكس ما تنص عليه معظم المدارس الاقتصادية؛

➤ ارتفاع الإنفاق على الإعانات والتحويلات خلال فترة الدراسة وإعادة دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وبالتالي فقد أصبحت تمثل ثلث نفقات التسيير وبالتالي فإن هذه النفقات ذات الطابع الاجتماعي قد أصبحت تزامم النفقات الأخرى ذات الطابع الإنتاجي. كما أدت سياسة الدعم إلى تشوه مختلف القطاعات المدعومة؛

➤ عدم امتلاك الاقتصاد الجزائري جهازا إنتاجيا مرنا وقادرا على مواجهة هذه الزيادة في الطلب (سواء الطلب على السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية) وبالتالي عدم قدرته على إيفاء الاحتياجات الداخلية للاقتصاد مما ترتب عنه تغطية هذا الطلب عن طريق الاستيراد من الخارج؛

➤ عدم كفاءة الإنفاق التجهيزي.

- تثبت نتائج التحليل التجريبي لقياس أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي أن الإنفاق العمومي لم ينجح في التأثير على مستويات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2011) بالرغم من ارتفاع مستويات الإنفاق العمومي في الجزائر إلى مستويات غير مسبوقه في تاريخ البلاد. وتؤكد هذه النتيجة على أن النموذج الكينزي لسياسة الإنعاش الاقتصادي لا يصلح إلا في اقتصاديات ديناميكية يمتاز جهازها الإنتاجي بسرعة الاستجابة للتغيرات في الإنفاق العمومي عكس الاقتصاد الجزائري.

الخلاصة العامة

بالنسبة لاختبار صحة الفرضيات فقد توصلنا إلى أنه:

- لا توجد علاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؛
 - يتأثر الإنفاق العمومي في الجزائر بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات؛
 - أدى حقن الريع البترولي في الاقتصاد الجزائري إلى تشوه هيكل الجهاز الإنتاجي وبالتالي فإن لحقن الريع تأثيرا سلبيا على هذا الأخير؛
 - تؤدي زيادة الإنفاق العمومي إلى زيادة الإنتاج في حالة توفر جهاز إنتاجي مرن فقط، وهو الشيء الذي لا تمتلكه الجزائر؛
 - ساهمت برامج الإنعاش الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم؛
 - تسرب جزء هام من الإنفاق العمومي إلى الخارج عن طريق الواردات.
- في ظل هذه النتائج، نعتقد أن التحدي الرئيسي الذي يواجه البلاد مواجهة تحقيق نمو مستدام ومتنوع يقوده الاستثمار المنتج، ولهذا نقدم التوصيات التالية:
- ضرورة تصميم سياسة إنفاق عمومي بشكل جيد لتتناسب والاقتصاد الجزائري هي ضرورة قصوى والا فإن أي محاولة تنموية ستبوء بالفشل وستشكل عبئا مستقبليا على الاقتصاد.
 - ضرورة التسيير الجيد لإيرادات المحروقات على المدى الطويل، مما يسمح بتخفيض آثار التذبذبات التي يتعرض لها سوق النفط كون أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل مباشر معه؛
 - نظرا للارتباط القوي بين النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر فلا بد من تنويع مصادر الإيرادات كون أن الاعتماد على قطاع المحروقات لوحده غير كاف وقد يعرض الاقتصاد لمشاكل مستقبلا كما حدث في سنوات الثمانينيات؛
 - الحد من الزيادة في النفقات العامة الخاصة بالأجور والرواتب للحد من الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض عدد العمال في الجهاز الإداري الحكومي؛

الخاتمة العامة

- الإدارة السليمة للموارد الهامة المتأتية من صادرات المحروقات وتنفيذ سياسات اقتصاد كلي حريصة جنبا إلى جنب مع الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية الضرورية ستسمح للجزائر بتحقيق انتقالها إلى اقتصاد السوق بطريقة سلسة وتشجيع القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل؛
- إن تخفيض حجم النفقات التحويلية والتي خلقت تشوها في البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتحويلها لصالح قطاع البحث والتطوير سيكون له أثرا إيجابيا على مسار النمو الاقتصادي، حيث أنه ثمة مدى واسع من أنواع السياسات التي تهدف إلى منح إعانات خاصة بالبحث والتطوير في القطاع الخاص وإعانات دراسية للطلبة في مجالات محددة والتي من المحتمل أن تعمل على تحفيز الابتكار ودعم وتمويل البحوث الجامعية.
- يثبت التاريخ الاقتصادي الجزائري ميل السلطات العامة إلى رفض معالجة قضايا السياسة المالية وما له من أثر سلبي على الاقتصاد، وبالتالي فإن ضبط أوضاع المالية العامة هو أولوية ملحة، كما أن نجاحها يعتمد على تنويع مصادر المزيد من الإيرادات وترشيد النفقات: فمن جانب الإيرادات على الجزائر إيجاد سبل لزيادة الإيرادات غير النفطية، نظرا لمحدودية الموارد الهيدروكربورية، والطبيعة المتقلبة لأسعار النفط، ومن جانب النفقات يجب على الجزائر احتواء النفقات التسييرية والحفاظ على النفقات التجهيزية من أجل تعزيز النمو.
- لا بد أن تضمن الدولة ضرورة الإدارة السليمة لنفقات التسيير ونفقات التجهيز، ومراقبة حجم الإنفاق التجهيزي المناسب من أجل تعزيز رأس المال الاجتماعي والبشري، إضافة إلى تطوير مؤسسات عامة سليمة خالية من التأثيرات السياسية من أجل تحفيز النمو الاقتصادي.
- يجب أن تأخذ السياسة المالية في اعتبارها تقلبات قطاع المحروقات الغير متوقعة على المدى القصير، كما يتعين على صناع القرار في الجزائر تقييم مخاطر استنزاف الموارد الهيدروكربورية لسلامة الاستدامة المالية على المدى الطويل وذلك على ضوء الإنصاف بين الأجيال الحالية والمستقبلية.
- في إطار البحث عن مصادر نمو دائمة، تبرز أهمية تطوير الاستثمار المنتج وتحسين مناخ الاستثمارات في الجزائر من أجل إرساء مساهمة فعلية لتقوية النمو خارج قطاع المحروقات.

- على الرغم من أننا توصلنا إلى أن الإنفاق العمومي في الجزائر لا يؤثر على النمو الاقتصادي إلا أنه يبقى المحرك الأساسي للنمو: وذلك إذا ما توفرت القنوات المناسبة لتحفيز النمو الاقتصادي واختيار الاستثمارات المناسبة ذات النجاعة الاقتصادية، مع ضرورة تشديد الرقابة على عمليات تنفيذ الاستثمارات وأجالها والحد من مظاهر التبذير والفساد المالي. ولذلك لا بد من العمل على تهيئة مناخ استثماري ملائم للقطاعين العام والخاص والعمل على زيادة التنافسية بين مؤسساته والتي تعمل على خلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي مستدام في الجزائر.

تدفعنا النتائج التي توصلنا إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة، إلى البحث مستقبلا في تساؤلات جديدة لها علاقة بالموضوع، والتي يمكن أن تكون ملائمة لبحوث مستقبلية ومن بينها:

- تشريع الجزائر وفي إطار برامج إنعاش ودعم النمو الاقتصاديين في تنفيذ مخطط خماسي جديد (2015-2019) وقد خصصت له اعتمادات مالية ضخمة، وهو ما يتطلب دراسة جديدة لمعرفة الأثر على النمو الاقتصادي؛

- قطاع المحروقات هو المحرك الأساسي للاقتصاد في الجزائر منذ الاستقلال ولا يزال الوضع على حاله حتى الساعة، وهو ما يتطلب دراسة عميقة حول الأسباب التي تقف حائلا لتطور القطاعات الأخرى؛

- يشكل موضوع العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي مجالا خصبا للبحث، نظرا للتعدد الكبير للاختبارات التجريبية لمختلف التيارات الفكرية الممكن الاعتماد عليها، ولمختلف أشكال الإنفاق العمومي الممكن اختبارها.

المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

- السويقي قحطان، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار طلاس للترجمة والنشر، 1989.
- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
- السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة - الإيرادات العامة - الموازنة العامة - دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، النفقات والقروض العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، الجزائر، 1996.
- بلعوز علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- جون كينيث جالبيرت، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1978.
- حربي محمود موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.
- حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة في ظل نظم المشروعات الخاصة، لدار المصرية اللبنانية، 1987.
- حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003.
- خليل علي، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- رشيد وضاح، المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2002.
- رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة البلدان الآخذة بالنمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.
- رفعت المحجوب، المالية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.
- روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
- رينيه جيرو، نيكول شي، الاقتصاد القياسي، ترجمة عامر لطفي، دار طلاس، دمشق، 1996.
- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1995.
- سوزي علي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- شامية أحمد، أحمد زهير، الخطيب خالد، المالية العامة، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر، الأردن، 1998.
- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

- عادل أحمد حشيش، اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1983.
- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2007.
- عاطف صدقي، محمد الرزاز، المالية العامة، القاهرة، 1995.
- عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1988.
- عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري: حدود السياسة الظرفية، ترجمة جريب أم حسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- علاوي لعلاوي وآخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994.
- علي زغود، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- علي لطفي، المالية العامة: دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995.
- عوض منصور، عزام صبري، مبادئ الإحصاء، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- فخري فيصل، الهندي عدنان، مبادئ الإدارة المالية العامة واقتصادياتها، الجزء الأول، المطبعة الأردنية، 1980.
- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- محرزى جمال، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2001.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- محمد خالد المهاني، خالد الخطيب الحبشي، المالية العامة والتشريع الجبائي، منشورات جامعة دمشق، 2000.
- محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الأردن، 2007.
- محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000.
- محمد عبد العزيز عجيبة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية نظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، 2004، الإسكندرية.

المراجع

- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001.
- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، القاهرة، 1999.
- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، ميادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007.
- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
- مديحة الدغدي، النفقات العامة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، السعودية، 1980
- مشروب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006
- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمد حسن حسين، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2006
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- نصيب رجم، الاحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004
- نوازده عبد الرحمن الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2005.
- وليد اسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.

ب. مقالات وأبحاث:

- أحمد علو، الإنفاق العسكري في العالم، مجلة الجيش، العدد 304، لبنان، 2010.
- بلقاسم العباس، النمذجة الاقتصادية الكلية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 40، أبريل 2005.
- الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.
- الطيب داودي، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، العدد 3، 2004.
- بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، سبتمبر 2005.
- حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جوان 2006.
- دافيد هال، لماذا نحن بحاجة للإنفاق العام، وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة، جامعة

غرننش، لندن، أكتوبر 2010.

- دي عيسى بن صالح، ملامح هيكلية المؤسسات الشبكية، مجلة الباحث، عدد 3، 2004.
- زين العابدين بري، بعنوان العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1970-1998، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد 15، عدد 2، 2001.
- سلمان عبد الله سلمان، سعد ساهي عباس، الأزمة المالية (المفهوم، الأسباب، الآثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة أزمة 2007-2008 نموذجا، مجلة السياسات الدولية، العدد 22، جامعة المستنصرية، العراق.
- عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007.
- عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001
- عبد الله بدعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر، مركز دراسات الوحدة و العربية، بيروت، 1999.
- علي عبد القادر علي، العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، المجلد الثالث، 2014.
- كعاسي محمد الأمين، دادن عبد الغاني، تحليل النفقات في الميزانية العامة باستخدام أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970 - 2000 ، مجلة الباحث، عدد 2002/01
- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012.
- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012.

ج. الملتقيات:

- عبد السلام مخلوفي، أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي ،الملتقى الوطني للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الممارسة التسويقية، جامعة بشار، 2004.
- عبد الباقي روابح، شريف غياط، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لتصحيح الهيكل في الجزائر، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2001.
- كما رزيق، بوزعرور عمار، التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001.

المراجع

- نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15 و 16 نوفمبر 2011.

د. أطروحات ومذكرات:

- أحمد نعيمي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات العامة: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.
- محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف: دراسة تحليلية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
- عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006.
- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز السياسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- نصيرة عباس، أليات الرقابة الإدارية على تنفيذ النفقات العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الحقوق الأساسية والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2011-2012.

هـ. دورات، محاضرات ونشرات إحصائية:

- إسماعيل بن قانة، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام برنامج EVIEWS، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، 2014-2015.
- محمد زعلاني، محاضرات في الاقتصاد الجزائري، السنة الثانية اقتصاد، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2006-2007.
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010.

و. تقارير، مراسيم وقوانين:

- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
- المرسوم التنفيذي رقم 90-145 المؤرخ في 22 ماي 1990 المتضمن تطبيق المادة 125 من القانون رقم 89-

- 26، المؤرخ في 31 ديسمبر 1989.
- الأمر 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995، المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، الصادرة في 27 سبتمبر 1995.
- القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية.
- القانون 21/90، المؤرخ في 15 أوت 1990.
- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في 18 أبريل 1990.
- القانون رقم 91-21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991 المعدل و المتمم للقانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بالأنشطة والبحث والاستغلال مع الشريك الأجنبي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، الصادرة في 7 ديسمبر 1991.
- القانون رقم 11-11 مؤرخ في 18 جويلية 2011 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011.
- القانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير أولي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، 1999.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-169 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتضمن تنظيم المعاملات الخاصة بالقيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26 الصادرة في 1 جويلية 1991.
- محمد لكساسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010، عرض التقرير السنوي لـ 2010 من طرف محافظ بنك الجزائر، الجزائر، 25 أوت 2010.
- محمد لكساسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013.

2. المراجع باللغة الفرنسية:

أ. الكتب:

- A.Benachenhou, l'expérience Algérienne de planification et de développement (1962-1982), OPU, Algérie, 1982.
- Boisserelle Eric, Les Nouvelles Approches De La Croissance Et Du Cycle, Dunod, 1999.
- Eric Bosserelle, Les Nouvelles Approches De La Croissance Et Du Cycle, Dunod, Paris, 1999.

- Catherine A. Peters, **Statistics for Analysis of Experimental Data**, Department of Civil and Environmental Engineering Princeton University, Princeton University, 2001
- Régis Bourbonais, Michel Terreza, **Econometrie**, 7 édition , Dunod , Paris, 1998.
- Florence Huart, **Économie des finances publiques**, Dunod, Paris, 2012.
- Marc Montoussé, Dominique Chamblay, **100 fiches pour comprendre les sciences économiques**, 3 ème édition, Editions Bréal, France.
- Philipe Aghion, Peter Howitt, **Théorie de la croissance endogène**, Traduit par Fabrice Mazerolle, Editeur Dunod, Paris, 2000.
- Pierre-Alain Muet ,**Croissance et cycle :Théorie contemporaine** , 1^{re} édition, Ed Economica, 1994.
- Régis Bourbonais,Michel Terreza, **Analyse des séries temporelles en économie**, 1ère édition, Presse Universitaires de France,1998.
- Vinod Thomas Et Autres, **Qualité De La Croissance**, Première Edition, De Boeck Université, Banque Mondiale, USA, 2002.

ب. المقالات:

- Mahieu François-Régis et autres, **Malthus et l'éthique**, Université de Versailles Saint-Quentin , France, 2010.
- Alexandre Nshue Mbo Mokime , **Théories de la croissance et des fluctuations économiques** , Partie I , Université Protestante au Congo , Faculté d'Administration des Affaires et Sciences Economiques , Kinshasa – Lingwala, 2012.
- Kako KossiviNubukpo, **Dépenses Publiques Et Croissance Des Economies De L'uemoa**, Réseau De Chercheurs Analyse Economique Et Développement, France, Décembre 2003.

ج. المحاضرات:

- Sébastien Rouillon, **Notes de cours sur David Ricardo: Le modèle de croissance**, Cours d'histoire de la pensée économique, Université de Bordeaux, France, 2013.
- Jean Marc Boussard, **Malthus avait il raison ?**, coure préparatoire pour les controverses Ede Marcias , France, 2009.
- François Pillage, **Le modèle de Solow 1954**, Coures de La croissance économique, Faculté de Droit et des Sciences Économiques Faculté de Droit et des Sciences Économiques de Limoges, France,2013.
- Alexandre Nshue M. Mokime, **Modèles de croissance économique**, des cours, Kinshasa, Juillet 2012.
- Xavier Ragot, **Théorie De La Croissance Et Economie De Long Terme**, Coures De Macroéconomie Financière , Ecole Nationale De La Statistique Et De l'Administration

Economique, Paris, 2005-2006.

- Francois Pigalle, **Comment Les Dépenses Publiques D'infrastructure Favorisent-Elles La Croissance?** Notes De Cours Licence A.E.S Semestre 5, Université De Limoges, 2011- 2012, France.

د. الرسائل:

- Zakan Ahme, **Dépenses Publiques Productive, Croissance à Long terme et Politique économique, Essais d'analyse Econométrique Appliquée au cas de L'Algérie**, Thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état en science Economique, Université D'Alger, faculté de science économique et science de gestion, 2002-2003.

هـ. أبحاث، منشورات وتقارير رسمية:

- Office National des Statistiques, **Présentation Des Principales Activités de L'ONS**, Forum Journal Liberté, Alger, 25 Mars 2013.
- Office National des Statistique, **L'Algérie En Quelques chiffres Résultats : 2009-2011**, N° 42 , 2012.
- Ministère Des Finances , **Rapport De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2012: Année**, Septembre 2011.
- Ministère Des Finances, **Rapport De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2005 : Année Une Du Programme De Consolidation De La Croissance 2005 - 2009**, Septembre 2004.
- Ministre des Finance, **Projet de loi de finance pour 2001**, Rapport de présentation, Octobre 2000.
- Ministère Des Finances, **Rapport de présentation de l'avant projet de la Loi de finances pour 2003**, N° 29023/MF , 26 août 2002.
- Ministère Des Finances, **Projet De Loi De Finances Pour 2010**, Rapport De Présentation, , 28 Septembre 2009.
- Ministère Des Finances, **Rapport de présentation de l'avant projet de la Loi de finances pour 2003**, 26 Août 2002.
- Ministère Des Finances, Septembre, **Projet De Loi De Finances Pour 2011**, Rapport De Présentation, 2010.
- Fond Monétaire International, **Rapport des services du FMI pour les consultations de 2005 au titre de l'Article IV** ,N° 06/93 , 9 janvier 2006.
- Fonds monétaire international, **Algérie: Consultations de 2004 au titre de l'article IV, Rapport des services**, Note d'information au public sur la discussion du Conseil d'administration et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie, N° 05/50, Février 2005.
- la Banque Mondiale, **République Algérienne Démocratique et Populaire A la recherche d'un investissement public de qualité : Une Revue des dépenses publiques**, Document de la Banque mondiale, Rapport N° 36270 – DZ, 15 août 2007.

3. المراجع باللغة الانجليزية:

أ. الكتب:

- Aaron Wildavsky, **How To Limit Government Spending**, University Of California Press, London, 1980.
- Cauvery and Others, **Public Finance: Fiscal Policy**, Third Edition, Rajendra Ravndra Printers, India, 2007.
- Dennis C. Muelle, **Public Choice III**, Cambridge university press, USA, 2003.
- Daron Acemoglu, **Introduction to Modern Economic Growth**, Princeton University Press, USA, 2008.
- Eamon Butler, **The Condensed Wealth Of Nations And The Incredibly Condensed Theory Of Moral Sentiments**, Adam Smith Institute, London, 2011.
- Ernest Mandel, **Introduction To Marxist Economic Theory**, Resistance Books, Australia, 2008.
- Harald Hagemann, **History of Political Economy**, Duke University Press, USA, 2009.
- Isabella Horry, Michael Walker, **Government Spending Facts**, Fraser Institute, Québec, 1994.
- J.R Gupta, **Public Economics in India: Theory and practice**, Atlantic publication, India, 2007.
- John Zysman, **Governments, Markets, and Growth: Financial Systems and the Politics of Industrial Change**, Cornell University Press, 1984.
- Maria John Kennedy, **Public Finance**, Eastern Economy Edition, India, 2012.
- Maya Bacache-Beauvallet , **Le rôle de l'Etat fondement et réforme**, Bréal, 2006.
- Peter H. Lindert, **Growing Public Social Spending And Economic Growth Since The Eighteenth Century**, University Of California, Davis Cambridge University Press, New York, 2004.
- Richard Allen, Daniel Tommasi, **Managing Public Expenditure: A Reference Book for Transition Countries** Organisation for Economic Co-operation and Development Publication , France, 2001.
- Robert J. Barro AND Xavier Sala-i-Martin, **Economic growth**, Second Edition, MIT Press, USA, 2004.
- Roberto Zaghera, **Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform**, Rapport of The international Bank for Reconstruction and Development, Washington, 2005.
- S.N. Chand , **Public Finance**, Atlantic Publisher and Distributors, India, 2008.
- Salvadori Niri, **The Theory of Economic Growth: a 'Classical' Perspective**, Edward Elgar Publishing, USA, 2003.
- Vito Tanzi, Ludger Schuknecht, **Public Spending In The 20th Century**, A Global Perspective, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 2000.
- W. W. Rostow, **The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto**, Third Edition, British library cataloguing , USA, 1991.

ب. المقالات والأبحاث:

- Abdullah H Albatel, **The Relationship between Government Expenditure and Economic Growth in Saudi Arabia** , Journal of king Saud University, Vol. 12, N° 2, 2000.
- Abdullah H Albatel, **Wanger's Law and the expending Public Sector in Saudi Arabia**, Journal of king Saud University, Vol° 14, 2002.

- Adeyemi A. Ogundipe , **Stephen Oluwatobi, Government Spending and Economic Growth in Nigeria: Evidence from Disaggregated Analysis**, Journal of Business Management and Applied Economics, Vol° II, Issue 4, July 2013.
- Alina-Petronela Haller, **Concepts Of Economic Growth And Development Challenges Of Crisis And Of Knowledge**, Economy Transdisciplinarity Cognition Journal, Vol° 15, Issue 1, Romania, 2012.
- Arthur Laffer, **The Laffer Curve: Past, Present, and Future**, The Heritage Foundation, N ° 1765, June 1, 2004.
- A.T Peacock, J. Wiseman, **The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom**, Princeton University Press, Princeton, 1961.
- Basudev Sharma, **Government Expenditure and Economic Growth in Nepal A Minute Analysis**, Basic Research Journal of Business Management and Accounts Vol° 4, October 2012.
- Barro J. Robert, **Government Spending In A Simple Model Of Endogenous Growth**, Journal Of Political Economy , USA, 1990.
- Catherine A. Peters, **Statistics for Analysis of Experimental Data**, Department of Civil and Environmental Engineering Princeton University, Princeton University, 2001
- Daniel J. Mitchell, **The Impact of Government Spending on Economic Growth**, The Thomas A. Roe Institute for Economic Policy Studies, The Hiritage Fondation, N° 1831, March 31, 2005.
- E.Domar, **Capital Expansion, Rate of growth and Employment**, Econometrica N°14, 1946
- Ebiringa, Oforegbunam Thaddeus, Charles-Anyago Nneka, **Impact Of Government Sectorial Expenditure On The Economic Growth Of Nigeria**, November - December 2012.
- Gernot Müller, André Meier, Giancarlo Corsett, what determines government spending multiplier?, IMF Working paper, wp/12/150/, Juin 2012.
- Harold W. Guest , **Classifications of Public Expenditures** ,The American Economic Review, Vol° 20, N° 1, Marsh 1930.
- International Monetary Fund, **Unproductive Public Expenditures A Pragmatic Approach To Policy Analysis**, Pamphlet Series, N°48, 1995.
- James S. Guseh, **Government Size and Economic Growth in Developing Countries: A Political-Economy Framework**, Journal of Macroeconomics, Vol° 19, N° 1, 1997.
- John F. Muth, **Rational Expectations and the Theory of Price Movements**, Econometrica, Vol. 29, N° 3, July 1961.
- John Maynard Keynes, **The End Of Laissez-Faire**, Hogarth Press, London, July 1926.
- Karras Gedrgios, **The Optimal Government Size: Further International Evidence on The Productivity of Government Services**, Economic Inquiry, Vol° 44, April 1996.
- Landau Daniel, **Government and Economic Growth in the less Developed Countries: AnEmpirical Study for 1960-1980** , Economic Development and Cultural Changes, Vol° 35, 1986.
- Lowell Harriss, **Government Expenditure: Significant Issues of Definition**, The Journal of Finance, Vol° 9, N° 4, December, 1954.
- M. Romer, **Increasing returns and long-run growth**, Journal of Political Economy, 1986.
- M.A. Conte ,A.F. Darrat, **Economic Growth and the Expanding Public Sector: A Re-examination, Review** of Economics and Statistics, Vol°70, N°3, 1988.
- Martin Paldam, **The welfare state and Baumol's law**, School of Economics and

- Management, Aarhus University1, Denmark, 2009.
- Mohammad Afzal1 and Qaisar Abbas, **Wagner's law in Pakistan: Another look**, Journal of Economics and International Finance Vol° 2, January, 2010.
 - Mohammad Afzal1, Qaisar Abbas, **Wagner's law in Pakistan: Another look**, Journal of Economics and International Finance Vol° 2, N° 1, January, 2010.
 - Muhlis, B.Hakan, **Causality between public expenditure and economic growth: The Turkish case**, Journal of Economic and Social Research Vol° 6, N°1, 2003.
 - Muritala, Taiwo and Taiwo, Abayomi, **Government expenditure and economic development: empirical evidence from Nigeria**. European Journal of Business and Management, Vol° 3, N° 9, 2011.
 - Naftaly Gisore, And Others, **Effect Of Government Expenditure On Economic Growth In East Africa: A Disaggregated Model**, European Journal Of Business And Social Sciences, Vol. 3, N° 8 , November 2014.
 - Ólan Henry, Nilss Olekalns, **The Displacement Hypothesis and Government Spending in the United Kingdom: some new Long-Run Evidence**, Econ Papers , N° 750, June 19, 2000.
 - Paresh Kumar Narayan ,Ingrid NIELSEN b, Russell SMYTH, **Panel data, cointegration, causality and Wagner's law: Empirical evidence from Chinese provinces**, China Economic Review N° 19, 2008.
 - Perotti, R, **Estimating the effects of fiscal policy in OECD countries**, IGIER Working Paper N° 276, Bocconi University, 2002.
 - Peter Ireland, **Supply-side economics and endogenous growth**, Journal of Monetary Economics N° 33, North-Holland, 1994.
 - R. F. Harrod, **An Essay In Dynamic Theory**, Economic Journal, N° 49, 1939.
 - R.C. Kormendi, P.G. Meguire, **Macroeconomic Determinants of Growth: Cross-Country Evidence**, Journal of Monetary Economics, Vol° 16, 1985.
 - Rati Ram, **Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data**, The American Economic Review, Vol. 76, N° 1, USA, Mar, 1986.
 - Rebelo, Sergio, **Long-Run Policy Analysis and Long-Run Growth**, Journal of Political Economy, N° 99, Jun, 1991.
 - Saad A. Alshahrani, Ali J. Alsadiq, **Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia: an Empirical Investigation**, IMF working paper, WP/14/3, January 2014.
 - Satish Verma , Rahul Arora, **Does The Indian Economy Support Wagner's Law? An Econometric Analysis** , Eurasian Journal Of Business And Economics, 2010.
 - Sheng Tung Chen, Chien Chiang Lee ,**Government size and economic growth in Taiwan: A threshold regression approach**, Journal of Policy Modeling, N° 27, 2005.
 - Shih-Ying Wu , Jenn-Hong Tang , Eric S. Lin, **The impact of government expenditure on economic growth: How sensitive to the level of development?** Journal of Policy Modeling, N° 32, 2010.
 - Tanzi, V, & Zee, H. H, **Fiscal policy and long-run growth**. IMF Staff Papers, N° 44,1997
 - Todd Knoop ,**Growth, Welfare, And The Size Of Government**, Economic Inquiry Western Economic Association International Vol. 37, N° 1, January 1999.
 - Usenobong F. Akpan, Dominic E. Abang, **Does Government Spending Spur Economic Growth? Evidence from Nigeria**, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.4, N° 9, 2013.
 - W. Dorotinsk, **Budget Systems And Expenditure Classification**, Public Financial

- Management Technical Guidance Note, International Financial Fund Fiscal Affairs Department
- Wahab Mahmoud, **Asymmetric output growth effects of government spending: cross-sectional and panel data evidence**, International Review of Economics and Finance, Vol° 20, issue 4, 2011.
 - Wu, S, J. Tang and E. Lin, **The impact of government expenditure on economic growth**, Journal of Policy Modeling, Vol° 32, 2010.
 - Zaidi Sattar, **Public Expenditure And Economic Performance: A Comparison Of Developed And Economies Low-Income Developing**, Journal Of International Development: Vol° 5, N° 1, 1993.

ج. محاضرات وملتقيات:

- Barry W. Ickes, **Endogenous Growth Models**, Department of Economics, Penn State University, 1996,
- Brian Olden, **The role of Budget Classifications in budgetary reforms**, 5th Senior Budget Officials Meeting , St. Petersburg, 25-26 June 2009.
- El-hadj Bah, **Economic Growth: Malthus to Solow**, Lectures on Intermediate Macroeconomics Second Summer Session, Arizona State University, July 2007
- Madhubrata Raysingh, **Economics Of Development And Growth**, National Law University, Cuttack

د. تقارير دولية:

- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, IMF Country Report N° 04/31, February 2004.
- International Monetary Fund, **Algeria Selected Issues**, IMF Country Report N° 05, February 2005.
- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, IMF Country Report N° 06/101, 2006.
- International Monetary Fund, **Algeria Statistical Appendix**, IMF Country Report N° 07/95 , March 2007.
- International Monetary Fund, **Algeria Statistical Appendix**, IMF Country Report N° 08/102 , March 2008.
- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, IMF Country Report N° 13/49, February 2013.
- International Monetary Fund, **Algeria Selected Issues**, IMF Country Report N° 14/342, December 2014.
- Sipri Fact Sheet, **Trends In World Military Expenditure 2013**, April 2014.

4. مراجع إلكترونية:

- N.Dusha, **Solow Model Steady State Growth Rate**, September 22, 2014, available at: <http://summertrader.info/solow-growth-model-steady-state/>, seen in 15/2/2014.
- Evaluating Socio Economic Development: Methods & Techniques macroeconomic Models, paper available at:

- http://ec.europa.eu/regional_policy/sources/docgener/evaluation/evalsed/sourcebooks/method_techniques/modelling/macroeconomic_models/index_en.htm , Seen in 03/06/2013.
- Christophe Hurlin , Economie Appliquée ,Série Temporelles, p.54, : http://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/CoursSeriesTemp_Chap2.pdf , vue le: 09/04/2014
 - Ibrahim Ola Balogun, **Theories of Public Expenditures**, The Strategist, 22nd February 2013, available at: <http://strategistng.blogspot.com/2013/02/theories-of-public-expenditures.html>, visited in 25/2/2014.
 - Naveen adhikari, A review on growth models, Tribuhvan University, Nepal, p3. Available online: http://www.academia.edu/298026/REVIEW_ON_GROWTH_MODELS , seen in: 10/08/2013
 - Robert Higgs, Government Growth, The Concise Encyclopedia Of Economics, Paper Available On The Website <Http://Www.Econlib.Org>, seen in 01/03/2014.
 - Robert Karolewski, Vitaly Kim Theoretical and Empirical Analysis of Public Expenditure Growth, available at : https://prezi.com/sjk7yys_jrnw/theoretical-and-empirical-analysis-of-public-expenditure-gro/, seen in 12/2/2014
 - Supply-Side Economics, The Laffer Center at the Pacific Research Institute, available: <http://www.laffercenter.com/about-the-laffer-center/> seen in :23/4/ 2014
 - Smriti Chand, Public Expenditure: Importance and Objects of Public Expenditure, available at : <http://www.yourarticlelibrary.com/economics/public-expenditure-importance-and-objects-of-public-expenditure/26303/>, seen in :03/02/2014.
 - Xiangjie Wu, , Government Expenditure and Economic Growth: Evidence from China 1952-2000, The University of Manchester, UK, available at: <http://www.cenet.org.cn/>
 - Younes Nademi, Esmail Abounoori, Haniye Sedaghat Kalmarzi, **Does Armey Curve Exist in OECD Economies? A Panel Threshold Approach**, journal of policies modeling, available at: <http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CB4QFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.econmodels.com%2Fupload7282%2F1fc472d534a83fa2b65c1fe4c5c16436.doc&ei=KqCEVbCOKsL6UN33gcpP&usg=AFQjCNG41uHN8DzjC8ld0D45ymv8SFgijvw&bvm=bv.96339352,d.d24>
 - <http://www.dgpp-mf.gov/.dz>
 - <http://www.joradp.dz/>

5. قواعد البيانات:

- International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2014.
- databank.worldbank.org/data.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1963-2011)

النفقات العامة كنسبية من الناتج المحلي (%)	نسبة التغير في النفقات العامة (%)	النفقات العامة الكلية (مليار دج)	السنوات	النفقات العامة كنسبية من الناتج المحلي (%)	نسبة التغير في النفقات العامة (%)	النفقات العامة الكلية (مليار دج)	السنوات
34,43	15,17	119,7	1988	17,04	-	2,24	1963
29,5	4,01	124,5	1989	14,68	-7.74	2,07	1964
25,25	15,7	140,01	1990	22,88	68,59	3,49	1965
22,65	67,9	195,3	1991	25,39	8,88	3,8	1966
30,51	65,9	327,9	1992	26,25	12,1	4,26	1967
42,36	53,69	503,95	1993	25,09	10,32	4,7	1968
35,99	6,21	535,27	1994	26,56	15,95	5,45	1969
36,65	37,29	734,88	1995	25,58	7,52	5,86	1970
33,02	15,48	848,6	1996	29,51	18,43	6,94	1971
32,88	7,72	914,1	1997	29,88	18,15	8,2	1972
31,85	1.42-	901,5	1998	31,12	21,86	9,99	1973
29,61	6,68	961,7	1999	24,13	34,22	13,41	1974
28,57	22,5	1 178,10	2000	23,1	42,21	19,07	1975
31,25	6,99	1321	2001	27,16	5,5	20,12	1976
34,8	17,05	1546,25	2002	29,2	26,61	25,47	1977
32,24	11,94	1730,9	2003	28,27	18,18	30,11	1978
30,89	7,45	1860	2004	26,02	10,74	33,34	1979
28,2	23,81	2303	2005	27,09	32,02	44,02	1980
29	15,52	2660,6	2006	30,11	30,98	57,66	1981
33,4	18,15	3143,4	2007	34,9	19,5	72,45	1982
37,95	35,61	4882,2	2008	36,3	8,68	84,83	1983
42,15	6,34	5191,5	2009	43.86	2,2	91,6	1984
40,58	24,6	6468,851	2010	46.6	9,52	100,32	1985
56,3	27,87	8272,01	2011	42.3	4,31	104,65	1986
-	-	-	-	34,54	2,07	108,02	1987

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقعين التاليين:

<http://www.joradp.dz> / تاريخ الزيارة: 2014/12/11

<http://www.dgpp-mf.gov.dz> تاريخ الزيارة: 2014/12/11

الملاحق

الملحق رقم (2): تطور الإنفاق العمومي الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي باللوغاريتم الطبيعي:

السنوات	Ln GDP	Ln GCE
1990	8,1606148	1,9315214
1991	8,1485422	2,1400662
1992	8,1644155	2,2512918
1993	8,1431666	2,014903
1994	8,1341256	1,9600948
1995	8,1718809	2,00148
1996	8,2091767	2,0794415
1997	8,2201167	2,1517622
1998	8,2698699	2,1041342
1999	8,3013685	2,00148
2000	8,3226407	2,0918641
2001	8,3492828	2,1747517
2002	8,3952118	2,3025851
2003	8,4619352	2,4849066
2004	8,5126284	2,4849066
2005	8,5623706	2,5649494
2006	8,5821731	2,7080502
2007	8,611732	3,1354942
2008	8,6354485	3,1354942
2009	8,6595453	3,1780538
2010	8,6918842	3,1780538

المصدر: قاعدة صندوق البنك الدولي، IMF Outlook Database, 2014، تاريخ الزيارة 2012/4/11.

الملحق

الملحق رقم (3): انطباق قانون وانجر على الاقتصاد الجزائري:

Statistiques de la régression	
Coefficient de détermination multiple	0,922927051
Coefficient de détermination R ²	0,851794341
Erreur-type	0,0077743302
Observations	21

	Coefficients	Erreur-type	Statistique t	Probabilité
Constante a	7,373259406	0,09660226	76,32594813	4,18E-25
Variable X	0,416766126	0,03988234	10,44989154	2,57849E-09

المصدر: مخرجات برنامج إكسال 2010.

الملحق رقم (4): بيانات الدراسة:

السنوات	Y	I	L	GGY	O	DT
2001	3	17,84	1.46856356	3.312656774	5.881181569	1.1079
2002	5.6	22,066	1.48607611	5.906197066	6.11820298	1.065
2003	7.2	21,731	1.49933151	4.319028857	6.21831899	0.6337
2004	4.3	24,257	1.50854634	2.776475983	6.57470672	0.8819
2005	5.9	22,071	1.51084471	10.37485725	7.1223105	1.156
2006	1.684	21,668	1.50966367	7.686969929	7.07529032	1.841
2007	3.373	24,025	1.5201943	10.26721868	7.19381821	1.834
2008	2.36	24,396	2.16492409	47.49049847	7.66662183	2.675
2009	1.632	29,915	1.95715649	5.69043604	7.13587345	3.053
2010	3.616	27,564	2.0131564	27.25729726	6.99101156	2.331
2011	2.828	25,686	2.01269167	37.44408068	6.76048427	2.72054

Y : معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي

I: الاستثمار الكلي إلى الناتج الإجمالي الحقيقي

L: معدل نمو العمالة

GGY: معدل نمو الإنفاق العمومي مضروبا في الإنفاق العمومي إلى الناتج الإجمالي الحقيقي

O: الانفتاح الاقتصادي

DT: الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

<http://www.joradp.dz> مرجع سابق.

قاعدة صندوق البنك الدولي، مرجع سابق.

<http://www.dgpp-mf.gov.dz>، مرجع سابق.

الملحق رقم (5): نتائج التقدير :

Included observations: 11				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.324170	1.072480	-1.234680	0.2718
GGY	0.037370	0.024048	1.553999	0.1809
I	-0.024818	0.010999	-2.256346	0.0737
L	0.112398	0.132568	0.847851	0.4352
O	0.021807	0.010423	2.092223	0.0906
DT	-0.227803	0.051360	-4.435386	0.0068
R-squared	0.841305	Mean dependent var	0.114499	
Adjusted R-squared	0.682509	S.D. dependent var	0.130270	
S.E. of regression	0.076774	Akaike info criterion	-1.993437	
Sum squared resid	0.029472	Schwarz criterion	-1.776403	
Log likelihood	16.96390	Hannan-Quinn criter.	-2.130246	
F-statistic	5.301378	Durbin-Watson stat	3.061571	
Prob(F-statistic)	0.045527			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 8.

الملحق رقم (6): اختبار الارتباط الذاتي:

Sample: 2001 2011 Included observations: 11						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.507	0.507	3.6726	0.055
		2	0.273	0.022	4.8566	0.088
		3	0.103	-0.059	5.0448	0.169
		4	-0.168	-0.274	5.6222	0.229
		5	-0.264	-0.106	7.2894	0.200
		6	-0.417	-0.264	12.257	0.056
		7	0.217	0.210	13.942	0.052
		8	-0.137	-0.053	14.834	0.062
		9	-0.128	-0.098	16.013	0.067
		10	-0.051	-0.151	16.380	0.089

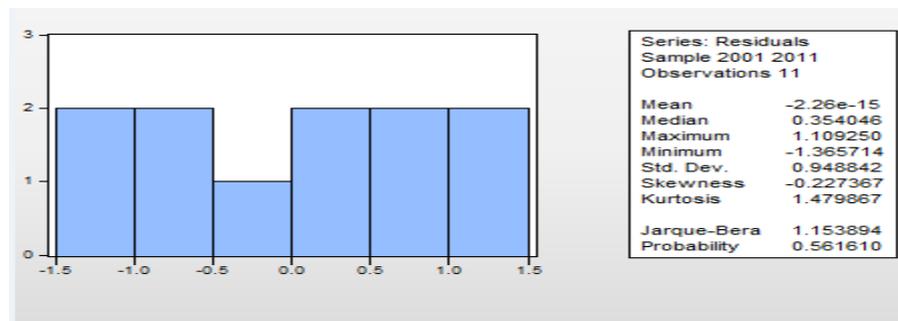
المصدر: مخرجات برنامج EViews 8.

الملحق رقم (7): اختبار عدم ثبات التباين:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	2.484028	Prob. F(5,5)	0.1703	
Obs*R-squared	7.842735	Prob. Chi-Square(5)	0.1651	
Scaled explained SS	0.368768	Prob. Chi-Square(5)	0.9556	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 01/11/15 Time: 03:31				
Sample: 2001 2011				
Included observations: 11				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.362157	3.600768	0.100575	0.9238
O	0.005400	0.040018	0.139933	0.8942
L	-2.191873	2.016615	-1.086907	0.3267
I	-0.061295	0.045887	-1.356276	0.2302
GGY	-0.013618	0.020470	-0.662262	0.5353
DT	-0.770389	0.433178	-1.784569	0.1363
R-squared	0.712976	Mean dependent var	0.818456	
Adjusted R-squared	0.425952	S.D. dependent var	0.594838	
S.E. of regression	0.450533	Akaike info criterion	1.515680	
Sum squared resid	1.014900	Schwarz criterion	1.762714	
Log likelihood	-2.501243	Hannan-Quinn criter.	1.408871	
F-statistic	2.484028	Durbin-Watson stat	1.974456	
Prob(F-statistic)	0.170328			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 8.

الملحق رقم (8): اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا:



المصدر: مخرجات برنامج EViews 8.

ملخص:

تعكس سياسة الإنفاق العمومي مختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة، حيث تطور حجمها مع تطور دورها، كما أصبحت تشكل أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها. وتعد مسألة تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي من القضايا الرئيسية لفهم كافة الأبعاد التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك بسبب الدور الرئيسي والحيوي الذي تلعبه. وقد استخدمت الجزائر هذه السياسة الاقتصادية بتوسع غير مسبوق ابتداء من سنة 2001 مستفيدة من الإيرادات المرتفعة استثنائيا والمئآتية من صادرات قطاع المحروقات ابتداء من سنة 1999، والتي مثلت فرصة فريدة لملاؤ التآخر الكبير في البنى التحتية الأساسية وتخفيض العجز المزمن في حجم ونوع الخدمات العامة، وتحسين ظروف معيشة السكان، وبالتالي لتعمل النفقات العامة كمحرك مباشر لإنعاش ودعم النمو الاقتصادي. ومن أجل قياس أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2011) اعتمدنا على نموذج رام (1986) والأدبيات الاقتصادية ذات الصلة، وقد توصلنا إلى كون سياسة الإنفاق العمومي لا تؤثر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة مما يعني الإنفاق العمومي لا يحدث أي أثر على النمو الاقتصادي من خلال أي قناة، وأن السياسة الاقتصادية الكينزية التي تبنتها الجزائر لا تتماشى وطبيعة الاقتصاد الجزائري لعدم امتلاكه اقتصاد ذو جهاز إنتاجي مرن يستجيب للتغير في الطلب الكلي، وهو الشيء الذي دفع بالسلطات العامة إلى تغطية الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية والاستثمارية عن طريق الاستيراد من الخارج.

Résumé :

La politique de la dépense publique reflète les différents rôles que l'Etat joue, dans un sens ou la croissance de son volume, implique aussi celle de son rôle, c'est ainsi qu'elle est considérée comme l'un des outils de la politique monétaire les plus importants que l'Etat utilise pour atteindre ses buts. La question de l'influence de la dépense publique sur la croissance économique est l'une des affaires essentielles pour comprendre l'ensemble des dimensions qui influent sur la croissance économique, et cela en raison du rôle primordial et vital qu'elle joue. Cette politique monétaire à été vivement utilisée par l'Algérie à partir de l'an 2001 en bénéficiant des recettes exceptionnellement élevées qui proviennent des exportations en hydrocarbures à partir de 1999, qui a présenté une chance sans précédent pour combler le retard impressionnant dans l'infrastructure fondamentale et baisser l'incapacité chronique dans le genre et le volume des services publics, et améliorer les conditions de vie des citoyens, ainsi pour que les dépenses publiques fonctionnent comme une force motrice directe pour récupérer et promouvoir la croissance économique. Et pour mesurer l'effet des dépenses publiques sur la croissance économique en Algérie durant la période (2001-2011), nous nous sommes basés sur la méthode RAM (1986) et les littératures économiques liées, et nous sommes parvenu à considérer que la politique des dépenses publiques n'influe pas sur la croissance économique durant la période d'étude, ce qui signifie que les dépenses publiques ne font aucun effet sur la croissance économique à travers tout les canaux, et la politique économique keynésienne que l'Algérie avait adopté, n'est pas compatible avec la nature de l'économie algérienne, et cela en raison du manque de possession d'une économie avec une machine productive élastique, qui répond aux changements de la demande totale. C'est ce qui a poussé les puissances publiques à combler la demande ascendante sur les biens de consommation et d'investissement par le biais de l'importation.

Abstract :

The policy of public spending reflects the various roles played by any government, where its size has evolved with the evolution of its role. It has also become one of the most important means of fiscal policy used by any government to achieve its aims. The impact of public spending on the economic growth is considered as one of the key issues to obtain a better understanding of all dimensions that affect the economic growth. This is due to the key and vital role that public spending plays in the economic growth. The Algerian government has employed this economic policy more expensively, starting from 2001, benefiting from exceptionally higher revenues derived from the oil sector exports starting from the year 1999. This represented a unique opportunity for the government to fill the big delay in the basic infrastructure and reduce the chronic deficit in the size and type of public services, and also to improve the living conditions of the population, thus, making public spending as the direct engine for recovering and supporting the economic growth. In order to measure the impact of public spending on the economic growth in Algeria especially during the period (2001-2011), we have adopted Ram's (1986) Model and other relevant economic literature. Based on this, the findings show that the public spending policy did not affect the economic growth during the study period. This means that public spending does not have any impact on the economic growth through any channel. Moreover, this implies that the Keynesian economic policy adopted by Algeria is not in line with the nature of the Algerian economy for it does not have an economy with a productive system that is flexible and responsive to changes in the aggregate demand, something that prompted the public authorities to cover the increasing demand for consumer and investment goods through imports from abroad.